

صلاح عيسى

شاعر تكدير الأمن العام

الملفات القضائية
للشاعر أحمد فؤاد نجم
دراسة ووثائق

دار الشروق

شاعر تكدير الأمن العام

الطبعة الأولى ٢٠٠٧

جميع حقوق الطبع محفوظة

دار الشروق

٨ شارع مينيوية للمصري

مدينة نصر - القاهرة - مصر

تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩

فاكس: ٢٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)

email: dar@shorouk.com

www.shorouk.com

صلاح عيسى

شاعر تكدير الأمن العام

الملفات القضائية
للشاعر أحمد فؤاد نجم
دراسة ووثائق

دار الشروق

المحتويات

٧	مقدمة: الثالث المحرم
١٧	الفصل الأول: سيرة حياة غير عادية
٣١	الفصل الثاني: لعبة القبط والفار
٤٩	الفصل الثالث: مانا يجرى في الوطن
١٠٣	الفصل الرابع: آخر سنوات اللد
١٢٧	الفصل الخامس: الشعراء في كل واد يهيمنون
١٤٩	الفصل السادس: عواصف نوفمبر
١٧٧	الفصل السابع: البحث عن تهمة
٢٠٥	الفصل الثامن: بيان هام في المحكمة العسكرية
٢٢٧	وثيقة: حيثيات الحكم في قضية «بيان هام»

مقدمة

الثالوث المحرم

تشكل الأوراق القضائية مصدراً مهماً من مصادر التاريخ، بما تتضمنه من وقائع ووثائق تقدمها سلطات الاتهام، وقائع ووثائق مضادة، تقدمها هيئات الدفاع وبما يدور بين الطرفين. في ساحات المحاكم. من مميزات منطقية، لكي يبرهن كل منهما، على صحة ما يستخلصه منهما... وهو ما يمكن اعتباره مناظرة علمية تاريخية، يقوم خلالها كل طرف منهما باستخدام كل أدوات البحث التاريخي ليباين بها الآخر:

من تقييم درجة مصداقية الشهود، إلى المقارنة بين رواياتهم المتعددة للواقعة الواحدة. ومن المقارنه بين كل رواية على حدة وبين الأدلة المادية التي تكشف عنها المعائنات وتقارير الطب الشرعي.

ومن المقارنة بين أقوال الشهود في التحقيق وبين أقوالهم في جلسات المحاكمة، إلى محاولة كشف الدوافع النفسية التي تشكل في أقوالهم.

ومن حمصيلة ذلك كله، تنتظر هيئة للحكمة في القضية، لترجح في النهاية، إحدى الروايات على الأخرى، وتقبل دليلاً ضد أحد المتهمين وترفض الآخر به ضد الآخر استناداً إلى القواعد المنطقية والعقلية، ثم تحسم. في النهاية. هذه المناظرة، باستخدام نفس أدوات البحث التاريخي على نحو يجوز معه النظر إلى الأقسام المتعلقة بالوقائع من حيثيات الأحكام القضائية، باعتبارها بحثاً خالصاً في التاريخ.

لكن الأوراق القضائية. ككل مصادر التاريخ. لا تخلو من عيوب تفرض على المؤرخ، أن يتعامل معها بشيء من الحذر.. فمادتها الأولية، وخاصة أقوال المتهمين والشهود، توظف لإثبات أو نفي ارتكاب متهم. أو أكثر. لجريمة ما، وهو ما قد يدفع أحد طرفي المناظرة

التاريخية القضائية، أو كلاهما، للتلاعب فيها وبها، لأسباب قد تبدو - من الناحية القانونية - مشروع، لكنها لا تكون - كذلك - حين يتعلق الأمر بالتاريخ:

فالمتهم قد ينكر الوقائع والوثائق على الرغم من صحتها، حتى يفلت من العقوبة، وقد يعترف بالجزء الذي يثبت التهمة على غيره، وينكر ما يتعلق منها بشخصه، وربما ينسب ما قام به لغيره، سعياً لتخفيف العقوبة عنه..

وشهود الاثبات، وخاصة إذا كانوا من العاملين في أجهزة الأمن، قد ينحون للمبالغة في تفسير سلوك المتهم، لكي ينطبق عليه التوصيف القانوني للجريمة، وقد يصطنعون الأدلة، ويحشرون شهود زور، لكي يثبتوا عليه التهمة، انطلاقاً من عقدة الشك، التي تتلبس عادة العاملين في أجهزة مكافحة الجريمة، أو لإخفاء تقصيرهم في الحيلولة دون وقوعها، وعجزهم عن جمع الأدلة ضد المتهم، مع يقينهم بأنه هو الذي ارتكبها، أو خضوعاً لضغوط سياسية، إذا كان المتهم من خصوم النظام السياسي القائم.

وشهود النفي، كدفاع المتهم عن نفسه، أو دفاع غيره عنه، قد يلجأون لدوافع مضادة، لاستخدام الأساليب نفسها، فيغيرون الحقيقة، لكي يهيئوا له سبل النجاة من العقوبة.

وعلى الرغم من ذلك كله، تظل الأوراق القضائية، مصدراً ذا أهمية خاصة، ومصادقية عالية، من مصادر التاريخ بكل فروع، من التاريخ السياسي إلى التاريخ الفني والأدبي، ومن التاريخ الاقتصادي إلى تاريخ القانون والقضاء.. وترتفع مصداقيتها إلى الذروة، عند الترجمة لسير حياة الشخصيات التاريخية التي كان جانباً من سلوكها السياسي أو الشخصي موضوعاً للاتهام ومعرضاً أمام القضاء.. فغضلاً عن أن الأوراق القضائية تصبح في هذه الحالة، المصدر الرئيسي - وربما الوحيد - للمعلومات عن هذا الجانب من تاريخ صاحب السيرة، فإنها تضيء كذلك معرفتنا بسيكولوجيته في لحظات الحصار التي يتهدهد خلالها خطر السجن أو خطر الفضيحة وأحياناً خطر الموت شتقاً..

وتختلف أهمية الأوراق القضائية - كمصدر من مصادر التاريخ الأدبي والفني والفكري - طبقاً لنوع القضايا.. فالعدد الأكبر والأقل أهمية من هذه القضايا، هي قضايا مدنية، يدور الصراع فيها - عادة - حول حقوق شخصية أدبية ومادية ومنها قضايا الخلاف حول حقوق التأليف - بين المؤلفين والناشرين - وجرائم تزوير الكتب - بين الناشرين والناشرين - والسرقات الأدبية والفكرية بين المؤلفين والمؤلفين.

لكن العدد الأقل - والأكثر أهمية - من الأوراق القضائية، يتعلق بقضايا جنائية، يمثل

فيها المبدع، أو إبداعه، أو كلاهما، في قصص الاتهام، متهما بارتكاب جريمة واحدة أو أكثر مما يعرف في الفقه القانوني بالجرائم التعبيرية.. وهي سلوك إجرامي يقع نتيجة لممارسة المبدع - أو غيره من الناس - لحقه في التعبير عن أفكاره ومشاعره وإرادته بشكل يتجاوز الحدود التي وضعها القانون لممارسة هذا الحق.

وتتطوى الجرائم التعبيرية - التي تعرف كذلك باسم جرائم الرأي أو مجرائم الكلمة - على طائفة من أنماط السلوك الإجرامي، تشمل جرائم التحريض أو الحث أو الإيحاء على الإضرار بالمصالح التي يحميها القانون.. وتحسين ارتكاب الجرائم.. وتحبيذ وترويج المذاهب الرامية إلى تغيير المبادئ الأساسية للهيئة الاجتماعية، والدعوة إلى كراهية وازدراء وبغض هيئات الدولة.. وفضلاً عن جرائم القذف والسب والإهانة، سواء وقعت على مواطنين آخرين، أو على القائمين على المصالح العامة، فإن إهانة الأديان أو الطعن عليها، تعتبر من أهم وأخطر هذا النوع من الجرائم.

ولا تدخل هذه الأفعال إلى نطاق التاثيم، إلا إذا ارتكبت علناً.. فالقانون لا يعاقب على الرأي الذي يحتفظ به صاحبه لنفسه، لكنه يعاقب عليه، إذا قام صاحبه بنشره على غيره من الناس.. بإحدى وسائل العلانية.. كالخطابة و الغناء والجهر بالصياح وكتابة الشعارات على الحوائط، أو الإذاعة في محفل عام، أو العرض بشكل عام.. كما في حالة الأفلام السينمائية والمسرحيات.. فضلاً عن الطبع والنشر والتوزيع بمختلف الوسائل الميكانيكية.

والحقيقة أن تاريخ مصر في القرن الذي مضى، لم يعرف سوى عدد قليل من الإجراءات الإدارية كالمصادرة، أو القضائية كالمحكومات الجنائية، كان جسم الجريمة فيها عملاً إبداعياً، كالشعر والأغنية والفيلم والمسرحية والقصة والبحث العلمي والفكري.. وانتهت بالفعل إلى صدور حكم قضائي بات بإدانة المؤلف أو بمصادرة للمصنف، مع أنها عرفت كثيراً من التحقيقات التي أجرتها سلطات التحقيق، مع مبدعين، بسبب أعمال إبداعية، ثم توقفت الإجراءات بحفظ التحقيق قبل مرحلة المحاكمة كما عرفت بعض الإجراءات الإدارية التي اتخذت ضد النص الإبداعي أو مؤلفه.

ولا يعود ذلك فقط إلى أن الأدباء والفنانين والفكرين لم يغامروا - إلا نادراً - بالخروج من النصوص القانونية التي تنظم حريات الرأي والتعبير والإبداع الأدبي والفني، بل يعود كذلك إلى أن السلطة التنفيذية في مصر، كانت تفضل في معظم الأحيان، التعامل مع جرائم الإبداع خارج نطاق القانون، على الرغم من السلطات الواسعة التي تمنحها لها نصوص

القانون في هذا المجال... إما لخشيتها من أن يخللها القضاء، أو لرغبتها في توقي مايشير الاحتكام إليه من ضجة تسيء إلى صورتها الديمقراطية أمام العالم الغربي الذي تحرص على أن تبدو أمامه في صورة النظم الدستورية التي تحترم الحريات العامة..

وكان مما ساعد الحكومات المصرية، على تفضيل اللجوء إلى الأساليب الإدارية في التعامل مع حريات الإبداع.. حالة الطوارئ، التي خضعت لها البلاد لما يقرب من نصف القرن العشرين.. ذلك أن قوانين الأحكام العرفية والطوارئ كانت ولا تزال تعطيهما الحق في فرض الرقابة الإدارية المسبقة على الكتب والصحف ومصادرهما عندما تريد من دون حاجة إلى اللجوء إلى القضاء وما يجلبه ذلك من وجع للدماغ.

ولعل من أشهر الوقائع التي استخدمت فيها الحكومة سلطاتها الإدارية، لتوقيع العقوبة من دون تحقيق أو محاكمة، القرار الإداري الذي صدر في أغسطس ١٩٢٠ بنفي الشاعر «محمود بيرم التونسي» من مصر، بسبب الأفعال التي ألفها بالعامية المصرية، عند زواج السلطان «فؤاد الأول» من زوجته الثانية «السلطانة نازلي».. ثم بمناسبة مولد ولي العهد «الأمير فاروق».. وهي أفعال تضمنت طعنا في شرف السلطنة وتشكيكا في نسبة ولي العهد إلى أبيه.. وكان هذا النفي هو البديل عن المحاكمة.. إذ كان «بيرم» -بحكم أصوله التونسية- رعية فرنسية، يتمتع بالامتيازات الأجنبية التي تمنح محاكمته أمام القضاء المصري.. فضلا عن حساسية الموضوعات التي كانت تتعرض لها الأفعال، مما يجعل عرضها على محكمة قنصلية فرنسية، أو محكمة مختلطة -وهما الجهتان اللتان كان منوطا بهما محاكمة الأجانب- باعثا على المرح الشديد..

ومن الجرائم التعبيرية، التي لم تتخذ بشأنها إجراءات قضائية، اكتفاء بالمصادرة الإدارية أو ما هو في حكمها، مصادرة مجموعة القصص القصيرة، التي نشرتها سلسلة «كتب للجميع» -عام ١٩٤٩- للدكتور طه حسين بعنوان «العذبون في الأرض»، استنادا إلى الأحكام العرفية التي كانت مغلنة آنذاك، بسبب الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، بدعوى أنها تتضمن إثارة طبقية وتروج لأفكار شيوعية هدامة.. وهو ما اضطر المؤلف لنشرها في مدينة «صيدا اللبنانية» عام ١٩٥١، وفي نوفمبر من السنة ذاتها صدرت طبعتها المصرية الأولى في سلسلة «أقراء».. وكان طه حسين قد تحول -في بداية العام ١٩٥٠- من كاتب مغضوب عليه تصابر كتبه لأنها تروج لأفكار يسارية، إلى وزير للمعارف.

وفي الفترة نفسها منعت الرقابة، نشر كتاب «خالد محمد خالد الأول».. ومن هنا نبذنا

.. وكان يحمل كذلك عنوان «بلاد من».. ويعد انتهاء الأحكام العرفية، ورفع الرقابة، إضافة للمؤلف إلى الكتاب بعض الفصول .. وحذف بعضها، وأصدره بالعنوان الذى عرف به ليصادر مرة ثانية ولكن بقرار من النيابة العامة، ألغته المحكمة فيما بعد.

وفى مارس ١٩٥٢، وفى ظل الأحكام العرفية التى أعلنت بسبب حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢، صادرت الرقابة على النشر، العدد العاشر من سلسلة «كتاب الهلال» الذى صدر بعنوان «مرايا: الزعيم النازى للمؤرخ ومبدالرحمن الرافعى»، ويتضمن تبسيطاً لكتابه الضخم «الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي لمصر»، الذى صدرت طبعته الأولى عام ١٩٣٧. وكان مبرر المصادرة هو أن الكتاب يتهم الخديو «توفيق» - مع الملك فاروق - بالتواطؤ مع الجيش البريطانى الذى لحتل مصر عام ١٨٨٢، فضلاً عن أن الطبعة المبسطة، قد صدرت فى وقت كان التوتر فيه قد بدأ يزحف على الجيش المصرى فى أعقاب الصدام بين القصر، وبين تنظيم الضباط الأحرار - الذى قام فيما بعد بالثورة بسبب انتخابات نائى الضباط التى جرت فى يناير ١٩٥٢.

وفى عام ١٩٦٠، وفى أعقاب الضجة التى أثارها نشر رواية «ولاد حارتاه» لنجيب محفوظ سلسلة على صفحات جريدة «الأهرام».. تلقى المؤلف اعتراضاً شفهياً رسمياً على نشرها فى كتاب يدخل مصر.. بعد مذكرة كان الرئيس «عبدالناصر» قد تلقاها من الشيخ «محمد الغزالي» تتهم الرواية بالظلم على الأنبياء. فالتزم نجيب محفوظ به ولم يحاول نشر الرواية فى مصر منذ ذلك الحين، وإن كان قد نشرها فى «بيروت».

وفى عام ١٩٦٥ صدرت رواية «صنع الله إبراهيم» الأولى «تلك الرائحة» إدارياً. على الرغم من أن الأحكام العرفية لم تكن قائمة - بسبب مشاهد اعتبرتها الرقابة جنسية.. وأعيد طبعها بعد حذف هذه المشاهد.

وفى حالات أخرى حلت المحكمة الإدارية - أو العلمية - محل المحكمة الجنائية .. كما حدث فى قضية «الدكتور منصور فهمى» - الذى اتهم بالظلم على شخص الرسول صلى الله عليه وسلم - والتشكيك فى نوافع زيجاته، فى رسالته للدكتوراه التى قدمها إلى جامعة السوربون، وطبعها فى كتاب صدر فى باريس عام ١٩٦٣ .. مما جعله هدفاً لحملة شنتها عليه الصحف الإسلامية. انتهت بفصله من الجامعة وحرمانه من التدريس فيها.

ولا يوجد ما يؤكد أو ينفي أن «منصور فهمى» قد تعرض إلى تحقيق فى الجامعة، كذلك الذى تعرض له الشيخ «مطفى عبدالرازق» (١٨٨٨/١٩٦٦) بسبب نشره لكتابه الشهير

والإسلام وأصول الحكم. ١٩٢٥. وانتهى بحكم أصدرته هيئة كبار العلماء بنص على «طرده من زمرة العلماء ومحو اسمه من سجلات الجامع الأزهر، وطرده من كل وظيفه، وقطع مرتباته في أي جهة كانت.. وعدم أهليته لأية وظيفة عمومية، دينية كانت أو غير دينية».

وفيما عدا استثناء واحد، هو فيلم «المهاجر» للمخرج «يوسف شاهين»، فإننا لانجد أية أوراق قضائية، تتعلق بالأفلام والمسرحيات والأغاني، أو ما يعرف في المصطلح القانوني بالمصنفات الفنية، لأن القانون المصري يشرعها من نطاق الحماية القضائية التي يفرضها الدستور على حرية التعبير والنشر والإبداع الأدبي والفني ويستثنىها من النص الثابت في كل الدساتير المصرية بعدم جواز فرض الرقابة الإدارية المسبقة على الصحف والكتب، ولا يخضع قرارات الإدارة بشأنها لرقابة القضاء.. وهو يعطي للسلطة الإدارية ممثلة في الرقابة على المصنفات الفنية، الحق في فرض الرقابة على تلك المصنفات، مرتين: واحدة وهي مخطوطة والثانية قبل العرض، كما يعطيها الحق في إعادة مراقبتها وسحب الترخيص بالعرض، في أي وقت، وهي قرارات تخضع للتظلم أمام مستويات أعلى في جهاز الرقابة، بعيداً عن أية رقابة قضائية.

وعلى عكس عشرات الأفلام السينمائية والمسرحيات والأغاني التي تحذف الرقابة مشاهد منها، أو جملاً من حوارها، أو تحظر عرضها تماماً.. فقد كان فيلم «المهاجر» - يوسف شاهين ١٩٩٧ - هو الوحيد الذي منع من العرض بحكم قضائي صدر استجابة لدعوى قضائية أقامها أحد المحامين ضد الرقابة على المصنفات الفنية، لسماحها بعرض الفيلم، الذي ذهب صاحب الدعوى إلى أنه يظهر صورة أحد الأنبياء، ويشوه سيرته، وهو حكم ألغى بعد ذلك في درجات التقاضي الأخرى.

وباستثناء ذلك كله وباستثناء القضايا الصحفية، التي كان للتهم فيها صحفياً بالأساس، وكان جسم الجريمة سياسياً بالأساس، والقضايا التي يواجه الإديب والمبدع فيها تهماً سياسية بالأساس - كإدارة وتأسيس المنظمات السياسية أو حيازة المنشورات، فإننا لانجد في وثائق التاريخ المصري للعاصر، أوراقاً قضائية تتخذ من الإبداع الأدبي والفني والفكري جسماً وحيداً للجريمة، سوى حوالي اثنتي عشرة قضية، هي:

١. قضية محاكمة الشاعر والناثر الشيخ «مصطفى لطفى المنفلوطي» [١٩٢٤ / ١٩٦٦] بتهمة الطعن في الذات الخديوية، لنشره قصيدة هجاء استقبل بها الخديوي «عباس حلمي الثاني»، عند عودته إلى مصر من مصيفه بالأستانة في أغسطس ١٨٩٧. وقد صاغها على نمط واحدة من أشهر قصائد «المتنبي» في هجاء «كافور الإخشيدى»، التي استلها بقوله:

وعيد بأية حال عدت يا عيد بما مضى أم لأمر فيك تجديد،

وقد خاطب فيها الخديو قائلًا:

قدوم ولا أقول سعيد وملك وإن طال المدى سيبيد

ينكرنا مراك أيام أنزلت علينا خطوب من جدورك سود

وقد انتهت المحاكمة، بالحكم على «النفلوطي»، في ١٤ نوفمبر ١٨٩٧. بالسجن لمدة عام، والحكم على ناشر القصيدة، الصحفي أحمد فؤاد بالحبس لمدة عشرين شهراً وبغرامة قدرها ثلاثون جنياً، ويرى صاحب المطبعة.

٢. قضية محاكمة الشيخ وعلى الغاياتي، عام ١٩١٠، لتأليف ديوانا شعريا بعنوان «وطنيتي»، يحتوى على مقصائد تحرض على القتل السياسى وكرامية الحكومة والازدراء بها وتحريض الجرائم والعيب فى حق الذات الخديوية. وقد حكمت المحكمة بحبس الشاعر لمدة سنة، لكنه لم يتخذ الحكم لوجوده خارج البلاد. كما قضت بحبس الشيخ وعبدالعزیز جاويش الذى كتب مقدمة للديوان. لمدة ثلاثة شهور.. وفيما بعد، صدر حكم آخر بحبس الزعيم ومحمد فريد [١٨٦٨ / ١٩١٩] - لأنه كتب مقدمة أخرى للديوان. لمدة سنة شهور، وقد اتهم كلاهما بتحسين الجريمة التى ارتكبتها «الغاياتي»، ونفذ الحكم.

٣. تحقيق النيابة العامة عام ١٩٢٦ مع الدكتور طه حسين - الأستاذ بالجامعة المصرية. بسبب تأليفه لكتاب الشهير «فى الشعر الجاهلى» بناء على بلاغ قدمه وعبدالحاميد البنان. - عضو مجلس النواب. يتهم فيه مؤلف الكتاب بالظعن فى الدين الإسلامى .. وقد انتهت التحقيق بقرار من النيابة العامة بحفظ الأوراق إنباريا لانتفاء القصد الجنائى.

٤. محاكمة عباس محمود العقاد عام ١٩٣٠. والحكم عليه بالحبس لمدة تسعة أشهر بتهمة العيب فى الذات للملكية.

٥. محاكمة عصام الدين حفنى ناصف عام ١٩٣١ بتهمة تأليف كتب تحوى أموراً وأفكاراً تخالف مبادئ الدستور ومن شأنها أن تؤدى إلى تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية، وقد انتهت للحكمة بقرئته..

٦. تحقيق النيابة مع عدد من الكتاب والأدباء وحبسهم على ذمة التحقيق، ثم محاكمة بعضهم فى إطار الحملة الشهيرة التى شنها «إسماعيل صدقي» ضد معارضيه فى ١١

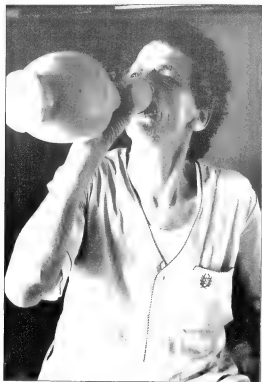
يوليو ١٩٤٦ والتي عرفت بقضية الشيوعية الكبرى.. وقد شمل قرار الاتهام فى القضية وأحمد رشدى صالح.. الصحفي والقصاص وصاحب كتاب وفنون الأدب الشعبى، فيما بعد.. ونعمان عاشور.. الكاتب للسرعى فيما بعد.. وعمر رشدى.. مؤلف وكاتب.. وفتحى الرملى.. صحفى ومؤلف.. وطور كامل.. محامى ومؤلف.. ومحمد أبو الوفا الغنيمى.. مؤلف كتاب الشيوعية فى الإسلام.. ومصطفى كامل منيب.. محام ومترجم.. وصديق سعدة.. مؤلف.. وكان جسم الجريمة بالنسبة لكل منهم مقالات وكتب وقصائد شعر نشرها، رأت سلطة الاتهام أنها تحبذ تغيير المبادئ الرئيسة للهيئة الاجتماعية.. وقد أخرج عن الجميع على نمة المحاكمة التى لم تنته إلا بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ببراءتهم جميعاً.. وكانت الحملة قد شملت عدداً آخر من الكتاب هم سلامة موسى.. كاتب ومفكر.. ومحمد زكى عبدالقادر.. صحفى وقصاص ومؤرخ.. ومحمد مندور.. ناقد وأستاذ بالجامعة.. وعبدالرحمن الشرقاوى.. شاعر ومسرحى وروائى.. لكن قرار الاتهام فى القضية لم يشملهم.

٧. مصادرة كتاب «من هنا نبداً للأستاذ خالد محمد خالد فى ٨ مارس ١٩٥٠.. لما وصفته النيابة بأنه «تعدى مؤلفه علنا على الدين الإسلامى وتحبيذه مذهباً يرمى إلى تغيير النظم الاجتماعية للهيئة الاجتماعية، ولتحريضه علنا على بغض طائفة من الناس هى طائفة الرأسماليين».. وقد رفضت المحكمة قرار المصادرة وأقرجت عن الكتاب.

٨. تأييد المحكمة لقرار النيابة العامة بمصادرة كتاب «الله والإنسان» الذى ألفه الدكتور مصطفى محمود ونشر فى مارس ١٩٥٧

٩. تحقيقات النيابة العامة مع الشاعر أحمد فؤاد نجم بسبب ما يوصف بأنه «قصائده المناهضة فى أعوام ١٩٧٢ و ١٩٧٣ و ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٧... التى انتهت بتقديمه فى السنة الأخيرة.. لمحاكمة عسكرية، حكمت عليه بالسجن لمدة عام لتأليفه قصيدة «بيان هام».. والحكم على شاعر آخر هو محمد فتحى، بالحبس لمدة ثلاثة أعوام، لتأليفه قصيدة بعنوان «سيدى القيسرى» رأت المحكمة أنهما يتضمنان قذفاً وسباً فى حق رئيس الجمهورية.

١٠. تأييد محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فى ٣٠ يونيو ١٩٨٢، لقرار النيابة العامة بمصادرة كتاب «فى قفء اللغة العربية» الذى ألفه الدكتور طويس عوض، لأنه.. كما ذهب الحكم.. «ينال من الإسلام ويهاجم القرآن ويشكك فى صحة ما جاء به، ويتهم على علماء المسلمين ويسفهم بما ليس فيهم».



الفصل الأول سيرة حياة غير عادية

(١)

ولد أحمد فؤاد نجم فى ٢٢ مايو ١٩٢٩، فى «مزة نجم» إحدى القرى التابعة لمركز العباسية، أحد المراكز السبعة لمحافظة الشرقية بشرق دلتا النيل.

وكان والده محمد عزت نجم لا يزال يعمل ضابطاً للشرطة، حين تزوج ابنة عمه «هانم مرسى نجم» وحملها معه إلى القاهرة، التى كان آنذاك يعمل بشرطتها .. لتنتقل معه، بعد ذلك إلى «الإسكندرية» و«طنطا» و «السويس» وأخيراً «بنها».. وفى أواخر سنوات عمره، ترك العمل بالشرطة وعثر على وظيفة مخنية بوزارة المالية، وعين رئيساً لخزينة محكمة الزقازيق .. فعاد إلى «مزة نجم»، التى لا تبعد عنها سوى ٢٤ كيلوا متراً وبني لاسرته منزلاً، بينما أقام هو بالقرب من عمله بالزقازيق.

وكان «أحمد فؤاد» الذى أطلق عليه أبوه هذا الاسم للزواج تيمناً باسم الملك أحمد فؤاد . فى السادسة من عمره، حين مات أبوه فى عام ١٩٣٥، تاركاً «غيره» بنتين، هما «مديحة» و«صلحية»، وثلاثة أبناء من الذكور هم «عبد العزيز» و«محمد» و«نجم» فضلاً عنه وعن شقيقه الأكبر «على» الذى اختفى فى زحمة السفر والتنقل بين البلاد.

وبوفاة الأب من دون أن يترك ثروة، ارتبكت حياة الأسرة، فتركه «أحمد فؤاد» الكُتّاب، وبدلاً من أن يواصل التعليم به، ليلتحق بعد ذلك بالأزهر الشريف، التحق بالعمل فى الحقول .. وبعد عام آخر - وفى عام ١٩٣٦ - قررت الأسرة، إلحاقه بـ «مدرسة الزقازيق الخيرية» ضمن مائة وخمسين طفلاً من الأيتام والفقراء، كان الملجأ يوفر لهم إقامة كاملة، فضلاً عن التعليم العام، والتدريب المهني.. وخلال السنوات التسع التى قضاهما «فؤاد» فى

الملجأ، تعلم مهنة تفصيل الملابس، بينما تعلم أخوه «محمد» الذي التحق بعده بالملجأ الطباعة.

و غادر «فؤاد» الملجأ في عام ١٩٤٥، ليعود إلى العمل بالحقول، بينما غادره أخوه، إلى القاهرة، ليعمل بمطبعة مصر، وما لبث أن اصطحبه معه إلى العاصمة، حيث عمل «صبي ترزي» لفترة قصيرة، ثم بائعاً متجولاً يتجافز بين عريات الترام، ليبيع بضاعته من السلع الفاخرة، ثم صبيّاً لأحد الترتيزية، ثم عاملاً في مصنع للغزل، قبل أن يعود إلى قريته مرةً أخرى، ليواصل العمل بالحقول، إلى أن توسط له أخوه عبد العزيز - الذي كان يعمل كاتباً للأنفار في تفتيش الوادي التابع للخاصة الملكية - فالتحق بالعمال الذين يقومون بتنقية الأرض بأراضى التفتيش.

وفي عام ١٩٤٨، وجد أحمد فؤاد عملاً كترزي بمعسكرات القاعدة البريطانية بمنطقة قناة السويس، ونال يعمل بها لمدة ثلاث سنوات، تفتح خلالها وعيه السياسي، من خلال الاحتكاك المباشر بقوات الاحتلال، وبزملائه العمال، وبعنصر الحركة الوطنية المصرية، التي كانت تهتم اهتماماً خاصاً بكل ما يجري داخل القاعدة.

وكان «نجم» في الثالنية والعشرين من عمره، حين ألغت حكومة الوفد في ٨ أكتوبر ١٩٥١، معاهدة ١٩٣٦، فازداد حماسة الوطني، وتعرف آنذاك على مجموعة من الشيوخ عيين المصريين، وساعد بعثة لجريدة «المصري» على دخول معسكر ومطار فايد ومقر القيادة العليا للقوات الجوية، حيث قاموا بتصويرها من الداخل، ثم كان أحد العمال الستة الأوائل، الذين تركوا أعمالهم في المعسكرات، ضمن خطة عدم التعاون مع القاعدة البريطانية، التي أعلنتها حكومة الوفد وانتهت بانسحاب ٨٠ ألفاً من العمال المصريين، كانوا يعملون بها، وقررت الحكومة الوفدية، تعيينهم عمالاً في وزارات الدولة ومصالحها.

وهكذا عين «أحمد فؤاد» عاملاً بوزارة اللواصلا، حيث تنقل بين وحداتها الإدارية على امتداد السنوات التسع التالية، فعمل في محطة الزقازيق للسكك الحديدية، ثم نقل إلى مصلحة البريد، للعمل طوافاً، أي موزعاً للخطابات. بمنطقة بريد «أبو زعبل» إلى أن استقر أخيراً كعامل في ورش النقل الميكانيكي.

وفي ١١ فبراير ١٩٦٠، قبض عليه، بتهمة الاشتراك مع زميل له، في تزوير استمارات حكومية، بأسماء وهمية، ليحصلوا بمقتضاها على بضائع يبيعانها ويحصلان على ثمنها. وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات.

وخلال فترة العقوبة التي أمضاها بسجن مصر العمومي، بالقلعة التقى بأخيه المفقود وعلى الذي كان مسجوناً في السجن نفسه باعتباره ملك سرقة الخزائن... كما تعرف على ثلاثة من الكتاب الشيوعيين، كانوا محبوسين في السجن نفسه، على نعمة إحدى القضايا الشيوعية هم الروائي عبد الحكيم قاسم، والنقاد صامى خشبة، نائب رئيس تحرير الأهرام الآن، والصحفي حسين شعلان، المحرر الآن بجريدة «الأهرام». فتأثر بهم، واستمع منهم إلى ما يفظونه من شعر وفؤاد حداد الذي كان معتقلاً هو الآخر آنذاك بمعتقل الواحات.

وفي حوالي عام ١٩٦١، وهو في الثانية والثلاثين من عمره، بدأ يكتب الشعر، ولغت موهبته نظر عدد من شباط السجن فشجعوه، ونظموا له نوات شعرية في مسرح السجن، ونشروا له بعض قصائده في مجلة كانت تصدرها مصلحة السجن، ويحررها المسجونون، وفازت إحدى قصائده بجائزة في مسابقة نظمتها المجلة عن عيد الأم، ثم ألقته أحدهم بأن يجمع أشعاره في ديوان يشترك به في مسابقة للكتاب الأول، التي كان ينظمها المجلس الأعلى للفنون والآداب، فتقدم إليها بديوانه الأول من الحياة والسجن، وأحاله المجلس إلى الدكتور سهير القلماوي، فتحمست له، وأوصت بنشره... وكتبت له مقدمة.

واستفاد منهم من اللبزة التي يعطيها قانون السجن، للمسجونين حسنى الصير والسلوك، فأخرج عنه في ١١ مايو ١٩٦٢، بعد قضاء ثلاثة أرباع للدة التي حكم بها عليه... ولم يجد صعوبة في العثور على عمل، فقد أوصت به الدكتورة سهير القلماوي، لدى الأستاذ يوسف السباعي الذي كان يجمع بين السكرتارية العامة للمجلس الأعلى للفنون والآداب، والسكرتارية العامة لمنظمة التضامن الآسيوي الأفريقي، فعينه موظفاً بالمنظمة الأخيرة.

وكان صنور ديوانه الأول، بعد ذلك بشهور، هو للناسبة التي تعرف بها على الشيخ إمام عيسى، إذ وقعت نسخة منه. كان قد أعد لها لقریب له يعمل موظفاً بوزارة السياحة بالمصادفة، في يد مسعد الموجي. الذي كان يعمل آنذاك، مديراً لإدارة المطبوعات بالوزارة نفسها... فسعى للانتقام به، وأبدى إعجابه بالديوان، وأصطحبه معه إلى حارة محوش قدمه بالغورية، حيث قدمه إلى الرجل، الذي ارتبط به، على امتداد ربع القرن الذي تلى ذلك.

في تلك السنة - ١٩٦٢. كان الشيخ إمام محمد عيسى في الرابعة والأربعين من عمره، إذ ولد في ٢ يوليو ١٩١٨، في قرية أبو النمرس، إحدى قرى محافظة الجيزة، وكان

لا يزال مفلأ رضىعاً حين أصيب بالرمد الحبيبي، ولجات أمه إلى الناية التي عالجت بحشو عينية بروث البهائم عدة مرات، حتى فقد البصر تماماً.

وعندما ختم القرآن فى كتاب قرينه، حمله أبوه إلى القاهرة، حيث أودعه فى ملجأ تابع الجمعية الشرعية الإسلامية، حيث أكمل تجويد القرآن، وغادره ليعمل مقرئاً للقرآن الكريم، ومؤذناً فى المساجد.

وكان فى مطلع شبابه، حين تعرف على الشيخ درويش الحريري، وهو كفيف هوى الموسيقى والغناء، وورث عن أبيه رباعاً كبيراً فى حى الحسين، كان يأوى فيه المكفوفون الموهوبين فى هذا المجال، حيث كان يعلمهم تجويد القرآن والعزف على العود، وإنشاد الموشحات والتواشيح الدينية، وخلال تلك الفترة، تعلم والشيخ إمام العزف على العود، وأتقنه وعمل منشداً للالكار والتواشيح الدينية، وحفظ طائفة كبيرة من اللوشحات والطاقيق والأدوار القديمة.

وفى النصف الثانى من الخمسينيات التحق والشيخ إمام ببطانة الشيخ عبد السميع بيومي، الذى كان أحد منشدى التواشيح الدينية فى الإناعة كننالك، وأصبح بعد قليل ملحناً من الباطن لتواشيحه التى كان يذيعها باسمه فى الإناعة، وكانت تلك هى البداية التى انتهت بعد تعرفه إلى وأحمد فؤاد نجم - بانضمامه إلى اللحنين الذين بدؤوا حياتهم الموسيقية، بالتراتيل القرآنية، وإنشاد المديح فى اللوالد، وفى حلقات وحضرات الذكر، ومنهم المشايخ: طلسلوب، والمثيلاوى، وسلامة حجازي، وسيد درويش، وأبو العلا محمد، وذكريا أحمد، ومحمد القصبي، وسيد مكاي.

ولم يكن والشيخ إمام، قد لحن شيئاً يخرج عن التواشيح الدينية، حتى التقى بـ وأحمد فؤاد نجم الذى يقول فى مذكراته، أنه لاحظ أثناء استماعه لما كان يغنيه من اللحن وسيد درويش وذكريا أحمد، وغيرهما أنه كان يضيف إلى اللحن، إضافات ذات طابع خاص، دفعته لسؤاله يوماً، عن مبررات اقتصراره على الغناء دون التلحين، فلما اعتذر بأنه لا يجد كلاماً يناسبه، قدم له ونجم أول نص لحنه، وهو قصيدة:

وأنا أتوب عن حيك أنا أنا لى فى بُعدك غنا

التي كانت بداية تعاون فنى بينهما، استمر حوالى ربع قرن.

وخلال السنوات الخمس التالية، التفت حول «نجم» وإمام، مجموعة من الشعراء



احمد فؤاد نجم في شبابه

والفنانين والمثقفين، كان معظمهم من كتاب ومحرري ورسامي دار هروز اليوسف، وجدوا فيما يقدمانه، فناً جديداً يستلهم للوروث الشعبي في الشعر والموسيقى، وخلالها كتب «نجم» عدداً من القصائد لحنها «إمام» كان من بينها «على حسب وباد قلبي» و«عصفور وصيانه» و«بوك السقامات» و«الحمام الإمري» فضلاً عن قصائد أخرى، كتبها الشاعر «فؤاد قاعود».

ومع أنها كانت بعيدة عن تناول القضايا السياسية المباشرة، إلا أنها كانت تتميز ببصيرة اجتماعية نافذة، تلتقط بحساسية فائقة، مظاهر التناقضات الاجتماعية، التي كانت تزعم مصر في تلك السنوات التي كانت توصف بأنها سنوات التحول الاشتراكي.

وكانت واحدة من ظواهر مرحلة التحول الاشتراكي، وهي ظاهرة الطبقة الجديدة، هي التي ألهمت «نجم» أولى قصائده السياسية، وهي قصيدة «يعيش أهل بلدي» التي كتبها في ربيع ١٩٦٧.. فقد تكثف الحديث آنذاك، في الصحف والمندديات، عن الفساد الذي دبّ مبكراً في جسد الاشتراكية الناصرية الوليدة، والتي لم يكن قد مضى على إعلانها سوى أقل من ست سنوات، واتخذ شكل الهجوم على قيادات القطاع العام، الذين تولوا إدارة الشركات والمؤسسات الاقتصادية، بعد انتقالها إلى ملكية الدولة بقرارات التأميم الواسعة التي صدرت في عامي ١٩٦١ و١٩٦٢، باعتبارهم قد أصبحوا يشكلون -مع غيرهم- طبقة جديدة، حلت محل الطبقات الإقطاعية والرأسمالية، التي تمت تصفيتها وأصبحت هذه الطبقة الجديدة تستولي على فائض قيمة العمل للأجور، على صورة امتيازات أو انحرافات مالية مقننة، أو عبر الفساد والانحرافات المالية وهي حملة كان «نجم» يتابعها بإعجاب، بحكم صداقته لأبرز المشاركين فيها، وهم محررو ورسامو مجلة «هروز اليوسف»، وخاصة صديقه الفنان «أحمد حجازي» الذي لفتت رسمه في نقد الطبقة الجديدة آنذاك، الأنظار، بروحها الشعبية، وجرائتها.. وفكاعتها اللانعة..

وفي حوار دار بين «عبد الناصر» وقيادات القطاع العام، في أعقاب الجلسة الافتتاحية، لمؤتمر الإنتاج، في ١٨ مارس ١٩٦٧ شكوا من الآثار السلبية، للحملة الصحفية ضد الطبقة الجديدة، على استقرار العمل، وعلى المبادرة، وعلى زيادة الإنتاج في القطاع العام..

وعلى عكس ما كان «نجم» يتوقع فقد دافع «عبد الناصر» عن امتيازات الطبقة الجديدة قائلاً، إن رصيد مصر من الخبراء، هو الذي يميز تجربتها الاشتراكية عن غيرها من تجارب العالم الثالث التي لم تجد لديها كوافية لإدارة وحدات الإنتاج بعد تأميمها.. وأغت النظر إلى أن الاشتراكية تلغي الامتيازات الطبقيّة للوروث، ولكنها لا تلغي الفوارق

الطبيعية التي تتحقق نتيجة للعمل والخبرة واللوهبة، ومن تلك الامتيازات التي تحصل عليها قيادات القطاع العام، ونفى أن تكون هناك طبقة جديدة بالمعنى السلبي، الذي يروج له المنتقدون، إذ الواقع، كما قال، أن كل فئات التحالف قد تحولت إلى طبقات جديدة، وضرب المثل على ذلك بالفلاح اللعمد الذي يحصل على خمسة أفدنة من الإصلاح الزراعي، وينتقل بذلك، إلى طبقة جديدة.

وثوقف عبد الناصر أمام الرسوم الكاريكاتورية، التي تصور المديرين في صورة المستغلين المتنعمين، الذين يستخدمون سيارات فاخرة، ويجلسون خلف مكاتب ضخمة تزدهم بعشرات من آلات التليفون، ويمارسون نوعاً من المظهرية الناقصة، ويعيشون في رفاهية من دون عمل جدوى، قائلًا إنها توحى بأنهم غير أمناء على المال العام، واعتبرها عملية تشهير بالقطاع العام..

ولأن النموذج الذي اختاره عبد الناصر من هذه الرسوم الكاريكاتورية ينطبق بالدرجة الأولى على رسوم وأحمد حجازي، فقد استقرت كلمات عبد الناصر «نجم»، وأحبطه ما اعتبره انحصاراً من زعيم الثورة للطبقة الجديدة، ضد أسبقته، فوجد نفسه - كما يقول في مذكراته - مطالباً بـ «حركة جدعة» مع رسامي الكاريكاتور.. فكتب قصيدته الشهيرة «التحالف».

وتعكس القصيدة، مدى وعي «نجم» السياسي، الذي استلهمه من الفطرة، فالتحالف في رأيه، وهم دمعائي، يكرس الواقع الطبقي الذي كان سائداً قبل إعلان الثورة الاشتراكية وقبل صدور الميثاق، الذي أعلن قيام التحالف بين قوى الشعب العاملة، وعندها في خمس قوى هي العمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية والجنود والمثقفون... تجتمع في تنظيم سياسي واحد هو «الاتحاد الاشتراكي العربي».. وقد استبعد الشاعر واحدة من هذه القوى، وهم «الجنود»، إذ كان وجودهم في التحالف نظرياً، لأن المؤسسة العسكرية - وعلى رأسها والمشير عامر - كانت تنظر إلى الاتحاد الاشتراكي باعتباره منافساً لها على النفوذ السياسي في البلاد، ولم تكن تنظر بارتياح لتدخله في شئونها. أما «المثقفون» فقد تعامل الشاعر معهم باحتقار واستهانة، بعد أن لاحظ أن «الثقافة» على مقهى ريش، هو مجرد شخص «محظوظ.. من فظ / كثير الكلام / عديم الممارسة عدو الزحام / يكلم كلمة فاضية / وكلم اصطلاح / يفبرك حلول للمشاكل قوام».

وهكذا انكشف «التحالف» في قصيدة «نجم» إلى قوتين رئيسيتين هما «التنابلة في حي الزمالك»، الذي كان مركزاً لسكنى الإقطاعيين والرأسماليين المحليين والأجانب قبل الثورة، وزحف إلى يدها الطبقة الجديدة، التي تشكلت من عناصر النخبة العسكرية

الحاكمة، وحلفائها من الذكورراطيين.. وعلى الجانب الآخر، يقف الفلاحون وشحم السواقي، والعمال طحم المصانع... وليس بين الطرفين تعارف يخلّي التحالف يعيش، إذ لا يزال الحال على ما كان عليه تعيش كل طبقة من الثانية خائفة / وتنزل ستاير بداير وشيش، وهما يتحالفان فقط فى حالة واحدة ولكن فى اللوالد / يا شعبى يا خالد / بنتلمّ صديبه ونهتف يعيش..

أما والتنازلة فى حى الزمالك فهم يظهررون فى القصيدة، بالصورة نفسها التى كان «حجازى» يصوره بها فى رسومه الكاريكاتورية ممكن تشوفهم فى وسط المدينة / إذا مرّ جنبك أومبيل سفينه / قفاهم عجينه / كروشهم سمينه / جلودهم يتضوى / دماهم خفيه، أما موهبتهم الحقيقية فتكن فى أن سنانهم ميلارد / تلوت فى الجليلد / مفيش، سخن بارد / يياكلوا الحديد / مانام نهر وارد / وجاهم الصعيد / تزيد اللوارد / كروشهم تزيده.

أما والغلابه فى حى النجوع، فإن «نهارهم سحابه / وليلهم نموع / سواعد هزيله / لكن فيها حيله / تبتدر تخشّر جفاف الربوع / مكن شغل كايرو / ما يتعيش لغيره / لا ياكل ولا حتى يقدر يجرع».

أما التحالف فإنه لا يتحقق إلا حين نسمع بأن والتنازله أو الاكاليين / ح يسمح كبيرهم ويعمل مقابله مع الفلاحين / ويحصل تحالف ما بين الجميع.. فإذا بهذه المقابلة تلقض طبيعة هذا التحالف الوهمى المنقسم على نفسه، والذي يكرس الأوضاع نفسها التى كانت قائمة فى مجتمع ما قبل الثورة.. فهو تحالف يحكمه قانون القهر، ويقوم على توزيع صاوم للأبوار، فالتنازلة - الذين ياكلون ولا يعملون - يأمررون، والفلاحون - الذين يعملون ولا ياكلون - يطيعون... وعلى كل منهم أن يؤدى واجبه، وأن يظل يعيش حيث هو، لذلك تذكر التعليمات الفلاحين بأن حى الزمالك مسالك مسالك / تحاول تفكر تهوب هناك / تودر حياتك / بلاش للهالكه.. والأوامر واضحة وصريحة وأطيع الخليفه / أطيع والديك / أطيع التنازله / دا مفروض عليك / وتزرع وتبعت لحي الزمالك، وليس مطلوباً من أى فلاح أو عامل أن يتعب نفسه فى شغل السياسة بل وأن يشوف شغله بهمة وحماسه، فإذا سمع اسم أحد التنازله، فإن أوامر التحالف تقضى بأن «ييسمل يگبر / ويهتف كذلك / يعيش التنازله / يعيش... يعيش... يعيش».

(٢)

.. ولم تكن قد مرت سوى أسابيع قليلة على كتابة ونجمه أولى قصائمه السياسية وهي قصيدة «يميش أهل بلدي» حين اشتعل التوتر فجأة في المنطقة في ١٥ مايو ١٩٦٧ بعد أن أذيعت أنباء ما وصف آنذاك بأنه حشود عسكرية إسرائيلية على حدود «سوريا»، تمهد لاحتلال «دمشق»، لوقف الغارات التي كان فدائيون فلسطينيون يشنونها على المستوطنات الإسرائيلية المتاخمة للحدود. وأعلنت مصر حالة الاستعداد القصوى في قواتها المسلحة. وطلبت من قوات الطوارئ الدولية - التي كانت تقف على الحدود بينها وبين إسرائيل منذ عام ١٩٥٧ - الانسحاب.. وأغلقت «خليج العقبة» في وجه الملاحة الإسرائيلية.. ولم يكن لدى «نجم»، شأنه في ذلك شأن العرب جميعاً، شك في أن الأوان قد آن لتحرير فلسطين فقد أيقن منهم أن تصعيد «عبدالناصر» السريع للمواجهة يأتي في سياق تأكيد المتمرر بأنه هو الذي سيحدد وقت المعركة ومكانها.

وفي هذا المناخ - وفي اليوم الرابع من الحرب - ٨ يونيو ١٩٦٧ - كتب «نجم» قصيدته السياسية الثانية، وهي قصيدة «رسالة»، وقد صاغها على صورة خطاب أرسله حسن محارب - خليف بقرية «برج الحمام» بأقصى صعيد مصر - إلى ابنه «عبدالودود» الجندي الذي يربض على الحدود، يطعن فيه على أحواله، ويطلب إليه أن يصمد، وأن يكون رجلاً كأيّبه، حتى لا يشك الناس في حقيقة نسبه إليه، وأن يعود بثأر أخيه الشهيد، الذي ما يزال دمه طرياً على رمال سيناء.. ويخبره بأن خاله «زناتي» في طريقه إليه ضمن المتطوعين، وأن أخته لتتدد يومياً على المستشفى القديم، لكي تتمرن على التمريض، وأن «محمدين» موافق، يتعلم اللطافى.

وعندما ذهب «نجم» في غروب اليوم نفسه، إلى مبنى مجلة «آخر ساعة» ليقابل رئيس تحريرها «يوسف السباعي» - الذي كان «نجم» لا يزال يعمل مرموساً له في منظمة التضامن الآسيوي الأفريقي - ليطلب إليه نشر القصيدة، علم من بعض مساعديه أن الجيش قد انهزم، وأن «عبدالودود» قد ارتد إلى الضفة الغربية لقناة السويس، فاكتمى بأن غير مطلع القصيدة من «واه» يا عبدالودود / يا رياض ع الحدود إلى «واه» يا عبدالمتعال / يا رياض ع الكتال. لكن ما سمعه فسر له للتغير المفاجئ في لهجة الإعلام الرسمي، الذي كان قد بشر المصريين في اليوم الأول من الحرب بأن الطريق إلى «تل أبيب» قد أصبح

مفتوحاً، ثم تحول فجأة من إنذاعة الأغانى الحماسية إلى إنذاعة الأغانى الوصفية فى الوطن، كما فسّر له والإيقاع البطيء فى إصدار البيانات العسكرية، التى أصبحت تتحدث عن أن القتال يدور عند خط الدفاع الثانى، وهو ما يعنى أن الحرب تدور على أرض مصر، وليس على أرض إسرائيل.

وفى الليلة تالتها ٨ يونيو ١٩٦٧، كتب «نجم» قصيدته التالفة التى وصفها فى مذكراته بأنها «أول قصيدة الرد على الهزيمة». وهى قصيدة «بقرة حاحاء»، وهى بكائية فى رثاء «البقرة السمرا النطاحة» التى ماتت قهراً، مع أنها تقيم فى دار لها أحد عشر باباً، غير السرايدب والحراس، .. لكنهم كانوا مشغولين عن حراستها بسلب خيراتنا وشطف لبنا، .. فما أن دفع الأعداء الباب، حتى تركوها لهم .. هوف يوم معلوم / عملوها الروم / زقوا الترياس / هربوا الحراس / دخلوا الخراجات / شطفوا اللبنا .. ووضع «نجم» فأس المسئولية عن وقوع «بقرة حاحاء» فى رقبة نفس الأوضاع التى أشار إليها فى قصيدته السياسية الأولى «وقعت م الشوف / والشوف بييجى ليه ٩/ من عدم الشوف / وقعت م الجوع ومن الراحة / البقرة السمرا للنطاحة».

وإذا كانت «بقرة حاحاء» - كما قال «نجم» - هى أول قصيدة الرد على الهزيمة، قد كانت قصيدة «والحمد لله خبطنا تحت بطاطنا / يا محلا رجعة ضباطنا من خط النار» - كما قال كذلك - أول البلاغات الحربية التى صدرت من «غرفة عمليات حوش قدم». وقد كتبها «نجم» فى الشهر نفسه، وبعد أن اتضح الحجم الكامل للهزيمة .. وتكشفت الحقائق عن الطريقة الارتجالية وغير المسئولة التى أديرت بها المعركة. والغالب أنه قد استلهمها من موجة النكت السياسية العارمة، التى أطلقتها المصريون فى حق المؤسستين العسكرية والسياسية عندما تكشفت أمامهم الحقائق، وهو ما دفع «عبدالناس» إلى تخصيص قسم ملحوظ من أول خطاب عام يلقيه بعد الهزيمة فى ٢٢ يوليو ١٩٦٧، لكى يلفت نظر الشعب إلى أن هذه النكت «تجرح كرامة .. إناس .. هم أولادنا وأخواننا».

وعلى عكس «بقرة حاحاء» التى كانت مرثية، مزجت بين الحزن والغضب، فقد جاءت «خبطنا تحت بطاطنا» هجائية تمزج بين الغضب والسخرية، ويتدخل فيها الصوت الإعلامى الرسمى، بصوت الشاعر الذى يقاطعه ويفضح منطقه ويسخر منه وح تقول لى سينا وما سينا / ما توشناشى / ماستميت أتوبيس ماشى / شاحنين أنفار / إيه يعنى لما يموت مليون / أو كل التكون / العمر أصلاً مش مضمون / ولناس أعمار / إيه يعنى فى العقبة جرينا / ولأف سينا / هى الهزيمة تنسينا / إننا أحرار ..

والقصيدة تربط بين الهزيمة والفساد وبين انعدام العدل وحيانة المثقفين في أهل مصر المحمية بالحرامية شاكعون، يعيرون في ليل الذلة، بينما مصر الدولة ورفاقه في الكتب علاوله / وكفايه أسياننا البعدا / عابشين سعدا / بفضل تاس ثملا للعد / وتقول أشعار / أشعار تمجد وتمين حتى الخالين / وإن شالله يخربها مدلين / عبد الجبار.

وخلال أسابيع كانت القصيدة، التي لحنها وفنّأها الشيخ إمام، تنتشر كالنار في الحطب، إذ كانت كما يقول «نجم». أول اشتباك مع السلطة وأول هجوم صريح وجرىء على «عبد الناصر» شخصياً.. وشدّ عشرات من المثقفين الرحال إلى المنزل رقم ٢ بـ «حارة حوش» قدمه حيث يقيمون، بإعجاب ودهشة.. إلى هذه النغمة الجديدة والمختلفة في الشعر والفنّاء، في وقت كان الجميع فيه وخاصة المثقفين، قد استعادوا حسهم النقدي.. الذي تعطل لسنوات طويلة، بعد أن تبيدت، في ضوء ما كشفت عنه الهزيمة.. الأوهام الثورية التي كانوا يعلقونها على النظام الناصري..

وكان احتشاد المثقفين حول الظاهرة.. وقد عبّر عن نفسه كذلك، في سيل من المقالات نشرتها الصحف لعدد من كبار الكتاب.. من بين الأسباب التي حالت دون اعتقال «نجم» وإمام على الرغم من أن حالة الطوارئ كانت مطنة.. ومع أن الاعتقالات كانت لا تزال تحتشد بألاف من المعتقلين.. وفضلاً عن أن النظام الناصري كان يتميز بدرجة نسبية من التسامح مع الإبداع الأدبي والفني حتى لو تضمن نقدًا قاسياً.. فقد كان «عبد الناصر» يدرك مدى المرارة التي تركتها الهزيمة في نفوس الشعب، ويرى أن من الحكمة أن يترك لهم فرصة للتنفيس عن غضبهم، خاصة أنه لم يكن قد أحكم قبضته بعد على الحكم، كما كان يواجه صراعاً على السلطة، طرفه الآخر هو المشير عبدالمكيم عامر الذي كان يخفي مسؤوليته عن الهزيمة برفع شعارات ديمقراطية.

وساعد ذلك مجموعة من المثقفين من أعضاء «تنظيم طليعة الاشتراكيين».. وهو الجهاز القيادي للاتحاد الاشتراكي العربي الذي سماه «السادات» فيما بعد به «التنظيم السري».. لمحاولة عقد مصالحة بين النظام الناصري وظاهرة «نجم» / إمام انطلاقاً من اعتقادهم بأنها صوت جديد ومتميز في الفن، وبأنه لا يوجد تناقض رئيسي بينهما وبين التوجهات الوطنية للنظام.. فهما صوت يدعو للمقاومة والصمود وينحاز للفقراء وينتقد الفساد ويطالب بمزيد من الحريات وأن استيعابهما داخل مؤسسات النظام الإعلامية، كفيل بأن يدفعهما للاعتدال، وأن يستوعب طاقتهما فيما لا يجاوز الخطوط الحمراء.

وبافتتاح قيادة للتنظيم بهذا المنطق، اتبحت لأشعار «نجم»، ولإمام «فرصة

للذئوع عبر الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون، ضمن شرط عام بالآ يتعدى الخطوط الحمراء، والآ يذيعها الأغنيات والقصائد الأكثر صراحة وسخونة، ومن بينها والتحالف ومقرة حاحاء وعلى رأسها بالطبع - أغنية والحمد لله خيطنا تحت بطاطنا التي كانت تتضمن إشارة صريحة إلى مسئولية عبدالجبار - أو عبدالناصر - عن الهزيمة.

وعلى عكس الصحف والإذاعة والتلفزيون التي كان باستطاعتها تنفيذ هذا الشرط، كان «نجم» الذي يصعب التحكم فيه أو ضبط حركته - يستغل الندوات العامة التي كان يدمى إليها، لكي يخرج عن هذا الخط الأحمر، فيلقى الأشعار المخطورة، ويغنى وإمامه الألمان المتنوعة، متدعياً بأن الجمهور يطلبها منه، وأنه لا يستطيع أن يرفض له طلباً..

وما لبثت السلطة الناصرية أن تنتهت إلى أن «نجم» قد استغل سعيها للتحالف مع أسوأ استغلال، واستفاد منه من دون أن يلتزم بشروط التحالف.. فاستثمر الجماهيرية الواسعة التي تصقت له بعد نشر أشعاره في الصحف وإذاعة الحانها في الإذاعة والتلفزيون - بصوت الشيخ وإمامه وأصوات غيره من المطربين - لكي يواصل، في الندوات العامة والسهرة الخاصة، نشر أشعاره وإذاعة أغانيه التي تتالت وتجاوزت كل الخطوط الحمراء. واكتشفت أن الجماهيرية التي ساهمت بالدور الأكبر في تحقيقها له، قد أصبحت عائقاً أمام ضربها له، إذ إن للذرائع التقليدية لذلك، لم تكن تتوفر فيه، أو يسهل إلصاقها به، فليس له تاريخ سياسي سابق، وهو ليس شيوعياً وليس من الإخوان المسلمين، ولا يمكن أن يتهم بإضعاف الروح للعنوية.. وإن يكون لمصدور قرار باعتقاله معنى، إلا أن النظام يضيق بالنقد، ويسمى لتقييد الحرية، على الرغم من اعترافه علناً، بأن إهدار مراكز القوى - وهو التعبير الذي كان يستخدم آنذاك للإشارة إلى شلة المشير عبدالحكيم عامر - للحرريات كان أحد أهم أسباب الهزيمة، ووعده المعلن بأن يطلق الحريات العامة، وأن يحترم آراء المخالفين والناقدين.

وفي ٣٠ أبريل ١٩٦٩، وقعت الواقعة التي أخرجت السلطة الناصرية من حيرتها، حول الطريقة التي تتعامل بها مع «نجم» إزاء إصراره على تخطي كل الخطوط الحمراء. ففي ذلك اليوم كان «نجم»، وإمامه مدعويين إلى قرية كمشيش - بوسط الدلتا - للمشاركة في الاحتفال بالذكرى السنوية للثلاثة لوفاة القائد الفلاحي مصلح حسين، الذي اغتيل - عام ١٩٦٦ - بسبب تصديه لبقايا النفوذ الإقطاعي في قريته.. ومع أنهما علما قبل مغابرتهما للقاهرة، بأن وزير الداخلية وشعراوى جمعة قد أصدر تعليماته بمنعهما من للمشاركة في الاحتفال، أو إنشاء أفانئهما بين الفلاحين، فقد تمكنا من الوصول إلى

القوية، وتحدياً قرار منعهما من الغناء، وانسحب جمهور الاحتفال من الطلبة والفلاحين إلى منزل أحدهم، حيث غنيا كما يريدان، على الرغم من أنف قرار المنع، وخرجاً عن جميع الخطوط الحمراء.

ولم تنظر السلطة الناصرية إلى واقعة الغناء في كمشيش باعتبارها مجرد دليل جديد على إصرار «نجم» على تجاوز كل الخطوط الحمراء، وتحديه للحصار الذي بدأت تفرضه على فنه.. بل نظرت إليها.. كذلك.. باعتبارها خطراً ماحقاً لا بد من التصدي له مهما كان الثمن.. فقد كان لديها استعداد لدرجة من التسامح مع الظاهرة، طالما أن تأثيرها لا يزال محدوداً بين المثقفين الذين كانت تثق بقدرتها.. بوسائل مختلفة.. على ضبط حركتهم، أما أن يصل هذا النوع من الفن التحريضي إلى الفلاحين والعمال، فذلك أمر لم يكن بمقدورها أن تسكت عنه.

وطبقاً لرواية شبه مؤكدة، فإن الرئيس عبدالناصر لم يعرف بذلك إلا في تلك المرحلة، حين وصله تقرير حول ظاهرة «نجم» وإمام، التي عجزت الأجهزة السياسية والأمنية عن اتخاذ قرار بشأن كيفية التعامل معها، في مواجهة إصرارهما على تخطي كل الخطوط الحمراء، فطلب أن يستمع إلى ما يذيعانه من أغنيات وأشعار.. ثم سأل وزير الداخلية «شعراوي جمعة»: إيه للمشكلة؟ فقال الوزير: المشكلة أن اعتقالهم يمكن يعمل دوشة بين المثقفين.. فقال «عبدالناصر»: بلا مثقفين.. بلا كلام فارغ.. اعتقلهم..

لكن «شعراوي جمعة».. الذي كان يشغل كذلك منصب الأمين العام لهـ وطلعية الاشتراكيين، ويحرص على أن تبدو علاقته بالمثقفين طيبة.. فخل أن يلجأ لطريقة ظنها كفيلة بتوقي المشكلة، فطلب من شرطة مكافحة المخدرات، أن تداوم منزل «نجم»، وإمام، وتقبض عليهما بتهمة إحرار وتعاطي للمخدرات.

وفي بداية مايو ١٩٦٩، نفذت شرطة مكافحة المخدرات الأمر، فقبضت على «نجم» والشيخ «إمام» بتهمة الاتجار في المخدرات وتعاطيهما.. ويقول «نجم» إنه عرف من اللواء «زكي علاج» - مدير أمن القاهرة أيامها، الذي استقبله عقب القبض عليه، أن إحدى المجلات الألمانية، قد هاجمت الرئيس «عبدالناصر» في معرض حديثها عن ظاهرة المعارضة الغنائية والشعرية له، وألح إلى أن ذلك كان أحد أسباب القبض عليه. ومع أن تفتيشه.. كما يقول.. لم يسفر عن العثور على مخدرات معه، كما أن ما ضبط مع الشيخ «إمام» كان قطعة صغيرة من المشيش.. فقد فاجأه وكيل النيابة بأن عرض عليه قطعة كبيرة من الحشيش، زعمت الشرطة أنها ضبطتها معه، وأمر بحبس هو والشيخ «إمام» على ذمة التحقيق.

وفي اليوم التالي مثل الاثنان أمام قاضى المعارضات، ونافع عنهما محام متطوع مشيراً إلى أن القضية ملفقة لأسباب سياسية، وفى نهاية الجلسة استدعى القاضى «نجم» إلى غرفة المدافلة، وأبلغه أنه سيقرج عنهما بكفالة عشرة جنيهاً لكل منهما، وهى الحد الأدنى الذى لا يستطيع أن ينزل عنه، وحذره من أن ذلك لن يكون آخر اللطاف، وأنهما سيعتقلان فى الغالب... ثم دفع له قيمة الكفالة من جيبه الخاص.

وحسم فشل تلقى تهمة المخدرات، تردد السلطة الناصرية، واضطرها لاتخاذ الإجراء الصعب الذى كانت تتوقى اتخاذه... فصدر قرار باعتقال «نجم» فى ١٥ مايو ١٩٦٩، ولحق به الشيخ «إمام» بقرار آخر صدر فى أول يونيو ١٩٦٩... واستمر الاثنان رهن الاعتقال لمدة تزيد على عامين، مات خلالها «عبدالناصر» وتولى «السادات» الحكم.

وكان الرئيس «عبدالناصر» قد رفض كل الوساطات التى بذلتها لديه شخصيات عربية كثيرة للإفراج عن «نجم» وإمام»، وقال للأستاذ «نايف حواتمه» - الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين - عندما طلب إليه الإفراج عنهما، وعن كاتب هذه السطور:

الجماعة دول مش ح يخرجوا من السجن طول ما أنا عايش.

وكان ذلك هو الموقف الذى اتخذته الرئيس «السادات» حتى بعد أن انفرد بالحكم، ولماز على خصومه الذين كانوا يصارعونه على السلطة من أعوان «عبدالناصر»، وأخرج عن كل المعتقلين، وكان من بين الذى توسطوا لديه للإفراج عن «نجم» الكاتب الراحل «لطفي الخولى». وكان قد زاملهما فى معتقل القناطر الخيرية خلال الشهور الأخيرة من عهد «عبدالقاصر»، وأفرج عنه فى بداية عهد «السادات» ليضلل منصب أمين الشؤون العربية بالاتحاد الاشتراكي العربى.. ويقول «نجم» إن «لطفي الخولى» قد زاره فى السجن، وأقترح عليه أن يكتب رسالة للسادات، تساهم فى تقليل العقبات التى تعترض الإفراج عنه، وأنه سحب ورقة كتب عليها «السيد الرئيس السادات: أشكرك لأنك سمحت للأستاذ لطفي الخولى بزيارتي فى المعتقل... ولكن ماذا عن الأرض المحتلة؟»، وأنه ظل رهن الاعتقال شهوراً بعد ذلك، إلى أن أفرج عنه هو والشيخ «إمام» عند التصفية النهائية للمعتقلات وضمن آخر أربعة معتقلين غابوها فى ٢١ أكتوبر ١٩٧١.

الفصل الثاني لعبة القط والنار

(٣)

لأن الديمقراطية كانت الحلم الذي يتوق إليه المصريون، فقد كانت - بلعنا - السلاح الذي يرفعه رجال يوليو في وجه بعضهم البعض كلما نشب بينهم صراع على السلطة، إدراكا من كل طرف من أطراف الصراع بأنها الوعد الذي ينتظره الناس، ويؤيدون كل من يلوح لهم به، فإذا ما انتصر على خصومه، وأجلاهم عن مواقعهم، أو استرد نفوذه الضائع، أعاد سلاح الديمقراطية إلى غمد، وحكم بنفس الأساليب غير الديمقراطية التي كان يحكم بها سلفه، ففتح المعتقلات التي أغلقها، واستأنف مطاردة المعارضين الذين تحالف معهم بالأمس.

وكما فعل «محمد نجيب» عام ١٩٥٤، والبنحاسي ومكمال الدين حسين عام ١٩٦٤، وعبدالحكيم عامر في عامي ١٩٦٢ و١٩٦٧، حين أخذ الصراع على السلطة بينهم وبين «عبدالناصر» لقرن الصراع بين السلالات وشركائه من خلفاء عبدالناصر، قد دفعه للتويع بشعارات ديمقراطية فضفاضة، مكنته من تصفيتهم ونقلهم من مقاعد الحكم إلى زنازين السجن في ١٥ مايو ١٩٧١.

وفي أثناء ذلك أمر بوقف للتنصت على تليفونات المواطنين، وإلغاء الحرس الجامعي، ووقف الملاحقات البوليسية للمعارضين، وإمادة انتخاب الاتحاد الاشتراكي ومجلس الأمة، ومجالس إدارات النقابات المهنية والعمالية، وتخفيف الرقابة على الصحف.. وتصفية المعتقلات والإفراج عن كل المعتقلين السياسيين.

ولم يكن لحرص إدارة الرئيس «السادات» على إبقاء «نجم» وإمام رهن الاعتقال حتى الإفراج عن النبعة الأخيرة من المعتقلين في ٢١ أكتوبر ١٩٧١، سوى معنى واحد، هو

أن نظرة ثورة التصحيح والديمقراطية، إلى خطورتها، لا تختلف عن نظرة خصومها من قادة ثورة الأخطاء والديكتاتورية، الذين أمروا باعتقالها، ثم جاوروها في المعتقل الذي أودعوهما فيه..

ولم يخيب الاثنان عن ثورة مايو السبع فيهما، فبعد أقل من ثلاثة أشهر على الإخراج عنهما، كانا يتدحرجان بقوة في حركة للعارضة النشطة لنظام الرئيس السادات، التي بدأها طلاب الجامعات خلال الأسابيع الأولى من عام ١٩٧٢، واستمرت إلى أن تم تصفيتهما في أعقاب زيارة السادات للقدس في خريف عام ١٩٧٧.

وكان تكرار اللعب بسلاح الديمقراطية بين أجنحة النظام للتصارع على السلطة قد بدأ يطرح أمراضه الجاثمية، فارتخت أيدي أجهزة الأمن التي تعرضت للتطهير مرتين في خلال الصراع بين عبدالناصر وعبدالمكيم عامر، ثم بين السادات وخصومه.. وفقد كثيرون من قادتها حماسهم للتشدد في ملاحقة خصوم النظام حتى لا يلقوا المصير نفسه، فيتخذ منهم المتصارعون على السلطة كباش فداء لإرضاء الرأي العام.. وهكذا بدأت التناقضات الاجتماعية والسياسية داخل ما كان يعرف بـ«تحالف قوى الشعب العامل» تعبر عن نفسها علناً، بعد كبت طويل.. وما كاد العام الجامعي الجديد يبدأ في خريف ١٩٧١، حتى استأنفت الحركة الطلابية المصرية، نشاطها السياسي، الذي كان قد توقف منذ عام ١٩٥٤، فيما عدا انتفاضة جرت في عام ١٩٦٨ ونجحت السلطة الناصرية في استيعابها بسرعة.

وكان الطلاب اليساريون - المرتبطون في الغالب بتنظيمات شرع للاركسيون في تشكيلها سرّاً في أعقاب الهزيمة، بعد أن نكث «عبدالناصر» بوعده لهم بقبولهم في تنظيم «طلبة الاشتراكيين» مقابل حل تنظيماتهم المستقلة عام ١٩٦٥.. هم طليعة الحركة الطلابية التي بدأت تبرز كقوة سياسية مؤثرة، والتي اتخذت نشاطها، في البداية، شكل فيض من مجالات الحائط، كانوا يصعدونها لإثارة وهي زملائهم، ويعلقون فيها على الأمور السياسية، ويركزون بشكل خاص على قضية تحرير الأرض المصرية والعربية المحتلة في عدوان ١٩٦٧، فيرفضون ما كان يسعى إياها بـ«الحل السياسي»... ويطالبون بأن تسحب مصر موافقتها على القرار ٢٤٢، وعلى مبادرة روجرز، وأن تحل عن المبادرة التي أعلنها الرئيس السادات في ٤ فبراير ١٩٧١ باستعداده لإعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية مقابل انسحاب إسرائيل محدود، يستأنف خلاله الطرفان التفاوض غير المباشر للوصول إلى حل سلمي، ويطلبون بكسر وقف إطلاق النار واستئناف القتال وتهيئة الجبهة الداخلية لحرب شعبية طويلة المدى...

وكان مما ساعد على سخونة الحوار حول هذه القضايا، أن السادات كان قد أعلن في انقلاب انفراده بالسلطة وفي سياق الصراع عليها، أن سنة ١٩٧١ سوف تكون سنة الحسم بالنسبة لقضية الأرض المحتلة، وأن العام لن يمضي دون حسم هذه القضية إن سلم أو حرباً.. وهو ما خلق لتطبيعاً بأن في نيته أن يكسر وقف إطلاق النار. كان يتصاعد كلما قارب العلم على الانتهاء.

ولم يكن قد مضى على الإفراج عن منجم وإمامه سوى أسابيع، حين فوجئ بزيارة تقوم بها سهام صبرى. الطلبة بكلية الهندسة بجامعة القاهرة، بصحبة عدد من زملائها قادة الحركة الطلابية، لمسكنهم بـ حارة حوش قدم... ليطلبوا نسخاً من قصائد منجم التي كتبها في السجن، ويسجلوا بعض أغانيهما، لينشرها في صحف المائل، ويلقونها أو يذيعونها في الندوات التي كانوا يعقدونها في الجامعة..

وفي النصف الثاني من شهر ديسمبر ١٩٧١، نظمت جماعة أنصار الثورة الفلسطينية بكلية الهندسة بجامعة القاهرة احتجاجية بعنوان «أسبوع فلسطين» شملت ندوات سياسية ومناقشات فكرية شاركت فيها شخصيات مصرية وعربية وفلسطينية. وما كان الأسبوع ينتهي حتى تلقى السادات.. في ١٢ يناير ١٩٧٢، خطاباً قال فيه: إنه كان قد أصدر أوامره للقوات المسلحة بالبدء بتحرير الأرض، لولا أن نشبت الحرب الهندية الباكستانية، فأشاعت ضباباً على الساحة الدولية، اضطره للأمر بتأجيل قرار المعركة، إلى أن يعيد حساباته على ضوء الضباب الذي أسفر عن اختلال في التوازن الدولي.. لأن الحليف الرئيسي له.. وهو الاتحاد السوفيتي.. كان يساند الهند في الحرب، مما جعله غير قادر عن الانشغال بهربين في وقت واحد، أحدهما في الشرق الأوسط والآخرى في الشرق الأقصى.

وأشعل الخطاب الذي بدأ غير مقنع ثورة الطلاب فتصاعدت حركتهم من مجالات الحاشية إلى المؤتمرات والمسيرات داخل الحرم الجامعي، واعتصموا بقاعة جمال عبدالناصر وطالبوا بحضور رئيس الجمهورية بنفسه لكي يجيب على أسئلتهم عن الأسباب الحقيقية لتأجيل البدء بتحرير الأرض المحتلة وشكلوا قيادة لهم باسم «اللجنة الوطنية العليا للطلاب».. وبعد أسبوع من الاعتصام، اقتضت قوات الأمن الجامعة وفشت بالقوة، واعتقلت ٩٥٠ من الطلاب، واتجه الباقون إلى وسط العاصمة، حيث اعتصموا بأكبر ميادينها وهو ميدان التحرير، ونشطوا لإجراء حوارات مع المواطنين الذين يعبرونه.. وباتوا ليلتهم حول قاعدة تمثال كانت قلعة به، ثم أزيلت بعد ذلك في منتصف الثمانينيات.

وما إن علم ونجمه بالخبر حتى اتجه إلى ميدان التحرير ليمضي ساعات قليلة مع الطلبة المعتصمين حول قاعدة التمثال - التي سماها الشاعر «أمل دنقل» - «الكعكة الحجرية». لكنها كانت كافية لكي تتعرف عليه أجهزة الأمن التي قامت في الليلة نفسها بغض الاعتصام بالقوة، وبعقل قادة الحركة الطلابية، وللمتضامنين معهم، وكان بينهم «أحمد فؤاد نجم».

ومع أننا لم نعر حتى الآن، على نص التحقيق الذي أجرته نيابة أمن الدولة العليا مع «أحمد فؤاد نجم» في هذه القضية، إلا أن التحقيق في الغالب لم يدر حول أشعاره بل دار أساساً حول واقعة انضمامه إلى الطلاب للمعتصمين في ميدان التحرير، وهو ما اعتبرته سلطة الاتهام تحريضاً لهم، وقد شمل هذا الاتهام سبعة آخرين من غير الطلاب نسبت إليهم وقائع مشابهة، ووصفتهم أجهزة الإعلام الرسمية بأنهم «مندسون»، ولم يشملهم عفو «السادات» الأول عن الطلاب الذين قبض عليهم في الاعتصام، وقد أفرج عنهم بعد يومين كما استثناهم كذلك من عفو الثاني الذي شمل قادة الحركة الطلابية الذين أفرج عنهم بعد أسبوعين. أما للمندسون الثمانية فقد ظلوا خلف الأسوار لعدة أسابيع أخرى إلى أن أفرج عنهم.

وكان الوحيد الذي ظل رهن الاعتقال، لعدة أشهر أخرى بعد ذلك، مواطن مسكين يعمل طاهياً بأحد فنادق وسط المدينة، ألقت أجهزة الأمن القبض عليه، وهو في طريقه إلى عمله، وأشاعت أجهزة الإعلام الرسمية أنه كان يحمل معه «زجاجة مولوتوف» أخذها من قريب له يعمل طاهياً في سفارة كوريا الشمالية بهدف استغلال حالة الفوضى التي أشاعتها مظاهرات الطلاب لتفجيرها في أحد المنشآت العامة... في محاولة للربط بين حركة الطلاب وبين إحدى سفارات الدول الشيوعية، وبين مطالبهم الديمقراطية وبين الفوضى والتخريب...

سجل «نجم» تجربة القبض عليه، والتحقيق معه لأول مرة داخل نطاق القانون، في أربع من قصائده التي كتبها في «معتقل القلعة» خلال الشهور الأولى من عام ١٩٧٢ واستلهم أولى هذه القصائد من واقعة ضبطه، التي قام بها - كما يقول في قصيدته «بلدي وحبيبتي» - «فريق من ضباط مباحث أمن الدولة يضم «جورج تنابله» / ونص دسسته من التيران» والقصيدة تأخذ شكل رسالة كتبها «نجم» إلى حبيبته «عزّه» وهي غير الفنانة «عزّة بلبع» التي تزوجها بعد ذلك - يعبر لها في مطلعها عن حنينه الجارف إليها.. فقد كان نائماً يحلم بأبتسامتها التي هلت كالفجر تبعد ليله الحزين، وكان الذي الذي سقى خدوده الذائبة، فابتعت بلون الورد، وبينما كانا يتقافزان بين المروج الخضراء ويتبادلان

الاحتفان ..».. وانطلق في الجو فجأة / يا حبيبتي / صوت مقلجة / صوت يخلو الدم
يجمد / أصحى يا أحمد / أصحى يا أحمد / أين إمام ..».

وحين يستيقظ الشاعر ليسألهم عن شخصياتهم، يقول له كبيرهم بصلافة، ويلهجة
تحذير صريحة «أحنا ناس مكلفين / تيجي سالك مش ح تتعب / واحنا طبعاً معزولين».
ويستفز التهديد بالمتابع، الشاعر، ويستدعي كل سخطه على فرقة الضبط، فيجابههم
بعقيقتهم «انتوا دود الأرض والأفك المضيفه / انتوا ذرة رمل / في عيون الخليفة / انتوا
كرباج الظالم / والمأسى / انتوا علّه في جسم بلدى / انتوا جيفة».

ولم تقتصر فرقة الضبط في تأكيد دقة توصيف الشاعر لها.. إذ ما كاد ينتهي من
كلامه، حتى أصدر كبير التتابة أمره إلى ثيرانه «سكتوه ابن الكلاب / سفوفه من التراب /
فتشوا كل الأماكن / طلعوا رفوف الدولاب».. أما الذي حدث في أعقاب ذلك فهو طبقاً لما قاله
ونجم في رسالته «كمموني يا حبيبتي / كتفوني يا حبيبتي / قوموني / قعدوني / كل
شعره بالعين فتشوها / المخذ من جنانهم شرّ حراء». وكان طبيعياً ألا يعثروا على دليل
اتهام واحد، إذ لم يكونوا يبحثون عن شيء من ذلك، بل كانوا يبرهنون للشاعر بأنهم كانوا
جادين في تحذيرهم له ..» وانتهى التفتيش / مافيش / صنفيني / ماتخافيش / هوّا فيه يا
«عزه» عندي ممنوعات / غير باحب الناس / ويكره السكات ..».

بعد التكميم والتقييد والتفتيش ظن «أحد التتابة» أن لو أن الحصاد قد آن، بعد أن برهن
عملياً للشاعر عن أنه كان جاداً حين حذره من البداية.. فنظر إلى عينيه نظرة لم يفت على
الشاعر مغزاه، وكان مناه يلح علامه خوف بسيطه / طب ح ييجي الخوف منين ابن
العبيطه / هوّا مين فينا الجبان / ولّا مين فينا اللي خان؟ / اللي قلبه بالمحبه وبالأمانى /
وبالربيع الأخضر مزهر / والأفانى / .. ولّا كلب الصيد وأسياده الأباطرة / أكالين لحم
البشر / فوق الصوانى ..».

أما ذلك كذلك، فقد انتقلت الآية، خاف الجلال ولم تخف الضميمة هو برص في ميني
بصه / ارتجف وف حلقه فُصّه / واتعوج ومال وقال / جملتني مش مفهومين / أصله
شاف صورتين جمال / مصر في العين الشمال / وانتى في العين اليمين»

أما الورقة الثانية التي وصلت إلينا حتى الآن، من أوراق أول تحقيق قضائي مع ونجم،
فهو قصيدته موزقة من ملف القضية التي يستلهم فيها الشاعر تجربة التحقيق معه لأول
مرة، أمام نيابة أمن الدولة العليا، وهي - نظرياً - هيئة قضائية مستقلة، لكن الانطباع الذي

خرج به الشاعر من وقائع هذا التحقيق هو أنه لا يفارق بينها. كذلك.. وبين الشرطة فكلاهما جزء من السلطة التنفيذية، والقصيدة لا تكشف فحسب عن جانب من وقائع التحقيق معه، بل وتعكس.. كذلك.. نظرة الشاعر لقسوة العدالة، باعتبارها جزءاً من منظومة القهر التي تطارده، وتطارده الطلبة، الذين اتهم وسوف يتهم بعد ذلك، بالاندساس بينهم وتحريضهم.. فنحن لسنا أمام حوار يفترض أنه نازع بين محقق ومتهم، بل أمام صراع يدور بين «دوين» ينتميان لطبقتين اجتماعيتين مختلفتين، تتناقض مصالحهما، وتتناقض بالتالي رؤيتهما السياسية حول أسلوب تحرير الأرض..

من حيث البناء تقوم قصيدة «ورقة من ملف القضية» على حيلة فنية يوهم بها الشاعر المتلقي أنه أمام نص تسجيلى وثائقي لحضر تحقيق لجرأه أحد وكلاء نيابة أمن الدولة العليا معه.. لكن التناقض بين شخصيتي المحقق والمتهم، سرعان ما يحول هذا النص الوثائقي إلى سيناريو سينمائي جيد الصنع، لأحد أفلام الكارتون التي صنعها «والث ديزنى» ويقوم ببطولتها الثنائي الشهير «القط توم» و«الفار جيري»..

وفى هذا السيناريو يلعب للمحقق دور القط توم.. فهو الأقوى، وهو المدعوم بكل هيلمان السلطة وجبروتها.. ويلعب للمتهم دور الفار جيري، الأضعف والذي لا يملك أى سلطة أو قوة... خاصة أن الفيلم يبدأ، فى أعقاب ما فعله حليف آخر للأخ توم، يتمثل فى بعثة الضبط التي كان يقودها اثنان من «التنابلة» ونصف نسوة من الثيران، بالفار المسكين..

أما وقد وقع الشاعر «جيري» فى الأسر والتتيد إلى «مرين» المحقق / القطه فإن «توم» يتعامل معه بكل عجرفة، وخارج نطاق اتفاقية جنيف الرابعة، الخاصة بمعاملة أسرى الحرب، فلا يعترف له بأى حق من الحقوق القانونية، فما أن يتجاسر «جيري» على أن يقول أثناء التحقيق «أنا من حقى» حتى يصرخ فيه «توم»: «حق ف عينك».

لكن «توم» على الرغم من ذلك يبدو طوال الفيلم عصبياً ومستفزاً وفاندا لأى قدر من الثقة بنفسه ولليقين بأنه الأقوى أو الملتصر.. لذلك يعجز عن السيطرة على لسانه الذى تتدفق منه كلمات السباب معبراً بذلك عن ضيقه لأن هذا الفار الصعلوك، يتجاسر على معارضة السلطة، وهو يتكلم أكثر مما يتكلم المتهم، الذى يبدو على الرغم من تدهور موقفه أكثر منه ثقة وسيطرة على نفسه، وأكثر منه يقيناً بحسنة منطقته، لا يتكلم إلا نادراً، فإذا فعل كشف عن نكاته الخارق، ومكره الموروث، فهو يجيب على السؤال.. أحياناً.. بسؤال، فيستدريج «توم» للإجابة عليه، حتى يكاد يبتادلان المواقع، فإذا بالفار هو الذى يستجوب القط، وإذا بالمتهم هو الذى يحاصر المحقق.. ويرد عليه.. فى أحيان أخرى.. بهدوء يستفزه،

فيندفع المحقق إلى حديث طويل يوضح فيه نفسه، فهو ليس أحد رجال العدالة، ولكنه أحد أركان النظام، وهو ليس محققاً محايداً، بل خصم يلعب دور الحكم.

ومنذ اللحظة الأولى في التحقيق، يكشف للمحقق عن انحيازه ضد المتهم، فهو لا يبحث عن الحقيقة، بل يسعى للثأر، وللتهم عنده ليس بريئاً حتى يثبت العكس، بل هو عدو طبقي وسياسي تتوجب إدانته، وهو ليس صاحب رأي مختلف من حقه أن يذيعه، بل متأمر وعميل أجنبي يتوجب إسكاته.. لذلك كان أول سؤال وجهه إليه هو: أنت شيوعي؟ ولما رد عليه: أنا مصري لم يستطع المحقق أن يخفي عنده قصرخ فيه «لنتوا مصايب لنتوا بلاوي» لكن للمتهم لا يفقد اعصابه، ولا يرد على الإهانة، ويتمسك بفضيحة الحوار، ويسأل محدثه من صفته... ونحن يعرف أنه من «نيابة أمن الدولة» يسأله «دولة مين؟» فيرد «دولة مصر» فيعود للمتهم ليسأله «مصر العشة ولا القصر».

وهكذا تتحدد أطراف الخلاف ويتحول التحقيق إلى حوار بين قطبين ينتمى أحدهما - وهو المتهم - إلى «مصر العشة» وينتمي الثاني - وهو المحقق - إلى «مصر القصر»، فيصبح طبيعياً حين يسأل المحقق الشاعر «يا» في سفارة كورياه، أن يرد الشاعر على سؤاله يمثله، فيسأله «يا» في قضية مصر؟ وأن يتطاول إلى الحد الذي يستجوب فيه محققه قائلاً «مين مسئول؟» ع للى جرى لنا في فترة وسيناه، فلا يرد المحقق على أسئلته بل يجد في طرحه لها اعترافاً بما أسنده إليه فينتجر فيه وأنت شيوعي أكيد وطاوعني / فض دماغك من دي قضية / شعبنا جاهل مهما تقول له / مش ح يأمن بالشيوخية».

أما وقد اكتشف للمتهم أنه لافائدة من الحوار مع المحقق، فإنه ينتقل للسؤال عن وقائع الاتهام، فلا يواجهه المحقق إلا بواقعة واحدة، ويسأله «يوم خمسة وعشرين الماضي / إيه مشاك عند التحرير / (.....) / مين وذاك بقي عند الطلبة؟» / رايح ضمن المندسين؟». وعندما يرد الشاعر موضحاً أنه ذهب إلى ميدان التحرير ليلتقي بالطلبة ويتعرف منهم على مطالبهم، تستفز إجابته للمحقق، فيصرخ في وجهه وتسمع منهم إيه ياسي طين / دول عايزين الدنيا تولع / علشان أصلاً مش قاهمين / هي الحرب يا عالم لعبه / دي بتكلف بالملايين / (.....) / إنت حمار وخدوك في مشمك / رحت هناك زى الباقيين / عاملين لجنة / وقال وطنيه / مش ممكن دول وطنيين / وجماعة اتصار الثورة / وفلسطين وهباب الطين / ماتخيلنا ياسيدي في حالنا / مالنا ومال الفدائيين / هو إحنا اللي نهينا بلدهم / دول عالم صيغ قاطدين / (.....) / أمريكا بتزعل ويتحرن / هو إحنا يا عالم ناقصين؟

مش نستعبرم اللي جرى لنا / ونعيش بقى زى العايشين / دى عيال عملا للشيوعيه /
واحنا عدو الشيوعيين.

وحين يقطع الشاعر تنفقه، لاقتنا نظره إلى أن الاتحاد السوفيتى ودول المنظومة
الاشتراكية، هى التى تساعد مصر عسكريا واقتصاديا، ينتقل الحقق بهجومه إليها، كاشفا
عن نفاق الطبقة التى يمثلها، والسلطة التى يتهم الآخرين باسمها ويحقق معهم بقانونها
فأضحا زيف الشعارات الاشتراكية التى ترفعها، فيرد عليه قائلا «يساعدونا صحيح
ياسى بعجر / علشان أصلاً مش فاهمين / (.....) / اخترعوا لنا السدّ العالى / علشان
نبقى اشتراكيين / اشتراكيه هناك فى بلدكم / وإحنا فى دارنا / نعيش حرين / عايزين
الفلاح الجاهل يتساوى بالمحترمين / وكمان قال / تصديد ملكية / أبو الفين / يدوه
شمسين / شغل ملاحده وعالم كثره / ومخالفين لحكام الدين / والعمال زخزين اسم الله /
فاهمين روحهم بنى آدميين / ناس عايزين الحرق بولعه / دا كله من الشيوعيين / نشروا
لنا الأفكار السوده / أولاد الكلب للملاعين / مين بقى ونك عند الطلبة / لنطق / انكلم..
مين...»

ويعود الشاعر المتهم ليكرر إجابته، فقد ذهب إلى الطلبة المتصممين ليتعرف إلى
مطالبهم، ويضيف قائلاً في إجابته أنه عندما عرفها اكتشف أنها أى الطالب لاتخص الطلبة
وحدهم بل هى مطالب يؤمن بها كل الشعب فهم لا يطالبون بكراريس ومساطر، ولكنهم
يطالبون بتحرير الأرض المحتلة فتستفز إجابته الحقق، ويعود ليصرخ فى وجهه قائلاً
«دول طالبيين حرب وشعبيه / مين مجنون بقى / ح يمشيها / عايزين يدوا الارتش سلاح
عشان تحصل فيها مجازر / أنا لو اشوف طوف فلاح / شايل شومه / لازم أهاجر».

أما وقد تعددت المواقف بشكل لا يحتمل اللبس، وكشفت ومصر القصر، عن أن خوفها
من أن تحمل ومصر العشة السلاح، وتحقق النصر فتقع بين يديها ثمار هذا النصر،
ويشجعها ذلك علي أن تطالب بأن يكون لها رأى فى إدارة شئونها بنفسها، أكثر من
حرصها على تحرير الأرض المحتلة.. فإن الشاعر يعود ليؤكد من جديد إيمانه بأن الطلبة
على حق.. وأَنَّ ذلك يصل غضب الحقق إلى ذروته، ويفقد هلق تومء كل سيطرة على
نفسه، ويتحول فجأة من وكيل نيابة لمن الدولة، إلى شابط بمباحث أمن الدولة.. ويختم
التحقيق قائلاً «رأيك يعنى ضرورى إن إحنا / وحتماً يعنى نخش الحرب / طيب / حاضر /
قين المخبر / ح تغيير رأيك / بالاضرب».

(٤)

خلال الشهور القليلة التي قضاها ونجم محبوباً على ذمة قضية الاندساس بين الطلبة المعتصمين في ميدان التحرير تعرف ونجم على قادة الحركة الطلابية، كما تعرف كذلك على ومنذره وهزيانه وعزته وجوانده، وهم الفلسطينيون الفلسطينيون الأربعة الذين قاموا باغتيال رئيس الوزراء الأردني الأسبق موصفي التل في خريف ١٩٧١ أمام فندق شيراتون القاهرة.. فحسم اختياره السياسي والحركي الذي أدى فيما تلا ذلك من سنوات إلى تضخم ملف أوراقه القضائية، بسبب شعره الذي دافع به عن حق الطلبة في التعبير عن رأيهم، وعن حق الفلسطينيين في استرداد وطنهم.. وكان ذلك ما أعلنه في قصيدته الثالثة وأنا رحت القلعة وشفت ياسين/ حوالية العسكر والزنازين/ والشوم/ والبوم/ وكلاب الروم/ ياخساره يا أزهار البساتين/ عيطي يا بهيه على اللقوانين.. وعلى الرغم من حزنه على ما آل إليه حال اللقوانين، فقد كان متفائلاً وكبير الثقة ومش ممكن كده/ ح يحول الحول/ على كبه والناس يفضلوا ساكتين/ خليكو فلكرين/ خليكو شامدين/ أنا رحت القلعة وشفت ياسين..

وحدث ما توقعه ونجم فقبل أن ينتهي عام ١٩٧٢، كانت الجامعة قد اشتعلت من جديد.. وفضلاً عن التوترات السياسية والاجتماعية، التي كانت تطرح نفسها بقوة، نتيجة لانقضاء خمس سنوات على احتلال الأرض العربية، من دون أن يلوح في الأفق أي دليل على أن هناك انسي استعداد.. أولية.. لاستردادها.. فقد أضاف نظام السادات إلى عوامل التوتر عاملاً جديداً، فاستصدر من الاتحاد العام لطلاب الجامعات، لائحة للصحافة الجامعية، صدرت في ١٦ أكتوبر ١٩٧٢. لتضع نظاماً لإصدار وعرض صحف الحائط، وضوابط لما ينشر فيها وتتيط باتحاد الطلاب مراقبتها قبل الصدور لكيلا تحيد عن هذه الضوابط..

وضاق فريق من الطلاب باللائحة، وأصرروا على التمسك بحقوقهم في إصدار صحفهم من دون أي تدخل، ونتيجة لذلك أحيل ثلاثة منهم إلى مجلس تأديب، مما دفع زملائهم في مختلف الكليات للتضامن معهم.. وبدأت حركة نشطة لتشكيل لجان باسم لجان الدفاع عن الديمقراطية في مختلف الجامعات والكليات. وتصورت السلطات أن اعتقال قادة الحركة الطلابية والعناصر للنسبة التي تحرضهم على التظاهر، كقيل بتصفيتها.

فقد تمت مباحث أمن الدولة في الأسبوع الأخير من عام ١٩٧٢ بيلأغ إلى نيابة أمن الدولة العليا ضد ٦٧ شخصاً، من بينهم ٥٠ طالباً من جامعات القاهرة وعين شمس والإسكندرية والمعاهد العليا، و١٧ آخرون ما بين خريج جامعة وعامل وموظف.. وطلبت الإذن بضبطهم لقيامهم بتحريض للطلبة على للتظاهر.. وهو ما نفذ بالفعل في ٢٩ ديسمبر ١٩٧٢.

وكان «نجم» أحد المتدسعين السبعة عشر الذين قبض عليهم في الحملة الجديدة فمع بداية العام الدراسي الجامعي تدفقت عليه، وعلي زميله «الشيخ إمام»، دعوات قادة الحركة الطلابية، الذين تعرف إليهم في السجن، للمشاركة فيما كانوا ينظمونه من أنشطة سياسية، بإلقاء الشعر وإنشاد الأغاني، لجذب الطلاب إليها، وتخص الاثنان لإجابة هذه الدعوات، وزاد من حماسهما تجاوب الطلاب مع فتهما.. فضلاً عن أن مقتطفات كثيرة من أشعار «نجم» كانت تنشر في صحف الحائط، أو ترد على لسان المهيجين الجماهيريين من قادة الطلاب، وتستخدم أحياناً كهتافات في المظاهرات.

وعلي عكس ما توقعات السلطات المصرية، فقد أدى القبض على هؤلاء الطلاب إلى تصعيد خطير أسفر عن خروج زملائهم في مظاهرات عارمة، اصطدمت بقوات الأمن مما اضطر الحكومة لإغلاق الجامعات المصرية جميعها لمدة شهر، ومع ذلك فقد اعتصم ٤٨ من طلاب جامعة عين شمس بمبنى إدارة الجامعة، وانضمت إليهم الكاتبة صافيناز كاظم.. التي كانت قد تزوجت من «نجم» خلال عام ١٩٧٢.. ولكن سلطات الأمن نجحت في قمع الاعتصام وقبضت عليها وعليهم، بعد حوالي عشرة أيام.

وكان واضحاً أن الرئيس السادات، قد قرر - هذه المرة - العدول عن سياسة الملاينة مع الطلاب... فما كانت المظاهرات تتجدد مع استئناف الدراسة حتى تواصلت بلا هوادة، عمليات القبض على الطلاب.. ومع اتساع حركة تضامن المثقفين معهم التي وصلت إلى ذروتها بصدر بيان ٨ يناير ١٩٧٣، الذي وقعته ٤٣ كاتباً وأديباً وصحفيّاً كان في طليعتهم «توفيق الحكيم» و«نجيب محفوظ» و«شروت أبانظه»، لم يتورع السادات عن استصدار قرارات بفصل ٧٦ من الأدياء والكتاب والصحفيين من عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي.. مما يفقدهم الحق في العمل بالصحافة أو الإذاعة أو التأليف. وكان أحمد فؤاد نجم من بين هؤلاء، على الرغم من أنه -ككثير من ممن ضمت القائمة إسماءهم- لم يكن عضواً في الاتحاد الاشتراكي العربي.

ومع أننا لم نعثر - حتى الآن - على نص التحقيق الذي أجرته نيابة أمن الدولة العليا مع

وأحمد فؤاد نجم، في حملة ديسمبر ١٩٧٢، إلا أن بقية الأوراق القضائية والسياسية للقضية تركز على ما كان يليق به من قصائد في الندوات الطلابية، وما كانت تقتطفه صحف الحائط الجامعية من أشعاره، باعتبارها من العوامل الرئيسية في إثارة وتحريض الطلاب... واقتبس الرئيس والسادات في خطابه الذي إلقاه أمام مجلس الشعب في أول مارس ١٩٧٣ من تقرير للنيابة العامة فقرة تقول إن التحقيقات وكشفت عن تردد فرياء على الجامعة لحضور الندوات والاجتماعات، وقد اعترف بذلك صحفيان سبق اعتقالهما، وشاعر سبق اعتقاله لمناهضة النظام القاتم، كما ضبطت صحفية بين المعتصمين من الطلبة في مبنى إدارة جامعة عين شمس».

وهو نفس المعنى الذي كرره تقرير لجنة تقصى الحقائق التي شكلها مجلس الشعب للتعرف على أسباب الحركة الطلابية، فقد ركز على وجود تيار فكري مناهض تمثل في اليسار بكل ألوانه استقطب مجموعات قليلة من الطلاب، وندد كثيرون من النواب أثناء مناقشة تقرير اللجنة بما ورد في صحف الحائط من أسفاف وابتذال وإحادة وقالوا بأن حرم الجامعة أصبح مباحاً لكل إنسان مما ترثب عليه اندساس بعض العناصر وإثارت مشاعر الطلاب، وتساءلوا هل يعقل بأن تنشر قصيدة شعر في مجلة حائط تصف مصر بما لا يمكن وصفه؟!٤

وفي ٤ يونيو ١٩٧٣، بدأ إعلان قرارات الاتهام في قضايا الطلبة لعام ١٩٧٢-١٩٧٣، وهي أربعة قرارات شملت ١٢٠ طالباً، وعدداً قليلاً من المنتسبين، كان من بينهم أحمد فؤاد نجم، وصافيناز كاتلمه اللذان احتلا ذيل قائمة المتهمين في القضية الثانية.. ولم يختصهما قرار الإحالة، بمواد خاصة للعقاب، ولم يميز بينهما وبين الطلبة، فقد اتهمت النيابة المتهمين في هذه القضية جميعهم، بنفس المجموعة من التهم، وهي «إذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة ومفرضة، وبث دعايات مثيرة، بأن أصدرنا مجلات حائط وملصقات ونداءات ورددوا هتافات وألقوا كلمات وأشعار في اجتماعات عامة تتضمن إثارة للطلاب ولغات الشعب ضد نظام الحكم القائم». وبخلاف ذلك نسب إليهم قرار الاتهام بأنهم «قد حرضوا الطلاب على الامتناع عن تلقي الدروس واشتركوا في اتفاقات جنائية الغرض منها ارتكاب الجرائم للتقدم نكراه». وطلبت النيابة العامة معاقبتهم بالمواد ١٠٢ مكرراً و١٧١ و١٧٤/١ من قانون العقوبات و٢ و٣ من قانون حفظ النظام بمعاهد التعليم، وقانون الاجتماعات العامة والمظاهرات، وقانون التجمهر.

وأشارت ملاحظات النيابة العامة إلى أن بعض العناصر المناهضة قد اشتركت في

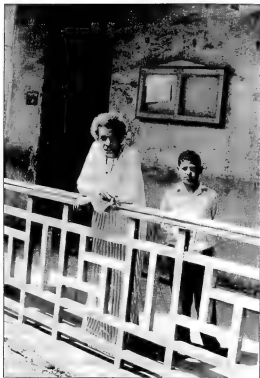
نشاط الطلاب بحضور الاجتماعات والندوات وألقت فيها كلمات تتضمن إثارة وتحريضا وبلابة للأفكار، كما قامت بعض هذه العناصر بتأليف الأشعار والأزجال المناهضة وإلقائها في الندوات والسماح لبعض الطلاب بنشرها في مجلات الحائط كما أشارت هذه الملاحظات كذلك إلى أن تفتيش منازل للمتهمين أسفر عن ضبط كمية كبيرة من المجلات الخفية، التي تثبت التهم من بينها قصائد شعرية تهاجم النظام وسياساته مثل أشعار المتهم أحمد فؤاد نجم... وانتهى القرار بإحالة المتهمين إلى محكمة أمن الدولة العليا لمحاكمتهم طبقا لمواد الاتهام، التي كانت تتضمن عقوبات تصل إلى الحبس لمدة ثلاث سنوات والسجن مع الأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما.

ولم يكن لدى أحد شك، في أن الهدف من تأخير إعلان قرار الاتهام، إلى شهر يونيو الذي تبدأ فيه الامتحانات الجامعية، هو حرص الحكومة على توقي تأثيره على نفوس الطلاب، مما قد يؤدي إلى عودة الاضطرابات للجامعة.. وبينما توقع البعض منهم، أن المحاكمة سوف تبدأ خلال أشهر الصيف على الرغم من أنها أشهر العطلة القضائية، بحيث تنتهي قبل بدء العام الدراسي الجديد، إلا أن العطلة بدأت، من دون تحديد موعد للمحاكمة.

وخلال الشهور التسع التي أمضاها «نجم» خلف القضبان، بين ديسمبر ١٩٧٢ وأواخر سبتمبر ١٩٧٣، تنقل بين أربعة سجون، هي «القلعة» والاستئناف والقناطر الخيرية، وأخيرا سجن «شبين الكوم»، الذي أمضى به الشهرين الأخيرين.. وكانت الاحتكاكات بين الطلاب المحبوسين معه على ذمة القضايا الأربع، وبين إدارة وسجن القناطر الخيرية، قد تصاعدت فرأت أن تعزله عنهم، حتى لا يساهم في تحريضهم أو للمشاركة معهم في مقاومة عملية تاديب لهم كانت تخطط لها بهدف إجبارهم على الالتزام بقواعد الانضباط داخل السجن.

وخلال هذه الشهور التسعة، كتب «نجم» ثمانين قصيدة، أربع منها كتبها في «سجن القلعة». هي «مصباح الخير على الورد الذي فتح في جنائين مصر» و«أواه» و«الفوازي».. واثنان كتبهما في سجن الاستئناف، هما «القواد الفصيح» و«على الربابة»، بينما كتب واحدة في سجن القناطر هي «شيد قصورك» وكتب الأخيرة في «سجن شبين الكوم» وهي «كلمتين لمصر».

وباستثناء غزلية واحدة، هي «فات الهوى» فإن القصائد السبع الأخرى، تعكس روح القتال والثقة التي اكتسبها الشاعر من تمرّد الجيل الجديد، وصلابته ووعيه، والأهم من



في شرفة ملجأ الزقازيق الذي عاد زيارته عام ١٩٩٠ وإلى جواره المد للنزلاء

ذلك كسره لحاجز الخوف من جبروت السلطة، وهو ما أفراه أن يواصل هجاءه للمؤسسة الحاكمة بكل فروعها، فلم يقصر سخريته على أركان النظام وصحفييه ومطربيه وشعرائه، الذين شاركوا في حملة التنديد بالحركة الطلابية، بل وطألت سخريته الرئيس والسادات نفسه، فمأطلق عليه اسم «أواه» وسخر من زبيبة الصلاة الضخمة التي تتوسط جبهته، واعتبرها ثمرة برقوق جافة، ألصقت في هذا المكان، ووصفه بأنه «أواه المجنون أبو برقوقه / غيره وبراني وملزوقه / نصأب / ومناقق / ودمافه / مليانه مناطق موبوءة، وشاع الاسم بين المعارضين، وخاصة قيادات الطلاب، كاسم حركي للرئيس السادات، إلى أن طور «نجم» شخصيته «أواه» إلى «شحاته المعسله» الذي كتب عنه قصيدة «بيان هام» عام ١٩٧٦، فغير الاسم للكودى للرئيس، إلى الاسم الجديد، الذي كان أقل هجاء، وأكثر دلالة على شخصيته..

وقضاً عن السخرية التي تصل إلى حد الهجاء المقلد، فإن نغمة التناقض بالمد والثقة في النصر، تغلب على ماكتبه «نجم» من قصائد خلال فترة سجنه، فقد اشتعلت المقاومة داخل الجامعات على الرغم من القبض على زعماء الحركة الطلابية في بداية الحملة. ٢٩ ديسمبر ١٩٧٢. وتخلقت لها قيادة جديدة وأصلت المقاومة وتخطى الطلبة الأسوار في محاولة لاستنهاض المواطنين للانضمام إليهم، وانتمجت الشعارات الوطنية بالشعارات الديمقراطية بالشعارات الاجتماعية في مزيج واحد كشف عن أن النظام أقل ديمقراطية كما أن حماسه لتحرير الأرض المحتلة لايزيد عن حماسه للعدل الاجتماعي.

وهكذا استقبل «نجم» بفرح فريقاً من طلاب المدارس الثانوية، الذين كانوا قد اشتركوا في المظاهرات التي انبعلت في أعقاب استئناف الدراسة في الجامعات احتجاجاً على الاعتقالات، واعتبر دخولهم المعتقل، دليلاً على حيوية الوطن وقدرته على المقاومة «صباح الخير / علي الثانوي / وأهلاً بيكو في القلعة / وبألى في الطريق جاين / مادامت مصر ولأده / وفيها الطلق والعباده / ح تفضل شمسها طالعه / برغم القلعة / والنازيين». وعلى عكس ما كان يتصور الذين اعتقلوه، واعتقلوا زملاءه، فإن السجن لم يفت في عضدهم، بل أتاح لهم الفرصة للقاء وللتوحد ضدهم.. «وأطلق كلابك، في الشوارع / واقفل زنازينك علينا / ولأ نوما في اللصاجع / لحنا اتوجعنا واكتفيننا / وعرفنا مين سبب جراحنا / وعرفنا روحنا والتقيننا / عمال وفلاحين وطلبة / دقت ساعتنا وابتدينا / نسلك طريق / مالهش راجع / والنصر قرب من عنيانا / النصر قرب من عنيانا». وعلى الرغم من إدراكه، أن كراهيته للصمت هي التي تجلب له الشقاء، فقد غلبه عشقه للكلام، ولم يكف عن محاولة

إيقاف النائمين وصلاح الدين / ينادى من منامته / على النائمين / على دم الضحايا / لا أنا منكم ولا انتوا من ولائى / إنا وضيتم / بغير النصر غايه.

ومع بداية الخريف، وانتهاء العطلة القضاية كان الجميع يتوقعون أن يبدأ العام الجامعى الجديد بمواجهة ساخنة بين الحكم والطلاب بسبب محاكمة الطلاب المتهمين تكون امتداداً لازمة العام السابق.. لكن الرئيس والسادات فاجأهم حين أعلن فى خطاب القاء فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٢.. فى مناسبة للذكرى الثالثة لوفاة عبدالناصر. قراره بإعادة الصحفيين المفصولين إلى أعمالهم، ويحفظ قضايا الطلاب، والإفراج عن المحبوسين منهم.

واعتبر كثيرون من اليساريين، قرار السادات بإعادة الصحفيين المفصولين وحفظ قضايا الطلبة قبل أسبوع واحد من بدء الحرب، مؤشراً على تراجعهم أمام المد اليسارى المعارض، وسعيه لإتمام مصالحه وطنية، تمهيداً للدخول فى مواجهة مع إسرائيل، مع أنه كان قد حذر من هذا الفهم الخاطئ لدوافع قراراته فى الخطاب نفسه الذى أذاعها فيه.. أما التفسير الحقيقى لهذه القرارات، فقد كشف عنه سلوك يوسف السباعى - وزير الثقافة آنذاك - فى مؤتمر عقده المثقفون والأدباء مساء ١٥ أكتوبر ١٩٧٢ - لمناقشة دور الأدباء فى المعركة.. فدخل إلى الاجتماع ليعلن قرارات أصدرها - بصفته رئيساً لجمعية الأدباء - تحدد هذا الدور، وأسماء أمانة عامة اختارها لتنظيم ممارسته.. وعندما اقترح «نجم» بتكليف من المثقفين اليساريين الذين حضروا الاجتماع، انتخاب الأمانة العامة من بين الحاضرين لتكون ممثلة لكل التيارات، استقر اقتراحه والسباعى الذى اعتبره مناورة من اليسار لكى يستولى على قيادة العمل الثقافى، فانسحب من الاجتماع، وتولى أنصاره تفسير موقفه، فالجواب الذى تدرج أصلاً لها إما كان يطالب به اليسار، والقيادة التى اتخذت قرار الحرب، هى القيادة التى كان اليسار إلى لحظة نشوبها، يتهمها بالخيانة والتفريط وبالتالي فلا مكان له، ولا لشعاراته، ولا للتحالف الدوائى الذى ينتمى إليه، فى قيادتها، ولاحق له أن يأمل فى بعض مكاسبها السياسية!

وكان طبيعياً أن يتحمس «نجم» لحرب أكتوبر التى نشبت بعد أسبوع واحد من مغادرته السجن، لأنها حققت بعض ما كان يطالب به، وما سجن من أجله مرتين، فاختلفت مؤقتاً. التناقضات بينه وبين الحكم.. وكتب.. خلال الأسابيع الثلاثة التى تلت الحرب.. أربع قصائد هى «ضليله فوق رأس الشهيد» و«منشور على رقم واحد» و«دولا مين» و«دولامين»، و«عشاق ياسبايا».. كما كان طبيعياً.. كذلك.. فى حمى الحماس للحرب وجو

للمصالحة الوطنية الذي إشاعته في كل أنحاء الأمة. أن تجد هذه القصائد فرصة للنشر في الصحف الرسمية التابعة لمؤسسة الحكم، وأن تلتق إحداها. وهي «بولامع» نظر سينمائي شاب هو «علي بدرخان» فيدرشحها لزوجته. آنذاك. النجمة السينمائية اللامعة وسعاد حسني، فتغنيها بالبحان للشيخ «إمام».

وفي القصائد الثلاث الأولى من هذه المجموعة، تبدو نظرة «نجم» للحرب واضحة، فالذين خاضوها، وانتصروا فيها هم أولاد البلد «قرحت صعايدة وفلاحين / بحر القنال ف شمال يمين / (.....) / فرحوا الولاد / فرحت قلوب الناس وراهم / اسم النبي / يحرس خطاهم / من خطاهم / رنوا الخوارج البربري / علقه معلم عبقري». وكان الذين انجبواهم وتعلقت قلوبهم بهم، ياملون أن يعودوا من الحرب، ليهجوا الدنيا في مصر نوراً، والإنسان جديداً «منشئ للداين والكفور / في جو نور / ويكل إيد ونجيب حليب العندليب / في للهد / للطفل الوليد / ونشجر التين والزتون / ضليله فوق رأس الشهيد».

لكن للتفاوت الذي زرعه في قلب الشاعر وقلاع الأيام الأولى من الحرب ما يلبث أن يتراجع قليلاً حتى قبل أن تتكشف تماماً النتائج السياسية التي ستسفر عنها.. لذلك تبدو قصيدة «عطشان يا صبايا» -التي كتبها في ٢٠ أكتوبر ١٩٧٢- أقل تفاؤلاً وثقة من القصائد الثلاث السابقة عليها، ومع أنه لم يشر فيها مباشرة إلى الحرب، فإنها تعكس نوعاً من الأسى أو النبوءة، بأن ثمار النصر لن تقع بين أيدي الذين صنعوه «عطشان والنيل في بلدنا / والزرع أخضر وجميل / ولنا كنت أسبارح خالي / واليوم نا صبحت عليه». أما السبب فلأن «ليه ف بلدي / علي عكس مايجري النيل / والنخل العالي مطاطي / والجذع الواطي لنيل / والريح العكس كابس / والريح للعاطي بخيل / والنسمه اتعكر لونها من هم الناس يا خليل».

وكانت المعارك العسكرية على الجبهة قد انتهت تقريباً حين بدأ العام الجامعي الجديد، وقد مال الميزان لصالح الحكم الذي كذب عملياً مزاعم قادة الحركة الطلابية بأنه لا ينوي تحرير الأرض المحتلة، فحارب، وحقق نصراً جزئياً، اعترف به العدو، وكان مصدر فخر ورضا للمصريين والعرب..

ومع أن الطلاب استأنفوا نشاطهم السياسي بإصدار مجلات الحائط وعقد الندوات والمؤتمرات، ودعوا «نجم» والشيخ «إمام» إلى بعضها.. ومع أن هذه الأنشطة لم تكن تخلو من نقد لبعض سياسات الحكم. إلا أنها كانت بعيدة من التوتر، فقد كان النظام يتصرف

بثقة استمدها مما حققته حرب أكتوبر من نتائج .. وفضلاً عن أن هذا النقد كان حينها، فإنه لم يلق نفس الاستجابة الواسعة التي لقيها في العامين السابقين، بين جماهير الطلاب، الذين بدوا يتشككون آنذاك، فيما يسوقه المنتعمون للتيار اليساري - من الماركسيين والناصريين - من تقديرات للحكم، بعد أن خيب كل نبوءاتهم، وكذب كل تحليلاتهم، وحارب .. وانتصر.

ولم يكد عام ١٩٧٤ يهل، حتى نوت آمال كل الذين كانوا يتوقعون أن تسفر الحرب عن نتائج عسكرية أكثر حسماً .. وأحبط «السادات» تمنياتهم بأن تكون معركة أولى في سلسلة معارك لا تتوقف قبل تحرير كل الأراضي المحتلة، فأعلن بوضوح أنها آخر الحروب، كما نوت آمالهم في أن تسفر عن نتائج سياسية تؤكد بقاء مصر ضمن ما كان يعرف آنذاك بمعسكر التحرر الوطني للتحالف مع المعسكر الاشتراكي، بعد أن أعلن «السادات» أن ٩٩٪ من أوراق اللعبة في يد أمريكا، أما الأمل في أن تحوز الطبقات الشعبية كل - أو بعض - ثمار النصر الذي تحملت عبء تحقيقه، فقد قضى السادات عليه، حين أعلن أن الأوان قد آن لإعادة هيكلة الاقتصاد المصري والعدول عن اشتراكية توزيع الفقر إلى اشتراكية توزيع الرخاء.

ولم يكن طبيعياً أن يسكت «نجم» ولم يكن منطقياً أن يمضى عام ١٩٧٤ من دون أن يعود إلى السجن ..



الفصل الثالث

ماذا يجري في الوطن؟

(٥)

في ربيع عام ١٩٧٤ غالباً، كتب «نجم» أول بياناته الشعرية في الهجوم على التوجهات الاقتصادية والسياسية التي انتهجتها إدارة الرئيس السادات في أعقاب حرب أكتوبر. وهي قصيدة «ع التي حصل في الحواصل»، ليسخر بها من اهتمام المثقفين - وخاصة اليساريين منهم - المبالغ فيه بالبحث عن تفسير لطول «ع على أمين» محل «محمد حسنين هيكل» في رئاسة تحرير «الأهرام». ليندأ حملة ضد العهد الناصري وتوجهاته السياسية... إذ كان من رأى «نجم» أنه لا فرق بين «عبدالناصر» و«السادات» ولا بين «هيكل» و«ع على أمين».. وكل ما حدث هو أن «الخوارج لما فُلس / جاب دقاتينه القدام / دششش البترينه تبعه / شد شعره / عض صابعه / انت إيه شائك تتابعه / أما مخك مش تمام / شالوا هيكل / جابوا علوه / كلهم في الهم بلوه».

أما الذي كان يشغل الشاعر مما هو حاصل في الحواصل، فهو أنه وبينما شهدانا لسه / منهم أخضر ولسه / جرحهم في القلب لسه / بيواجهنا / لوتنام / وإن سمعنا / نلقى غاب / ضجعت فيها للديابة / والفلاكاوي الفلابة / والكآبه ع الزحام.

وبعد أسابيع، وفي ١٢ يونيو ١٩٧٤، وصل إلى القاهرة الرئيس الأمريكي «ريتشارد نيكسون» في أول زيارة يقوم بها رئيس أمريكي لها. وكانت حملة الصحف الأمريكية على «نيكسون» قد وصلت إلى ذروتها، بعد أن ثبت أنه أمر بزرع أجهزة تنصت في مقر الحزب الديمقراطي المنافس له بـ «هوتر جيت».. فقد هوت شعبيته حتى أصبح الجميع يتوقعون سقوطه.

وتصور الرئيس السادات.. كما يقول «هيكل» في كتابه مخيف الغضب.. أنه يستطيع أن يؤثر على الرأي العام الأمريكي، ويقنعه بأن الرئيس الأيل للسقوط في واشنطن، بسبب فضيحة ووتر جيت، هو صانع السلام الذي تهلل له جماهير العالم العربي، التي طالما وقفت موقف العداء للسياسة الأمريكية. فنجبر له استقبالا شعبياً أسطورياً، شارك فيه المصريون الذين أهتمتهم أجهزة الإعلام الرسمية بأن من واجبهم أن يبالبوا في الترحيب بأول رئيس أمريكي يزور بلادهم، إذا أرادوا أن تحل أمريكا كل مشكلاتهم فتضغط على إسرائيل لكي تجلو عن بقية الأراضي المحتلة، وتصدق مصر بالمعونات الاقتصادية، فينال كل واحد منهم نصيباً من دولاراتها.. وبعد يومين زار خلالها نيكسون.. كلا من القاهرة والإسكندرية، غابرها في جولة عربية شملت الرياض ودمشق وعمان..

وكما كتب هيرم التونسي، قصيدته في تهنئة السلطان فؤاد برفاهه، بنفس طريقة فتوات الانقوشى، حين يريدون إظلام العرس، فيرمون بمقعد في الكلوب الذي يشيئه، كتب نجم قصيدته محسبة برما بمناسبة زيارة ابن الهرمه وشرفت يا نيكسون باباه، ليفضح في الأولى زيف الأرقام التي أذيعت حول عدد الذين استقبلوا الرئيس الأمريكي من المصريين، وليشد المسخرة في الثانية. وقد لحنها الشيخ إمام.. على الضيف الكبير والضيف الصغير.. وعلى جوقة أصدقاء الولايات المتحدة في الصحافة المصرية الذين مهدوا للزيارة، وأحاطوها بجملة دعائية واسعة، انطلاقاً.. كما كتب أحدهم آنذاك.. من أن مواقف الشعب من زيارة الرئيس الأمريكي هو استفتاء على النظام الاجتماعي الذي يريده، والمعسكر الدولي الذي يريد أن ينضم إليه.

ولسبب ما استقرت قصيدة «شرفت يا نيكسون باباه السلطات المصرية، ربما بسبب المقطع الثاني منها، الذي يضابط فيه ونجم الرئيس الأمريكي نيكسون، قائلًا: «جواسيسك يوم تشريفك/ عملوا لك نقه وزار/ تتقنّع فيه المومس/ والقارح والمندار/ والشيخ شهورش راتك/ ع الكوديا وهات يامواك/ وبواقي الزفه عنك/ ساحبين من تحت الحيط/ وأهو مولد ساير ناير/ شى لله يا أصحاب البيت.. ففضلاً عن أنه يتهم.. في هذا المقطع.. كل الذين رحبوا بالرئيس الأمريكي، بأنهم من جواسيسه، فقد فهمت الإشارة إلى «الشيخ شهورش» والكوديا باعتبارهما إيماءة إلى الرئيس السادات، والسيدة مجيهان السادات، اللذين كانا يتصدران كل مواكب الترحيب بالرئيس الأمريكي.

ويبدو أن القصيدة.. التي نشرتها أكثر من صحيفة عربية.. قد استقرت السلطات العليا في مصر، إذ كانت الثانية بعد قصيدة «أولئك التي يسخر فيها من شخص الرئيس ..

فطلبت من أجهزة الأمن، أن تبحث عن وسيلة قانونية لمعاقبته على تأليفها، إذ كان النظام لا يزال يتفاخر بأنه صفي للمعتقلات، وأطلق الحريات، فضلاً عن أنه كان قد ألغى بالفعل العمل بقانون الطوارئ في أعقاب حرب أكتوبر.

ولم يكن قد مضى على تأليفه القصيدة، التي تؤكد الشواهد أنها كتبت في النصف الثاني من شهر يونيو ١٩٧٤ - سوى أيام، حين ساقطت الصدفة لمباحث أمن الدولة، واقعة بدت لها مناسبة لإحجام الشاعر سليط اللسان في قضية كبيرة، تكفل لها تأديبه بوسيلة قانونية تماماً... إذ كانت تتابع نشاط «سيف الغزالي» - أحد الأعضاء السابقين في حزب الوفد القديم - بعد أن وصلها بلاغ بأنه ينتقد الحكم في جلسات يعقدها في منزله، حين وصلها من أحد مرشحيها خبر بأنه قد دعى الشاعر «أحمد فؤاد نجم» والملحن والمغني «الشيخ إمام» لإحياء سهرة في منزله.

في تلك السنة كان محمد نصر الدين الغزالي الجبيلي، وشهرته «سيف الغزالي»، في السادسة والخمسين من عمره، يعمل مفتشاً مالياً وإدارياً بمديرية الشؤون الاجتماعية بالقاهرة، وينتمي لأسرة لع من بينها كثيرون من بين المشتغلين بالسياسة، إذ كانت شقيقته زينب الغزالي، أحد أهم المتهمين في قضية الإخوان المسلمين التي كان للمتهم الأول فيها المرحوم سيد قطب، وكان شقيقه عبدالمنعم الغزالي أحد أقطاب الحركة الشيوعية، أما هو فقد انضم منذ شبابه الباكر إلى حزب الوفد القديم، واعتقل أكثر من مرة في العهد الملكي بسبب نشاطه الحزبي، كما اعتقل في بداية الثورة، ضمن الذين اعتقلتهم من الوفديين للطالبين بعودة الجيش إلى تكتاته. وفي أعقاب ذلك اعتزل العمل السياسي، إلى أن اعتقل مرة أخرى عام ١٩٦٥ بتهمة للمشاركة في التخطيط لتحويل جنازة زعيم الوفد مصطفى النحاس إلى مظاهرة معادية لنظام الحكم.

وكان طبعياً أن يتعامل سيف الغزالي بانتصار الرئيس السادات على خصومه من الناصريين المتشددين في ١٥ مايو ١٩٧١. وأن يرحب بتصفية المعتقلات... وهو ما شجعه على الخروج من عزلته، لكي يساهم في تأييد أحد المرشحين للتناقصين علي تمثيل دائرة السيدة زينب، التي يسكن بها منذ سنوات طويلة. خلال الانتخابات العامة التي جرت في صيف ١٩٧١. ليفوز هذا المرشح بالنيابة، ويكسب سيف الغزالي عداة المرشح الخاسر وأنصاره، الذين اعطروا أجهزة الأمن ببيانات ضده، تنهه بأنه يروج لأفكار مناهضة لنظام الحكم، ويهاجم الاتحاد الاشتراكي ويطالب بالتعددية الحزبية.

ومع أن المعلومات المسجلة عن «سيف الغزالي» لدى مباحث أمن الدولة، والتي تصفه بأنه مكان حلقة الاتصال بين شهاب الوقد والشيوخيين في حركات الإضراب والإخلال بالأمن العام، لم تكن تخلو من مبالغة، إلا أنه كان يحكم ظروفه العائلية - علي صلة بعدد من اليساريين، كان من بينهم «عبدالرحمن خير» - أمين مكتبة أحد للصانع - الذي ألقى القبض عليه خلال عام ١٩٧٢ بتهمة الانضمام إلى تنظيم قومي يساري، باسم «الطلبة العربية»، وتعرف خلال فترة سجنه على «أحمد فؤاد نجم» الذي كان محبوباً آنذاك ضمن المتهمين بتحرير الطلاب على التظاهر، وأصبح «عبدالرحمن خير» أحد المترددين الناشطين على منزله بـ «محوش قدم» بعد الإفراج عنهما..

ولأن «سيف الغزالي» كان يحب الشعر السياسي، بل ويحاول كتابته فقد تمنى على «عبدالرحمن خير» أن يعرفه بـ «أحمد فؤاد نجم» .. فأصطحبه إليه، وفي هذا اللقاء وجه «الغزالي» الدعوة إلى «نجم» والشيوخ إمام، لكي يزوره في منزله، ويحييا سهرة يلقيان فيها شعرهما وأغانيهما..

وكان ذلك هو الخيط الأول الذي صنع فيما بعد قضية قصيدة «شرفت يا نيكسون باباء»، وهي تحمل في أوراق النيابة العامة رقم ٥٠١ حصر أمن دولة عليا لسنة ١٩٧٤.



في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم ٥ يوليو ١٩٧٤، حرر النقيب «مصطفى موسى» - الضابط بمباحث أمن الدولة فرع القاهرة - محضراً ذكر فيه أنه علم أن «أحمد فؤاد نجم»، دأب في الفترة الماضية على «تأليف قصائد زجلية تتضمن هجوماً ضد النظام القائم وقيادته وإثارة المواطنين ضد تحالف قوى الشعب العاملة، وبث روح الحقد في نفوس المستمعين لها ضد النظام». ويقوم «إمام محمد أحمد عيسى» - وهو مغني شعبي وعازف على العود - بالاتفاق مع الأول بتلحين تلك القصائد وإنشادها في الندوات واللقاءات الخاصة والعامة التي ترتابها العناصر المناهضة. كما يقوم الأول - «نجم» - بالتعليق عليها على مسمع من الحاضرين. ومن بين الأماكن التي يتردد عليها المذكوران سكن المدعو «محمد نصر الدين الغزالي محمد الجبيلي» وشهرته «سيف الغزالي» للمقيم بالعقار رقم ٢٠ شارع الحظمية بالدرب الأحمر..

وعلى الفور رفع رئيس فرع القاهرة بمباحث أمن الدولة المحضر إلى رئيس نيابة أمن الدولة العليا، طالباً الإذن بالمتابعة وتسجيل اللقاءات التي يحضرها الأشخاص الوارد

ذكرهم بالمحضر. وفي اليوم نفسه أذن محسن عثمان - رئيس نيابة أمن الدولة العليا - لمباحث أمن الدولة بتسجيل أحداث المتهمين، سواء تلك التي تجرى في مساكنهم أو في أية أمكنة خاصة أخرى، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإنذار، استناداً إلى أن الواقعة «تتطوّر على جريمة بث الدعايات المثيرة وإذاعة البيانات والأخبار الكاذبة والمغرضة، المنصوص عليها في المادة ١٠٢ مكرر من قانون العقوبات».

وفي الساعة السابعة من مساء اليوم نفسه، أعاد النقيب «مصطفى موسى» فتح محضره، ليسجل فيه أنه وصلته معلومات تأيّد من التحريات والمراقبات بأن «سيف الغزالي» يعتزم إقامة أمسية شعرية بمنزله مساء اليوم ذاته، يحضرها بعض المرتبطين به وينتشاطه المناهض للنظام القائم، وأن الشيخ «إمام عيسى» سوف ينشد فيها بعض القصائد الشعرية من تأليف «أحمد قواد نجم» المناهض للنظام السياسي والتنظيم السياسي، والتي تدعو إلى إثارة المواطنين ضد تحالف قوى الشعب العاملة، وبث روح الحقد والكراهية في نفوسهم ضد القيادة السياسية الحالية للبلاد، وختم محضره بأنه اتخذ الإجراءات الفنية لتسجيل ما يدور في هذه الأمسية..

وحظياً للتقرير الذي كتبه النقيب «مصطفى موسى» في اليوم التالي ٦ يوليو ١٩٧٤. عن وقائع السهرة، فقد حضرها عشرة أفراد بدأوا يتوافدون منذ الثامنة والنصف، وبدأت السهرة في التاسعة، وانتهت بعد منتصف الليل بنصف ساعة، من بين هؤلاء الأفراد العشرة، ثلاثة من الطلبة، وأربعة من الموظفين، فضلاً عن «نجم» وإمام، ومحمد علي - الذي كان يقوم بثلاثة أدوار، فهو مرافق «الشيخ إمام» وعازف الإيقاع، وأحد اثنين يقومان بدور الكورس في الأغاني التي تتطلب ذلك مع نجم... وأضاف التقرير أن الأمسية - التي تم تسجيل ما دار فيها - قد «تضمنت إنشاد وإلقاء أزجال مناهضة للنظام القائم، أنشدها «إمام»، وألقى بعضها «نجم» وأن أحد الذين حضروها، وهو «إبراهيم شعراوي» - ٥٦ سنة، رئيس وحدة العلاقات العامة بوزارة التربية والتعليم - ألقى هو الآخر بعض الأزجال المناهضة والروجة للفكر الماركسي اللينيني».

ويبدو أن المسؤولين في مباحث أمن الدولة، لم يجدوا في وقائع الندوة، ما يكفي لصنع اتهام محكم، خاصة وأن رئيس النيابة الذي أذن بالتسجيل وصّف الواقعة باعتبارها «تتطوّر على جريمة بث الدعايات المثيرة، وإذاعة الإشاعات المغرضة التي تذكر الأمن العام، وعقوبتها هي الحبس لمدة تتراوح بين ٢٤ ساعة وثلاث سنوات، والغرامة التي تتراوح بين ٥٠ و ٢٠٠ جنيه». وهو ما دفع النقيب «مصطفى موسى» لأن يعيد فتح محضره، بعد أربعة

أيام أخرى، ليضيف إليه - في ١٠ يوليو ١٩٧٤ - ما يفيد بأن التحريات والمتابعة، قد كشفت عن أن «سيف الفزالي» قد «ناب في الفترة الأخيرة على عقد لقاءات سياسية بمنزله يحضرها بدعوة منه، بعض العناصر المناهضة لنظام الدولة الحالي، وتتم فيها مناقشات حول الأحداث السياسية لراهنة، ويهاجم خلالها النظام القائم والتنظيم السياسي الحالي بالبلاد، ويدعو إلى ضرورة إعادة نظام الأحزاب السياسية»، وأنه يصرح في تلك اللقاءات بأن «تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي فاشل وضعيف وغير قادر على احتواء الجماهير وقيادة العمل السياسي بالبلاد، وأن النظام السياسي الأمثل هو السماح بتعدد الأحزاب، وأنه يعمل على تكوين تنظيم يكون نواة لحزب سوف يتم تشكيله في المرحلة القادمة، ويحرص على استقطاب بعض الشباب من طلبة الجامعات لصالح نشاطه متبعاً في ذلك أسلوب إيهامهم بأنه يعمل على تنمية الوعي السياسي لديهم بالأحداث الجارية».

وربط التقرير بين ما نسبته إلى «سيف الفزالي» وبين «نجم» وإمامه فقال إنهما يعاوانه على تحقيق هدفه، عن طريق الأزجال والقصاصات التي ترغّب الشباب في التردد على مسكنه، وتبث فيهم روح الحقد والكراهية ضد النظام القائم، ويعاونهم - بنفس الأسلوب - إبراهيم شعراوي.. وبهذا التقرير، لم تعد الواقعة تنطوي فقط على جريمة بث الدعايات المثيرة للنصوص عليها في المادة ١٠٢ مكرر من قانون العقوبات، بل أصبحت كذلك تنطوي على جريمة «الترويج لمناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكي في الدولة والتحريض على كراهيتها والازدراء بها، وتحبيذ الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة التي تنص عليها المادة ٩٨» من نفس القانون، وأرتفعت عقوبتها إلى خمس سنوات سجنًا، وغرامتها إلى خمسمائة جنيه.

وبعد ثلاثة أسابيع وضع «سيف الفزالي» - خلالها - تحت الرقابة الحساسة لكشف اتصالاته ومعرفة المرتبطين به، أمام النقيب موسى، فتح محضره في ٣١ يوليو ١٩٧٤، ليسجل أن هذه الرقابة كشفت عن أنه «يتردد بكثرة على سبعة منازل، بينها منزل «حارة حوش» قدمه الذي يقطنه الثلاثي «نجم» وإمامه ومحمد علي»، ومنزل «إبراهيم شعراوي». وبعد أربعة أيام أخرى - وفي ٤ أغسطس ١٩٧٤ - أضاف النقيب موسى، أن هؤلاء التسعة، قد استجابوا لدعوة «الفزالي» ووافقوا معه في الرأي، حول التحرك لتكوين النواة التنظيمية، وبدعوا في لقاءاتهم - التي أخذت شكل الاستمرار - يرددون الأحاديث التي من شأنها تشويه صورة النظام القائم، وأنهم ركزوا في هذا الصدد على الزيارة الأخيرة للرئيس الأمريكي «نيكسون» للبلاد، وعلى نتائج حرب أكتوبر، وعلى سياسة الانفتاح

الاقتصادي». ثم محرر المحضر عاد ليحكم الصلة بين «نجم» و«إمام»، وبين هذا النشاط، مؤكداً أن المشتبه فيهم «قاموا بتدوين القصائد والأزجال الشعرية للناخضة وتسجيلها على شرائط تسجيل بهدف تناولها بين المرتبطين بهم، وبين من يسعون لاستقطابهم».

وفي اليوم نفسه، أذن رئيس نيابة أمن الدولة العليا بضبط وتفتيش قائمة تضم ستة عشر شخصاً، كان من بينهم كل الذين حضروا سهرة ٥ يوليو ١٩٧٤. وفي مقدمتهم «نجم» و«إمام». فضلاً عن كشفت للراقيات التالية صلتهم بـ «سيف الغزالي». لكن الإذن لم ينفذ خلال الفترة المحددة له وهي خمسة عشر يوماً، وطلبت مباحث أمن الدولة تجديده لمدة شهر آخر.

ويبدو أن تحديد يوم ٢٦ أغسطس موعداً للعرض الأول لفيلم «المصفور»، الذي أخرجه «يوسف شاهين»، واشترك فيه «نجم» و«إمام» بأغنية «مصر يا ما يا بهيه» هو الذي حال دون تنفيذ الإذن في موعده، إذ الغالب أن سلطات الأمن خشيت أن يستغل غيابهما عن حفلة العرض الأولى للفيلم، لإثارة حملة تضامن معهما.

وهكذا، وبعد أسبوع واحد من عرض الفيلم حددت مباحث أمن الدولة ساعة الصفر، وقررت أن تضع حداً لظاهرة «نجم» و«إمام»!

(٦)

مصر يوم الاثنين ٢ سبتمبر ١٩٧٤، كانت الممثلة اللبنانية «جلاديس أبو جودة» التي لعبت أحد الأدوار في فيلم «المصفور» تزور مخرج الفيلم «يوسف شاهين» في منزله، فلفتت نظرها رسوم بلائية يعلقها على جدرانها، عرفت منه أن الذي يقوم برسمها، فنان فطري، هو «محمد علي» مرافق الشيخ إمام، وضابط الإيقاع وعضو فريق الكورس الذي يصاحبه في غنائه. ولما سألتها عما إذا كان يستطيع أن يدلها على عنوانه، لكي تقتني بعض أعماله، اعتذر لها بأنه لا يعرفه.

لكن زميلها في الفيلم نفسه، الممثل «علي الشريف» الذي عادت إلى منزلها لتجده في انتظارها. أبدى استعذابه لأن يصحبها إلى «حارة حوش قديم» لكي تلتقي بالرسام وتتلقى ما تريد من أعماله.

وبعد قليل دق جرس الهاتف في منزل «حبيبية».. وهو الاسم الفني الذي ظهرت به

مجلاديس أبو جودة على الشاشة. لتجد على الطرف الآخر صوت شخص أمريكي قال لها إنه «جك مور» الذي وصل إلى القاهرة ليساهم في حملة مشتركة لتنظيم الأسرة، بين الحكومة المصرية وهيئة اليونسكو التي يعمل مصوراً تليفزيونياً بها، وكانت صديقة أمريكية لهما، قد أوصتها تليفونيا بأن تساعد في التعرف على مصر، فقدمته إلى الحضور إلى منزلها، وقررت أن تصحبه في جولتها لزيارة المدينة القديمة، ومنزل حارة محوش قدمه الذي كان من معالم القاهرة الفنية الفولكلورية في ذلك الحين.

وقبل أن يغادر ثلاثتهم المنزل، وصل إليه «علي بدرخان» - الذي كان مساعداً للمخرج «يوسف شاهين» في إخراج فيلم «العصفور» - وعرفوا منه أنه في طريقه أيضاً إلى محوش قدمه ليلتقي بـ «نجم» للتباحث معه، حول مشروع لكتابة عدد من أغنيات الأطفال، لكي تغنيها زوجته الفنانة «سعاد حسني».

وفي حوالي الساعة الثامنة، غادر «نجم» كعادته كل يوم - المنزل الذي كان يقيم فيه مع زوجته الناقدة «صافى ناز كاتظم» في طريقه إلى «حارة حوش» قدمه. وعندما وصل لم يجد سوى «الشيخ إمام» و «محمد علي» والشاعر «نجيب شهاب الدين» - الذي لمن له الشيخ إمام قصيدتين هما «يا مصر قومي» و«شذى الحيل» و«سايس حسانك» - وكان قد انتقل للإقامة في بيت «الشيخ إمام» ليحل محل «نجم» في المكان الذي خلا بانتقاله إلى منزل الزوجية، إذ كان - آنذاك - «بلا مسكن، فضلاً عن «محمود حسن عاشور» - الشهير بـ «محمود اللبان» - الذي كان يقيم في كوخ إمام المنزل - وهو فنان تشكيلي تلقائي، كان اسمه قد لمع آنذاك كجزء من ظاهرة «نجم» وإمام.

وما لبثت غرفة الاستقبال الضيقة في منزل عطفة محوش قدمه - التي تعود «نجم» وإمام» استقبال ضيوفهما بها - أن ازدحمت بأخرين، ممن تعودوا أن يتربدوا عليهما، من دون سابق موعد أو دعوة، للتعرف أو للمسامرة، أو الاستماع إلى أغانيهما.. وما كانت الساعة تقترب من الحادية عشرة، حتى وصلت «حبيبة» و«صحبته» و«علي الشريف» و«جك مور» - بعد أن قاموا بجولة في «حي الحسين»، وجلسوا قليلاً على مقهى الفيشاوى - ليوجدوا «علي بدرخان» قد وصل قبلهم بقليل. وكان الحديث يدور حول رأي الجالسين في فيلم «العصفور» - بينما شغلت «حبيبة» بتفقد رسوم «محمد علي» حين بدأ الشيخ «إمام» الغناء، فانشد أولاً قصيدة «نويت أصلي»، ثم تبعها بأغنية «شرقت يا نيكسون باباء».. وكان لا يزال يريد للذهب، حين حل منتصف الليل، وهو للوعد الذي كانت مباحث أمن الدولة، قد حددته لمبايعة المنازل السبعة التي استصدرت من النيابة أنونا بتفتيشها والقبض على أصحابها.

وكان طبيعياً أن تكون للفرقة التي كلفت بالقبض على الثلاثي ونجمه وإمامه ومحمد على، على المستوى اللائق بالمتهمين الرئيسيين في القضية، والقضودين. أساساً. بالحملة.. فقد حرص الرائد «ثروت القنجا» الذي كان آنذاك أبرز ضباط قسم مكافحة الشيوعية بفرع القاهرة بمباحث أمن الدولة - على أن يقودها بنفسه، وحشد لها أربعة ضباط غيره، وعدداً كبيراً من صف الضباط والمخبرين.

وطبقاً لما ذكره فيما بعد في محضر الضبط، فقد صعدت القوة التي يقودها إلى المنزل في الثانية عشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء ٢ سبتمبر ١٩٧٤. وكان باب الغرفة التي يقيم فيها الثلاثة المطلوب ضبطهم مغوارباً ويخرج منه دخان تفوح منه رائحة الحشيش.

ووجد الرائد «القنجا» في بداية للمر الذي يقوده إليها شخصين، أمامهما قطع مشتتة من الفحم، يمسك أحدهما بجوزة عليها حجر يتصاعد منه الدخان وتنبعث منه رائحة الحشيش المحترق... ويتفتيشهما عثرت للفرقة في جيب أحدهما على قطعة صغيرة من الأفيون، وفي جيب الآخر قطعة من الحشيش.

وكان عدد الذين وجدهم في الغرفة هم ١٨ شخصاً - بمن في ذلك الثلاثة الذين أُنذرت النياية بضبطهم - ويتفتيشهم جميعاً، لم يعثر مع أحد منهم على ممنوعات، سوى اثنين، عثر مع الأول على عملات نقد أجنبية: ريالين سعوديين ودولارين أمريكيين، بينما عثر في حقيبة المثلثة «حبيبة» على ٢٥٤ ليرة لبنانية و ٢٢٠ ليرة سورية.. وكانت حيازة النقد الأجنبي، لا تزال - آنذاك - محظورة في مصر.. كما عثر أسفل الكتابة التي كان بعضهم يجلس عليها على قطعة من الحشيش، أنكروا جميعاً علاقتهم بها... وزعم الرائد «ثروت القنجا» أنه ما كاد يجدها حتى قال ونجمه وإمامه: «ايه يعني قضية مخدرات؟» فيها ايه يعني؟» بننسجم. كما أسفر تفتيش الغرفة المجاورة - التي يقيم بها الشيخ وإمامه ومحمد على - عن العثور، على مجموعة من الأوراق الخطية، تضم قصائد لنجم وآخرين. و ١٢ شريط تسجيل، وأجهزة لتسجيل للأصوات.

اقتيد «نجم» وإمامه ومحمد على في نفس الليلة، إلى سجن القلعة، الذي خصص لإيداع المتهمين الخمسة عشر، الذين أُنذرت النياية بالقبض عليهم وتفتيش منازلهم، ثم لحق بهم عشرة ممن تمكنت الحملة من ضبطهم في الليلة نفسها، بينما فشلت في ضبط اثنين، نجحت - بعد ذلك بأيام - في القبض عليهما.

أما السبعة عشر الذين قبض عليهم في منزل الشيخ وإمامه فقد احتجزوا بمقر مباحث

أمن الدولة، حيث عرضوا في مساء نفس اليوم - الثلاثاء ٢ سبتمبر ١٩٧٤ - على نيابة أمن الدولة العليا، التي أضفت الصفة القانونية على قيام الحملة بالقبض عليهم وتفتيشهم، على الرغم من أن إذن النيابة بالضبط والتفتيش، كان مقصوراً على صاحبي المنزل (نجم وإمام)، ولم ينص فيه على امتداده إلى من يتواجد معهم، إذ اعتبرت - النيابة - أنهم كانوا في محالة التلبس بارتكاب جريمة، التي تجيز للشرطة القبض على المجرمين وتفتيشهم، من دون حاجة إلى إذن مسبق من النيابة العامة.... بل وأمرت بتفتيش منازلهم جميعاً لضبط الأوراق والمحركات الخطية التي تتعلق بضبطهم متلبسين بارتكاب جريمة وترديد الأحاديث المناهضة!

وهكذا اتسع نطاق القضية، وتضاعف عدد الذين قبض عليهم على أمتها من ١٥ إلى ٢٢ شخصاً، كان بينهم أجنبي يظن أنه يتمتع بالحصانة الدبلوماسية، وثلاثة من الفنانيين المعروفين، وتضاعفت التهم الموجهة إلى المقبوض عليهم، فغضلاً عن تهمة تشكيل تنظيم مناهض، وهى التهمة الأصلية، أضافت إليها النيابة تهمة تخرين، هما ترديد أحاديث مناهضة، وتعاطى وإحراز مخدرات.. وقسمت النيابة المتهمين إلى مجموعتين، ضمت الأولى «سيف الغزالي» وأعضاء التنظيم الوهمي الذي لثم بشروعه في تشكيله، ومن بينهم «نجم» و«إمام» و«محمد علي»، وضمت الثانية المتهمين بترديد الأحاديث المناهضة وتعاطى المخدرات وحياسة نقد أجنبي في غير الأحوال المصرح فيها بذلك..

ورأى «مصطفى الطاهر» - رئيس نيابة أمن الدولة العليا - أن يجرى التحقيق مع المجموعتين على التوازي، فوزعه على خمسة من مساعديه، وشرع في تصفية موقف المجموعة الثانية بأسرع ما يمكن، واختص نفسه بالتحقيق مع ثلاثة، اثنين من المجموعة الأولى هما «نجم» و«إمام» وواحد من المجموعة الثانية هو المتهم الأمريكي، خشية أن يكون متمتعاً بالحصانة الدبلوماسية، فيسبب ذلك حرجاً للحكومة.

وسرعان ما كشف التحقيق عن أن الذين قبض عليهم في منزل «حوش قدم» لم يتجمعوا هناك بناء على اتفاق مسبق فيما بينهم، وأنهم وصلوا إلى المنزل فرادى، أو كل اثنين معاً، بمن في ذلك الذين يقيمون في السكن نفسه، أو في المنزل، أو في المنطقة من جيران «الشيخ إمام» وأسبغته وعددهم ثمانية.. وفيما عدا الذين يعرفون بعضهم البعض لأسباب شخصية أو قنية، أو بسبب الجيرة، فليس بين الجميع آراء سياسية مشتركة، أو علاقات شخصية غير مبررة، ولا يجمعهم ببعضهم البعض سوى إعجابهم بأشعار «نجم» و«الحان إمام».

ولم يسفر تفتيش منازلهم الذي جرى في الليلة ذاتها، عن العثور على دلائل تدل على ارتكابهم جريمة ترويد الأحاديث المناهضة، فيما عدا ثلاثة، عثر في منزل الأول منهم على كتب ماركسية، مما جرى تناوله في الأسواق، فظل رهن الحبس الاحتياطي لمدة أطول من الآخرين. وعثر في منزل الآخرين على مخطوطات لأشعار منجم بعضها بخطه، فالحق بالمجموعة الأولى، ولم يفرج عنهما، إلا عند تصفية القضية بعد حوالي خمسة أسابيع من ليلة القبض على «نيكسون أباء».

وكما أنكر الجميع معرفتهم ببعضهم البعض، فقد أنكروا - كذلك - صلتهم بقطعة المخدرات الصغيرة التي ضبطت تحت الكتبة، وبالجوزة التي ضبطت في المر، بل إن الاثنين اللذين ضبطت معهما تلك الجوزة، أنكرا صلتها بها، وأجمع الكل على أن أحدا لم يكن يتعاطى المخدرات، وأن اللخان الذي يدعى للراك وثروت القداح أنه كان يتصاعد من باب الغرفة.. قد يكون دخان سجائر.. وكان الوحيد الذي فلتت منه عبارة بشأن هذا الاتهام، هو عبدالمعتمد سعد يوسف حسنين - وهو طلاء معائن من أصدقاء ومحمد علي - فسمع أنه أنكر واقعة تدخين المخدرات في تلك الليلة، إلا أنه أضاف: «ولكن في بعض الأوقات باشرف أحمد فؤاد نجم وإمام محمد عيسى ومحمد علي بيدخنا الجوزة، وباشم رائحة الحشيش فيها».

وأنكر الجميع - كذلك - أن الحديث بينهم تطرق إلى أمور سياسية، وقال بعضهم إنه اقتصر على مناقشة فيلم «العصفور»، وتناول بعض نواحي الضعف فيه ومنها التناقض بين بدء الإيقاع في نصفه الأول، وسرعته الشديدة في نصفه الثاني، وعدم وضوح الصوت، وخاصة في أغنية «مصر يا أمه يا بهية» التي غناها والشيخ إمام، بصوته في الفيلم.

ومع أن الشيخ إمام نفسه قد ذكر في أقواله أمام المحقق، أنه غنى قبل وصول قوات الشرطة أغنية مشرفت يا نيكسون أباء، فإن الآخرين - الذين كانوا يدركون أنها مناط الاتهام - فضلوا أن يستأوا باب النقاش حول ما سمعوه، فأنكر بعضهم أن يكون الشيخ قد غنى شيئا، وقال آخرون - بينهم منجم - إنه كان قد شرع في غناء «نويت أصلي»، وادعى فريق ثالث أنه لم ينتبه إلى ما كان يغنيه.

لكن ذلك لم يمنع آخرين من التطوع لتلقي صفة المناهضة عن أشعار «نجم» والتركيز على ما كتبه من أشعار عن حرب أكتوبر.. فقال الشاعر «نجيب شهاب الدين» إن نجم يقول

آراءه السياسية في أشعاره، وأنه لا يتنكر إلى كلام له مناهض لنظام الحكم.. وقال وعلى بدرخان، إن قصيدة نيكسون بابه مجرد نقد للترحيب المبالغ فيه باستقبال نيكسون. ومع أن المثلث وعلى الشريف نفى أن يكون قد سمع من ونجمه خلال لقائاته المتعددة معه، أو في الجلسة التي قبض عليه أثناءها، أي أشعار مناهضة، إلا أنه أكد أنه لا يتفق معه في آرائه السياسية لأن شعره ما يعجبنيش... ومملوء بالسخط ومفيش فيه وعي....

وما لبث التحقيق مع المجموعة الأصلية، أن كشف عن عدم وجود صلة بين نشاط وسيف الغزالي.. ونشاط ونجم وإمام.. إذ لم تثبت للتابعة.. التي استمرت شهرين.. صحة ادعاء مباحث أمن الدولة، بأنهما يلتقيان به، أو بأحد ممن نسبت إليهم تهمة عضوية التنظيم الذي قيل إنه يسعى لتشكيله، أو يقيمان حفلات تهدف إلى استقطاب الشباب للانضمام إلى هذا التنظيم، الذي لم يكن هناك في أوراق القضية دليل على وجوده أصلاً، بحكم التناذر الشديد في آراء المتهمين بالانضمام إليه، وتوجهاتهم السياسية، والتي كانت تضم خليطاً من اليساريين والإسلاميين والوفديين.

وهكذا حصر التحقيق فيما يتعلق بهما في واقعة الأمسية الغنائية التي قاما بإحيائها في منزل وسيف الغزالي، مساء يوم الجمعة ٥ يوليو ١٩٧٤. وقد أنكر معظم الذين نسب إليهم حضورها أنهم شهدوها، وأنكر بعض الذين اعترفوا بأنهم حضروها أنهم سمعوا فيها أغنيات مناهضة، بل إن عبدالرحمن خير.. الذي كان واسطة التعارف بين ونجم والغزالي، أنكر صلاته بها، وقال إنه حضرها مصادفة.. بينما أنكر وسيف الغزالي مسئوليته عن عقدها، مؤكداً أن مخبره هو الذي ورطه فيها، وأنه هو الذي رتبها ودعا ونجم وإمام إلى منزله، من دون طلب منه، أو رغبة، وأنه استضافهما بسبب الحرج الذي ورطه فيه مخبره.

وفي أقواله حرص وسيف الغزالي، الذي كان يتوهم أن استضافته لنجم وإمام.. هي السبب الوحيد للقبض عليه.. على أن يغسل يده منهما، ويؤكد اختلافه مع ونجم وأمثلة من اليساريين، مشدداً على معاناته للشيوعية، ومتأخراً بأنه يلعب دوراً مهماً في تنفيذ موقف الشيوعيين للعادي للرئيس السادات، في مناظرات تجري بينهم وبينه في المقاهي التي يتجمع فيها المثقفون. مؤكداً أن ونجم وإمام زاراه على الرغم منه.

وفي روايته لوقائع الأمسية ذكر أنه بدأها بشرح تاريخ مصر وأمجادها التي وصلت إلى نروتها بعبور الجيش المصري للقناة في حرب أكتوبر، ومدح الرئيس السادات، وأنه

تعتمد ذلك لكي يعرفهم بأركانه وعينكشهم لكي يعرف الهدف من مجيئهم إلى منزله، ولكن أحداً منهم لم يعلق، كما لم تدر أية مناقشات سياسية طوال الجلسة التي غنى خلالها الشيخ إمام، أغنيات «نولا مين» و«مصر يا أمه» و«الجدع جدع» و«القلب يعشق لو سمع كلمة سلامة» و«عششان يا صبايا»... و«شرفت يا نيكسون باباه» و«جيفارا مات»، والتي «نجم» قصيدتين هما «ضليخة فوق رأس الشهيد» و«يا بلو نيرودا»..

ورداً على سؤال من المحقق، قال «سيف الفزالي» أنه شعر بأن بعض هذه الأغاني ليس وطنياً، ويناهض سياسة الدولة، لكنه أخرج، فلم يستطع أن يعبر عن رغبته لها، واكتفى بإظهار استمئزازه، خاصة وأنه كان يعتبرها تهريجاً لا تأثير له.. ولما سئل عن صورة المناهضة فيما سمعه قال:

مثلاً أغنية جيفارا.. ليه نغنى له.. نغنى لشهدائنا وأبطالنا.. دي أغنية شيوعية، والذين يغنونها هم الشيوعيون، ولجرد أنها أغنية شيوعية، أنا اعتبرها مناهضة.. وأغنية «شرفت يا نيكسون باباه» فيها نقد لاذع لضيف استضافته الدولة، وفيها سخرية وهجوم على استقبال الشعب المصري الحافل له..

وفي رده على سؤال آخر من المحقق، حول هدف «نجم» وإمام من حضورهما إلى منزله، وغنائهما فيه من دون دعوة منه، قال «سيف الفزالي»: «جايين يكونوا جايين عندي ينشروا أفكارهم اليسارية للمناهضة التي يقولوها في أغانيهم، ويجوز غباؤهم صور لهم إنهم يقدروا يأتروا على...» و«ده ضرب من البلاء»!

لكن هذه الأقوال للراوغة، لم تؤد إلى الإسراع بالافراج عن «سيف الفزالي» الذي تعقد موقفه حين انتهز بعض خصومه، فرصة القبض عليه، لكي ينسبوا إليه وقائع تؤكد الاتهام، بأنه يسعى لتشكيل تنظيم مناهض، تطلب التحقيق فيها استمرار حبسه احتياطياً.. بينما أسفر التحقيق مع الذين قبض عليهم في منزل «نجم» وإمام عن تصفية مواقف معظمهم بعد أيام قليلة من القبض عليهم.

وكان للصور الأمريكي جاك مور، هو أول من أخطى سبيله، بعد أقل من ٢٤ ساعة من القبض عليه.. وفي اليوم التالي.. ٤ سبتمبر ١٩٧٤.. أخرج عن المعتقل محببته.. وفي اليوم الثالث، أخرج عن سبعة آخرين، كان من بينهم «علي الشريف» و«علي بدرخان» و«محمود اللبان» وبعد أسبوع.. وفي ١٠ سبتمبر ١٩٧٤.. أخرج عن ثلاثة آخرين من المتهمين، كان بينهم الشاعر «نجيب شهاب الدين».. وبعد ثمانية أيام أخرج عن المتهم الخامس عشر، ولم

يبقى رهن الحبس، سوى الاثنين اللذين كشف تفتيش منزليهما عن العثور على قصائد ونجم المناهضة..

وكان الوحيد الذي أخرج عنه من المتهمين الأصليين في القضية، هو الشاعر وإبراهيم شعراوي، الذي أخلى سبيله في اليوم التالي - ٤ سبتمبر ١٩٧٤ - بعد أن اعترف المحقق، بأنه أحد مصادر هيئة الأمن القومي - وهي إحدى هيئات جهاز المخابرات العامة - وأنه كان مكلفاً منها بمتابعة النشاط الشيوعي، والمناهض بما في ذلك نشاط «أحمد فؤاد نجم» والشهيد إمامه!.

(٧)

استغرق التحقيق مع أحمد فؤاد نجم أمام نيابة أمن الدولة العليا، في القضية التي عرفته باسم قضية «نيكسون بابا» حوالي ثماني ساعات، توزعت على ثلاث جلسات، فضلاً عن جلستين لم يحضرهما، خصص للمحقق الأولى منهما للاطلاع على تقرير التسجيل الذي أجرته مباحث أمن الدولة للأمنية التي اشترك فيها بمنزل «سيف الغزالي» مساء يوم ٥ يوليو ١٩٧٤، والثانية للاطلاع على المحررات الخطية وأشرطة التسجيل، التي تم العثور عليها، سواء في منزل «حارة حوش» قدمه، أو في المنزل الذي يقيم فيه مع زوجته، والذي كان قد فتش في الليلة ذاتها..

ولم يكن قد مضى على القبض على ونجمه سوى نصف ساعة، حين اقتتح المحقق الأستاذ «مصطفى الطاهر» ممثله في الساعة الواحدة، بمبنى مباحث أمن الدولة، ليسأله عن أقواله فيما هو منسوب إليه بعد أن اتهمه إياه تفصيلاً.. وتركه يتكلم من دون أن يقاطعه إلا مرّات قليلة. فقال^(١):

اسمى أحمد فؤاد عزت نجم، عمري ٤٤ سنة. شاعر. مقيم ١٦ شارع العباسية بالقاهرة. أولاً بالنسبة للقول بأنني أكتب شعراً مناهضاً للسلطة، فهذا غير صحيح إلا إذا كانت السلطة تناهض الشعب المصري.

وشعري موجود، وأنا مسئول عنه وفخور به. ولنا قد ألقت مئات القصائد التي قام بتلحينها والشهيد إمامه وسواه من الملحنين، وموضوعات هذه القصائد تدور حول مصر ومشكلاتها وتطلعاتها وآمالها. ومنها قصائد «مصر يالمة يابيه»، وهي التي عملت كاغنية



«نجم» يعبر مصرقاً في قرية العباسية

في فيلم «العصفور» المعروض حالياً، وقام بتلحينها «الشيخ إمام» وبفنائها المجموعة وجميع أبطال الفيلم. وقصيدة «كلام للمصطبة» وقصيدة «رسالة».

وفي إبان حرب أكتوبر كتبت ثلاث قصائد «منشور وطني علني» وقد نشرتها مجلة «الطلیعة» و«ضليله فوق رأس الشهيد».. ونشرتها مجلة «روز اليوسف».. و«غثوه للعساكر».. وقد أذيعت بالإذاعة بصوت السيدة «سعاد حسني».. وكل النقاد قالوا إن أجمل قصائد ألّفت عن حرب أكتوبر، هي هذه القصائد الثلاث.

وصحيح أنني أردت قصائدتي وشعري في الندوات... وفي سهراتي الخاصة والعامة بشكل احتراف علشان أكل، لأنني بلا عمل وممنوع من التعامل مع أجهزة الإعلام من أيام الرئيس الراحل «جمال عبدالناصر»، ومعنى أنني ألقى هذه القصائد بشكل احترافي، أنني أنا والشيخ «إمام عيسى» نسير علي نظام الأ نطلب شيئاً، والأ نرفض ما قد يقدم لنا من المستمعين... والحق إنه قليل جداً.. وليس لي أي مورد آخر... لا أنا ولا الشيخ إمام^(٣).

وقصائدتي لا تحتوي على مهاجمة السلطة، وإنما قد تتضمن نقداً يمثل وجهة نظري^(٤)، موجهة للأحداث والتصرفات والانحرافات الموجودة بالفعل داخل جهاز الدولة. وأرى أن

مثل هذا النقد يدعم السلطة ولا يقوضها.. فمثلاً عندى قصيدة استخدمت فيها المثل الشعبى وأبوك السقا مات وأعدت صياغته من جديد، وفى هذه القصيدة شذنت هجوما شرساً جداً على الانتهازية والاختلاسات والمحسوبيات، وقد ألفتها فى عام ١٩٦٨.

علما بأننى قبض على من أجل هذا الاتهام^(٤) فى أحداث الطلبة سنة ١٩٧٢، وظلت محبوباً عدة أشهر فى سنة ١٩٧٢ وكنت مقدماً للمحاكمة حتى صدور عفو السيد الرئيس. وكنت قبل ذلك معتقلاً لنفس السبب فى المدّة من ١٥ مايو سنة ١٩٦٩ إلى ٢١ أكتوبر ١٩٧١.

وإذا حاولت أن أتذكر حصر القصائد التى ألفتها منذ الإفراج عنى آخر مرة فى خلال سنة ١٩٧٢، إلى الآن... فهى القصائد الثلاث التى ألفتها عن حرب أكتوبر، وقصيدة تكلمت عن مصر.. وقد نشرت فى مجلة «روز اليوسف» وموضوعها التفتنى بالأمل الذى أنبثق فى نفوسنا بعد حرب أكتوبر، وألفت قصيدتين بمناسبة زيارة نيكسون لمصر، واحدة بعنوان نيكسون باباء.. والثانية بعنوان محسبة برماء ولم تنشر هاتان القصيدتان.

ولأنى كنت غير موافق على زيارة نيكسون، ولأنى كنت غير موافق عليها، فقد أبدت فى القصيدتين وجهة نظرى التى تعبر عن استيائى الشديد من الزلّة التى قابل بها بعض الصحفيين نيكسون، القتال، بينما دم أولادنا فى حرب أكتوبر الذى أساله رصاص نيكسون، بالتحديد لم يكن قد جف بعد. وأنا ما زلت مستاء من موقف بعض الصحفيين المعروفين بولائهم للأمريكان، والذين أدانهم القضاء المصرى^(٥) بسبب تهليلهم للمساعدات الأمريكية المزعومة، واستفزازهم للشعب المصرى.. وضمنت هذا المعنى فى القصيدتين، وهذا من حقى، ومن حقى أيضاً أن أطالب بنشر هاتين القصيدتين فى جهاز الإعلام لأنه رأى، ولأنى لست جاسوساً.

وألفت أيضاً قصيدة نويت أصليها، وهى قصيدة تتضمن محاولة فنية لإعادة كتابة الفولكلور المصرى، وقصدت منها إبراز أن الإنسان إنسان نوى أداء عمل فعليه أن يتمه رغم أى تشويش.. وهذه القصائد جميعها قام بتلحينها الشيخ إمام عدا قصيدة محسبة برماء فأنا أقيها ولم يلحنها.

وأريد أن أقرر أن وسيلتى فى التعبير، هى الشعر فقط، ولا أقول أى تعليقات وأضمن رأيى فى قصائدى وحدها، لأن الشعر.. والحمد لله.. طبع معى.

وبالنسبة لأصلاى بالأشخاص الذين تلوّتهم على أسماعهم:

فالشَّيخ إمام عيسى، أنا على علاقة به من سنة ١٩٦٢، وهو صديقى ولحن لى قصائدى. والشَّيخ إمام، كائى مواطن عادى، يقول رأيه فى الأحداث بشكل صادق .. وكان فخوراً جداً بحرب أكتوبر، ووضع لحن قصيدة «غنة للعساكر»، وهو من أجمل الألحان التى عرفتها للموسيقى العربية.

وبالنسبة لـ «محمد على أحمد» فهو صاحب البيت الذى يقيم فيه الشَّيخ إمام.. وهو فنان تشكيلى تلقائى. وهو مواطن عادى خالص ويقول رأيه زى كل الناس... إذا لم يجدوا الصابون أو الكبريت أو السكر فممكن بيدو تضررهم..^(٦) وكما قلت فهو رجل أمى..

وبالنسبة لـ «الغزالي»، وأقصد الرجل الكبير، لأنى لا أعرف ابنه الذى قُتل إن اسمه وجهاده. فهذا «الغزالي» أنا لم أراه إلا مرة واحدة، عندما حضر لى مع «عبد الرحمن خير»، الذى أعرفه وتردد على أكثر من مرة للاستماع للشَّيخ إمام. و«عبد الرحمن خير» رجل تقدمى للفكر ولكنه ليس معادياً.^(٧) وقد دمانى «عبد الرحمن خير» للسهر فى منزل «الغزالي» فتوجهت أنا والشَّيخ إمام، وغنى الشَّيخ وقلت أنا شعراً.. وهذا تقريباً من شهرين.

أما الأستاذ «إبراهيم شعراوي»، فهو شاعر، وقد حضر لى مرة مع «عبد الرحمن خير» واستمعت إليه كشاعر، وبعد أن سمعته، سميت لصداقته، لأنه شاعر عظيم، وقد خلبتني له قصيدة .. ماذا يقول أبوك عنى.. وقد كان معتقلاً بتهمة الشيوعية فى الستينيات. وموضوع القصيدة، هو أن اتهمه بالعمالة والخيانة من الأبولق للماجورة غير صحيح. وهو يهاجم القمع والإرهاب والظلم الاجتماعى ولا أعتقد أن هذا يعد هجوماً على السلطة إذا كانت وطنية^(٨).

واعتقادى أن السلطة وطنية رغم كل أخطائها التى منها اختفاء السلع الضرورية للشَّعب، ومهزلة اللواصلات التى تشكل مهانة فى رأى للشَّعب المصرى.

وأنا لا أعرف «عبد الشكور حسن خليفة» ولا أعرف «سامى عبدالعزيز قنديل» ولا أعرف «عادل خير».. الذى تقولون أنه شقيق «عبد الرحمن خير».. ولا أعرف «أحمد عبد الرحيم حمادى».. ولا أعرف «محمد أمع هاشم».. وأعرف «محمد السيد عبدالعال الشاذلى»^(٩). وقد كان معى فى السجن فى سنة ١٩٧٢.. وكان موجوداً فى الليلة التى أقيمت فيها أشعارى فى بيت «الغزالي».

والغزالي للعلم، رجل وفدى يعيش «النحاس باشا» ويعيش فى عصر غير مصرنا

تماماً.. وفي رأيي أنه لا يشكل أي خطورة على السلطة، وكل كلامه عن أمجاده في محاربة الإنجليز، وبالنسبة للشانلي فكان معي في السجن حيث كنت ممسوكاً في قضية الطلبة سنة ١٩٧١، وهو أتمسك في قضية «الطليعة العربية» ولا أعرف موضوعها، ولم أر الشانلي في المدّة الأخيرة، إلا في الليلة التي كنا فيها في الامسية الفنية بمنزل صيف الغزالي.

وبالنسبة للظروف التي تم فيها القبض عليّ، فقد كنت بمنزل «الشيخ إمام»، بدعطة حوش قديم، وكنا نغني قصيدة تنويع أصلي، بالتحديد.

وقد حضر لنا حسين عبدالجوانه.. وهو صديقي وسكن معي في بيت العباسية. وبصحبته «علي بدرخان»، الذي أعرفه، وقد غنت زوجته السيدة «سعاد حسني» لي «أفنية للمسكرة». ثم جاء «علي الشريف»، ورجل مربي ذقنه لم يقدم لي بوشوح واعتقدت أنه قسيس إنجليزي، ومعهم الفنانة «حبيبة»، ثم حضر صديقي «نادر عبدالوهاب»^(١) ومعه جملة أشخاص أعرف منهم واحداً فقط اسمه «شوقي»^(٢) وشفته مرة واحدة قبل كده. وهؤلاء جميعاً جاؤوا لسماع «الحان» «الشيخ إمام».

أما عما تتهمونني به من تخزين مواد مفسدة في هذه الجلسة، فهذا غير صحيح، وأسألو القسيس الإنجليزي وهو لا يكذب: هل كان هناك تحشيش أم لا. وبالنسبة لجهاز التسجيل للضبوطين، فالجهاز السانوي بئاعنا، أنا «والشيخ إمام».. والجهاز الثاني كان مع أحد الموجودين لا أعرفه وكان موجوداً في البيت^(٣) «أشرطة تسجيل، كما وجدت في بيت «الشيخ إمام» «أشرطة تسجيل ولا أستطيع معرفتها إلا إذا سمعتها وهذا حق»..



وكتفتي للمحقق بهذا القدر من أقوال ونجمه بعد جلسة تحقيق استمرت حوالي ٤٠ دقيقة، ليعود في اليوم التالي إلى مبنى مباحث أمن الدولة، حيث قدم له المسئولون بها محضراً يتضمن أربع فصول، قرروا أنها تمثل تفريفاً للتسجيل الذي أجرى للامسية الشعرية التي أقيمت بمنزل صيف الغزالي في ٥ يوليو ١٩٧٤.^(٤) وقال المحقق في محضره:

«ويبين من القصيدة الأولى للمعونة «نيكسون باباء» أنها تتضمن هجوماً على الرئيس الأمريكي السابق»^(٥) «نيكسون»، وتتديداً بزيارته للبلاد والدول العربية الأخرى،

وبالمسؤولين الذين وجهوا له الدعوة، وقابلوه بالحنفاوة، وسباً فيمن وصقوا بالجواسيس الذين كانوا في استقباله. وقد صيغت القصيدة بأسلوب جبارح وتضمنت العديد من الشتائم والعبارات المنافية للأداب، ومما جاء بها^(٩٠).

«شرفت يا نيكسون بابا / يا بتاع الووترجيت / علوا لك قيمه وسيم^(٩١) / سلاطين
القول والزيت^(٩٢) / فرشوا لك أوسع سكه / من رأس التين على مكه^(٩٣) / وهناك تنقد
على عكا / ويقولوا عليك حجيت / ما هو مولد ساير داير / شي الله يا أصحاب البيت».

«جواسيسك يوم تشريفك / على كيفك^(٩٤) نصبوا الزار / تنقص فيه اللومس / والقارح
والندار^(٩٥) / والشيخ شمشورش راكب ع الكوندا وهات يا مواكيب^(٩٦) / ويواقي الزفه
عناكب / ساحبين من تحت الحيط / وأهو مولد ساير داير / شي الله يا أصحاب البيت».

«عزموك^(٩٧) فقالوا تعالى / تاكل بامبون وهريسه^(٩٨) / قمت انت لأنك مهيف^(٩٩) /
صدقت إن إحنا فريسه / طبيت لحقوك بالزفه / يا عريس الغفله يا خفه / هات وشك /
خذلك تفه^(١٠٠) / ودئ نقطة صاحب البيت / وأهو مولد ساير داير / شي الله يا أصحاب
البيت».

«خذ مني كلام / يبيتى لك / ولوانك مش ح تعيش / لاح القول اهلا ولا جهلاً /
ولا تيجي / ولا ماتجيش / يقولوا اللحم المصري / مطرح مايبمسرى بيهري / ودا من
تأثير الكشسرى / والقول / والسوس أبو زيت / وأهو مولد ساير داير / شي الله يا
أصحاب البيت».

وقال المحقق عن القصيدة الثانية التي أطلع عليها، وهي بعنوان وكلمة بمناسبة زيارة
ابن الهرمة^(١٠١)، أنه وعلى الرغم من غموض عباراتها، فالراجح أنها تستقر من عملية
انتخابية ما، وتصفها بالتزوير ومجافاة الحقيقة، وللتلليل على ذلك اقتبس المحقق سطورا
تقع قبل نهاية القصيدة يقول فيها الشاعر مبقى موافقين / حسب انضباط القوانين /
والحسبة شرعيه / تسعه وتسعين وتسعميه وتسعه وتسعين / من ألف في الماية / أجرى
التكوين بمعنى بتدر قافشين / ويلجنه مدنية / طرطور الدين / رئيس نيابة هابشين».

وكانت القصيدة الثالثة التي تضمنها تسجيل الامسية الفنية في بيت صيف الغزالي،
هي قصيدة «ع إلى حاصل في الحواصل» وقد ذكر المحقق بعد الاطلاع عليها أنها تتضمن
هجوما صارخاً على السلطة من عنده وجوه. إذ يتند قلقلها فيها بما يصفه بالجماعة وسوء
الاحوال، التي ينعتها بأنها «نيله»، كما يشير إلى وجود ضحايا عديدين للنظام. ويسخر

أيضا من تغيير القيادة في مؤسسة الأهرام منذ أن هيكلة وعطوه سواء.. كما نرجح أنه يهاجم سياسة الانفتاح فيما يصفه بقدوم الخوارج.. كما يهاجم الغلاء الشديد ويندد بأنه كاوى الغلبة.. وأضاف للحق أنه من بين الفقرات التي وردت بذلك القصيدة متضمنة المعاني السابقة ما يلي: (٣٧).

وعلى حاصل في الحواصل / ياسلام / ياسلام / الكلام عايز إنذاعة / والوطن عايز كلام / والإنذاعة مستباعدة (٣٨) للمعاينة في الغرام / والبلد آخر مجاعة / والجماعة في انتخام (٣٩) / واللى يخشى أنه يمضى / جسيم وريه ودال ولا (٤٠) / ينقح الكلمه الرصاصه / ع للقصيده وع للمقام / تدوى زى الرعد / تدوى / تهتك الليل واللتام / ينكشف جسم الحقيقة / تظهر اللقمه الحرام.

ياسلام ياسلام / والوطن عايز كلام / والإنذاعة مستباعدة / قول ياعم والشيخ إمام.

صاحنا قلنا م البناية / وأنتو عارفين الختام / حيث وإن الصاله بوطه (٤١) / والحضور نيام نيام / والمجال فيه ألف قاضى / كل قاضى وله مرام / والشهود نسيو الشهادة / والقضية والكلام / والقصص مليون ضحايا / والهلالى (٤٢) لما قام / قلعه روب للعامى / ويسوء توب الاتهام / والنيابة ع الغلبة / طبقت بند اللجام..

ياسلام ياسلام / والوطن عايش آلام / والإنذاعة مستباعدة / قول ياعم والشيخ إمام.

بينما والحاله نياله / والبلد بالعه الفتيله / والخوارج (٤٣) بالغ حيله / جاي يلغوص في البرام / يحكى عن أسطى الفلافسة (٤٤) / إنه لفتى / ولا لقسى / فى القضية الهيكلية / وإن دى ماعوش مناقسه.

وانت مالك يا أسطى فلّس (٤٥) / جاي تحسس أو تملس / الخوارج لما فلّس / جانب دفاترينه القدام (٤٦) / نبحش لباترينه تبعه / هشدّ شعره / عض صابعه / أنت إيه شائك تتابعه / أما سفك مش تمام / شالوا هيكل / جابوا علوه (٤٧) / كلهم فى الهم بلوى / إنت شوف لك سهره طوه / بكام قرازه وجوز حمام / ولحنا شايفين الخوارج / واللى جايين الخوارج / ولحنا كاشفين / كل حاجه / وانت تتنيل تنام.

ياسلام ياسلام / ع الهيافه فى الكلام / شوف ياعم للشيخ إمام / خلق قاضيه وعامله قاضيه / وهى موضع الاتهام.

بينما شهدنا له / منهم أخضر واسه / جرحهم فى القلب اسه / بيواجهنا لونتنام /

وإن صحينا تلقى غابه / ضُبعت فيها النيايه / والغلا كواوى الغلابه / والكآبه ع الزحام.

يحكو عن واحد صاحبنا / كان امين نابرة صاحبنا / والندواير / قرع (٢٨) نابير / ع الجميع قرَن (٣٩) صاحبنا / (نَزَل العداد (٤٠) وهانك / واعلا وانزل بجنيهاك / خد مراتي وهات مراتك / كل ماشى ياعب سلام / وإما ريحة القرع فاحت / والإشاعه جات وراحت / جابوا تفسير للننام / فضحوا فذاته في زمانها / بعد ما الزمن غبها / رحنا مصر وجينا بنها / واحنا سارحين في الكلام .

دياسلام ياسلام / مين ينوق الراحة واصل / والوطن عايش آلام / والإناعه مستباعة قول ياعم الشيخ إمام.

أما القصيدة الرابعة والأخيرة، التي لقيت في أسسية ٥ يواير، وهى قصيدة هيافتنتى وأنا بسجنى، التي كتبها الشاعر إبراهيم شعراوي، ووصفها محضر تحريات الشرطة بأنها قصيدة مناهضة ومروجة للفكر الماركسي، فإن رئيس النيابة، لم يجد فيها ما يؤكد هذا الزعم، وسجل في محضره أنها قصيدة غزلية يناجى فيها الشاعر حبيبته أثناء سجنه ويرد فيها على الاتهام بالمعالة للروس ويقنده..

وعلى ذلك أنهى المحقق الاطلاع على جسم الجريمة، وأرسل يستدعى ونجم من السجن، لكي يناقشه في القصائد. أو الجرائم. الثلاث التي ارتكبها.

(٨)

في الحادية عشرة، من صباح يوم الخميس ٥ سبتمبر ١٩٧٤، استأنف المحقق الأستاذ مصطفى الطاهر، رئيس نيابة أمن الدولة العليا، التحقيق مع أحمد فؤاد نجم، الذى حضر من معتقله بسجن القلعة، حيث دارت المناقشة، حول القصائد الثلاث موضوع الاتهام، على النحو التالى:

المحقق: ما هو موقفك من نظام الحكم القائم ومن سياسة الدولة الخارجية والداخلية؟

أحمد فؤاد نجم: أنا مع الاشتراكية، ومع طليئاق، ومع بيان ٣٠ مارس، ومع الاتجاه إلى تعميق الحريات وإرساء سيادة القانون لأن هذا من صالح طبقتي، هذا من الناحية النظرية..

أما من ناحية التطبيق فأتنا شايف إن ده مبيحصلش، فأتنا لا أولحق على السماح لبعض الأتلام الرجعية للشبوة، للدانة بالتجسس مثل «على» و«مصطفى أمين» والأراجوز «صالح جودت» شاعر الملك «فاروق» بالتهجم على أعز المنجزات التي حققتها ثورة يوليو، وهى القطاع العام والتأمين والسد العالى وتحالف قوى الشعب.. ونسبة الـ ٥٠٪ من العمال والفلاحين فى مجلس الشعب، وأنا متدعش إن ده ينشر فى صحف مملوكة للاتحاد الاشتراكى بينما تتربص للباحث العامة بالشرفاء وتزج بهم فى السجون والمعتقلات مجرد إبداء الرأى الوطنى الشريف مهما كانت حدة هذا الرأى، وأجد فى هذا تناقضاً صارخاً بين مواثيق الثورة بين الناحية النظرية وبين التطبيق.

زائد ما يحدث فى كل أجهزة الدولة من فساد وانحراف ورشوة وسرقات وتخريب، وأخص بالذكر وزارة الثقافة لأن على رأس وزارة الثقافة مجموعة من الناس، وعلى رأسهم وزير الثقافة نفسه معادين للثقافة وللتقدم ولل فكر الإنسانى: «أين «بيرم للتونسى»؟ وماذا قدمت وزارة الثقافة لنشر تراثه الخالد.. وماذا قدمت لنشر تراث فنان الشعب المصرى العظيم «سيد درويش»..»

وأنا أتساءل: ما المقصود بشعار الحرية، وهل يعنى حرية «على أمين» و«مصطفى أمين» وأمثالهما فى التهجم على الشعب المصرى وقيمه وعلى إعلان ولائهما الولح للأمريكان وللرأسمالية العالمية للعادية بطبيعتها لمصالح شعب مصر.

أما بالنسبة للسياسة الخارجية فأتنا لرى ألا نكون تابعين لأحد، وبالتحديد فأتنا لا أنهم ما الذى يتم بالنسبة لسياسة البلاد الخارجية، وغير واضح لى حتى الآن، ما الذى تم بالنسبة لعلاقتنا بالأمريكان وبالسوفييت فهى علاقات لاتزال هلامية.

وكل ما أرجوه أن توفق القيادة السياسية فى تحرير الأرض المحتلة وفى النهوض بالدولة حتى تستطيع اللحاق بركب التطور وأنا استقززت واستأت من زيارة «نيكسون» لمصر.. وبالأخص الأسلوب الذى قابله به الصحفيون المعروفون بولائهم للأمريكان.

المحقق: هل تعتبر الحكومة الحالية وسلطة الحكم مسئولة عن هذه للأخذ والعيوب؟

أحمد فؤاد نجم: بالتأكيد أبوه. لأن السلطة مهيمنة على البلد... وتستطيع منع ذلك.

المحقق: هل أبديت آراءك السالفة للأخرين، أو نشرتها بأى وسيلة؟

أحمد فؤاد نجم: أنا أقول رأى دائماً فى شعرى، فموضوع «نيكسون» أنا كتبت فيه قصيدة بعنوان «نيكسون باباء» وأعتقد أن هـ موضوع هذه القضية. وأسجل أسفى الشديد

لأن جهاز المباحث العامة، قدم في بلاغا للنيابة بالتي شتمت «نيكسون»، اللص المنحرف إلى طرده الشعب الأمريكي.

وقد كتبت قصيدة محسبة برءاء رداً على المهاترات والسفاهات التي دأبت صحيفتي والأخبار، وأخبار اليوم، على نشرها أثناء استقبال «نيكسون» في مصر. وعملت قصيدة وع التي حاصل في الحواصل، هيا سلام لم ياسلام، هاجمت فيها الشيوعيين ومن يسمون أنفسهم بالتقدميين للمناخ التي أقاموها، على هيكلة، حينما عزله السيد رئيس الجمهورية، باعتباره شهيداً وبطلاً، وعلقت في القصيدة أيضاً على قضية دميري شكيبة بالمطع عليها، لأنني أرى أنها قدمت خدمات جليلة للفن المصري، فضلاً عن أنها ليست المومس الوحيدة في مصر.. والدعارة تمارس علناً في كل مرافق الدولة. وقد ألقت القصيدة الأخيرة بعد خروج هيكلة من الأهرام.

المحقق: هل تم طبع وتوزيع القصائد سائلة الذكر؟

أحمد فؤاد نجم: بمعرفتي لا.. ولكن أعلم أن ناشري بيروت يطبعون ويوزعون أشعاري بعشرات الآلاف من النسخ، وأنا مش لاقى أكل.. وبالتحديد لا أعلم ما إذا كانت القصائد التي نكرتها، طبعت ونشرت بهذا الشكل أم لا؟

وأريد أن أقرر أنني تقدمت بمجموعة من الأشعار لإدارة مكتب روز اليوسف، لطبعها في مصر، لقطع الطريق على سماسرة بيروت، وقد وافقت الرقابة بعد الاطلاع على القصائد، على الطبع، ثم فوجئت بإدارة كتاب روز اليوسف تسوف وتسلمني النصوص في النهاية دون نشرها...

المحقق: هل رددت قصائدك الشعرية السائلة في أي محفل أو ندوة؟

أحمد فؤاد نجم: نعم وهذا حتى.. وفي أي محفل أو ندوة أدعى إليها أرددتها..

المحقق: هل يمكنك تحديد الأماكن والمناسبات التي رددت فيها تلك القصائد؟

أحمد فؤاد نجم: ما قدرش لأن ده حصل كتير..

المحقق: هل من بين هذه الأماكن منزل صيف الغزالي في ندوة تمت بتاريخ ٥ يوليو

١٩٧٤؟

أحمد فؤاد نجم: است متأكداً من التاريخ، ولكن حصل إنني وأنا والشيخ إمام، رحنا مرة عند صيف الغزالي وأحيينا أمسية فنية عنده، ومش متذكر القصائد التي قلناها في هذه الأمسية.

المحقق: ما دور للتمم وإمام عيسى بالنسبة لترديد ما تؤلفه من أشعار؟

أحمد فؤاد نجم: الفنان الشيخ إمام يقوم بتلحين قصائدي القابلة للتلحين ويغنيها بصوته في أي محفل نذهب إليه، وسبق له أن غنى في الراديو والتليفزيون، وهو يغنى الآن في فيلم «العصفور» بصوته أغنية «مصر يا أمه يا بهية» التي ألّفتها والتي لحنها هو وغناها، ولم يكتب لا اسمي ولا اسمه في الفيلم، وفي رأيي أن هذا إجرام من منتجي هذا الفيلم.. وأنا أعرض هذه الأغنية على جهات الإعلام نون مقابل، لأنها حتى الآن لم تدعها الإذاعة. وأعتقد أن ما يحدث هو مؤامرة صمدت ضدي وضد «الشيخ إمام».

المحقق: هل قام إمام عيسى بتلحين وغناء قصائد نيكسون باباء وحسبة برماء واللى حاصل فى الحواصل؟

أحمد فؤاد نجم: «الشيخ إمام» لحن وغنى «نيكسون باباء» و«على اللى حاصل فى الحواصل».. لما حسبة برماء فانا ألقينا لأنها غير قابلة للغناء أو للحفظ..

المحقق: وهل تبدى أيضاً - فضلاً عن تأليف الأشعار - تعليقات سياسية تحمل آراءك فيما تحضره من ندوات...؟

أحمد فؤاد نجم: أنا لا أبدي تعليقات وربما فقط أسمع تعليقات .. أما وسيلتي في التعبير فهي الشعر..

المحقق: من من الأشخاص المتهمين في القضية الذين تلوت عليك أسماءهم يلتقى معك في مواقفك تجاه سياسة الحكم؟

أحمد فؤاد نجم: «الشيخ إمام» فقط، أما باقي الأسماء التي ذكرت أنني أعرّفها فعلاقتي بهم سطحية ومجرد ناس بيتجى تسمع أشعارى..

المحقق: ألم تكون مع أحد منهم، جماعة أو تنظيمًا لنشر آرائك؟

أحمد فؤاد نجم: غير صحيح على الإطلاق... وأنا لست مؤمناً بالتنظيمات ووسيلتي الوحيدة في التعبير هي شعري والحنّ «الشيخ إمام»..

المحقق: ما الذى تقصده من تأليف الأشعار ومنها القصائد التي أشرت إليها؟

أحمد فؤاد نجم: موقف فنى بحث، ويحمل رأيي ومواقفي من الأغنية، أقدمه بشكل

على، وكذلك بالنسبة للقصيدة الشعرية ونفس الرأي قدمه وبيرم التونسى وقدمه وسيد درويش..

المحقق: ما هي - في رأيك - الآثار التي يحدثها سماح قصائد نيكسون بأباه وحسبة برماه والتي حاصِل في الحواصل..

أحمد فؤاد نجم: أنا أعترض على تجزئة أشعاري، بهذه الصورة، وإذا أردتم أن تكون المناقشة عن مجموع أعمال الشعرية وليس عن قصيدة واحدة أو اثنتين..

المحقق: ألا ترى أن من شأن القصائد الثلاث المذكورة بث الكراهية والسخط في نفوس والكار الجمهور تجاه المسئولين عن الحكم؟

أحمد فؤاد نجم: غير صحيح، وأنا أرى أن هذا الكلام الذي ينشره «على أمين» ومصطفى أمين» وأمثالهما هو الذي يبعث الكراهية في نفوس الناس، ضد ثورة يوليو ومنجزاتها.

المحقق: قدمت لنا إدارة مباحث أمن الدولة محضراً ذكرت أنه تفريغ لتسجيل ما نأر في الأسمية الشعرية التي عقدت بمنزل لثلاثهم ومحمد نصر الدين الغزالي، - الشهير بـ «سيف الغزالي» - يتضمن قصائد بعنوانين نيكسون بأباه وكلمه بمناسبة زيارة ابن الهرمزه و«على التي حاصِل في الحواصل» ومياقتتي وأنا بسجني ماذا يقول أبوك علي.. فهل يمثل هذا المحضر حقيقة ما ألقى من أشعار تلك الندوة، ويتضمن نصوصها بصورة صحيحة؟

أحمد فؤاد نجم: هذه القصائد التي بواسطة «الشيخ إمام» وأنا وإبراهيم شعراوي» في أسمية الشعر، بمنزل سيف الغزالي» والقصائد لي ما عدا «ياقتنتي وأنا بسجني» فهي من تأليف الأستاذ إبراهيم شعراوي.. ومعلوماتي أنه كتب هذه القصيدة في سنة ١٩٥٩ بالمعتقل، أما عن النص نفسه القول بأنه نص هذه القصائد فأرى مراجعته كلمة.. كلمة..

المحقق: هل نص قصيدة نيكسون بأباه «الوارد بهذا المحضر يطابق نص القصيدة التي ألفتها.. (عرضناه عليه) .

أحمد فؤاد نجم: النص الذي عرضتموه على يطابق قصيدة نيكسون بأباه فيما عدا النقاط التالية (قام ونجم بإصلاح أخطاء وردت في النص كما نقله الذي قام بتفريغ تسجيل الأسمية).



«نجم» و«إمام» يحييان الجماهير في ختام إحدى ندواتهما الخيرية

المحقق: ما الذى تقصده، ومن هم الذين تعنيهم بما ورد فى هذه القصيدة من عبارة «سلاطين الفول والزيت» وعبارة «فرشوا لك أوسع سكة من رأس التين على مكة».

أحمد فؤاد نجم: إذا كانت القصائد هجوما على السلطة.. ومع هذا فأنا سأجيب على أسئلة النيابة مسجلاً أسفى الشديد على معاملة الشعر بتلك الصورة فى مصر..

فالمقصود بـ «سلاطين الفول والزيت» هو شتمة مهذبة للشتمة الشعبية «ابن سلاطين الكلب» وأتصعد بـ «اللى فرشوا له السكة» عملاء أمريكا الذين بالغوا فى الحفاوة بـ «نيكسون».

المحقق: ألا يفهم أنك تقصد المسئولين فى جهاز السلطة الذين وجهوا الدعوة للرئيس الأمريكى السابق «نيكسون» وقاموا باستقباله؟

أحمد فؤاد نجم: لا.. وإذا كانت كلمة «سلاطين» فهمت على أنها جمع «سلطان» فهذا تفسير غبى لأنه ليس لدينا «سلطان» فى مصر، وما زلت أصبر على أن قصدى هو الصحفيون الذين هلكوا لـ «نيكسون» ورجال الإعلام..

المحقق: يتتافى ذلك مع ما ورد بتلك القصيدة فى مقطع آخر من عبارة «عزموك فقالوا تعالى» مما يفهم منه أنك تقصد المسئولين فى السلطة الذين وجهوا الدعوة له..

أحمد فؤاد نجم: فى هذه الشطرة التى تبدأ بكلمة «عزموك فقالوا تعالى».. يمكن تلحق لك هبرة فأنا فعلاً أقصد من عزم «نيكسون» ووجه الدعوة له من المسئولين.

المحقق: ما الذى تقصده بما ورد فى هذه الشطرة من «الحماق بالهبرة» ومن «الخدمة الكبرى»..؟

أحمد فؤاد نجم: المقصود بالهبرة هو استغلال الإمبريالية الأمريكية الواقع على كل الشعوب التى تخضع لسيطرة احتكارات رأس المال والضرب مثلاً على ذلك بأمريكا اللاتينية والمقصود بالخدمة الكبرى هو تحذير «نيكسون» ومن يمثلهم من أن الشعب المصرى لن يسمح باستغلاله بأية احتكارات ولأنه قوى...

المحقق: هل قصدت بناء على ذلك القول إن المسئولين الذين وجهوا الدعوة لـ «نيكسون» قصدوا التمكن للاستعمار الأمريكى من استغلال الشعب المصرى؟

أحمد فؤاد نجم: مش كده بالضبط... وأنا تصورى أن الاحتكارات الرأسمالية، التى

تحكم أمريكا لا يمكن أن تقيم علاقات مع دولة صغيرة مثل مصر على أساس الندية الكاملة والمصالح المتبادلة.. وهل يتصور عاقل أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء مصنع للسيارات مثلاً في مصر لتغلق مثله في الولايات المتحدة.. وهذا هو فهمي للموضوع.

المحقق: ألا ترى أن القصيدة في جعلتها من شأنها إحداث إثارة بالغة في نفوس السامعين ضد المسئولين عن الحكم بسبب زيارة «نيكسون»؟

أحمد فؤاد نجم: أنا أرى أولاً أن القصيدة رأت وجهة نظر في مسألة حيوية بالنسبة لمصر والمصريين، وأنا كمصري من حلى أن أبدى رأيي وأعرض وجهة نظري بالصورة وبالأسلوب الذي أجيده، وإذا كنت قد نجحت فنياً في عرض وجهة نظري في موضوع زيارة «نيكسون» والعلاقات مع أمريكا فهذا شيء أحمده الله عليه!

وانتقل المحقق بعد ذلك إلى دليل الاتهام الثاني وهي قصيدة بكلمة بمناسبة زيارة ابن الهرم.. ودار الحوار على النحو التالي.

المحقق: بالنسبة للقصيدة الواردة في هذا الحضر المعنونة بكلمة بمناسبة زيارة ابن الهرم، فما مدى مطابقة ملهء بالحضر لنصها الحقيقي؟

أحمد فؤاد نجم: هذه القصيدة موضوعها رأيي على ما قيل من أن أجهزة استطلاع الرأي العام بالمخابرات المركزية الأمريكية قد أعلنت قبل زيارة «نيكسون» بشهر أن ٥٠٪ من الشعب المصري يوافق على الزيارة.. و٥٠٪ يرفض الزيارة. وهذا اعتراف من المخابرات المركزية نفسها أن من حق الشعب المصري أن يمارس حقه في قبول أو عدم قبول زيارة «نيكسون» للقاهرة، وهذا ما فعلته أنا بكتابة قصيدة «نيكسون بأباه». وقبل زيارة «نيكسون» بأيام قالت أجهزة الاستطلاع الأمريكية إن عدد الموافقين على الزيارة، ارتفع إلى ٧٥٪، بينما انخفض عدد المعارضين إلى ٢٥٪.. فأننا عملت هذه القصيدة أقول فيها رأيي، في سخرية من الموضوع كله، لأنه نكرنى بالمهزلة التي كانت تحصل في الانتخابات أيام ما كانت مركز القوى تحكم مصر، والنتائج كانت تنزع أن ٩٩،٩٩٪.. فأننا عملت قصيدة على نفس النمط لأسخر من التلاعب الذي يحدث في صحافتنا والتطويل والزمزيم «نيكسون» من عملائه، بينما أنا أخذت موقف الشعب المصري التي طلع يقابل «نيكسون» في الشوارع..

وبالنسبة لمدى مطابقة النص للعروض على الحقيقة الإحظ الأتى (وقام ونجم بعد ذلك بإصلاح عدد من الأخطاء وقع فيها من قام بتقريب التسجيل).

المحقق: ما المعنى الذي قصده في هذه القصيدة خاصة في الفقرات الأخيرة منها؟

أحمد فؤاد نجم: هذه القصيدة مكتوبة بأسلوب أي كلام... وهذه طريقة في التعبير باعتبار أن الكلام الذي نشر بمناسبة زيارة «نيكسون» هو أي كلام برشه... وهي بصفة عامة سخرية وتندر بتدليس أجهزة الاستطلاع والاستهانة بعقلية الشعب المصري بالنسبة لما قيل عن أعداد المواقين على الزيارة.

انتقل المحقق إلى قصيدة «ع التي حاسل في الحواصل» وأثر «نجم» بأنها غنيت بالفعل في أمسية ٥ يوليو... وبعد أن راجع النص الذي قدمته مباحث أمن الدولة، نقلنا عن التسجيل وصممه، دارت المناقشة على النحو التالي:

المحقق: من المقصود بالهجوم الذي تتضمنه هذه القصيدة؟

أحمد فؤاد نجم: المقصود بالهجوم هو مجموعة الأحداث الثقافية التي حدثت في أعقاب حرب أكتوبر المجيدة، والقصيدة في مجموعها تعليق على الأحداث... فمثلاً تصدى مجموعة من الشيوعيين للخرافين وأدعياء التقدمية لحدث طرد «محمد حسنين هيكل» من الأهرام بشكل فوري، وتشنجا متباكين على هذا الصحفي الذي ظل في اعتقادي يحكم مصر لمدة ١٨ سنة، وبعضهم اعتبره شهيداً أو بطلاً وطنياً، وبعضهم اعترض على الطريقة التي نحي بها «هيكل» عن موقعه في جريدة «الأهرام»، واعتبر الطريقة غير ديمقراطية، وكان هذا «الهيكل» جاء إلى «الأهرام» والسلطة والجاه بطريقة ديمقراطية، وحادثة وميمى شكيب، وهي المقصود بالفقرة الأخيرة من القصيدة، يعني كان فيه رائحة مسك وورد طالعة من فتاة السويس ومن دم الشهداء وكان فيه عفن هنا في القاهرة، وهذا ما استفزني...

المحقق: ما الذي تقصده بعبارة: «والبلد آخر مجاعة والجماعة في انتخام؟» / والتي يخشى إنه يمشي جيم وريه ودال ولاء؟

أحمد فؤاد نجم: أقصد ارتفاع الأسعار الجنوني، الذي مازال موجوداً حتى الآن، وصعوبة الحصول على القوت الضروري التي يتعاني منها الطبقات الكاسحة في هذه اللحظة.. والجماعة في انتخام «هيكل» ومديرى بيوت الدعارة التي قاعدين يناقشوا مسائل تافهة وهافية مثل خروج «هيكل» من «الأهرام» أو دخوله جهنم بينما آباء وأمهات الشهداء يبعثون من الجوع، ومش قانرين يحصلوا حتى على القول...

المحقق: ألا ينطوى المعنى الذى أبرزته على إثارة مبالغ فيها، إذ صوّرت الغلاء بأنه أدى إلى مجاعة؟

أحمد فؤاد نجم: أنا شاعر ولا تحاسبونى بطريقه واحد زائد واحد يساوى اثنين وده تعبيرى عن الإحساس بأزمة الغلاء..

المحقق: ألا تنقص بالجماعة فى انتشام الأشخاص القائمين بالحكم..؟

أحمد فؤاد نجم: مش ممكن تبقى كل كلمة أقولها المقصود بها السلطة لأنه لا يوجد تار بايت بيتى وبينها.

المحقق: تشير فى القصيدة إلى أن «الصالة بوطله والحضور نيام والقفص مليان ضحايا».. فما قصدك من ذلك؟

أحمد فؤاد نجم: هذا مجرد استطراد شعري لاستكمال الصورة وتعبير فنى بحث..

المحقق: ألا ينطوى ذلك على تشهير مبالغ فيه بسوء الأحوال فى البلاد كما يشير ما ذكرته عن امتلاء القفص بالضحايا إلى الادعاء باستحقاق للقمع؟

أحمد فؤاد نجم: يجب أولاً تحديد المخاطب بهذه القصيدة، فإن المخاطب بها ليس السلطة، وكل الاستهلال الذى تناقشوننى فيه، هو مجرد مخاطبة للحشرات الموجودة فى جهاز الإعلام المصرى واللى لقامت جنازة حارة على «هيكل» وغيره بينما لم يذرفوا دمعة واحدة على أغلى شباب مصر اللى استشهد فى قناة السويس وسيناء..

المحقق: ألا تتضمن الشرطة التى تقول فيها «بيننا والحالة نيلة والبلد بالعه الفتيله» تحريضا وإثارة صارخة ضد الأوضاع القائمة؟..

أحمد فؤاد نجم: أنا أقصد بـ«النيلة» التناقض بين البطولات الموجودة فى حرب أكتوبر، وبين المهازل والخناقات الثقافية على الكراسى ورئاسة مجالس الإبرارات فى القاهرة.. وأنا لا ادعى هذا ولا أتمسح فى هذا، وأنا أحسد الناس اللى تغنوا بالبطولات اللى قدموها أولاد الفلاحين والعمال على ضفتى قناة السويس ووقف لها العالم باحترام شديد...

المحقق: ألا تنصرف الشرطة التى تقول فيها «شالوا هيكل جابو علوه» كلهم فى الهم بلوى إلى الاستهزاء الشديد بالقيادة السياسية بسبب قيامها بتغيير رئاسة ومؤسسة الأهرام؟

أحمد فؤاد نجم: غير صحيح.. أنا باستهزئ فقط بـ«هيكل» و«على أمين» والدليل على أنهم مرزق فعلاً، إن نفس القيادة السياسية شالت «على أمين» من «الأهرام» وجابت «أحمد بهاء الدين»..

المحقق: ما الذي تقصده بما ذكرته في هذه القصيدة عن حضور الخواجا وعن اليقظة له.. هل تهاجم بذلك سياسة الانفتاح للطنّة في الآونة الأخيرة؟

أحمد فؤاد نجم: لا.. وأنا أقصد ما سبق أن بينته من أننا يجب أن ننتبه إلى أن علاقتنا بأي دولة كبرى، سواء في الغرب أو في الشرق لا يمكن أن تقوم على أساس اندية، ثم إن هذا الموضوع -أي موضوع الانفتاح- نوقش في الصحافة، وأي إنسان وطني لازم ينبه ويحذر.. وهذا هو دور الفنان بالدرجة الأولى.. من عواقب الانفتاح بأسلوب غير سليم حتى لا تتحول المسائل إلى تجارة.. وأريد أن أتوه إلى أن الصحافة بتكتب لكثير من الكلام ده، فإيه لا يتشككون في كتاب الصحافة كما يتشككون في كل ما أقوله.. قهل ثبت أني جاسوس أو عميل لأي جهة؟

المحقق: يلاحظ أن الأسلوب التي صيغت به آرائك في موضوع الانفتاح أسلوب صارخ فيه تعريض للمسئولين.. ويصورهم بأنهم يملكون الأجانب من استغلال البلاد..

أحمد فؤاد نجم: هذا أسلوبى لأنى استقيته من الشعب المصرى للشهور بالسخرية اللاذمة والنكتة الساخنة، أما مسألة التعريض للمسئولين التي تشتم من كل كلمة من كلامى، فهي غير صحيحة، والمسئولون ليسوا زجاجا علبان كل ما الواحد يتكلم كلمة يقولوا حاسبوا على المسئولين والمفروض أن ترتفع هذه الحصانة الغبية عن المسئولين إذا كنا فعلاً نريد بناء بلداً ونقلب على سبيلائنا..

وبانتهاء التحقيق حول القصائد الثلاث موضوع الاتهام، لم يعد باقياً من إجراءات التحقيق مع أحمد فؤاد نجم، سوى موضوعين: صلتته بالتنظيم الوهمي الذي اتهم بتشكيله وسيف الغزالي، ومواجهته بالمضبوطات التي ضبطت بمنزله بالعباسية، وبمنزل عطلة حوش قدم، والتي أقره المحقق محضراً خلاصاً للاطلاع التفصيلي عليها، حرره صباح يوم السبت ٧ سبتمبر ١٩٧٤، قبل أن يستدعى «أحمد فؤاد نجم» من السجن، ليواصل التحقيق معه، في الساعة من مساء اليوم نفسه، حيث دارت المناقشة بينهما على النحو التالي:

المحقق: أوضح لنا صلتك بالمتهم ومحمد نصر الدين الغزالي والشهير بـ«سيف الغزالي» وبمن يعرفهم الأخير من المتهمين الذين تلونا عليك أسماءهم؟

أحمد فؤاد نجم: أعرف والفزالي، عن طريق عبدالرحمن خير، وأعرف عبدالرحمن خير، من ترديده علينا في الغورية لسماع غناء الشيخ إمام اعتباراً من تاريخ الإفراج عن سنة ١٩٧٢، بعد انتهاء قضية الطلبة التي حبست مع الشيخ إمام فيها. وعلاقتي بـ عبدالرحمن خير ليست وطيدة، فهو واحد من آلاف الناس المعجبين بشعري وبالحان وغناء والشيخ إمام... وقد عرفني عبدالرحمن خير، كما قلت بـ والفزالي، في الشارع، قبل نهائي إلى منزله بيوم أو اثنين... وكان جاي معاه يدعوني إلى عمل أمسية شعرية فنائية ببيت سيف الفزالي، وفعلنا رحلتنا والشيخ إمام إلى منزله في حوالي شهر يناير هذه السنة. ولم أر والفزالي مطلقاً سوى عندما دعاني... وعندما سهرت عنده، لا قبل ذلك ولا بعده... أما ما حدث في الأمسية، فأتذكر أنه قد حضرها ممن أعرفهم وعبدالرحمن خير، والشاذلي، ثم حضر إبراهيم شعراوي. وأتذكر أنني ألقيت فيها قصيدة محسبة برمء لأن الشيخ إمام لم يلحنها، وغنى الشيخ قصيدة «نيكسون باباء ونويت أصلي» وأغاني أخرى كثيرة مش متذكرها لأن للشيخ إمام برنامج في مثل هذه الحفلات يختاره من مئات الألحان التي عملناها سوا أنا وهو..

المحقق: ألم يلق أحد آخر، أشعاراً أو تعليقات سياسية في ندوة والفزالي التي أشرت إليها؟

أحمد فؤاد نجم: ألقى الأستاذ إبراهيم شعراوي بعدة قصائد أتذكر منها «يا فتنتي وأنا بسجنى، ماذا يقول أبوك عنى؟».. أما عن التعليقات فالأستاذ سيف الفزالي، قد قد نشأ حديثه الطويلة مستعرضاً تاريخه وتاريخ الوفد الذي كان عضواً فيه، وأما جدما الوطنية في محاربة الاستعمار الإنجليزي بشكل واضح والمبالغة لدرجة أنني علقت لأحد المستمعين بأن الراجل مخه طاقق..

المحقق: ألم يبد سيف الفزالي، أو غيره تعليقات على الأوضاع الراية؟

أحمد فؤاد نجم: لا أتذكر.

المحقق: ورد بمحضر تحريات مباحث أمن الدولة أن المتهم سيف الفزالي، ناب على عقد لقاءات سياسية تحضرها عناصر مناهضة تدور فيها مناقشات تهاجم النظام الحالي وتنظيم الاتحاد الاشتراكي وتدمر إلى عودة الأحزاب..

أحمد فؤاد نجم: لئنا لم نحضر هذا لأنى لم أقابل والفزالي، إلا في هذه الندوة، ولا أتذكر أن سيف الفزالي، تكلم بشيء عن الأوضاع الحالية. علما بأنى أنا نفسى لا أرى عودة

الأحزاب لأنني اعتقد أن عودتها معناها صعود الطبقات الرأسمالية كـ «فؤاد سراج الدين» وأمثاله مرة أخرى..

المحقق: كما جاء بمحضر التحريات أن من بين الذين حضروا الأمسية الشعرية بمنزل «الغزالي» كلا من «سامي قنديل» و«عبدالشكور خليفة» و«محمد محمد علي أحمد» و«عادل محمد خير معوض» بخلاف من نكرتهم...

أحمد فؤاد نجم: صحيح «محمد علي».. وهو ساكن مع «الشيخ إمام» ومرافق دائم له، حضر معنا ونوره الوحيد أن يردد وراء «الشيخ إمام» أغانيه، وهذا يسمى بطانة، أما هو فلم يتكلم بشيء لأنه لا يعرف أن يتكلم في شيء. وأنا لا أعرف باقي الأشخاص، ويجوز أنهم معارف «سيف الغزالي».. وهذا لا يمنع أنهم هم يعرفونني، إذ يجوز أنهم حضروا ندوة لي..

المحقق: هل تبين أن سيف الغزالي يكون مع أحد من المناهضين تنظيمياً سياسياً؟
أحمد فؤاد نجم: لا.. وهو في رأيي لا يصلح لببيع بطاطا، وبدون أن أترجّحه فإن عقليته مخفلة.

المحقق: ورد بمحضر التحريات أن من المترددين على «الغزالي» أيضاً «محمد أمين هاشم» و«مجدى عليوه» و«محسن الصاوي».. فهل لك صلة بأي من هؤلاء؟
أحمد فؤاد نجم: لا.. ولا عمري سمعت هذه الأسماء

المحقق: نوخت بمعرفتك بـ «محمد الشاذلي» فما طبيعة الصلة بينكما؟
أحمد فؤاد نجم: لا توجد صلة سوى أنه كان مسجوناً معي كما سبق وقلت ولم أره إلا تلك الليلة في أمسية «الغزالي».. ولا أعرف من أحضره، ولم تتباين من الحديث سوى التحية..

المحقق: بالنسبة لـ «عبد الرحمن خير» ماذا تعرف عن رأيه في نظام الحكم القائم؟
أحمد فؤاد نجم: ليست بيننا علاقة وطيدة، ولا أتذكر رأياً محدداً له!
المحقق: بالنسبة لواقعة ضبطك، أنت وإمام عيسى، وآخرين بالمنزل للكلتن بالغورية فما هي ظروف تجمع الأشخاص الذين كانوا حاضرين حينذاك؟

أحمد فؤاد نجم: أنا رحت للشيخ إمام، بيته في القورية لأنني معتاد ذلك ولم يكن هناك سبب معين لحضورى. ووصلت تقريبا العصر، فكان موجودا هناك الشيخ ومحمد على ودول أهل البيت... وبعد شوية حضر على بدرخان، وحسين عبدالجوانه، وحسين صاحبي وكان جاي كمان لكي يتكلم عن شراء لوحات من «محمد على». كما أن على بدرخان، صاحبي، ويتردد على لأنني كما قلت من قبل أعد لأزوجه السيدة وسعاد حسني مجموعة أغاني، من بينها غنوة رسالة التي تعتزم غناها في احتفالات أكتوبر القادم. وبعد ذلك حضرت حبيبة والقس الإنجليزي. وعلى الشريف، بمناسبة عرض فيلم «العصفور» لأننا نعتبر أنا والشيخ إمام زملاء لهما في هذا الفيلم الذي نجح جماهيريا.. فأنا اعتبر حضورهم زيارة عادية لأن إحنا زملاء.. وغانون كثيرون جدا يزوروننا في هذا البيت.

وبالنسبة للأشخاص الباقين، فأذكر أنه كان موجودا «مصطفى سالم حزب» وهو من نفس الحته، ومحمود حسين عاشور، وهو من نفس الحته أيضا.. ومحمد شوقي عبدالفتاح، ومحمد محمد على الليثي، ومحمد عبدالوهاب نور الدين، لأنه نسيب (صهر) محمد على، صاحب البيت.. وعيد عبد الرحيم حسين، لأنه ساكن في نفس البيت.. ومجدى، ابن محمد عبدالوهاب نور الدين، وابن أخت محمد على، في نفس الوقت.. وهنادر عبدالوهاب عناني، ومحمد نجيب أبو العينين «شهاب» لأن ده مستضيفه والشيخ إمام، ودول كلهم جايين يسمعون والشيخ إمام، ويقعدوا معا.. وحبيبة قالت الراحل القميس الإنجليزي جاي يسمع والشيخ إمام، فالشيخ إمام وافق، وأعد العود.. ولسه ح يغنى أغنية «نويت أصلي» فجاء البوايس قبل أن يكمل الأغنية..

المحقق: هل دخن أحد مواد مخدرة في تلك الليلة؟

أحمد فؤاد نجم: لا..

المحقق: ضبطت جوزة ومواد مخدرة مع محمد عبدالوهاب نور الدين وعيد عبدالرحيم حسين..

أحمد فؤاد نجم: لا أعرف، ولم أر لأجوزة.. ولا مخدرات..

المحقق: ألم بيد أحد تعليقات سياسية أو يلقي أشعارا في تلك الليلة؟

أحمد فؤاد نجم: محملىش لأننا مالحقناش..

المحقق: ضببت في المنزل بتلك الليلة لشرطة تسجيل وجهازاً تسجيل فلمن هي وما هي محتوياتها...؟

أحمد فؤاد نجم: هذا الجهاز يتاعى وراخده من وسعاد حسنى، واديتة والشيخ إمام يشغل عليه.. أما الجهاز الثانى وواشار إليه فكان موجوداً فعلاً لكن لا أعرف صاحبه.. أما الاشرطة، فكما سبق أن ذكرت يجب أن اسمعها لأقول هل تحمل قصائدنى ألقى غناها والشيخ إمام، أم هي مدسوسة علينا..؟

المحقق: ما الذى تعرفه عن ميول كل من محمد شوقى عبدالفتاح، ومحمد محمد على التليشى، وعبد الرحيم حسنين، وناذر عبدالوهاب عثانى، ومحسن عبدالجواد عبدالعظيم، ومحمد أبو العينين شهاب الدين..؟

أحمد فؤاد نجم: بالنسبة لـ «شوقى عبدالفتاح» فلم أراه سوى مرة أو مرتين.. وحتى لا أعرف بقية اسمه.. ولا آراه.. ومحمد التليشى، فى نظرى مجرد طفل وليس له ميول محددة، أما «عبد الرحيم حسنين» فرجل ثور لا يفهم الألف من كوز الذرة... أما «ناذر» فأعلم فقط أنه ضابط احتياط فى الجيش ودمه خفيف.. أما «محمد أبو العينين شهاب الدين» فهو شاعر مبتدئ ولا أعرف له ميولاً.. أما «محسن عبدالجواد» فلا أعرف عنه أكثر من أنه زميل «على بدرخان» وعرفته عن طريقه، ويجمع كل هؤلاء حب «الشيخ إمام» ورغبتهم فى سماع الأغانى التى يلقونها بصوته..

المحقق: ألم تتبادل مع أى ممن ذكرت أسماءهم أحاديث حول الشؤون السياسية؟

أحمد فؤاد نجم: لا..

المحقق: ضببت فى منزل «الشيخ إمام» بالفورية عند القبض عليكم مجموعة من الأوراق والمحركات تعرضها عليك (عرضها للمحقق على نجم).

أحمد فؤاد نجم: بالنسبة للقصائد التى مرصتموها على «قصيدة والكعكة الحجرية» ليست لى.. ولا أعرف من مؤلفها.. أما قصيدة «المرجحة» فهى لى وإن كانت فى صورتها الحالية كتبت بخط شخص غيرى... أما قصيدة «الجوع» فمكتوب عليها أنها لـ «زين العابدين فؤاد» وأنا أعرفه ولكن لا أعرف إن كانت هذه القصيدة له أم لا.. وهو شاعر زميلى.. أما قصيدة «غوة لعشاق السلام» فلا أعرف عنها شيئاً.. وكذلك لا أعرف شيئاً عن القصيدة للنسوية للشاعر «هارون هاشم رشيد» أما «نولا مين» فهذه قصيدتى.. ولكنى لا أعرف من كتبها على اللكينة ويسأل «الشيخ إمام» عن هذه الأوراق.. أما الفهرس المذكورة

فيه أسماء عدة قصائد فهي كلها أنفاني لي .. لكنني أنا نفسي لم أحرر هذه الورقة .. أما باقي الورق والصور فلأننا أرجح أنها خاصة بـ محمد محمد علي وفيها بعض صور أهديتها له، علماً بأن محمد محمد علي قاعد مع الشيخ إمام في نفس البيت، أما الأجنحة التي عرضت علي فاعتقد أنها بتاعة محمد علي، علماً بأنه يجهل القراءة والكتابة ويعطى عانة لأي واحد يعرف يكتب، لكن يكتب له العناوين والمواعيد فيها ..

المحقق: بالنسبة للأوراق المضبوطة، حسبما جاء بمحضر إدارة مباحث أمن الدولة بمركز الكائن ١١٦ شارع العباسية، فتعرضها عليك لتوضيح ما تعرفه عنها وعرضها عليه.

أحمد فؤاد نجم: عرضتم علي جواباً موجهاً إلى «سيدتي الفاضلة» واعتقد أنه يخص زوجتي ولا أعرف مرسله، وأسجل احتجاجي على ضبط شيء يخص السيدة زوجتي .. أما الخطابان الآخران فمرسلان من «سليمان الفهد» - الصحفي الكويتي - الذي كان في زيارتي وتعرفت عليه أخيراً هذا العام، وكتب عني أنا والشيخ إمام، سلسلة من المقالات في الكويت، وأما عن للشروع الذي يذكره في الجواب، بخصوص نشر وطبع أشعاري وأناني الشيخ إمام فلم يتم .. علماً بأن أشعاري تطبع في بيروت وتوزع ولا أخذ منها مليماً واحداً. أما الورقتان المكتوب علي الأولى «المنقول» وعلي الثانية «التسجيل المباشر» فهما بخطي، ويتضمنان فهرساً لأنفاني الموجودة في الشريط والتي ألفت أغلبها وقام بتلحينها وغنائها والشيخ إمام عيسى .. أما عبارة «المنقول» فالمقصود بها أن التسجيل يتم من تسجيل آخر .. أما التسجيل المباشر فمعناه أنه يتم مباشرة من الشيخ إمام .. علماً بأن هذه المجموعة من القصائد والأغاني تشمل القديم والجديد.

المحقق: هل لديك أقوال أخرى؟

أحمد فؤاد نجم: أريد أن أسجل أن القصائد موضوع الاتهام ليست أكثر حدة مما يكتب على صفحات الجرائد وأنه في المرات الكثيرة التي قبض فيها علي وقدمت فيها للتحقيق أو اعتقلت لم يثبت أي عميل لأي جهة أجنبية، ولا معاد لبلدي .. كل ما في الأمر أنني فاهم أن الشعر له دور نقدي وأن الفنان كالفنانوس ويجب الاهتمام به لاحتطيمه، وأسجل شكري للنيابة على الجو الديمقراطي التي حصل فيه التحقيق وأسجل أنه لم تحدث علي أي ضغوط من قبل مباحث أمن الدولة وبه بفضل الضباط الشباب التي شفقتهم أخيراً في الجهاز ..

(٩)

لم يستغرق التحقيق مع الشيخ إمام في قضية «نيكسون بإياه سوى جلستين، استجوبه المحقق خلالهما، حول ما دار في الأمسية التي شهدتها بمنزل «سيف الغزالي»، والأمسية التي ضبط فيها.. والقصاصات التي ألقيت أو غنيت فيها.. وطبيعة صلته بالأشخاص الذين حضروها.. كما استجوبه في نصوص القصائد التي يلحنها ويغنيها بهدف تمديد مسئوليته عن ارتكاب جريمة «بث الدعايات المثيرة وإذاعة البيانات والإشاعات الكاذبة والمفرضة» المنصوص عليها في المادة ١٠٢ مكرر (١) من قانون العقوبات.

بدأت جلسة التحقيق الأولى مع الشيخ إمام، في الساعة الواحدة من صباح يوم ٤ سبتمبر ١٩٧٤، وفي أعقاب انتهاء المحقق من الاستماع إلى أقوال «نجمه الأولى».. حيث سأل المحقق عن أقواله فيما هو منسوب إليه بعد أن أتهمه بإياه تفصيلاً.

فقال الشيخ إمام عيسى: اسمي إمام محمد عيسى.. سن١ ٥٦ سنة. مقيم بشارع المعز لدين الله، عطفة حوش قدم. رقم ٢. أنا لا أهاجم أشخاصاً وإنما أهاجم أوضاعاً. فمثلاً الشعب كله يعاني الأمرين من الوقوف في الطوابير من أجل الحصول على ضروريات حياته، وهناك ناس يتأخذ مهالياً مرتفعة ومئات الأشخاص لا يجدون قوت يومهم. وهاجمت حرب ١٩٦٧ لأنها لم تكن حرباً.. وقلت هذا الهجوم في قصائد ألفها وأحمد فؤاد نجم، واحتنتها أنا. وأنا لا أقول شيئاً غير المغنوة.. وأتصد بالهجوم الذي قلته، أنني ألحن قصائد تتضمن هذا الهجوم، ولكني لا ألّفه.. وهناك أشخاص قد يقوون تعليقات إمامي فيها هجوم على المسائل والأوضاع التي نكرتها، وهم كثيرون جداً، لا أعرفهم، وفي كل مصر. مع مراعاة أنني كفيف البصر، وأنا أتمنى أن كل المصريين يعيشون حياة رغدة، وفي رأيي أن مثل هذا ممكن التحقيق، إذا كان هناك أشخاص أمثاء يفهمون رجال السلطة، أن الناس تحببنا والأقلية مرتاحة، والأكثرية متعبة جداً.. وهذا الرأي الذي قلته احتفظ به لنفسى، ولا أقوله إلا أمام بعض رجال حقّتي من فرانيين وتجارين، عندما أجلس على القهوة ويلتقي بي الناس ويتكلم.

وأنا أؤيد حرب أكتوبر واعتقد أنها بشرة خير، ولحنا عملنا في حرب أكتوبر غنوتين «دولا مين» وعطشان يا صبايا.. أحمد نجمه ألفهما، وأنا لحتنهما. وهما تمجيد لحرب أكتوبر ويطولاتها.

ولما حضر المستر نيكسون إلى مصر، أنا عملت له زفة تمرغ به الأرض.. فقد ألف وأحمد فؤاد نجم قصيدتين هما «شرقت يا نيكسون باباء» والثانية هي «نويت أصلي» تتضمنان هجوما على «نيكسون» ولحنتهما، وغنيتهما .. وأنا عندما ألحن أغنية لأحمد فؤاد نجم أغنيها.

وبالنسبة للأشخاص الذين ذكرتهم، فأنا أعرف منهم «على بدر خان» على أساس أنه مشترك في إخراج فيلم «العصفور» الذي لحنت فيه أغنية «بهية» وهي مصر .. وللعلم فلم ينشر اسمي كـ«ملحن» لها بالفيلم، ولا أحمد فؤاد نجم كمؤلف لها في الفيلم. واعتقد أن الأستاذ «على بدر خان» أحيى بعدما سمع لي هذه الأغنية. وبالنسبة ل«نجيب شهاب الدين»، فهو صديق أراه أحيانا ويسافر أحيانا لبلده، وقد كتب لي قصيدتين أعجبتاني واحدة تقول «يا مصر قومي وشدي الحيل» والثانية قصيدة تقول «سايح حصانك»، والقصيدة الأولى سياسية تدعو الشعب للانتفاف حول مصر، والدود عن أرضها، وليس فيها هجوم.. والثانية قصيدة غنائية فلكورية وليست سياسية.

وقد لحنت القصيدتين وغنيتهما في الجلسات الخاصة لأنى لا ألترب من الإذاعة منذ سنة ١٩٦٨، كأوامر الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، لأنى كنت أهاجمه في الأغاني.. وهاجمته في سنة ١٩٦٧ بعد النكسة. و«نجيب شهاب الدين» هذا شخص مصرى.. يحب مصر.

أما «سيف الغزالي» فلا أعرفه إطلاقا، وإنما ذهبت لمنزله مرة واحدة مع أحمد فؤاد نجم في أمسية شعرية، وحصل فيها شوية كلام وأغاني. فقام «سيف الغزالي» يتكلم عن الولد، لأنه كان.. كما يقول.. وفديا.. وكان كلامه من أمجاد الولد... وأنا غيت في تلك الليلة قصيدة «نيكسون باباء» و«نويت أصلي» وقصائد أخرى غيرهما لا أنكرها بالتحديد وأعرف «أبراهيم شعراوي» لأنه رجل يحب مصر ويتفاني في حبها، وشاعر وهو لا يهاجم إلا ما أهاجمه كالأوضاع التي نكرتها.

وأعرف «محمود حسن عاشور» وهو نحاس تلقائي ولا يعرف القراءة ولا الكتابة وهو أيضا يحب مصر. وأعرف «على الشريف» وأساس هذه المعرفة أنه الذي يغني أغنية «بهية» في فيلم «العصفور»، ولم يحصل بيني وبينه أى نقاش سياسى، لأن صلتى به حديثة. أما «عبد الرحيم حسنين» فهو جارى في المنزل، وهو يحب أن يصاحبني في مشاويري لمعاونتي باعتبار أنى كفيف البصر وليس له في السياسة. أما «عبد الرحمن خير»، فسلتي

به، كصلاحي بالاستاذ إبراهيم شعراوي، باعتبارهما مصريين حبا جما، وأى أراء بيديانها ليست إلا لمصر... وفي حبها..

وبالأمس كان كثيرون جدا موجودين في البيت .. وقد جاءوا من أجل تهنئتي بغيام والعصفورة الذي ذاع صيته .. وأنا لا أعرف أحدا منهم، سوى من تكرت.. علما بأن الأستاذ إبراهيم شعراوي، وعبد الرحمن خير، لم يكونا موجودين، وقد غنيت بالأمس أغنية واحدة وهي «شرفت يا نيكسون باباه».

وبالنسبة لما تكرتموه عن وجود حشيش فأمامي لم يحصل شيء، ولا سميت حشيش، ولا شربت حشيش، وأنا بقالي شهر مبتعد عن الحشيش لعلمي أنه يضر بصحتي. وقد كان عندي في البيت جهاز تسجيل واحد، وعدد من الأشرطة لا أذكرها، والذي يقوم بتوضيب عملية التسجيل، جاري في المسكن ومحمد محمد علي، وهو رسام ثقلاني. وكان إمبارح نلّم في أرضته، لأنه يقيم معي في نفس المنزل..

وفي نهاية جلسة التحقيق الأولى مع الشيخ إسلام، أمر المحقق بحيمه هو والشاعر أحمد فؤاد نجمه على لمة التحقيق، وانتدب إدارة مباحث أمن الدولة لتفريغ جميع أشرطة التسجيل المضبوطة لدى التهمين، مع تعيين وتخصيص ما وجد منها في كل منزل على حدة.



وبعد أربعة أيام وفي أعقاب إدلاء ونجمه بالقول للمرة الثانية استدعى الشيخ إمام، لجلسة التحقيق الثانية التي جرت في الحادية عشرة من صباح يوم الأحد ٨ سبتمبر ١٩٧٤. وانتقل المحقق من التعميم إلى التفصيل، ومن مواجهته بالوقائع إلى مناقشته في السياسة لتحديد مسؤوليته عن إنذاعة القمصان التي تتضمن بثا للشائعات المغرضة.. وإثارة وتحريضا على ازدياد هيئات الحكم.. ودارت المناقشة بينهما، على النحو التالي :

المحقق: ما هو رأيك في نظام الحكم القائم، وفي السياسة التي تسير عليها حكومة البلاد؟

الشيخ إمام عيسى: من رأيي أن موانئ الثورة، والدستور حاجة عظيمة جدا.. جدا.. وقد سرني أن سيادة الرئيس السادات، يعمل جاهدا على تطوير الاتحاد الاشتراكي لكي يعي كل الشعب، ويتفقد رغباته التنفيذ الصحيح، لأن تنظيم الاتحاد الاشتراكي، كان فيه

بعض خزعبلات كان الشعب فيبر راض منها. ولما رأى السيد الرئيس أن هذا لا يتفق مع روح الشعب وأصافته، فقد اختار أن يطوره تنويراً سلمياً بحيث يكون من الشعب وله.. وأنا كخيري من أفراد الشعب أحس بضجره من حكاية الطواوير عامة في التمرين والمواصلات..

وبالنسبة للسياسة الخارجية فحرب أكتوبر عمل معجز وعظيم جداً، وأرجو أن يظل هذا المعجز ساري للفعل حتى تحرر الأرض شبراً شبراً. ولكنني اعترضت على زيارة نيكسون، لأنه الشريان الذي يغذي إسرائيل بالأسلحة والمساعدات. وأنا أرى أن يكون تقاعسنا مع الأمريكان والروس بشرط أن تكون أصحاب الرأي الأول والأخير في كل شيء. ومن رأيي أن كلًّا من الأمريكان والروس متآمران ضيننا، بدليل اعترافهما بإسرائيل.

المحقق: هل أبنيت في أي ندوة، أو جلسة، تعليقات سياسية، تتقد فيها ماتراه من مأخذ وعيوب في الأوضاع الراهنة؟

الشيخ إمام عيسى: يدور هذا الكلام.. أي رأي الذي قلته.. على لسانى ولسان آخرين ممن التقى بهم من الشعب في المقهى، وأنا أكون مجرد واحد من المتكلمين لأن عادتى أن أستمع، ولا أبدأ بالكلام.. أما في منزلى فتكون الجلسات غنائية بحثة علماً بأن الغنوة تتضمن الرأي الذي أريد أن أقوله.

المحقق: ما هي الأغاني التي قمت بألغائها وضمنتها آراءك السياسية في الفترة الأخيرة؟

الشيخ إمام عيسى: من حرب أكتوبر للآن، لحنيت أربع قطع للزميل «أحمد فؤاد نجم». الأولى «دولاً مين» وهذه أغنية تمجد البطولات التي قام بها الجيش المصري الباسل في حرب أكتوبر المجيدة، والثانية نقد للاتحاد الاشتراكي وعنوانها «عطشان يا حباياه، وألفها الزميل «أحمد فؤاد نجم» تقريباً في ٢٠ أكتوبر ١٩٧٣. ونصها كالآتي:

«عطشان يا حباياه / وأنا عاشق ع السبيل / عطشان ولّيه في بلدى / على عكس ما
يجرى النيل / والنخل العالى مطاطى / والجذع الواطى ذليل / والريح العاكس كابى /
والريح العاطى بشيل / والنسمة لتعكر لونها / من هم الناس يا خليل / عطشان والنيل فى
بلدنا / والزرع أخضر وجميل / وأنا كنت أمبارح خالى / واليوم ده صبحت عليل /
عطشان ودوايا حبيبي / يسقينى المشق دايلى / ولليل الحب عمائل / وكلام الحب دايلى /
وأنا كل ما أقول للتوبه / تغوينى للواويل / تطرح فى القلب جناين / تقفص فيها

الزغليل / عشاق يا حمام للغيه / ولا فيش قدامنا بديل / سكه ومحسوبه علينا / نطويها
 جيل ورا جيل / ع الشوك نفرد خطاويننا / في الليل تضوى القناديل / حوالينا قلوب
 حبابه / ومعانا العقل دليل / والشمس تصب صبابه / والمتبع نهر النيل / وإن لاموا علينا
 يلوموا / مالهش علينا سبيل / ماهو شوك العشق ملائم / والشوك في الورد أصيل /
 ودوني ع السبيل.

وهذه القصيدة، كما فهمت من «أحمد فؤاد نجم» في اللقط الذي فيها عن المياه
 المعاكسة والريح الكاس العاكس، هي نقد لبعض الأوضاع الخاطلة وخصوصاً في الاتحاد
 الاشتراكي، وهو ما يعمل السيد الرئيس على تلافيه وتطويره.

وعملت لحناً للقصيدة ألفها الزميل «أحمد فؤاد نجم» بمناسبة زيارة «نيكسون» عنوانها
 «شرقت يا نيكسون باباً» (وهنا فتح المحقق قوساً كتب فيه: عرضنا عليه نص القصيدة
 المقدم لنا الذي سبق عرضه على المتهم أحمد فؤاد نجم فقرر أنها ذات القصيدة) ثم وأصل
 الشيخ «إمام قنالا» وهذه القصيدة تتضمن مهاجمة «نيكسون» وفي رأيي أنها لا تهاجم
 سوى «نيكسون» بالذات.

وفي القصيدة الرابعة التي لحنتها وغنيتها، وهي أيضاً للزميل «أحمد فؤاد نجم»
 وعنوانها «نويت أصلي» ونصها كالآتي:

نويت أصلي / صرصور دخل لي / هرش لي مخي / قعدت ألقى / خربوش
 خرابش / صرصور مهايش / وقضات أمابش / ماحد نللي / حظيت رباطي / من تحت
 باطى / لا قدرت أطاطي / ولا ظلت أعلی / حيران ياحالي / سهران ليالي / وسنين بقالي
 / مربوط في ضلي / وسالت قال لي / شيفنا للمصلي اركع ترانا / اسجد ترلي / يارب
 ياللي / يارب ياللي / زرعت عودى سارح تملي / وعدلت زهرى / على سرج مهرى /
 وطبعت زهرى على خد خللي / وحياء ماعشقى / متعب ومشقى / مهما جرائي / مهما
 حصل لي / لا وهب حياتي / وأوصل صلاتي / والآتي آتى / في يوم تجلي.

وهي قصيدة فيها تقاؤل بأن ما نشكو منه سينتهى..

وقد نسيت أن أذكر أني لحننت قصيدة أخرى للزميل «أحمد فؤاد نجم» بعنوان «على
 اللي حاصل في الحواصل» (وهنا فتح المحقق قوساً نكر فيه أنه عرض عليه نص القصيدة
 بعد أن عدله للمتهم أحمد فؤاد نجم، فقرر مطابقتها للنص الذي غناه) والقصيد من هذه

القصيد ما قلناه سابقاً، وهو مهاجمة الأوضاع بتاعة الاتحاد الاشتراكي التي تلاهاها السيد الرئيس، ومهاجمة «الأستاذ هيكل» والأستاذ «علي أمين»..

علما بأنني أنا والزميل وأحمد فؤاد نجم، عمل مع بعض، هو يولف، وأنا الحن وأغنى منذ سنة ١٩٦٢ ولم يذع لنا شيء قبل ١٩٦٨. وقد عملت لنا حفلة في نقابة الصحفيين في ليلة النصف من شعبان سنة ١٩٦٨. وكتبت عنها جميع الجرائد المصرية ومنهم محمود أمين العالم وغيره من كبار النقاد.. وقد أرسل لنا في أثرها السيد ومحمد فائق، الوزير السابق للإرشاد.. الأستاذ ومحمد عروقه وكان مديراً لصوت العرب، وجه البيت عندنا، وقال إنه يجب أن هذه الكلمة الشريفة، وهذه النعمة الشريفة، تصل إلى آذان الشعب عن طريق جهاز الإعلام.. فوافقنا وقعدنا نشغل ثلاثة أو أربع شهور في الإذاعة والتليفزيون، ثم وجد المستولون في ذلك العهد أننا لن نباح، فلفقوا لنا قضية مخدرات، ومن فضل الله تعالى أنها باءت بالفشل.. فصدر لنا.. قبل الحكم في القضية.. قرار اعتقال في مايو سنة ١٩٦٩. وكان القرار مدني الحياة، وشاءت إرادة الله تعالى أن نخرج من المعتقل سنة ١٩٧١، بعد ثورة التصحيح.. التي أعلنها الرئيس أنور السادات وتم الإفراج في أكتوبر سنة ١٩٧١، وبعد أن خرجنا ظلت قضية المخدرات معلقة كالسيف، حتى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣، وحكم فيها بالبراءة.

المحقق: ما هي الأماكن أو الندوات التي قمت فيها بغناء القصائد السالفة وبخاصة قصيدتنا نيكسون باباء ودع التي حصل في الحواصل؟

الشيخ إمام عيسى: غنيتها في جلسات غنائية في منزلي بالغورية، وعند بعض ناس زى فرانين في حيننا، لأنهم اللي اقدر لتجارب معهم وأحسن أحاسيسهم.. ولما دعينا إلى منزل الأستاذ وسيف الغزالي، أنا والزميل وأحمد فؤاد نجم في ٥ يوليو ١٩٧٤ تقريباً، غنيت أيضاً من ضمن البرنامج الاغنيتين دول.

المحقق: ما هي في رايك الآثار التي تتولد في نفس السامع من سماع اغنيتي نيكسون باباء.. ودع التي حصل في الحواصل؟

الشيخ إمام عيسى: أنا لست مؤلف الغنوة.. وأنا ملحن ومغن فقط.. ولكن مع هذا فأننا مفتنن ومؤمن بالأشعار التي يكتبها زميلي وأحمد فؤاد نجم.. وكل ما أستطيع أن أقوله عن تأثير هاتين الاغنيتين أن الناس لعجبوا بهما وردنوهما ورائي.

المحقق: ما رايك في أن هاتين الاغنيتين تنطويان على إثارة للشاعر ضد السلطة

السياسية، بما تتضمنه من هجوم مقنع على دعوة الرئيس الأمريكي السابق نيكسون وعلى الأوضاع العامة في البلاد وعلى مسئك القيادة السياسية بالنسبة لتغيير رئاسة تحرير الأهرام؟

الشيخ إمام عيسى: لم يكن في ذهني هذه المعاني.. والذي كان في ذهني أنها مهاجمة للأوضاع التي عمل السيد الرئيس على تلافيها وعلى تصحيحها.

المحقق: يلاحظ على الأسلوب والعبارات التي صيغت بها هاتان القصيدتان بالذات أنهما تتضمنان ألفاظاً مقنعة وشتائم مما يحمل معنى الإثارة وإهاجة للشاعر.

الشيخ إمام عيسى: هذه الألفاظ التي أشرت إليها تساوى تماماً مسئك نيكسون عندما ساعد إسرائيل.. والقصيدة الغرض منها مهاجمة بشدة.

المحقق: نوهت عن معرفتك بكل من إبراهيم شعراوي و«محمود حسين عاشور» وعلى الشريف و«عبد الرحيم» و«عبد الرحمن خير» و«محمد محمد علي».. فما طبيعة الصلة التي تربطك بهم؟

الشيخ إمام عيسى: «محمد محمد علي» صلتني به، أنني أعرفه هو وأسرته منذ ثلاثين سنة وأكثر، وهو ساكن في أول دور، وأنا أؤمست في نفس المنزل بأخر دور، ووقت القبض علينا كنا موجودين بغرفة «محمد محمد علي» التي في أول دور.. وأيضاً «محمود حسين عاشور»، نفس الصلة لأنه من أهل الحمة، وهو رجل بلا مأوى ويقيم في الشارع ويتردد علينا أحياناً. أنا و«محمد محمد علي» و«نجم».. عشان يورينا أعماله في النحت، لأنه نحات تلقائي. وإبراهيم شعراوي كان يتردد علينا في البيت بعض الأحيان للسؤال علينا، وكانت هذه الفترة لا تتجاوز السنة. وكان يحضر مع «عبد الرحمن خير» عقر فناء من طريقه.

وبالنسبة لـ «عبد الرحمن خير» فلا يوجد أكثر من أنه كأي شخص ممن يحبون سماعي.. والصلة به من فترة قريبة. أما «علي الشريف» و«علي بدرخان» فالذي جمعني بهما هو تسجيل أغنية «جهية» التي غنيت في فيلم «العصفور»، ويقوم «علي بدرخان» فيه بدور مساعد المخرج، ويمثل فيه «علي الشريف». أما «عبد الرحيم حسنين»، فهو مقیم في نفس البيت ويتردد عليّ لأنه جارٍ ومن بلدي «أبو النمرس».

وأنا أعرف «نجيب شهاب الدين» وهو صديق وشاعر وصداقتي به من عهد قريب، وقد

لحنت له أغنيتين كما سبق أن ذكرت، الأولى بعنوان «يا مصر قومي وشدي الحيلة» والثانية بعنوان «ساييس حصانك»، وقد غنيت الأغنيتين في الندوات التي حضرتها، ونص الأغنية الأولى كالآتي:

يا مصر قومي وشدي الحيل / كل اللي تتمنيه عندي / لا القهر يطويني ولا الليل / أمان ..
أمان بيرم القدي / يسعد صباحك يا جنتيه / يسعد صباح اللي رواكي / يا خضرة من زرع
إيدينا / شربتي من بحر هواكي / شربت من كأس محبوبتي / وعشقت نيل أسمر نوبي /
وغسلت فيه يدي وتوبي / وكثبت اسمك على زندي / أمان .. أمان .. بيرم القدي ..

أما الأغنية الثانية فنصها:

ساييس حصانك على القنا وتعالى / تلقى القليله مبخره وعلاته / الصدر مرمر
والنهود هرياته / مديت إيدي على التهود أتفرج / نظرت دراعي يانراعي يانا / نظرت
دراعي ليه وأنا م الأول / عاشق وعشقي للجميله طول / وإزاي أتوب عن الغرام واتحول
/ يا بر رمش جابنا في الهوا ودينا / نظرت دراعي يانراعي يانا / باطم بيومنا .. وانتى
إيده في إيدي / باطم وحلمي قد ما انتى تريدي / قد الحلال .. قد القمر وتزیدی / قد
الهموم اللي تبات شغلانا / نظرت دراعي يانراعي ياناه

والذي فهمت أن الأغنية الأولى تمجد مصر .. وليس فيها شيء غير هذا. والثانية أغنية
فولكلورية موضوعها غزلي .. وكما قلت فأنا لا أعرف سيف الغزالي، وأحييت له أمسية
شعرية فقط .. بدعوة منه.

المحقق: ألا تعرف أحداً آخر من الأشخاص المضبوطين في هذه القضية؟

الشيخ إمام عيسى: لا

المحقق: هل لأحد ممن ذكرت أنك تعرفهم ميول سياسية معادية لنظام الحكم الحالي؟

الشيخ إمام عيسى: لا توجد لأحد منهم ميول سياسية.

المحقق: جاء بمحضر تحريات مباحث أمن الدولة أن هؤلاء الأشخاص، يبدون تعليقات
مناهضة خاصة سيف الغزالي وإبراهيم شعراوي.

المحقق: كل اللي سمعته في ليلة سيف الغزالي، هو مجموعة من اللبالات عن أمجاده
في حزب الوفد .. وكان قد أبدى أيضاً بعض تعليقات على الأوضاع الحالية فقال إنه

لا توجد ديمقراطية سليمة وأن الوفد كانت ديمقراطية سليمة، لأنه كان يناوئ الملك، وكان متهمًا بمحاولة قلب الملكية إلى جمهورية، ولم يرق حديثه هذا في نظري أنا شخصيًا، وأنا لا أنكر مما قاله سوى ذلك، لأنني لم أحبه، ولم لكن أصفي لكلامه..

المحقق: هل تعلم بتأليف أحد ممن ذكرت، أو انضمامه لتنظيم مناهض؟

الشيخ إمام عيسى: لا.. فقط عرفت من «سيف الغزالي» أنه كان منتميًا للوفد..

المحقق: هل تعرف الأشخاص الذين كانوا حاضرين في الأسمية الشعرية في منزل

«سيف الغزالي»؟

الشيخ إمام عيسى: لا أعرف منهم سوى «إبراهيم شعراوي» و«عبد الرحمن خير». وهما اللذان وجها لنا الدعوة من قبله لحضورها.. وأنا كفيف البصر فيجوز أن آخرين كانوا موجودين ولا أعرف بذلك.

المحقق: هل أبدى «إبراهيم شعراوي» أو «عبد الرحمن خير» تعليقات سياسية بتلك

الأسمية؟

الشيخ إمام عيسى: الأستاذ «إبراهيم شعراوي» قال قصيدته التي مطلعها «يا فتنتي وأنا بالسجن»..... ماذا يقول أبوك عنى؟ ولم أسمع أى تعليق من «عبد الرحمن خير» لأن «سيف الغزالي» كان بالغ الجو بهتريجه.

المحقق: من هم الأشخاص الذين كانوا بالمنزل محل الشبط، ليلة القبض عليكم؟

الشيخ إمام عيسى: كثيرون لا أعرف منهم سوى «نجيب شهاب الدين» و«محمود حسن عاشور» و«محمد محمد على» و«أحمد فؤاد نجم» و«عطى بدرخان» و«عطى الشريف» و«حبيبة»، وهى أول مرة التقى بها. و«عبد الرحمن» و«محمد عبد الوهاب».. ولم اتحقق من شخصيات الآخرين.

المحقق: ما ظروف تجمع المذكورين في تلك الليلة؟

الشيخ إمام عيسى: معظمهم جاء لتنهتني بالأغنية ونجاح فيلم «العصفورة».

المحقق: وماذا دار في الجلسة التي تمت تلك الليلة؟

الشيخ إمام عيسى: كل ما دار أثنى غنيت أغنية «بهية» وشرحت يانكيسون بأبائه ولم تكمل.. لأنني وأنا بأقولها البوايس حضر.

المحقق: ألم تدر تعليقات سياسية أو تلقى أشعار مناهضة من أحد الموجودين في الليلة المذكورة؟

الشيخ إمام عيسى: لم يحدث.

المحقق: هل تم تعاطي مواد مخدرة في ذلك التاريخ؟

الشيخ إمام عيسى: أمامي لم يحدث.

المحقق: جاء بمحضر مباحث أمن الدولة أنه قد ضبط حشيش وأفيون في حيازة ومحمد عبدالوهاب، وعيد عبدالرحيم حسنين، وكذلك قطعة من الحشيش أسفل أريكة يجلس عليها بعض الحاضرين.

الشيخ إمام عيسى: لا علم لي بهذا.

المحقق: كما ضبطت جوزة كان يعلها محمد عبدالوهاب وعيد عبدالرحيم حسنين.

الشيخ إمام عيسى: لا علم لي بهذا.

المحقق: ألا توجد بالنزل عادة جوزة؟

الشيخ إمام عيسى: أنا لا أعرف.. وأنا إذا أردت أن أشرب نخانا أذهب إلى القهوة.. ولا أملك جوزة.

المحقق: ضبط أيضا جهازا تسجيل أحدهما ماركة سانيو، والآخر ماركة ناشيونال.. ومجموعة من أشرطة التسجيل فما معلوماتك عنها؟

الشيخ إمام عيسى: الذي أعلمه أن أحدهما، وهو ماركة سانيو، ملك الأخ أحمد فؤاد نجم.. ولا أعلم مالك للجهاز الثاني.. والأشرطة لا أعرف بوجودها، وإن كنت أسجل أغاني على أشرطة.

المحقق: ضبطت في المنزل أيضا مجموعة من الأوراق والمحركات عبارة عن أشعار هي الكعكة الحجرية والرجيحة والجوع من تليف «زين العابدين فؤاد» وغنوه لعشاق السلام، وغنوة للجنود، وفهرس لمجموعة من الأغاني، وبطاقات زيارة مختلفة، ومجموعة من الدعوات لك أنت والمثلهم «أحمد فؤاد نجم» وأجنحة تليفونات..

الشيخ إمام عيسى: هذه ليست شقتي التي فتشت، والورق مالوش لازمة معي، لأنني

لا أقرأ ولا أعرف شيئاً عن هذه الأوراق، وإن كنت أعرف مزين العابدين فؤاده، لأنه يزورنى أحياناً، وهو يقول الشعر ولكنه ليس محترفاً .. وإم الحن له شيئاً ..

المحقق: هل لديك أقوال أخرى؟

الشيخ إمام عيسى: لا ..



كتب «أحمد فؤاد نجم» خلال الشهر الذى أمضاه فى معتقل القلعة . محبوساً احتياطياً على ذمة التحقيق فى قضية قصيدتى «شرفت يا نيكسون باباء» ودع اللى حاصل فى الحواصل .. قصيدتين جديديتين، هما «بيانات على تنكرة مسجون» و«غنة للشباب». وقد استوحى الأولى من بطاقة الدخول التى تسجل عليها إدارات المسجون المصرية، البيانات الأولية عن كل مسجون يودع خلف أسوارها، وهى تشمل عائلة، الاسم والسِّنْ والمهنة ومكان الميلاد وتاريخه، ومدة الحكم، والملاح البارزة فى الوجه ..

لكن الشاعر لم يسجل على تنكرته . أو قصيدته . البيانات التى تتعلق بشخصه، فالمسجون ليس «أحمد فؤاد نجم» ولكنه الشعب الذى ينتمى إليه، ويعبر عنه، ويسجن فى سبيله، ويستقره صبره الطويل على كل مايصنعه به حكاه .. فاسمه هو «صابر» وتهمة أنه «مصري». لأن الجنسية أصبحت تهمة، والجهة التى ولد فيها «أرض مضلمة تحت السما على أرض مصر / مطرح ما يجرى النيل / مانام ما يكونش قصر»، وفى خانة المهنة يسجل «وارث عن جدودى والزمان / صنع الحضارة والنضارة والأمان». وإمام بند المنة المحكوم بها عليه يكتب «من سبع تلاف سنه وأنا راقد سجين / أطحن على خراسى الحجر / من الفسجر وأبات حزين»، أما سبب الحكم عليه، ف«لانه عطيب / وابن نكته / وابن إيه» ..

فى القصيدة الثانية، «غنة للشباب» يتوارى أسى الشاعر لصبر الشعب على ما يجرى له، ويبدو أكثر تفاؤلاً وثقة، فقد هلت، وطابت شمس البشائر، لأن مصر «اللى خاضت لىالى / بحر الضلام الزهيب / عرفت بلاها ودواها / بعيون شبابها النجيب» ..

ولم يكن منطقياً أن يستمر حبس «نجم» وإمام احتياطياً على ذمة قصيدتى «نيكسون باباء» ودع اللى حاصل فى الحواصل، بعد أن انضطر «نيكسون» للاستقالة من منصبه، حتى قبل القبض عليهما، وانهارت تهمة التنظيم الذى كان يشكله «سيف الغزالي»

ويستعين بأفانئيهما في تجديد الأعضاء له، ليس فقط انتهاكت أبلتها، ولكن كذلك.. لأن الرئيس والمساندته نفسه، كان قد طرح في أغسطس ١٩٧٤ ما عرف بورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي، وكانت تقوم على فكرة تعدد المناير داخله، ولأن المطالبة بالعودة إلى التعددية الحزبية، كانت نخمة زاعقة في الحوار العام الذي فتح حول هذه الورقة..

وهكذا تخلت النيابة عن القضية، وتركها القضاء، الذي أفرج عنهما.. في أول تنظم من قرار الحبس يعرض عليه.. بكفالة قدرها خمسون جنيها لكل منهما، لكن الاتهام.. بالنسبة له وأحمد فؤاد نجم.. لم يحفظ، وضم بعد ذلك إلى أسانيد اتهامه بالمشاركة في التحريض على مظاهرات ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧.

هوامش

(١) حرماً على الطابع الوثائقي للدراسة فصلنا الاحتفاظ بالنص الكامل لأقوال نجم في التحقيق، كما جاءت به، ونقص سبأه، على أن نعلق عليه عند الضرورة في الهوامش. والوارد هنا هو نص أقواله بعد منتصف ليل ١٩٧٤/٩/٤.

(٢) وضع ونجم وإمامه هذه القاعدة، بعد أن بدأ حديثهما يذبح.. وسعى كثيرون لدعوتهما لإحياء تسميات شعرية غنائية في منازلهم أو في بعض الأماكن العامة، وكان الطلبة الذين يحضرون المؤتمرات التي يقفان فيها يجمعون من بعضهم البعض ما يقدمونه لهما..

(٣) يكلف هذا الرد، ويروى لآخرى سوف ترد في هذه الجلسة من جلسات التحقيق، والجلسات التالية، من أن منهم لم يكن خالي الشعر، عن أساليب للراوغة في التمليلات، ومن الواضح أن الآراء الواردة هنا في نظام الحكم لاتعبر كلها عن آراء الحقيقية، ولكنها مجرد مراوغة للتهرب من التطبيق مواء الاتهام على شعره...

(٤) الإحالة هنا إلى الاتهام بتأليف قصائد مناعضة للسلطة.

(٥) الإشارة هنا إلى الكاتب الصحفي الراحل مصطفى أمين، الذي كانت محكمة عسكرية قد حكمت عليه بالاشغال الشاقة للأبد عام ١٩٦٥ بدعوى أنه كان يتجسس لحساب الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أخرج عنه في انقلاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، ضمن خطة الرئيس السادات للتمهيد لتغيير سياسات عبدالناصر. وكان مصطفى أمين يتزعم مجموعة من الصحفيين يمشرون أكتافه، بل أن مصر أن تغير تحالفاتها الدولية وتنتج بها نحو للولايات المتحدة، بدلاً من الاتحاد السوفيتي. وفي إجابة نجم محاولة للمراوغة لإيهام بالحقائق بأن خلافه هو مع مصطفى أمين ومن يصلحهم بأنهم وجواسيس الأمريكيين، في حين أن الهجوم الوارد في القسمينة يتوجه إلى الرئيس السادات نفسه وإلى سياسة التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية وتهدد هنا على أننا نلتزم بنص الوثيقة، وبما ورد على لسان ونجم، من دون أن يعني هذا موافقتنا على ما يبديه من آراء في الآخرين، أو على تقديره لأشخاصهم أو مواقفهم، ونقلت لنتظر إلى أن الأوراق القضائية، تضم أحياناً آراء لبعض المتهمين في متهمين آخرين، لا تمكس مواقفهم الحقيقية منهم، لأن الهدف منها هو الإثبات من التهمة، وأحياناً الدفاع عن الناس وعن الآخرين. وهو مما سوف يتكرر على لسان ونجم سواء بشأن الأستاذ محمد حسن فيكل أو الأستاذ سيف الغزالي أو آخرين ممن نعرفهم ونقدر دورهم، ونعتقد أن ما أبداه ونجم في التحقيق من آراء فيهم، في هذا الحضر، كان تحت وطأة الظروف السياسية التي كانت قائمة آنذاك، أو رغبة في الهروب من التهمة، أو ظناً من نجم أنه بالهجوم عليهم، يصد عن نفسه ومنهم الاتهام

(٦) كان اختفاء بعض السلع الأساسية من الأسواق المصرية مثل الزيت والبقوليات والكبريت والسكر

- ظاهرة مثقافية آنذاك تسبب مشكلات كثيرة للمواطنين المصريين .. وكانت كل أنواع الصابون قد اختفت من الأسواق في الفترة التي كتبت فيها القصيدة .
- (٧) كان عبد الرحمن خيرة يعمل آنذاك أميناً مكتبة أحد الصنائع الحربية ، وسبق التحقيق معه والقبض عليه في قضية تنظيم الطليعة الحربية ، التي كان لاتهم الأول فيها ، هو الفكر القومي المعروف . د. عصمت سيف التولة .
- (٨) لم يكن منجم حين قال هذا الكلام قد عرف بعد أن إبراهيم شعراوي هو أحد مصادر هيئة الأمن القومي لمناصرة النشاط الشيوعي بما في ذلك نشاطه .
- (٩) الأضغاس الستة الذين وردت أسمائهم على لسان منجم هم من بين الذين حضروا أمسية ٥ يوليو ١٩٧٤ في بيت سيف الغزالي ، ومن للتسبب إليهم تهمة الانضمام إلى التنظيم الذي كان يحدد تشكيله .
- (١٠) كان منار عبد الوهاب آنذاك مهندساً وشاباً احتياطياً ، وقد اعتقل بعد ذلك أكثر من مرة بتهمة الانضمام إلى تنظيمات يسارية .
- (١١) اسمه الكامل - طبقاً لمعمر الضبط - هو محمد شوقي عبد الفتاح خديسه . موظف بالجمعية التعاونية للبرق .
- (١٢) يشير منجم هنا إلى مسكنه في العباسية . وكانت محاضر الشرطة قد اعتبرت أنه ملهم في حوائين وبالتالي أصبح مسروراً عما يضيئ فيها .
- (١٣) تكشف أقوال الذين حضروا الأمسية الفنية في بيت سيف الغزالي عن أنها تضمنت إلقاء وإنشاء قصائد أخرى منها دولامينه ومصدر يا أمه يا بهية والجرع جردع وفكمة سلاحه وعطشان يا صباياه وشكيلة فوق رأس الشهيد وجيفاراه .. فضلاً عن القصائد الثلاث التي أشار إليها المحقق واعتبرها دون غيرها . موضوعاً لانتهاك الفقرة الأولى المادة ١٠٢ من قانون العقوبات ..
- (١٤) كان الرئيس الأمريكي قد استقال من منصبه ، في ٨ أغسطس (آب) ١٩٧٤ بسبب تدهات فضيحة «ووترجيت» وهو ما أفقد القضية جانباً من خطورتها ونلاحظ بشكل عام أن سلطة الاتهام تحافظ أن توجه إلى الشاعر تهمة إهانة رئيس دولة أجنبية حتى قبل عزل «نيكسون» حتى لا يبدو وكأنها ملكية أكثر من الملك وخاصة أن «نيكسون» كان يتعرض لآنذاك لحملة صحفية أمريكية شرسة ضد ..
- (١٥) المقتطف للمحقق فقرات من القصيدة ، وجدها تصاح ليلاً على صفة الاتهام وأهل فقرات أخرى وقد رأينا أن ندرج النص الكامل للقصيدة للمقارنة بين ما اعتبره ليلاً على الاتهام وما استعده منه مع ملاحظة أن المحقق عند مناقشته له منجم في الجلسة التالية أضاف إلى أدلة الاتهام سطورا أخرى من القصيدة ، غير التي اقتطفها في هذا المعسر وقد خمننا بين قوسين السطور التي استعدها المحقق من أدلة الاتهام في البداية .
- (١٦) علوا لك قيمة وسبعا ، أي اقلعوا لك قيمة ليست لك ومنعوك سيما أي علامة لا يستحقها والتعبير لصحيح وينفس للمعنى .
- (١٧) سلاطين الفول والزيت : يؤكل الفول - أحيانا - في سلطانية من الصاج لظلي بالخرف ويؤكل بالزيت والمعنى يشير إلى حكام البلاد التي تاكل الفول والبلاد التي تنتج النفط .
- (١٨) استقال الرئيس طلسانداه شيفه الرئيس الأمريكي «نيكسون» في قصر رأس القين بالإسكندرية الذي كان مقراً رسمياً صيفيا الملك مصر وسافر لضييف بعد ذلك إلى السعودية .
- (١٩) هكذا وردت في المعسر فضلاً عن تسجيل الأمسية والوارد في الأعمال الكاملة للشاعر . هو معملو

لك دقة وزان، وكان الشيخ إسماعيل يغير بعض كلمات القصائد أثناء الغناء، والدقة هي الرق على الدفوف في احتفالات الزار وهو ملهى شعبي لاستمثار وحرف العفاريات .

(٢٠) القارح هو الحجرج الذي يعانى من القروح وهو كلمة قسيمة بمعنى البوصوم، والندار كلمة عامية بمعنى الذي يدير ظهره للأخرين وتشير إلى الشواذ جنسياً .

(٢١) مشهورش : إشارة إلى اسم أحد العفاريات التي ورد ذكرها في آف ليلة، والكوديا هي المختصة بتنظيم الزار والغالب أن هذه الشطرة كانت المسبب الرئيسي في اعتبار أن قصيدة نيكسون بابا، قد خرجت من كل الخطوط الحمراء. إننا فهم أن الشاعر يشير بها إلى تصدر الرئيس «الساناب» وزوجته السيدة جيهان لوكب الترحيب بـ «نيكسون» .

(٢٢) مزموك : أي وجهها إليك دعوة لمضرب وليمة .

(٢٣) البونبون والهريسة ، من أنواع الحلويات الغربية والشرقية

(٢٤) الهيف في الفاموس : هو من يشك عطشه ولا يصبر عليه والفتاة الهيفاء هي ضامة القصر وفي العامية تستخدم للدلالة على التفاعلية والبلابة .

(٢٥) أصلها التفرق تلة بمعنى بصقة .

(٢٦) العفان الأصلي للقصيدة هو محسبة ربما .. بمناسبة زيارة ابن الهرمة ، وربما قرية مصرية وخسبتها تشير إلى عملية حسابية معقدة تروىها نادرة شعبية ، والتمهيد يستخدم للدلالة على التلاعب بالأرقام بهدف الاحتيال وابن الهرمة هو الابن الذي يولد لامرأة عجوز في آخر سنوات خصوبتها ليكون ضعيفا وابله والقصيدة يكتملها في صورة بيان إحصائي على لسان مسئول رسمي ، تبدأ بإحصاء مزيف عن الرفاهيين لزيارة نيكسون يظهرهم باعتبارهم ثلثية .. ثم يبدأ في إحصاء الباقين .

(٢٧) القطف للحلق كمثل على الاتهام ، لجزء من القصيدة والوارد هنا هو نسخها الكامل وقد ميزنا الأجزاء التي استبعدنا بوضعها بين قوسين .

(٢٨) مستباحة ، الأصل مباحة، وهو لفظ من ابتكار الشاعر على وزن مستباحة .

(٢٩) انتخام : من النخمة وهو لفظ من ابتكار للشاعر على وزن انتخام ..

(٣٠) الحروف تكون كلمة الجرجرلة أو «البلو» وهو يستخدم في العامية المصرية للتدليل على التفاعلية والانحطاط

(٣١) البوظة : في العامية المصرية شراب مسكر يصنع من الشيزر للشعر والإشارة إلى العفن الذي يملأ الحياة العامة .

(٣٢) إشارة إلى المعاشي الديمقراطي المعروف أحمد نبيل الهلاي وكان محامياً للطلاب في كل قضاياهم مما أدى إلى اعتقاله في عام ١٩٧٣ ولم يفرج عنه إلا بعد الحرب .

(٣٣) إشارة إلى « هنري كيسنجر» وزير خارجية أمريكا الذي كان يكثر من زيارة مصر كذاك .

(٣٤) أسطى القلاصة : أي شيخ الفلاسفة وهو تصغير وتحقير للكاتب الذين كانوا يكتبون عن محمد حسنين هيكل ، بعد خروجه من الأهرام .

(٣٥) أسطى فلس : تصغير لكلمة فيلسوف ، توحى بالإنحلال المنوي وضعف العقل .

(٣٦) مستوحاة من لائل الشعبي المصري الذي يقول : التاجر لا يفلح ، يفتش في بفتشه القديمة والإشارة إلى أن القوى الاستعمارية عادت إلى أرواقها القديمة وسعت للاستعانة بانصارها الأعداء .

(٢٧) طوه ، إشارة للكاتب المسحوق على أمينه الذي كان قد حل أكناك محل محمد حسنين هيكله في رئاسة تحرير الأهرام .

(٢٨) القرع في العامية المصرية يرمز إلى عدة معان منها الكلب والبالغة والتهلة والقولبة ..

(٢٩) قرَن : أي أصبح له قرون في إشارة إلى نكر للمعز الذي لا يفار على فتاكه .

(٤٠) تشبيه لحالة الفساد بحالة التلكس وتزيل العباد ، معناه وجود الراتب وبدابة العد...

(٤١) إشارة إلى القبض على العملة المشهورة أكناك ميمى شكيبه بتهمة إمارة شبكة دعاية تضم فنانات أخريات

(٤٢) أصل: كلمة مستخدمة في سعيد مصر وتعني مطلقاً أو دائماً ١.



أحمد فوزاد نجم أمام باب ملجأ الأرقاذيق الذي أمضى به تسع سنوات من طفولته

الفصل الرابع آخر سنوات الستة

(١٠)

كانت زيارة الرئيس الأمريكي «نيكسون» إلى مصر قد رفعت من درجة التوتر الجوى السياسى والاجتماعى خلال صيف عام ١٩٧٤، الذى شهد عدداً من الإضرابات العمالية، ومن الاشتباكات بين المواطنين وأجهزة الأمن، فى الوقت الذى كان فيه «الرئيس السادات» يعد لتوقيع اتفاقية الفصل الثانى للقوات على جبهة سيناء، التى وقعت بالفعل فى مارس ١٩٧٥، وتضمنت ضمن بنودها أول تعهد مصرى رسمى بإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل..

وفضلاً عن ذلك، فقد شهد صيف ١٩٧٤، الانفراج نحو تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى بطريقة مرتجلة أدت إلى ارتفاع متصاعد فى نفقات المعيشة، وتدهور سريع فى مستوى حياة الطبقات الشعبية، كما شهد صراعاً عنيفاً بين المثقفين وبين وزير الثقافة «يوسف السباعى»، بسبب مشروع قانون لإنشاء «اتحاد الكتاب» كان يمدّه، بعيداً عن الحوار معهم.. وبسبب إصراره على فرض الرقابة على مجلة «الكتاب» وهى مجلة قومية ذات نفس يسارى كانت تصدر عن «الهيئة العامة للكتاب» التى لا تزال إلى الآن إحدى هيئات وزارة الثقافة، لأنها مارسست حقها فى انتقاد سياساته، مما انتهى باستقالة أسرة تحريرها.

وخلال ذلك الصيف.. كذلك.. كانت أجهزة الأمن، قد تكلمت من أن الشيوعيين المصريين.. الذين كانوا قد حوّلوا تنظيماتهم للمستقلة فى عام ١٩٦٥ على وعد من النظام بأن ينضموا إلى الاتحاد الاشتراكى.. قد عادوا إلى تنظيم أنفسهم، فأسسوا ثلاثة تنظيمات سرية على الأقل، وكانت معظم القيادات النشطة داخل الحركة الطلابية، تنتمى إلى هذه التنظيمات،

التي لم تكتف بالعودة للنشاط بل أخذت تحرض كذلك الناصريين المعارضين لسياسات الرئيس والسائدات، على إنشاء تنظيم سرى مستقل لهم...

ويتجمع كل هذه العوامل، توقعت أجهزة الأمن، أن تتجدد الانتفاضة الطلابية بمجرد بداية العام الدراسي الجديد ١٩٧٤/١٩٧٥ بعد أن توقفت خلال العام السابق، بسبب حرب أكتوبر، واستعدت هذه الأجهزة لتوجيه ضربة وقائية في اللحظة المناسبة، لتجهزها وتحول دون انتشارها خارج نطاق الجامعة، على نحو ما حدث في يناير من عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣.

ومع أن القيادات الطلابية اليسارية، قد استأنفت نشاطها مع بداية العام الدراسي، إلا أنها لم تستطع تحقيق نفس الدرجة من النجاح الذي كانت تحققه في الأعوام السابقة، إذ كانت تواجه بمقاومة من الطلاب للنتمين للجماعات الإسلامية، تشجعها دوائر في الحكم، نجحت في شق جبهة الطلاب، وحالت دون توحيد صفوفهم في معارضته.. لكن الكرة انتقلت إلى عمال حلوان الذين خرجوا في يوم أول يناير ١٩٧٥، في مظاهرات صاخبة تهتف ضد رئيس الوزراء ومبداً عزيز حجازي، بشعارات كان من أسسها وحكم النازي.. ولا حكم حجازي.. وفي مساء اليوم نفسه، نفذت أجهزة الأمن خطة الإجهاض التي كانت قد أعدتها، فاستصدرت من النيابة العامة أئونا بالقبض على عدة مئات من الطلاب بتهمة التحريض على الشغب وعدة عشرات من العناصر الماركسية، اتهمت بتشكيل ثلاثة تنظيمات شيوعية على خلاف القانون.

وكان نصيب نجم من هذه الحملة، القبض عليه، هو وزوجته صافيناز كاظم بتهمة عضوية أحد هذه التنظيمات الثلاثة، وهو تنظيم واليسار الجديد، وقد وصفته مذكرة تحريات مباحث أمن الدولة التي قدمتها إلى النيابة العامة، واستصدرت على أساسها أئون القبض والتفتيش، بأنه «تنظيم يضم بعض العناصر الشيوعية المتطرفة.. التي تنتهج خليطاً من الفكر الصيني والثروتسكي والجهادى، ويتخذون موقفاً معارضاً رافضاً لنظام الحكم الحالى، ويعتمد أسلوب تحريكهم على العنف في مواجهة السلطة، واتخاذ شكل البؤر الثورية في المواقع الجماهيرية والسكنية، لنشر الثورة والتحرك على نظام الحكم الحالى مستغلين الحركة التلقائية للجماهير، وأضافت المذكرة أنهم «يركزون نشاطهم على تجنيد العناصر الشابة من الطلبة والمثقفين، بدعوى أن الثورة القادمة ستكون وليدة المثقفين من الطبقة البورجوازية الصغيرة، وأن الطلبة - بحكم عدم مسئوليتهم الاقتصادية - سيكونون طليعة عملية التحول».

وقالت المذكرة أنه وقد وضع تحرك هذه العناصر الشيوعية داخل القطاع الطلابي، وأن عناصر منهم قد تزعمت التحركات المضادة خلال الإضرابات الطلابية في الأعوام السابقة، وأن عناصر تنظيم واليسار الجديد قد لجأت في فبراير ١٩٧٢، إلى إشهار جمعية باسم جمعية كتاب الغد، واتخذوا منها ستاراً لتحركاتهم المضادة.

وفي مجال التذليل على صحة هذا الاتهام، رصدت المذكرة أرقام القضايا التي سبق القبض على أعضاء في الجمعية على ذمتها، إذ اتهم اثنان من أعضاء مجلس إدارتها، هما الناقد إبراهيم فتحى قانصوه والكاتب م خليل سليمان كلفتة، بتهمة تأسيس تنظيم شيوعي، يضم بعض الطلبة والعمال، كانت تجري محاكمته آنذاك في محكمة أمن الدولة بالإسكندرية. واتهم اثنان من هؤلاء الأعضاء هما الشاعران «محمد عزت عامر» و«محمود حسن الشاذلي» بإلقاء اشعار مناهضة تحض على كراهية نظام الحكم الحالي، بمرکز شباب جنزوة بمحافظة المنوفية، فضلاً عن اتهام أربعة آخرين من أمضائها هم «زين العابدين لقزاده» - شاعر عامية - و«مخالد إبراهيم جويلى» - طالب - وفيما بعد مخرج مسرحي - و«أحمد فؤاد نجم» - شاعر عامية - و«صافي ناز كاظم» - ناقد وصحفية - في قضية التحريض على الاضطرابات الطلابية سنة ١٩٧٢.

وفي تلخيصها لمظاهر النشاط المضاد، الذي تقوم به جمعية كتاب الغد كواجهة شرعية لتنظيم واليسار الجديد، رصدت مذكرة تحريات مباحث أمن الدولة ثلاثة مظاهر، دلت على كل منها بواقعة:

○ الأول: هو أن الجمعية تنشر الدعوة لتكوين ما يسمى بـ «الاتحاد الوطني الديمقراطي للادباء والفنانين» بهدف هدم المؤسسات الشرعية لوزارة الثقافة بدعوى سيطرة العناصر الرجعية واليمينية عليها. وفي هذا الصدد أشارت المذكرة إلى أن أعضاء فرع الجمعية بمدينة بورسعيد، قد رفعوا هذا الشعار خلال ندوة عقدت بقصر الثقافة بالمدينة، خلال الأسبوع الأخير من ديسمبر ١٩٧٤، مما أسفر عن خلافات انتهت بأحداث شغب، حرض خلالها أعضاء الفرع الجماهير على التظاهر وكراهية النظام القائم وأصدروا بيانين يتضمنان هجوماً على النظام^(١).

○ الثاني: أن أعضاء جمعية كتاب الغد - أو بمعنى آخر أعضاء تنظيم واليسار الجديد - يحضرون ندوات ومؤتمرات بكليات الجامعة المختلفة، لإثارة الطلاب وتحريضهم على كراهية النظام القائم من خلال التشكيك في مواقف القيادة وللإسقاط الشرعية بالنسبة

للأوضاع السياسية والاقتصادية.. وإن عددًا من الطلبة المرتبطين بأعضاء والجمعية / التنظيم، يشاركون في تحقيق هذا الهدف بكتابة مجلات الحائط التي تتضمن تعريضاً بالنظام وحضاً على كراهيته وتحريضاً للطلاب على القيام بالمسيرات والاعتصامات والمظاهرات. وفي مجال التكتيل على ذلك رصد التقرير تردد ثمانية من أعضاء الجمعية. كان من بينهم «أحمد فؤاد نجم» وصافى ناز كاظم. على كلية الحقوق بجامعة عين شمس، في الفترة بين ٧ و١٢ ديسمبر ١٩٧٤، للمشاركة في ندوات هاجموا خلالها النظام القائم والمؤسسات الدستورية.

ولأن المذكورة، كانت مجرد ذريعة لإضفاء شرعية قانونية على حملة اعتقالات كانت الحكومة في حاجة إليها للحيلولة دون تصعيد التوتر السياسي، حتى لا تضطر إلى إعادة فتح المعتقلات التي كانت تتفاخر بأنها قد صفتها إلى الأبد... فإن أجهزة الأمن لم تكن بتدقيق ما ورد بها من معلومات، بل لعلها تعتمد ذلك، حتى تسوّغ لنفسها إدراج أسماء عدد من العناصر المعارضة التي تقوم بنشاط علني غير مؤثم قانونياً، ضمن آخرين ممن قامت لديها شواهد على أنهم يقومون بالنشطة محظورة قانوناً، ولكنها لم تكن تملك أدلة كافية على ذلك.

والحقيقة أن جمعية كتاب الغد^(٦) كانت.. كمعد من الأسر الطلابية في الجامعة.. إحدى الواجهات العلنية لمنظمة شيوعية سرية، لم تتخذ لها اسماً ولم تعلن عن وجودها إلا بعد ذلك بعدة شهور وفي منتصف عام ١٩٧٥، هي «منظمة حزب العمال الشيوعي المصري».. لكن أعضاء الجمعية، لم يكونوا جميعاً أعضاء في هذه المنظمة، بل ولم يكن معظمهم يعرف عن وجودها شيئاً... وهو ما تجاهلته للذكورة، التي تضمنت كذلك أسماء آخرين، لم تكن لهم صلة بالجمعية، أو بالمنظمة، بل كانوا ممن يختلفون معها وتختلف معهم، إما لأسباب تتعلق بخلطها بين دور المنظمة الثقافية، ودور المنظمة الحزبية، أو لأنهم كانوا يفضلون العمل للاستقل، وكان من هؤلاء «أحمد فؤاد نجم».

لكن «نجم»، الذي كان حريصاً على استقلاله، وعلى ألا يتجاوز دور الشاعر المحرض، والذي رفض كل محاولات للمنظمات الشيوعية، أضمه لعضويتها لكي يكون صوتاً لها، إدراكاً منه بأن ذلك يحد من جماهيريته ومن تأثيره، مما كان سبباً في توتر العلاقات بينها وبينه، وجد نفسه يساق من جديد إلى السجن، فجر يوم الخميس ٢ يناير ١٩٧٥، هو وزوجته «صافى ناز كاظم»، لينتقل بعد ساعات إلى معتقل القلعة، وبعد ساعات أخرى، وفي التاسعة والنصف من مساء اليوم نفسه كان يمثل أمام الأستاذ «صلاح عبدالستار» رئيس

النيابة، الذي واجهه بالتهمة طبقاً لما ورد في البلاغ الذي قدمه نائب وزير الداخلية لمباحث أمن الدولة .. فقال ونجم^(٦)

أحمد فؤاد نجم: اسمي «أحمد فؤاد نجم» السن ٤٥ سنة. بنون عمل مولود بالعباسة مركز أبو حماد شرقية ومقيم ١١٦ شارع العباسية.

المحقق: ما قولك فيما هو منسوب إليك؟

أحمد فؤاد نجم: أنا ماحصلش منى شىء... وأنا غير منتسب لجمعية وكتاب الغد، لأن هذه الجمعية تعاديني.. ويتشنع على.. والمنضمون لهذه الجمعية بعض الشعراء محدودي الموهبة وبيحاروا الشعراء ذوي المواهب وأنا على وجه التحديد.. لأنى أتمتع بموهبة فذة في الشعر.

وأنا حضرت ندوة^(٧) يعينى كلية الهندسة جامعة القاهرة من حوالى يومين ثلاثة. بناء على دعوة موجهة إلى من اتحاد طلبة كلية الهندسة. وسبق أن وجهت إلى دعوتان من كلية حقوق عين شمس، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ومارحتش ولم يحدث أن قدمت بتأليب فئات طلابية.

وأنا ألقيت في الندوة التى أنا حضرتها بعض أشعارى من الذاكرة وكانت هذه الأشعار كلها تدور حول تمجيد مصر وشعبها. وبشلاف ذلك ليس لى أى نشاط آخر. وملئتم منزلى. ولم أحضر أى اجتماعات أو ندوات سوى الندوة التى أشرت إليها.

وأنا تم ضبطى اليوم الساعة ٥ صباحاً. وضمعونى أنا وزوجتى وطفلتى^(٨) التى اصطحبتها معى لعدم وجود أحد بالمنزل- بدورة مياه وقسم شرطة الوايلى لمدة عشر ساعات تقريباً.. وملابسى الداخلية التى كنت وأضعها فى شنطة وسجلتلى.. واحتجزوها فى سجن القلعة..

المحقق: هل لديك أقوال أخرى؟

أحمد فؤاد نجم: أنا أطلب من النيابة أن تضع حداً لمطغيان المباحث وجبروتها تسلطها على الشرفاء.



وفى أعقاب ذلك للتحقيق القصير، أطلق المحقق محضره، وقرر حبس «نجم» احتياطياً على ذمة القضية، وهو إجراء اتخذ مع جميع اللذين قبض عليهم فى تلك الحملة، بسبب

كثرة أعدادهم، ولأن سلطات التحقيق كانت حريصة على استيفاء الشكل القانوني للحملة، بحكم أن قانون الإجراءات الجنائية المعمول به في مصر لا يجيز للشرطة أن تحتجز المتهم لمدة تزيد على ٢٤ ساعة، من دون عرضه على النيابة، وفضلاً عن ذلك فإن أجهزة الأمن كانت قد اكتفت بتقديم مذكرة التحريات العامة، وقوائم بأسماء المطلوب ضبطهم، ووعدت بأن تتقدم - فيما بعد - بمذكرة تفصيلية عن الوقائع النسوبة لكل متهم على حدة.

ومع أن هذه الأجهزة قدمت بعض الوقائع والأدلة، ضد المتهمين بعضوية للمنظمين الشيوعيين الآخرين، إلا أنها لم تقدم أية وقائع تتعلق بما سمعته بعنتظيم اليسار الجديد.. وهكذا لم تستأنف النيابة التحقيق مع «نجم»، إلا بعد حوالي شهر من التحقيق الأول، وكان المحقق هذه المرة، هو رئيس النيابة «نبيل الفقي»، الذي كان قد كلف بالاطلاع على ما ضبط لديه من أوراق مخطوطة وكتب، فاستدعاه إلى سراي النيابة في الساعة الحادية عشرة و ٢٥ دقيقة من ضحى يوم السبت أول فبراير ١٩٧٥، حيث دار الحوار بينهما على النحو التالي:

المحقق: هل كنت حاضراً عند تفتيش مسكنك؟

أحمد فؤاد نجم: أيوه كنت موجود.

المحقق: وما الذي أسفر عنه هذا التفتيش؟

أحمد فؤاد نجم: لم يسفر التفتيش عن شيء مطلقاً، وأنا حتى قلت للضابط فتش البيت ثاني يمكن تلاقي حاجة علشان ما حدش ياخذ عليك ملحوظة، فاشاح بيده وأخذني أنا والسبت وبنتي الطفلة وودونا قسم شرطة الوايلي، ولما رحنا قسم شرطة الوايلي أثبتنا في دفتر أحوال القسم أنه ليست معنا أي مضبوطات، وعندما سئلت في محضر النيابة أول مرة، لم أواجه بأية مضبوطات رغم أنه كان قد مر ١٢ ساعة على ضبطنا.

المحقق: هل كنت تحوز كتباً بعنوانين «الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن» و«إيران فوق بركان» ونحو الاشتراكية: اليسار الجديد (عرضنا عليه هذه الكتب الثلاثة).

أحمد فؤاد نجم: رغم أن هذه الكتب مطبوعة وتباع في السوق، ومن الجائز أن يكون أي شخص حائزاً لملئها، إلا أنني أقطع بأن هذه الكتب ليست ملكي، وأؤكد أن التفتيش لم يسفر عن العثور على شيء في منزلي.

المحقق: وإن الفداء الذي كتبه «عبد الرحمن الخميسي» إلى أعضاء وفود مهرجان العراق^(١) «عرضنا عليه».

أحمد فؤاد نجم: لا أعرف عنه شيئاً.. وحتى لم أقرأه مع أحد.. ولم أشاهده مع أحد إطلاقاً.

المحقق: وإن البيان الصادر^(٧) عن اتحاد طلاب كلية الفنون الجميلة^{١٩} «عرضناه عليه أحمد فؤاد نجم: لا أعرف عنه شيئاً، والتعليقات الثابتة على هوامشه ليست بخطى. المحقق: وإن الكراستان وأوراق الشعر المضبوطة؟ (عرضناهما عليه) .

أحمد فؤاد نجم: أنا لا أعرف شيئاً عن الورقة المكتوبة بعنوان «سكران»^(٨)، أما الورقة التي بها قصيدة «لاجل ما نطلع في الأخبار» فهي بخطى.. وكانت محاولات أولى لكتابة قصيدة نشرت فعلاً في مجلة «روز اليوسف» خلال حرب أكتوبر، أما الكراسية التي فيها قصائد متضمنة أسماء فيتنام وسبارتاكوس وكمشيش، فإن فيها صفحات محررة بغير خطى، وأنا استعجب إزاي أنكتب في هذه الكراسية بغير خطى.. أما القصيدة الأصلية، فهي بتاعتى وبخطى وكنت عن الشاعر بابلونيروداه أما الكراسية الثانية ففيها نفس القصيدة، وهي بخطى.

المحقق: وبماذا تعلم حصول للباحث على هذه القصائد رغم أنك تقرر أن التفتيش لم يسفر عن العثور على شيء؟

أحمد فؤاد نجم: هذه القصائد ليست مكتملة، وإنما هي محاولات أولى، وأنا أبداً كتابة قصائد في أى مكان، وأترك المحاولات الأولى في أى مكان شرعت فيه في كتابة القصيدة.. ومن المؤكد أن للباحث حصلت على هذه المسودة، بواسطة أحد عملائها.. وربما يكون هذا العميل صديقى. ومثلاً الشاعر إبراهيم شعراوي كان من أعز أصدقائى، واتضح في قضية المخرج السينمائى «على بدرخان» أنه كان مندوب الأمن القومى لرصد نشاطى أنا والشيخ إمام.

المحقق: هل من بين هذه المضبوطات مخطوطات بخط زوجتك «صافى ناز كاتلم»؟

أحمد فؤاد نجم: لا أعرف وتساءل هي عن ذلك^(٩).

المحقق: ما هي عقيدته السياسية؟

أحمد فؤاد نجم: أنا مصرى.. وأحب مصر وبيس.

المحقق: ألا تعتقد فكراً سياسياً معيناً؟



نجم مع أحد أقرابه يتمشى في شارع من شوارع العباسية

أحمد فؤاد نجم: أنا من مصلحتي الاشتراكية حتى يسود العدل والتقدم .. والازدهار في مصر اللي أحبها أولاً وأخيراً^(١٠).

المحقق: وهل تعتنق نوعاً معيناً من الاشتراكية؟

أحمد فؤاد نجم: الاشتراكية واحدة .. وليست أنواعاً .. ولكنها لا تصل إلى درجة الشيوعية، وأنا أفهم أن الاشتراكية هي العدل .. أما الشيوعية فلا أعرف عنها شيئاً .. ولا يمكنني أن أدين فكرة لم أقرأ فيه.

المحقق: وما رأيك في السياسة التي تنتهجها الدولة في الداخل وفي الخارج؟

أحمد فؤاد نجم: أنا أرفض الإجابة على هذا السؤال، ومستعد أقول الكلام ده في الصحف .. ولكن مش هذا^(١١).

المحقق: وما قولك في الآراء التي وردت في بيان «عبد الرحمن الخميسي»؟

أحمد فؤاد نجم: أنا سبق أن قلت أنني لم أطلع هذا البيان، ولم يعثر عليه في منزلي .. والحقيقة أنني أرفض إطلاقاً أن أكون خارج مصر، وأهاجم مصر لحساب أي نظام عربي أو أجنبي .. وأنا أرى أن المناضل الحقيقي، هو الذي يقف على أرض مصر ويعلم آراءه

بصرامة، طالما أنه يقصد البناء وليس الهدم، وعليه أن يتحمل نتائج رأيه.. وأنا أضرب للثل بنفسى وأنا ليست لى أى مسئولية بالنسبة للغير.

المحقق: هل تعرف الكتائب والأدياء الذين يتضعن ببيان عبدالرحمن الخميسى أسماءهم ويقول إنهم من التقدميين الذين ضحوا بحياتهم ثم زج بهم فى السجون؟ (عرضنا الأسماء عليه).

أحمد فؤاد نجم: وأحمد نبيل الهلالي، أنا احترمه كإنسان شريف.. ومخليل كلفت كذلك.. وإبراهيم فتحى.. ولا أصرف «أديب ليستري» أو «زكى صبرى» أو «سعيد العليمى»^(١٧).

المحقق: ما مفهومك عن الكتائب التقدمى؟

أحمد فؤاد نجم: الكتائب التقدمى مع العلم وضد الجهل.. وضد التخلف ويكون عنده فكر يخدم بيه البلد دون أن يكون عميلاً لأى جهة. وأنا ضد أى شخص يكون عميلاً لأى معسكر أو جهة خارجة عن مصر..

المحقق: وما رأيك فيما جاء ببيان عبدالرحمن الخميسى فى شأن التقارب بين أمريكا ومصر والتنظام الرأسمالى^(١٨).

أحمد فؤاد نجم: ما دام التقارب بين أمريكا ومصر راح يكون فى مصلحة مصر وشعبها، فأنا موافق عليه، وإذا كان ضده فسوف أهاجمه مهما كانت النتيجة. وعلى كل أنا واثق من الحكام فى مصر وواثق من أنهم مصريون ووطنيون قبل كل شيء.. وأنهم يتخذون قراراتهم حسب ظروف البلد وحسب مصلحتها..

المحقق: هل تؤمن بالعنف كوسيلة لفرض رأى أو فكر سياسى معين؟

أحمد فؤاد نجم: أنا ضد هذا.. وأنا أكثر الناس لالى عانوا من العنف.. واستعمل معنى العنف فى كل الحصور.. ربأ على أرائى وأفكارى الوطنية..

المحقق: وما صلتك بجمعية كتآب الغده؟

أحمد فؤاد نجم: ما فيش صلة. وليس صحيحاً أننى عضو بها.

المحقق: دلت تحريات الباحث على أنك من زعماء تنظيم «سياسى ماركسى» يدعى «اليسار الجديد» ويسعى لقلب نظام الحكم عن طريق إثارة الطلبة والجماعات؟

أحمد فؤاد نجم: أنا شاعر عاشق لصبر وقصور بها ومستعد أن أصعد للشقة في سبيل هذا.

المحقق: كما قلت التحريات على أنك من مؤسسي جمعية كتاب الغده؟

أحمد فؤاد نجم: أنا كنت في المعتقل ساعة تأسيس وترخيص هذه الجمعية. وبعد ذلك كان أعضاء الجمعية يهاجموني لأنني لست ماركسياً. ولست منتمياً لأي معسكر.

المحقق: وما الفكر السياسي الذي تعتقه جمعية كتاب الغده؟

أحمد فؤاد نجم: أنا لا أعرف أهم ماركسيون لم غير ماركسيين والي أعرفه أنهم دائماً يهاجموني علشان شعري منتشر.. وهم أنصاف موهوبين..

المحقق: علقت فيما سبق مهاجمة جمعية كتاب الغده لك بأنك غير ماركسي فهل معنى ذلك أنهم ماركسيون؟

أحمد فؤاد نجم: لا أعرف الحقيقة.. ومش عاوز أقرر حاجة أنا مش متأكد منها.

المحقق: أنت متهم بالانتماء إلى تنظيم سياسي ماركسي يقصد قلب نظام الحكم في مصر عن طريق إثارة الطلبة والجماعير؟

أحمد فؤاد نجم: أنا أنفي هذه التهمة .. وأتحدى وزارة الثقافة، أن اتقدم لها شعري لتتشره.. وأقبل رأي النقابة.. أما بالنسبة للطلبة فلم أحضر أي ندوة، «سوى ندوة واحدة في كلية الهندسة وبدعوة موجودة في أماناتي بسجن طره.. وكانت لإلقاء أشعار وطنية، وغناء، بعضها بصوت الشيخ إمام... ولم تحدث فيها مناقشة أي فكر لا سياسي ولا غير سياسي.. وإنما ندوة فنية..

المحقق: هل لديك أقوال أخرى؟

أحمد فؤاد نجم: أنا أسجل هنا في محضر النيابة، المعاملة غير الادمية التي تعرضت لها أنا وزوجتي وطفلتى البالغة من العمر ١٤ شهراً، فقد اعتقلت هذه الطفلة معنا عند الضبط، واحتجزت معنا في دورة مياه لمدة عشر ساعات في قسم الوايلي، حتى كانت تختنق، وفي القلعة تعرضت لعملية إرهابية، لأنهم غمّوا عيني، أخذوا مني كل شيء. وفي سجن طره وضعت في التلاويب في زنزانة لا تصلح لسكنى البشر وانطلقت على هذه الزنزانة طيلة ١٨ يوماً لمدة ٢٢ ساعة ونصف في اليوم. وأنا أعاني من قرحتين في المعدة والأثنى عشر، وروماتيزم في المفاصل، وطلبت عرضي على الطبيب، فلم يحدث ذلك إلا

بعد أسبوع. وعندما عرضت عليه واسمه وحسنه قال لى بالحرف الواحد: خشى موت لى الزنزانة يا شيوعى يا ابن الكلب. ولما سألتته: هل هو دكتور أم ضابط مباحث؟ قال لى إنه ضابط مباحث. وحين تم عرضى على مدير مستشفى السجن، أوصى بعدم إفلاق الزنزانة على طوال النهار وتبديل البطاطين اللازمة والغذاء الطبي. ولم ينفذ من هذه التوصية حتى الآن سوى الغذاء الطبي وهو عبارة عن كيلو لبن فى اليوم. وأنا أطلب من النيابة العامة، أن تخطى سبيلى فوراً، لأننا ناس شرفاء ولسنا جواسيس أو لصوصاً.

ولم يستجب المحقق بالطبع، لطلب ونجهم بالإفراج عنه، بل أقتل محضره، بقرار يقضى بإعادته إلى محبسه، لينتهى التحقيق معه فى هذه القضية، التى ظل المتهمون فيها محبوسين، حتى مطلع الصيف، عندما شرع للقضاء فى قبول تظلماتهم من قرارات الحبس الاحتياطى، والإفراج عنهم بكفالات مالية.

(١١)

قبل أن يهل صيف عام ١٩٧٥ كان أحمد فؤاد نجم قد استرد حريته، بعد أن أمضى ما يزيد على أربعة أشهر، محبوساً احتياطياً على ذمة التحقيق فى قضية انضمامه إلى تنظيم شيوعى وهى هو تنظيم واليسار الجديد الذى اختفت أنبأؤه منذ ذلك الحين، ولم يرد له ذكر فى بقية أوراق نجم القضائية، أو فى تاريخ التنظيمات اليسارية المصرية فى الحقب التالية. وخلال الثمانية عشر شهراً التالية، وحتى يناير ١٩٧٧، استأنف ونجم نشاطه على النحو الذى كان قد أصبح مألوفاً للجميع: يكتب - بين الحين والآخر - قصائد يلحنها ويغنيها والشيخ إمام، إما فى سهرات خاصة كانوا يدعيان إليها فى منازل المعجبين بهما من المثقفين والمشتغلين بالعمل العام، خاصة حين يكون لديهم شيوخ من أصدقائهم للعرب غير المصريين، يطلبون التعرف على ظاهرة ونجم / إمام، التى شاع صيتها فى أنحاء العالم العربى، أو يغنيها أمام وفود من المعجبين لم يتوقعوا عن التقديف على منزلهما فى دحوش قديم. وهى وفود كانت تضم خليطاً من المثقفين العرب والمصريين والمستشرقين الأجانب، الذين لغت الظاهرة - على صعيديها السياسى والاجتماعى - انتظارهم، فجاءوا ليتعرفوا عليها، أو ليكتبوا عنها، فضلاً عن الجمهور الأكثر قرباً إلى الظاهرة، من قادة الحركة الطلابية والعمالية والمشتغلين بالسياسة، وصعاليك الإبداء، وأبناء الحنة، من مختلف الطبقات والدرجات والمستويات. ولم يكن نادراً أن يدعى ونجم وإمام، إلى ندوات عامة، وخاصة فى كليات الجامعة.

وكان الوضع السياسي قد شهد خلال تلك الفترة، انفراجة نسبية بدأت بإعلان الرئيس السادات عن نيته في الأخذ بنوع من التعددية السياسية، والاعتراف بثلاثة منابر - لليمين واليسار والوسط - في إطار الاتحاد الاشتراكي العربي، الذي كان حتى ذلك الحين، التنظيم السياسي الوحيد في مصر منذ إلغاء الأحزاب السياسية في ديسمبر ١٩٥٢. وفي مغامرة محسوبة، منحت الحكومة الصحف القومية هامشا محدودا للتعبير عن آراء معارضة، ولتقد المسؤولين الإداريين، بل وحتى الوزراء، وهي رخصة استخدمتها بعضها إلى أوسع مدى تستطيعه، كما حدث في «روز اليوسف» - تحت رئاسة «عبد الرحمن الشوقوي» - وصلاح حافظ - و«الطلعة» - تحت رئاسة تحرير «لطفي الخولي» - فانعكس ذلك كله على الحركة الطلابية، وعلى حركة المعارضة عموما، التي وجدت فيه - بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣ - تحقيقا لجانب من مطالبها، وممارسة حريتها في إصدار صحف الحائط، وفي القيام ببعض المسيرات داخل الجامعة، من دون أن يؤدي ذلك إلى صدام مع قوات الأمن، كما كان يحدث في السنوات السابقة.

وشهد عام ١٩٧٦، أول انتخابات عامة تجرى في ظل نوع من التعددية السياسية وفي مناخ متحرر - نسبيا - من التثقلات الإدارية، فأنشأت - خلال فترة الحملة الانتخابية طوال صيف ١٩٧٦ - مناهضا من الحزبية شغلت جانبا كبيرا من التوترات السياسية التي كانت السمة الغالبة، طوال السنوات السابقة، واستوعبت طاقات العناصر السياسية النشطة من المعارضين، وأسفرت نتاج تلك الانتخابات - التي أعلنت في خريف العام نفسه - عن فوز أقلية بارزة من النواب المستقلين والمعارضين، ساهمت في مزيد من تخفيف التوتر، خاصة حين فاجأ الرئيس السادات الجميع، في خطاب القاء في افتتاح مجلس الشعب الجديد، بالإعلان عن تحويل التنظيمات الثلاثة، التي كانت تعمل في إطار الاتحاد الاشتراكي، إلى أحزاب.

على الصعيد القومي، كانت الأوضاع العسكرية التي انتهت إليها حرب أكتوبر قد أسفرت عن اتفاقية الفصل الثاني للقوات بين مصر وإسرائيل التي وقعت في أغسطس ١٩٧٥، وثلثها بعد ذلك اتفاقية أخرى وقعتا سوريا، ومع أن الاتفاقية المصرية قد أثارت معارضة عنيفة، لأنها تضمنت إشارة يفهم منها أن الطرفين قد اتفقا على إنهاء حالة الحرب، إلا أن إتاحة الفرصة للمعارضين للتعبير عن آرائهم في الاتفاقية، قد شغلت الجانب الأكبر من التوتر السياسي الذي كان يمكن أن يحدث في ظروف أخرى، فضلا عن أن الحرب الأهلية اللبنانية التي تصاعدت آنذاك، وانتهت بدخول الجيش السوري إلى لبنان، كانت قد حولت الصراع

الإقليمى فى المنطقة إلى صراع أعلى اجتذب اهتمام هؤلاء المعارضين وأصبحت له الأولوية فى انشغالهم بينما تراجع أولوية الصراع العربى - الإسرائيلى نفسه، وشارك الأنثى ونجمه وإمامه فى صيف ذلك العام فى نشاط طلابى واسع عقد فى الجامعات المصرية على الرغم من تعطيل الدراسة لإعلان التضامن مع الشعب الفلسطينى والدعوة لكفالة حرية النشاط للمقاومة الفلسطينية من كل الأراضي العربية.

وبخلافه من أن موجة من الزواج الزلف، كانت قد خلفت نسبيا من الآثار السلبية لسياسة الانفتاح الاقتصادى على مستوى معيشة محدودى الدخل، مما حال دون تصاعد التوتر الاجتماعى نتيجة لذلك، فإن الانفراجة الديمقراطية النسبية قد شغط جانباً آخر من تلك التوترات، ليس فقط لأنها أتاحت للمعارضين فرصة توجيه انتقادات حادة لسياسة الانفتاح الاقتصادى على صفحات الصحف، بل وأتيح لهم كذلك، ولفترة محدودة، حق التظاهر السلمى دفاعاً عن المطالب الاقتصادية للفئات المختلفة، وأصبح من الشائع، أن تتوجه مسيرات سلمية محدودة العدد، إلى مبنى مجلس الشعب، أو مجلس الوزراء، ترفع مطالب فتوية، وتقدمها إلى المسئولين من دون أن يتعرض لها رجال الشرطة.

والحقيقة أن المناخ الديمقراطى الذى شهدته مصر خلال الفترة بين صيف ١٩٧٥، ويناير ١٩٧٧، كان الأكثر رحابة خلال سنوات حكم الرئيس السادات، إلى أن ضاق صدره بالديمقراطية فى أعقاب أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧، التى يمكن القطع الآن، بأنها كانت ظاهرة سلبية فى مجرى التطور الديمقراطى للمصرى، وقد وصلت هذه الرحابة إلى أوسع نطاق لها بانتخابات ١٩٧٦ التى كان التدخل الإدارى فيها أقل بكثير مما حدث بعد ذلك، ووصلت إلى ذروتها بالمسيرة الكبيرة، التى خرجت من جامعة القاهرة فى ٢٥ نوفمبر ١٩٧٦، لتتوجه إلى مجلس الشعب، فى أعقاب أسبوع عقد بجامعة القاهرة، بعنوان «الجامعة والمجتمع» حيث قدمت إلى مكتب المجلس، عريضة تتضمن ١٢ مطلباً، تعترض على مجمل سياسات الحكم فى النواحي السياسية والاقتصادية والوطنية، ومع ذلك لم تتعرض لها الشرطة بشىء.

وكما كانت الانفراجة الديمقراطية التى شهدتها مصر، خلال تلك الشهور، من عوامل شطت التوتر فقد كانت - كذلك - من عوامل شحن هذا التوتر، إذ كان الجميع - وفى مقدمتهم الطلاب - قد كسروا حاجز الخوف من إبداء آرائهم، ومن معارضة الحكومة، بل وتعدوا على أسلوب المظاهرات التى تعبر عن هذه المعارضة، وهو ما كان للمصريين قد نسوه تماماً، منذ العام ١٩٥٤.

على الصعيد الشعري كتب ونجم، خلال تلك المرحلة، مجموعة من أجمل قصائده، لحن وإمام معظمها، ليقدم هو الآخر مجموعة من أفضل الحانها، كان من بينها قصيدة وفاليري جيسكار ديستان، التي كتبها عام ١٩٧٥ فجاءت تنويعاً أخرى على قصيدة «شرفت يا نيكسون» بأياه مع فاروق جوهرى، هو أن نغمة السخرية في صور الشاعر وتركيباته قد تقلبت على نغمة الهجاء اللقذع التي اعتمد عليها في قصيدة «نيكسون» بأياه، وهو ما انعكس على اللحن ذي الإيقاعات السريعة للقهاقه الذي استوحاه «إمام» من سياق كلماتها، وهي خليط من مفردات العامية القاهرية، والعامية الصعيدية، مع كلمات لاتينية، تلقى جميعها بلكنة فرنسية، على نحو يتضمن سخرية باطنية عميقة، من سياسة الاتجاه إلى الغرب والانهيار به، وتعليق الآمال عليه، وإشاعة الاعتقاد بأنه يملك عصا سحرية لحل مشكلات مصر وهي السياسة التي كانت إنارة الرئيس «السادات» تتجه إليها بقوة في ذلك الحين، وتروج لها عبر أجهزة الإعلام الرسمية بشكل لا يخلو من المفاجأة وهو ما فجر سخرية ونجم، الذي نظر إلى الموضوع من شرفة الهامشيين من صعاليك القاهرة، الذين كان يستوحى منهم كل شعره.

والقصيدة التي كتبت بمناسبة زيارة قام بها لمصر - آنذاك - الرئيس الفرنسي الأسبق وفاليري جيسكار ديستان، استقبل خلالها هو وزوجته التي صحبتته بحفاوة بالغة - ومبالغة. تبدأ بخير يسوقه الشاعر بحيث يتضمن في ثنائيه التعليق الساخر عليه وفاليري جيسكار ديستان / والست بتاعه كمان / ح يهيب الديب من ديله / ويشبع كل جمان / يا سلام يا جدعان / ع للناس الجنتلمان وعلى هذا النسق تمضى القصيدة لتبهر الناس بأنهم سوف يمتنجهون وأصله «فالتليغزيون» وح يلون / والعربيات ح تمون / بدل البنزين / بارفان / / وح تبقى الأشياء زلايه / ولا حوجه لسوريا وليبيا / وح نعمل وحدة أربابا / مع لندن والفاتيكان / والفقر ح ياكلوا بطاطا / وح يمشوا بكل الأله / وبدل ما يسموا شلاطه / ح يسموا عيالهم / جان ١»

وبفضل من أن قصيدة وفاليري جيسكار ديستان، جاءت تنويعاً أخرى على قصيدة «نيكسون» بأياه فهي تكاد تكون - كذلك - المسودة الأولى لقصيدة «بيان هام»، وهي واحدة من أهم قصائد «نجم» إن لم تكن - في رأينا - أهم قصائده على الإطلاق، فضلاً عن أهميتها كواحدة من عيون الشعر السياسى العربى، وأنفذها رؤية وتحليلاً لطائفة الحكم السلطوى الديماغوجى، من منظور صعاليك المصريين الذين يعتبر «نجم» لسان حالهم الشعري، حتى في مستوى وعيه السياسى، وهو وعى فطرى، لم تدخله أية صنعة أو

رطانة سياسية من أي نوع وفي أي وقت من الأوقات، وربما يكون ذلك السبب في احتفاظ هذا الشعر ببكارتة الدائمة على النحو الذي سنتعرض له حين يأتي أوان الحديث عن تلك القصيدة غير المسبوقة، ذلك هو ما يكشف عنه بناء قصيدة «قاليري جيسكار ديستان» - الذي سيعمقه ونجمه بعد ذلك في بيان هام - وهو بذاء يقوم على اللزج بين صوتين، أحدهما صوت شخص غائب، والثاني هو صوت الشاعر نفسه، الذي ينتقل عن هذا الغائب ما يقوله، بنصه أحيانا، وغالبا من خلال صور وتركيب تتضمن السخرية - إلى درجة الهزئ - مما ينقله عنه، على نحو ما فعله في قصيدته عن «ديستان»، فهو يكشف في المقطع الأخير منها، عن أن الشخص المجهول الذي ينقل عنه، ويسخر من أقواله هو الرئيس «السادات» فيقول «ودا كله بفضل سديكي / ديستان الرومانتيكي / ولا حدش فيكي شريكي / في المسكن / والسكان».

ويضبط الهم للفلسطيني بقوة على «محمد فؤاد نجم» خلال تلك الفترة الفاصلة التي كانت بداية التخلي الرسمي عن حلم تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، فيكتب قصيدته القصيرة الموجهة عن مأساة «تل الزعتر» «تصحى على لسان الناس / وتبات في ضمير الناس / يا أظهر جرح وأشرف جرح / وأوجع جرح في قلب الناس / يا تل الزعتر»، ويستهل قصيدته «موال مصري فلسطيني» بمطلع «موال فلسطيني يقول» «يا أمه مويل الهوى / يا أمه مويليا / طعن الفئاجر ولا حكم الخسيس فياه ليكتشف في ضوء هذا المطع، أن «الصبر حلم العواجز / يطرح زهور الأمانى / والقهر عدى الحواجز / وأنا اللي واقف مكانى / شايف غيطان البشاير / خايف.. وكائن إنياء، ويعزف شيخ الطريقة عن تطبيبه، ويحيله شيخ الأطباء إلى نفسه يبحث داخلها عن علاج لما هو فيه من عجز وسلبية، ويقوده التأمل إلى الوطن، الذي فيه حبه و«مترابه وشقاؤه وجرحه وفيه كذلك دواؤه، ويستلهم من حبه المصري الفلسطيني، حلا لما قاده إليه «الصبر على حكم الخسيس فيه» يخالط به مصر، «علمنى حبك عبارة / سهلة / وبسيطة / وعظيمة / شرط المحبة الجسارة / شرح القلوب الوفية»!

وتنفرد قصيدة «نجم» من الإسكندرية التي كتبت خلال تلك المرحلة، بأنها تكاد تكون القصيدة الوحيدة التي تتغزل في جمال الطبيعة، وهو موضوع لا يظهر كثيرا في شعره، ربما لأن العشوائيين الذين عاش بينهم، وأستلهم شعره من تجاربهم، لا يستمتعون بها، ولا يشعرون بجمالها، وهو ما عبر عنه في مطلع القصيدة، حين تمنى أن يكون له - ولأمثاله من الصعلاليك - نصيب من هذا الجمال، لكنه لم يش، حين فاز به، أن الإسكندرية

ليست فقط أميرة قاتنة، ياسمة الثغر، تطل على الدنيا من شباك البحر، يفصل الإنسان في بحرها هدومه، وينشر على شمسها همومه، ويرتاح على صدرها من تعبها. ولكن فيها من مواطن الجمال كذلك، أنها بلد «هيرم للتونس» و«عبد الله النديم». وأنها البلد الذي مات فيه فلاحون من جيش عرابي، دفاعاً عن الاستقلال، لذلك لم يذهله جمال الطبيعة الخلاب عن تذكيرهم، ولم ينسه. كذلك. أن هذا الجمال للخلاب، يتطوى في داخله على تناقض اجتماعي صارخ، بين الفقراء والأغنياء، وهي الحقيقة التي يصارح بها معشوقته «ها إسكندرية فيكي الغلابه» ع الرزق يسعوا ولا يناموش / صبح صباحهم / رجع مساهم / وزاد شقاهم / وما ارتاحوش / يا عيني ع اللي الزمان تعبهم / وضاع تعبهم ومالتقوش / ١٠٠٠ / وفيكي بين البشر / دبابه / وفيكي فوق البشر / وحوش / وفيكي ناس مفرمين صبابه / لو خان زمانهم ما بيخونوشه.

على الصعيد الشخصي، كان «نجم» قد عاد للإقامة في منزل حوش قدم، بعد سفر زوجته «صافي» نازكاظمه إلى بغداد، في سبتمبر ١٩٧٥، لتتضم إلى هيئة تدريس قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب بالجامعة المستنصرية في محاولة لضمان دخل ثابت للأسرة تستطيع أن تواجه به ظروف الحياة، وأعباء تربية ابنتهما «نواره»، إذ كانت قد منعت من نشر مقالاتها على صفحات مجلة «للمصور» التي كانت تعمل بها، بسبب مواقفها المعارضة لسياسات الحكم، وكانت الأسرة قد عجزت عن تدبير كفالة مالية كان لابد من دفعها للإفراج عن «نجم» على ذمة قضية «نيكسون باباء»، مما اضطر «صافي» نازة لاقتراضها من الشاعر «صلاح جاهين»، فضلاً عن أن «نجم» نفسه، كان قد تعود على الحياة يوماً بيوم، وعلى تطبيق شعار «أصرف ما في الجيب .. ياتيك ما في الغيب» الذي لم يكن يتحقق منه، سوى النصف الأول.

وفي تلك الأثناء تعرف «نجم» على «عزة بليغ» التي كانت قد تخرجت قبل سنوات من كلية التجارة بجامعة الإسكندرية وعملت بوكالة إنباء الشرق الأوسط وكانت تتمتع بصوت جميل، وتشغف بتريد أغاني «فيروز» وقد اجتذبتها أشعار «نجم» و«الحان» وإسماهم كما اجتذبتها حياة الصعلكة التي كانوا يعيشانها، على الرغم من أصولها الأرستقراطية إذ كان جدها «مرسي بليغ» يحمل لقب «الباشوية».. إلا أن أسرتهما، كانت تضم جنوداً متمرداً اعتقل بعض أفرادهم بسبب نشاطهم اليساري.

ومع أن «نجم» لم يكن يحكم تركيبته وطبيعته حياته، يتوافق مع مؤسسة الزواج، إلا أن الإعجاب المتبادل بينه وبين «عزة بليغ» سرعان ما تحول إلى حب جارف، ثم زواج عقد في

١٠ أبريل ١٩٧٦ أثار كما حدث عند زواجه من «صافى نازكائلم» عهشة واسعة، واعتراضاً من أسرة الزوجة وعندما علنت «صافى نازك» من بغداد فى إجازة صيف العام نفسه، طلبت الانفصال، فاستجاب لطلبها.

وخلال السنوات الثلاث التالية، أصبحت وعزة يلعب ضلعاً ثالثاً فى ظاهرة «نجم / إمام» وأضفت على المشهد الفاجومى الذى كانا يشكلانه، تناقضاً جده أكثر جاذبية، ولا تزال حتى الآن، أفضل وأعرق الأصوات التى تؤدى الحان الشيخ «إمام»، خاصة بعد أن نضج صوتهما بحكم تراكم الخبرة، ومرور السنوات.

وفى تلك السنة ١٩٧٦ - طبعت أشعار «نجم» السياسية لأول مرة فى مصر، فصدر ديوانه الخامس «عيون الكلام» عن «دار الثقافة الجديدة» - وهى دار نشر يسارية يملكها «محمد يوسف الهندى» أحد القادة البارزين للحركة اليسارية منذ الأربعينيات - مع مقدمة ضافية عن شعره كتبها د. أحمد الطاهر مكي الأستاذ بكلية دار العلوم، ورسوم لصديقه الفنان الكاريكاتير المقتر أحمد حجازى. وضم الديوان مختارات من ديوانيه الثالث «يعيش أهل بلدى» والرابع «بلدى وحبيبتى» اللذين صدرا عن دار «أين خلون» ببيروت، وكتبت مقدمة الثانى الناقدة «فريدة النقاش» التى كانت فى طليعة النقاد الذين احتفلوا بظاهرة «نجم» و«إمام».

وفى السنة نفسها، تلقى «نجم» و«إمام» وعزة دعوة للسفر إلى باريس للاحتفاء بصدور أول أسطوانتين تضمان مختارات من أغانيهما طبعتهما شركة باسم Le Chant Du Monde تخصصت فى طبع مختارات من الغناء الشعبى وخاصة السياسى منه، وإحياء حفلات غنائية للمغتربين العرب الذين كانوا يتابعون فنيهما، عبر تسجيلات للسهرات العامة والخاصة التى كانا يقيمانيها، انتشرت آنذاك فى كل الأقطار العربية، بل وكانت بعض إنعاماتنا، ندبها كذلك ضمن برامجها، فى سياق التعبير عن الخلافات السياسية بينهما وبين سياسات الرئيس السادات.

ولكن المشروع ما لبث أن تعثر، إذا صدر قرار بمنع الثلاثى من السفر، وهو تصرف بدأ متناقضاً مع الانفرجة الديمقراطية التى كانت سائدة خلال تلك الفترة .. وعندما سأل «نجم» ضابط الجوازات فى مطار القاهرة الذى استدعاه ليدلّه بالقرار عن الجهة التى أصدرته قال له إنه جهاز للمدى العام الاشتراكى فحرقت التكتة نجم وقال: قصدك المدعى العام الراسمالى، إذ لم تكن إجابة الضابط دقيقة لأن نجم لم يكن متهماً فى أية قضية يحققها هذا الجهاز، والأغلب أن القرار هو قرار سياسى، لم يكن ممكناً من الناحية

القانونية الشكلية - صدوره إلا عن التائب العام، استنادا إلى ذريعة قانونية هي اتهام ونجمه في قضيتي مشرقت نيكسون بأباه وعضوية تنظيم «اليسار الجديد» اللتين كان التحقيق فيهما لا يزال - من النتائج النظرية - مفتوحا.

واستلهم ونجمه من قرار منعه من السفر، واحدة من أجمل قصائده، وأبلغ الجحان إمام، هي قصيدة «ممنوع من السفر»، وفيها ينعكس معنى القرار، فلا يصبح قرارا بالمنع من الرحيل عن الوطن، بل قرار بالمنع من الرحيل فيه، ومصادرة للحق في حبه، ولحرية الغناء له، والاشتياق إليه والاستياء مما آل إليه حاله محييتي يا سفينة / متسوقة وسجينة / مخبر في كل عقدة / عسكر في كل مينا / يمنعي لو أفسير / عليكي أو أطيروا / إليكي واستجير / يحضنك أو أنام / في حجرك الواسع / وقلبك الريح / أعود كما الرضيع / بحرقة الفطام / / ممنوع من إني أصبح / بعشقتك أو أبأت / ممنوع من اللناقشة / ممنوع من السكات / وكل يوم في حبك / تزيد المنهات / وكل يوم ياحبك / أكثر من ألقى

فات ١

ومن بين القصائد التي كتبها ونجمه ولحنها وإمام، في تلك المرحلة، التي يمكن الجزم بأنها كانت فترة التآلق والتضجج في ظاهرتيها. قصيدة مطلقا ذكر، التي استلهم فيها الاثنان ما يخرنانه من ماثور شعبي، يجمع - في الشعر واللحن - بين أهانيج الذاكرين في مواكب الطرق الصوفية، وشخصيات أبطال السيرة الهلالية، ليصوغا من الاثنين شعرا ولحنا، أغنية تمزج بين حب الله في الوطن وحب الوطن في الله «يا سيد يا بدوي / يا سيدنا الحسين / مدد يا أم هانم / يا كحل العينين / مولانا الرفاعي / يا طب الأفاعي / يا سيدي إبراهيم النسوقي / أنت فين / بانادي عليك / يا أمل الطريقة / وجوايا شوق للغزل والحقيقة / وبرايا عالم / مشعل حريقة / فزعني ولسعني / وكوى قلبي كي».

أما السبب، فلأنه قد عشق «سلمي» وهو حين يعشق لا يتوب عن عشقه وتأخذني المعاصي / آدم جدي عاصي / وأنا راضع معاصي / وشبعان ذنوب / ولو قالوا / عشق المعاصن خطيئة / ألم الخطايا / واقوز بالعطية / وأسافر بطمي / سعيد المطية / عزيز الخطاوي / ما يلويني شيء، لكن «فأنه كان قد أغوى «سلمي» مع أنه من النوع الذي يجب السلامة / ولجل للغانم / يبيع للعمامة / ويبعد ويقرب / ويعشق لمارب / وفي الجد يهرب / ليوم القيامة، أما الذي يثق فيه الشاعر فهو أن «الله حي / غاتم رايح، عاشق حي / شيخنا الشايب / ماشي وسايب / كلمة بسيطة لأهل الحي / كل ما تمشي قدم ع السكة / كل السكة ما تشيع ضي / الله حي، الله حي / فوت في السمكة / تشوف الضيء».

وفيما بعد، وحين مات الشيخ إمام في عام ١٩٩٥، وأتبط به صياغة النعمى الذى نشره بالأهرام، ووقع عليه أكثر من مائة كاتب ومثقف، لم أجد ما يمكن أن يعبر عن ظاهرة ونجم وإمام سوى مقطع من هذه القصيدة / الأغنية، يقول «أنا الذى فى هواكى / سبقت العباد / يا سلمى / يا عشق البنات والولاد / وطلعت صورتك / فى كل البلاد / وكبرت فيها الأمل فى الذى جى /» / ومين القريب / ومين البعيد / ومين الذى باقى / ومين الذى زایل / ومين الذى شایل / ومين الذى طایل / ومين الذى يثبت / فى وقت الهوايل / ومين فىنا ميت / ومين فىنا حى»!

لكن أحدا ممن استمعوا إليها ضمن أعمال ونجم وإمام المتألفة خلال سنتى ١٩٧٥، ١٩٧٦، لم يكن يتوقع أن العدد التقازلى، لانتهاه الطرف الموضوعى الذى لتجنب ظاهرتهما المتعددة، كان قد بدأ مع بداية العام ١٩٧٧.

هوامش

(١) جاء بمذكرة للمعلومات الخاصة بالطالبة سهام سعد الدين صبرى، التي قبض عليها ضمن من قبض عليهم في هذه الحملة من الطلاب، وذكرت لهم قضية خاصة هي قضية «الشغب»، أن العناصر الماركسية بالجامعة عقدت مؤتمراً في ٢٦ ديسمبر ١٩٧٤، لمناقشة ما حدث في مدينة بورسعيد من اعتقال للطلاب في أعقاب ما وقع في قمر الثقافة بها .. وأسفر عن قرارات بتشكيل لجان من الطلاب للنضال معهم، والمطالبة بإطلاق حرية الصحافة والإضراب والاجتماع وإلغاء القوانين اللابدة للحريات. والغالب أن هذه التحريات، كانت من بين أهم العوامل التي دعت أجهزة الأمن إلى تنفيذ خطة الإجهاد بمجرد تحرك عمال حوان .. خشية أن يؤدي ذلك إلى تفاقم للوطف.. (محاضر تحقيقات القضية ١٨٤٤ لسنة ١٩٧٧. أمدت ١٩/١٨ يناير ١٩٧٧ الجزء ٥٥ من ٥٤٤٢).

(٢) ضمت قائمة للتهمةين بعضوية جمعية كتاب الغد أو تنظيم اليسار الجديد عدداً من المثقفين اليساريين المعارضين، توقف بعضهم عن الإبداع بعد ذلك، أو بدأه بعد ذلك .. كان من بينهم.. فضلاً عن أحمد فؤاد نجم.. عدد من شعراء العامة، هم محمود الشاذلي، وجيبي شهاب الدين، وصابر زرقه وعبد الصبور منير، ومن الكتّاب والنقاد طيراهيم منصور، وعبد الرحمن أبو عوف، والفران التشكيلي وعز الدين نجيب، ومن القصاصيين محمد صديق نويش، ومحمود إبراهيم. وكان كاتب هذه الدراسة من بين المقبوض عليهم في هذه القضية.

(٣) ما يرد بعد ذلك، هو النص الرسمي الكامل لمحضر التحقيق مع أحمد فؤاد نجم في ٢ يناير وأول فبراير ١٩٧٥.. وقد أوردناه بنصه حرصاً على الطابع الوثائقي لهذه الدراسة، واحتفظنا بتعليقاتنا لهذه الهوامش.. ويلاحظ أن التحقيق مع منجم في هذه القضية، لم يكن يدور حول شعرة، بل حول انضمامه إلى تنظيم سرى.

(٤) عقدت هذه التوبة بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٧٤، واشترك فيها.. كما ورد في مذكرة النشاط الخاصة بالطالبة سهام سعد الدين صبرى، الشاعر أحمد فؤاد نجم، والشيخ إمام عيسى، والصحفية وصالي ناز كاتظم (محاضر تحقيقات قضية ١٩/١٨ يناير ١٩٧٧ من ٥٤٤٢).

(٥) هي «نوارة نجم الابنة الثانية لنجم، والعمرة الوحيدة لزواجه من صالي ناز كاتظم. وهي تعمل الآن بكتلة النيل للمعلومات، إحدى قنوات التلفزيون المصري، وتكتب مقالات في عدد من الصحف.

(٦) جاء في محضر الاطلاع الذي حرره رئيس النيابة توبيل الفقير عن الضبوطات التي عثر عليها بمنزله للتهمةين أحمد فؤاد نجم وصالي ناز كاتظم، من هذا البيان، أنه يقع في خمس صفحات.. طبعت بالمطبعة ومعنون بـ «نساء من الكتّاب والشاعر المصري عبقري عن الخيمس إلى انضمام وفرد مهرجان

أريد الشعرى الثالث بالعراق، والخميسى كاتب مصرى من جيل الأربعينيات. ارتبط اسمه بالحركة اليسارية. ونشط فى مجالات متعددة من الإبداع فكان صحفياً وقاصاً وشاعراً وموسيقياً وممثلًا ومخرجاً فى الإذاعة والسينما والمسرح. شاعر مصرى عام ١٩٧٢، حيث نقل بين بغداد وموسكو.. وكان من أبرز المعارشين فى الخارج لسياسات الرئيس الساندة. والبيان مؤرخ فى أول أبريل ١٩٧٤.

(٧) جاء فى محضر الاطلاع على المضبوطات عن هذا البيان، أنه من ورقة واحدة، معونة بعبان هام عن اتحاد طلاب كلية الفنون الجميلة بالقاهرة، وهو بيان يتقد فيه الاتحاد صيد الكلية لقيامه بإبلاغ النيابة العامة، ضد أحد الطلبة. من أعضاء الاتحاد. لإصداره مجلة حائط، مما اعتبره البيان عدواناً آخر على الديمقراطية والرأى الحر داخل الكلية. وعلى هامشه تعقيبان بخط اليد يتهمان بإدرات الكليات وبعض أساتذة الجامعات بأنهم يعملون لحساب الشرطة ويبلغونها معلومات ضد طلبتهم.

(٨) ذكرت مصالى ناز كاشفه فى اقوالها أمام المحقق. فى اليوم نفسه. أن هذه الورقة بخطها ولها كاتبها أثناء دراستها فى أمريكا، وأنها تمسجل لشهد رآه أثناء إقامتها فى أمريكا، بونه لعلها تستخدمه فيما بعد فى نص تكتبه. وكانت مصالى ناز قد أتكرت هى الأخرى أن تكون للشرطة قد ضبطت لديهما أى أوراق، بما فى ذلك الكتب الثلاثة، مع أن لهنما كان مهدي لها من النافس، ومن الواضح أن ذلك كان اتفاقاً بين الزوجين، على سبيل الاحتياط، وخشية أن يكون من بين المضبوطات ما يصلح لاتهامه بدلاً على اتهامهما.

(٩) تمكس هذه الإجابة إدرافه منجم، بأن للمحقق يريد أن يحصل منه على اعتراف ربما يستغل فى إدانة زوجته إذا كان من بين المضبوطات أوراق محظورة بخطها.

(١٠) فى الإجابة عن سؤال مشابه وجهه للمحقق إلى مصالى ناز كاشفه، قالت إن عقيدتها السياسية هى الإسلام. (محضر التحقيق معها بتاريخ ٢ يناير ١٩٧٥). وسجلت فى محضر التحقيق الثانى معها، الذى أجري بعد منتصف ليلة أول فبراير ١٩٧٥، اعتراضها على أسلوب استعمالها للتحقيق من سجن القنطرة الخيرية للنساء بعد منتصف الليل، على الرغم من أن الشريعة الإسلامية تكفل لها حق الامتناع عن الخروج بصحبة رجال الغرب ليلًا.. وقالت إنها أجبرت على ذلك على الرغم من إرادتها..

(١١) بالمقارنة بالقول منجم فى محضر التحقيق معه فى قضية ١٩٧٤ فإن رفضه الإجابة عن هذا السؤال، يعكس إدراكه بأن استجوابه عن آراءه السياسية فى تحقيق جنائى أمر غير قانونى وغير دستورى.. ولكنه عدل عن هذا الرفض فى نهاية التحقيق.

(١٢) أشار بيان صيد الرحمن الخميسى.. طبقاً لما ورد فى محضر الاطلاع على المضبوطات إلى اعتقال عدد من العناصر اليسارية فى الوقت الذى يشيع فيه النظام لثة أطلق الحريات الديمقراطية للجمع، وكان من بين هذه العناصر، الحامى مزيل الهلالي، والكاتب والباحث طهيب جيمترى.. اللذان كانا رهن الاعتقال منذ عام ١٩٧٢، فضلاً عن الناقد إبراهيم فتحي، والقصاص.. كذلك. ثم للباحث والناقد خليل كلفت، وصعيد الطيمى، وكانوا يحكمون كذلك فى الإسكندرية بتهمة تأسيس تنظيم سرى، تبين فيما بعد، أنه كان يضم عدداً من خلايا للنظمة التى عرفت بعد ذلك باسم حزب العمال الشيوعى المصرى.. وكان أحدهم صعيد الطيمى متزوجاً. كذلك. من السيدة ضياء ابنة صعيد الرحمن الخميسى، ويأتى لاعتزام المحقق، بالأسماء التى وردت فى هذا البيان، لأن اسمى إبراهيم فتحي،

ومخليل كلفتها كأننا قد وردنا في منكرة تحريات مباحث أمن الدولة، باعتبارهما مضمونين بمجالس إدارة وجمعية كتاب القلعة.

(١٢) تضمن بيان الخصم مسيء هجوماً عتيقاً على ما كان يوصف أثناءه بأنه انقلاب للسانيت على سياسات عبدالناصر، سواء على الصعيد العربي، بالتحالف مع الدول العربية المحافظة - وعلى رأسها السعودية - على حساب تحالفه مع ما كان يسمى بالدول التقدمية العربية، أو على الصعيد الدولي، بالتحالف مع الولايات المتحدة على حساب التحالف مع الاتحاد السوفيتي والمسكر الاشتراكي أو على الصعيد الداخلي، بإطلاق الحرية لليمين للصرى ومصادرة حريات اليسار.



نجم يقف أمام باب أحد منازل العياصة مع أحد أقاربه

الفصل الخامس

الشعراء في كل واد يهيمون

(١٢)

لم يكن أحد ممن استمعوا إلى ما كتبه ونجمه ولحنه وإمامه خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ يتوقع أن العد التنازلي لانتهاه الطرف الموضوعي الذي أنجب ظاهريتهما المتفرقة، قد بدأ مع بداية عام ١٩٧٧، بل إن بدايات شهر يناير نفسه، لم تكن توحى على الإطلاق، بأنه لن ينتهي قبل أن تنتهي معه الانفراجة الديمقراطية الحبية التي شهدتها مصر، خلال الفترة الأولى من رئاسة الرئيس السادات..

على العكس من ذلك كله، بدأ العام وكل شيء يوحى بالتفاؤل: نشرت الأهرام صباح أول أيامه تصريحاً لرئيس الوزراء وممدوح سالمه أكد فيه أن حكومته ستركز خلال العام على إصلاح الهيكل الاقتصادي، ورفع المعاناة عن الشعب، وتحقيق العدل الاجتماعي، وأنها ستعمل على تثبيت أسعار جميع السلع بإجراءات حاسمة، وتحسين أوضاع كل العاملين في الدولة، ومد مظلة التأمينات الاجتماعية إلى كل مواطن ومواطنة، وستؤكد على الحريات بإصدار قانون الأحزاب والحكمة الدستورية.

وكان ذلك ما ظلت الصحف تردده، حتى يوم ١٦ يناير في حين أن البحث كان يجري في رفع الدعم عن سلع الاستهلاك الشعبي، تنفيذاً لتوصيات صندوق النقد الدولي.

وكان ذلك ما حدث بالفعل: خرجت صحف يوم ١٨ يناير ١٩٧٧، لتعلن عن قرارات اتخذها مجلس الوزراء، تقضي بإلغاء الدعم عن بعض هذه السلع، كان منها الخبز والأرز والسكر والسكر والسكر والوقود السائل والمكرونة.. وكرد فعل للصدمة القاسية بدأت مظاهرات الاحتجاج على هذه القرارات. وكان عمال شركة مصر حطوان للنسيج، هم أول للتظاهرين،

ثم تلاهم طلبة كلية الهندسة بجامعة عين شمس في مسيرة سلمية وصلت إلى مركز المدينة، وما لبثت المظاهرات أن عمت العاصمة، لتتحول في مساء اليوم نفسه إلى التخريب الذي شمل الاعتداء على أقسام الشرطة وبعض المباني الحكومية وعلى وسائل المواصلات العامة والخاصة، وفي اليوم التالي استمرت المظاهرات في القاهرة والجيزة، وامتدت إلى الإسكندرية ثم إلى معظم عواصم الأقاليم، وتساعدت عمليات التخريب، ولم تتوقف إلا بعد أن أصدرت الحكومة قراراً بإيقاف العمل بقرارات رفع الأسعار، وبإعلان حظر التجوال ونزول القوات المسلحة لمساعدة الشرطة في الحفاظ على الأمن العام، ووقف الدراسة في الجامعات والمدارس الثانوية.

وبابتداء من فجر يوم ١٩ يناير ١٩٧٧، بدأت سلطات الأمن، تستصدر أئوفا من النيابة العامة بالقبض على من وصفتهم بـ"المتزعمين لتلك الأحداث من العناصر الماركسية ومذمى الناصرية"، وشملت الموجة الأولى من الحملة ٤٤ اسماً من هذه العناصر، كان من بينهم أربعة من الصحفيين هم: فيليب جلاب ويوسف سبرى وحسين عبدالرازق وكاتب هذه السطور، وفي اليوم التالي، أصدرت نيابة استئناف الإسكندرية إئذاً بالقبض على ٤٦ مواطناً، وفجر اليوم الثالث أتت النيابة بالقبض على ٦٠ مواطناً آخرين، بتهمة عضوية حزب العمال الشيوعي المصري، أضيف إليهم في اليوم نفسه ٣٢ من عمال مصنع شركة حلوان للغزل والنسيج.

وحتى ذلك الحين، كان يبدو أن الحكومة لا تزال مترددة في توسيع نطاق الحملة ضد اليسار، وأن حملات القبض هي مجرد إشارات إنذار له وإفهره، إلا أنها حسمت ترددها في اليوم الثالث، وهو يوم ٢١ يناير ١٩٧٧، فقدمت أجهزة الأمن تقريراً موسعاً بعنوان "المخطط الشيوعي السري ومسؤوليته عن أحداث الشعب الأخيرة"، أشار إلى أن هناك أربعة تنظيمات شيوعية سرية تعمل من أجل هدف إستراتيجى واحد، هو الإطاحة بالنظام القائم، وأنها استغلت أساليب الإثارة والتخريض لاستعباد الجماهير ضد النظام، وتهيئة المناخ لأحداث ١٨ و ١٩ يناير، وطلبت الإئتن، بالقبض على ٣٢٢ شخصاً بتهمة الانضمام إليها^(١).

وشملت الحملة -التي نفذت بعد منتصف ليل هذا اليوم- عدداً آخر من الكتاب والصحفيين والأدباء والرسامين، كان من بينهم "رشدى أبو الحسن" ورفعت السعيدة ورجائي خيرغنى وميشيل كامل وإبراهيم عبدالحليم ومحمد يوسف الجندى ومزهدى العدوى وعبدالقادر شهيبة ومحمود أمين العالم وعبدلنعم القصاص

وعبد المنعم تليمة فضلاً عن خمسة من الشعراء، أنهم واحد منهم. هو صمير عبدالباقى. بعضوية الحزب الشيوعي المصري، وأنتم الأربعة الباقون. وهم: «زين العابدين فؤاد ومحمدى عيىء ومحمود الشانلى» وأحمد فؤاد نجم، بعضوية حزب العمال الشيوعي المصري.

وكان التقرير. الذى وقعه اللواء محسن أبولاشاء مساعد وزير الداخلية لشئون مباحث أمن الدولة آنذاك ووزيرها فيما بعد. قد أشار إلى أن اللندوات التى كانت تعقدتها فروع هذه المنظمات فى القطاع الطلابى كانت تهدف إلى إثارة الطلاب، وذكر أنها كانت وتتعمد دعوة كل من الشيوعيين أحمد فؤاد نجم وإمام محمد عيسى لحضورها واستغلال ما يرددانه من أشعار وأناشيد مضادة فى إلهاب حماس القاعدة الطلابية واستحداثها على النظام القائم.

وعلى الرغم من ذلك، فإن أجهزة الأمن لم تطلب القبض على الشيخ «إمام عيسى»، واكتفت بطلب القبض على أحمد فؤاد نجم، وهو الأمر الذى نفذته الرائد أحمد المصري فى الساعة الواحدة من صباح يوم السبت ٢٢ يناير ١٩٧٧، وطبقاً لما ورد فى محضره، فإنه لم يجد لديه، سوى بعض البيانات الصادرة عن جماعات طلابية بالجامعات وبعض الأوراق محرر عليها بعض أبيات شعرية من تأليف المذكور يهاجم فيها الأوضاع السياسية والاقتصادية بالبلاد، منها قصيدة بعنوان «القضية» وأخرى بعنوان «موال الفول واللحمة»، فاصططبه، حسب التعليمات. إلى سجن ليمان طره.

وفى الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر اليوم نفسه، وبسجن ليمان طره نفسه، مثل «أحمد فؤاد نجم» أمام الأستاذ ممرت عمران. وكيل النيابة. الذى حرر محضراً قصيراً بأقواله، كان واضحاً من سياقه أنه أجرى مجرد استيفاء الشكل القانونى الذى يقتضى بضرورة عرض المقبوض عليه على النيابة العامة قبل مرور ٢٤ ساعة على احتجازه، لتحقيق معه ثم تقرير. بعد التحقيق. القبض عليه أو إطلاق سراحه.

وهكذا جرى نص التحقيق على النحو التالى بعد الدبباجة التى لخص فيها للحق محضر الضبط:

اسمى أحمد فؤاد نجم من ٤٧. شاعر. مولود بالعباسة شرقية، ومقيم بالنرب الأحمر، ٢ عطفة حوش قدم..

المحقق: ورد بتحريات رجال للمباحث العامة أنك ضمن حزب العمال الشيوعي المصري.

أحمد فؤاد نجم: لا

المحقق: وما سبب اتهامهم لك بذلك؟

أحمد فؤاد نجم: لأنى رافع قضية أمام مجلس الدولة على وزير الداخلية والمباحث العامة لئلاهم لى من السفر إلى الخارج..^(٧)

المحقق: وما رأيك فى أحداث الشعب الأخيرة.. وهل شاركت فيها؟

أحمد فؤاد نجم: ليس لى رأى.. ولم أشارك فيها

المحقق: أين كنت يومى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧؟

أحمد فؤاد نجم: لم أغانر منزلى.. فى خلال الفترة الماضية

المحقق: هل لك نشاط سياسى معين فى السنوات الأخيرة؟

أحمد فؤاد نجم: لا

المحقق: أنت متهم بالانتماء إلى تنظيم شيوعى سرى مناهض للحكم

أحمد فؤاد نجم: لا

المحقق: هل لديك أقوال أخرى؟

أحمد فؤاد نجم: أنا أطلب الإفراج عنى لأنى مريض.

..وانهى المحقق جلسة التحقيق القصيرة، بقرار يقضى بحبسه حبساً مطلقاً^(٧) على ذمة التحقيق..

ولم يكن ما حدث مع «نجم» استثناء مما حدث مع غيره من المتهمين الذين قبض عليهم على ذمة التحقيق، فيما عرف بعد ذلك باسم قضية التنظيمات الشيوعية والتحريض على أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧، إذ كان عدد الذين قبض عليهم على ذمة هذه التحقيقات يبلغ للمئات، ولم يكن الاطمئنان إلى استقرار الأوضاع الأمنية كاملاً، أو عدد وكلاء النيابة كافياً، وهو ما اضطر النيابة العامة إلى الانتقال إلى المتهمين فى محابسههم، بدلا من أن ينتقلوا.. كما هو الحال فى الظروف العادية.. إلى مقرها، كما اضطرها إلى قصر التحقيقات الأولية

على مواجهة كل منهم، بالتهمة الموجهة إليه، والاستماع إلى رده عليها، ثم الأمر بحبسه، استيفاء للشكل القانوني، فضلا عن أن أجهزة الأمن لم تكن قد قدمت للنياحة العامة ما لديها من أدلة وشهود ووقائع قبل كل منهم.

ولم يكن شيء من ذلك قد وصل إلى سلطات التحقيق، سواء فيما يتعلق بـ«نجم» أو بغيره من المتهمين، حين أعاد المحقق - يوم ٢ فبراير ١٩٧٧ - فتح الملف، ليثبت فيه إطلاعه على مضبوطاته، التي وجدها مطابقة لما ورد في محضر الضبط، وإن كان قد تحفظ على ما ذكره الرائد وأحمد للمصري بشأن قصيدة «موال الفول والحمص» التي وصفها الضابط بأنها تهاجم «الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد» بينما لم يجد المحقق فيها - كما ذكر في محضره - «أى نقد موجه للسلطة».

وتلقت العبارتان النظرة لعدم انطباق التوصيفات الواردة فيهما، على أى مصطلح قانوني إذ لا يوجد في القانون المصري، جريمة اسمها «مهاجمة الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد» أو «نقد السلطة»، ولكن مثل هذه التعبيرات غير المنضبطة قانونا، كانت تشيع آنذاك فيما أُجرى من تحقيقات مع الأدباء المثقفين، على نحو كان يدفع حتى بعض أعضاء النياحة العامة، للوقوع في خطأ استخدامها، من دون أن يتنبهوا إلى ذلك الخلل.

وابتداء من ٥ فبراير ١٩٧٧، بدأت النياحة العامة تستمع إلى أقوال شهود الإثبات في القضية، وكان أول الذين استمعت إليهم، هو محمد مز الدين عنترة - الطالب بكلية هندسة عين شمس - الذي قنمته مباحث أمن الدولة ليشهد على ما سمعه ومعلومات عن الندوات والمؤتمرات التي أقيمت بجامعة عين شمس في الفترة السابقة على أحداث الشغب التي وقعت يومي ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧، وجاء في أقوال هذا الشاهد فيما يتعلق بـ«أحمد فؤاد نجم» والشيخ «إمام» واقعة واحدة، خلاصتها أن «أسرة التقدم» بكلية - هندسة عين شمس - كانت قد دعت قبل شهرين - أى في منتصف نوفمبر ١٩٧٦ - إلى ندوة لمناقشة قضية الديمقراطية في مصر، حضرها وكمال الدين رفعت - للتحديث الرسمي باسم حزب التجمع الوطني التقدمي - و«صلاح عيسى» الصحفي، والشاعر «أحمد فؤاد نجم»، والشيخ «إمام عيسى»، اللذان اشتركا - في أعقاب الندوة - في إلقاء أشعار وتقديم أغنيات سياسية ذكر الشاهد من بينها وبيانات على تذكرة مسجونة و«بيان هام»^(٤) و«ممنوع من السفر» ووصفها بأنها «تهاجم السلطة»، وأضاف أن نجم كان يقف الرئيس السادات بطريقة تهكمية خلت الحاضرين يضحكوا .. وردنا على سؤال من المحقق قال الشاهد إن هدف

ونجم، وإمامه كان إثارة الحاضرين على السلطة وتشكيكهم فيها،^(٥) وتحريضهم عليها والتهكم على الحكومة والرئيس السادات.

وفي اليوم التالي ٦ فبراير ١٩٧٧، استمع محمد عمر - وكيل النيابة - إلى أقوال محمد حاتم محمود زهران - رئيس قسم الحركة بهيئة للواصلات السلكية واللاسلكية - الذي وصفه خطاب لمباحث أمن الدولة بأنه أحد مصادرها السرية في متابعة النشاط السري والمعادى، وقد اتضح فيما بعد أنه الشاهد الرئيسي في القضية، قد سرد في أقواله وقائع عديدة، للتدليل على أن فريقاً من الشيوعيين، من أعضاء حزب العمال الشيوعي المصري وغيره من المنظمات الشيوعية، كانوا يخططون لما وقع بالفعل يومى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧، وذكر أن من بين أشكال هذا التخطيط، الدعوة لعقد ندوات سياسية بالجامعة لإثارة الطلاب، مثل ندوة الأسر التقدمية بكلية هندسة عين شمس وأسبوع الجامعة والمجتمع بجامعة القاهرة، وأحاديث شعبية وسياسية بمختلف الكليات، وأشاف أنهم كانوا يستمعون عدلى فخرى،^(٦) ومحمدى عينة، وأحمد فؤاد نجم، وإمام عيسى، لحضور هذه الاجتماعات، وأضاف بالنسبة لعدلى فخرى كان محمدى عينة و«سمير عبد الباقي»، وهو شاعر صديق لعدلى عينة - يؤلفان له الأغاني والقصائد التى تحض على الصراع الطبقي، وتعرض طبقة الكانحين - على حد قولهم - على الطبقات الأخرى، وكان «سمير عبد الباقي»، يصطحب معه نلثاً إلى الجامعة وإلى التجمعات الشعبية، ومحمدى عينة و«عدلى فخرى»، ويقوم «عدلى بالغناء ومحمدى بإلقاء الشعر، أما «الشيخ إمام» فإبان أحمد فؤاد نجم هو وزين العابدين فؤاده كانا يؤلفان له القصائد لكى يلقىها فى الجامعات والتجمعات الشعبية. وكان نجم يقوم بإلقاء قصائد معادية للنظام والتهجم على السيد رئيس الجمهورية، ولا أستطيع أن أقول إن كانوا أعضاء فى حزب العمال الشيوعي المصري أو أى أحزاب سرية أخرى».

وعندما مثل «نجم» يوم الأربعاء ١٢ فبراير ١٩٧٧، أمام المحقق، ليواجه بأقوال الشهود، كان مصحوباً - كذلك - بمفكرة معلومات قيمتها مباحث أمن الدولة، تتضمن ما يلى:

وأحمد فؤاد نجم شاعر من كوادر حزب العمال الشيوعي المصري، النشطة له نشاط بارز ومكثف فى مجال الدعاية والترويج لأفكار ومخططات حزب العمال الشيوعي المصري بين مختلف القطاعات الجماهيرية، وخاصة قطاعي الطلبة والعمال من خلال دأبه على حضور المؤتمرات والندوات والاجتماعات التى يتم عقدها، وترتكز على التعرض

بالنظام وسياسته وأتهامه بالخيانة والمطالبة بإسقاطه. نلج على تكليف القصاصد الشعرية للمناهضة التي تعرض بالنظام والقيادات السياسية وتتحدى بإسقاطه والترويج لهذه القصاصد بين مختلف القطاعات الجماهيرية. استغل فترة الدعاية الانتخابية لبعض المرشحين، في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة في إلقاء قصائده المناهضة خلال مؤتمرات وندوات الدعاية الانتخابية لهم. من الأعضاء المؤسسين لجمعية كتاب الغد التي تسيطر عليها عناصر تنظيم حزب العمال الشيوعي المصري. سبق ضبطه والحكم عليه في العديد من القضايا الشيوعية، آخرها القضية رقم ١٠ / ١٩٧٥ حصر أمن دولة عليا وتنظيمات شيوعية.

وكان واضحا أن ما ورد بالذاكرة، يتناقض مع ما ورد في أقوال الشاهد الرئيسي في القضية حاتم زهران، الذي أنكر أن تكون لديه أية معلومات حول صلة ونجم بجمعية كتاب الغد، كما كان يتناقض - كذلك - مع التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة ذاتها في قضية عام ١٩٧٥، إذ لم يثبت من تلك التحقيقات أن لـ ونجم صلة بجمعية كتاب الغد، وبغضلا عن أن المعلومات التي قدمتها أجهزة الأمن، في تلك القضية كانت تربط بين الجمعية، وبين تنظيم اسمه واليسار للجنيدى وليس بحزب العمال الشيوعي، فإن ونجم على عكس ما ورد في الذاكرة، لم يكن قد سبق الحكم عليه في أية قضية شيوعية.

ولا بد أن المحقق قد أدرك مدى التناقض والتضارب في أقوال الشهود وفي معلومات أجهزة الأمن عن للتهمة وأحمد فؤاد نجم، عندما مثل أمامه في الساعة الواحدة وعشر دقائق من بعد ظهر يوم الأربعاء ٢٢ يناير ١٩٧٧، حيث دار التحقيق على النحو التالي:

اسمى أحمد فؤاد نجم سابق سؤاله

المحقق: ما قولك فيما قرره حاتم زهران؟

أحمد فؤاد نجم: من المعروف أنني شاعر هذا الوطن، وأن شعري هو نبض هذا الشعب، وأنتى معروف ليس على مستوى مصر فحسب، بل على مستوى العالم، وأنتى كما أتلقى دعوات لإلقاء شعري من جميع قرى مصر ومدنها، فإنتى أيضا أتلقى نفس الدعوات من سائر أنحاء العالم وحضورى لذلك للندوات ليس جريمة يعاقب عليها القانون^(٧).

المحقق: هل تعرف حاتم زهران؟



نجم يدير طقسية الأسرة في منزل العباسية

أحمد فؤاد نجم: لا .. وأنا شخصية عامة ويمكن أن أقابل ألقا من مثل هذا الشخص، ولا أعرفهم بالضرورة.

المحقق: وما صلتك بكل من «إمام عيسى» و«حمدي عبيد» و«سمير عبد الباقي» و«زين العابدين فؤاد» و«عبدل فخرى».

أحمد فؤاد نجم: «إمام عيسى» هو صديقي ورفيقي كفاحي الفنى، ويقدم معى فى نفس السكن منذ خمسة عشر عاما .. وأسمع عن شاعر يسمى «حمدي عبيد» و«سمير عبد الباقي» هو أحد الشعراء المشرفاء فى مصر ويشرفنى أنه صديقى وزميلى وأيضاً «زين العابدين فؤاد»، أما «عبدل فخرى» فهو ملحن ومغن وطنى شريف، وفى المرات القليلة التى استمعت فيها إليه أعجبت به أشد الإعجاب فهو يغنى لمصر، وليس للسبح الدح امبو، وأما بالنسبة لـ «صلاح عيسى» فقد كان معتقلا معى فى ١٩٧٥ بسجن طرة، وأنا أشهد أنه من أشرف العناصر الوطنية ومن أبلغ الصحفيين الذين تقخر بهم مصر وشعبها.

المحقق: كما قرر حاتم زهران، أن «صلاح عيسى» كان يحضر تلك التندرات ويجهز بأنه

من الشيوعيين وينتد بالمستولين ويحض للشعب على ضرب التنظيم العام والانضال من أجل الشيوعية^(٨).

أحمد فؤاد نجم: أنا لا أحضر ندوات سياسية لكي أستمع إلى صلاح عيسى، أو سواء، فأنا حينما أحضر الندوات، يتحول الجميع إلى مستمعين والندوات التي أحضرها هي ندوات فنية فقط.

المحقق: ألم يحدث أن أثير في إحدى تلك الندوات أي تحريض على القيام بمناهضة النظام القائم والحض على معارضة؟

أحمد فؤاد نجم: لا .. وإجابتي السابقة تقطع بذلك!

المحقق: وما سبب ما قرره محاتم زهران؟

أحمد فؤاد نجم: يسأل في ذلك هو نفسه

المحقق: هل هذه المضبوطات تفهمك وعرضتها عليها

أحمد فؤاد نجم: بالنسبة لقصيدة الشعر بعنوان «موال الفول والحمّة» فهي تخصني، وما عدا ذلك فهو مجرد نص رخيص من مباحث أمن الدولة، التي نأبت على الزج بي في كل القضايا التي تحاول تلقيتها للوطنيين لتغطية إفلاسها وفشلها في القيام بواجبها نحو حماية أمن هذا الشعب من المستغلين والصوص والسماصرة والمهربين وعملاء المخابرات المركزية الذين يتولون أخطر الواقع الآن في كل مؤسسات الإعلام وغيرها، رغم الاعتمادات الباهظة التي تتفق على هذا الجهاز في بلد يعاني شعبه من القهر والجوع ويكاد لا يجد قوت يومه.

المحقق: هل لديك أقوال أخرى؟

أحمد فؤاد نجم: أريد أن أتوجه بالسؤال إلى النيابة: هل هي جادة بالفعل في توجيه هذه الاتهامات النافذة إلى... وهل هناك أي صلة لما يسمى بالتنظيمات الشيوعية أو أعمال التخريب أو المظاهرات؟

وهل تجد النيابة العامة نفسها مرتاحة الضمير، وهي تأمر بانتهاك حريتي ومسكني في منتصف الليل والقبض عليّ وإيداع السجن التي لا تصلح لمعيشة الكلاب. وهل هناك مبرر قانوني لاستمرار حبسي بعد أن اتضح للنيابة نقاهة تحريات المباحث، ونقاهة

التهامات الموجهة إلى... إنتنى لا أمك إلا أن أقول فى النهاية لأعضاء النيابة، وأنا أعتقد إنهم - برغم قيود الوظيفة - أناس وطنيون... إن ما يقومون به اليوم، هو قهر لصر، وإذلال لصر، ومهانة لصر، وسوف لا يفخر التاريخ لكل من شارك فى هذه المهازل وكل من حاول كتابة أو تمثيل أو إخراج هذه المسرحية الهزلية. وفى النهاية ثقلوا أن مصر قادمة، مصر الحرة النشيفة الشريفة للتحركة.. وسوف تسقط كل قلاع القهر، وسوف يبقى هذا الشعب كما استطاع أن يبقى سبعة آلاف عام، بالرغم مما مرّ عليه من ظلم وقهر.

ولتسمح لى النيابة أن أعطيها نموذجاً من شعرى المجرّم، المدان:

مصر يا أمة يا بهيه / يا أم طرحة وجلاييه / الزمن شاب وانت شابه / هو رايح وانت
جايه / جايه فوق الصعب ماشيه / فات عليكى ليل ومايه / واحتمالك هو...
هو... / وابتسامتك... / هيه... عيه / تضحكى للصبح يصبح... / بعد ليلة ومغربية / تطلع
الشمس تلاقيكى / معجبانيه وصبية / يا بهيه...^(٩)

وبهذه الكلمات، أغلق المحقق محضره... بعبارة «أقلل المضر عقب إثبات ما تقدم...
ويعاد المتهم إلى السجن».

(١٣)

ويبدو أن أجهزة الأمن، أدركت أن ما قدمته حتى ذلك الحين للتدليل على اشتراكه ونجمه
فى التحريض على مظاهرات ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧، لا يرقى إلى مستوى الدليل أو حتى
التقرينة، فظلت تبحث عن أحدهما، إلى أن عثرت على ما ظنته يصلح لذلك، فكتب اللواء
محسن أبو باشاء مساعد وزير الداخلية لشئون مباحث أمن الدولة آنذاك، ووزيرها فيما
بعد مذكرة مؤرخة فى ٢ إبريل ١٩٧٧، إلى رئيس نيابة أمن الدولة، يخطره فيها بأن
«الماركسى أحمد فؤاد نجم، المحبوس على ذمة القضية رقم ١٠٠ / ١٩٧٧ حصر تحقيق
نيابة أمن الدولة العليا»^(١٠) لتنظيم حزب العمال الشيوعى المصرى للودع فى سجن طره، قد
قام بتأليف «قصيدتين مناهضتين» أثناء وجوده بالسجن، الأولى بعنوان «رسالة رقم ١
من سجن طره» والثانية بعنوان «كل ما تهل البشايير»، وقالت للذكورة إن «القصيدتين
تتركزان فى الإشادة بأحداث الشعب والتخريب الأخيرة، وإذكاء حدة الصراع الطبقي
ومهاجمة السلطة والادعاء بأن الأحداث الأخيرة كانت نتيجة لما أسعاه بإذلال السلطة

للجماهير وتجويعها إياهم، وختم «الواء أبو باشاء» مذكرته بالإشارة إلى أنه «لم يكن الحصول على نص القصصيتين، وإجراء المضاهاة الفنية للبدئية ثبت أنهما محررتان بخط الماركسي أحمد فؤاد نجم»^(١٦)

وأرق اللواء «أبو باشاء» مذكرته، بصورتين فوتوغرافيتين قال إنهما للقصصيتين المذكورتين.

وكان «نجم» قد كتب بالفعل بعد يومين فقط من القبض عليه، قصيدة بعنوان «رسالة رقم ١ من سجن طرء» ونجح في تهريبها من السجن، حيث تداولها اللعجبون بشعره، ونشرتها صحف عربية، وقد صاغها على شكل رسالة إلى زوجته «عزة يلعب»، التي لم يكن قد مضى على زواجه منها سوى أقل من سبعة أشهر، واستهلها بالإشارة إلى ظاهرة حملات اعتقال المعارضين التي تصانف أن يفتح بها كل عام جديد، فإننا بالسجن في الحركة الأولى من القصيدة، يأخذ دلالة مختلفة فهو ليس مكاناً يطبق عليه الظلام، أو يحيطه الخوف، ولكنه بشارة ليلاد النور: كل ما تهل البشائر / من يناير كل عام / يدخل النور الزنازين / يطرد الضوف / والظلام / يانسيم السجن ميل / ع اللعب ورمى السلام / زهر النوار / وعشش في الزنازين الحمام. لكن السجن يسترد طبيعته الأصلية في الحركة الثانية من القصيدة، كحوت أو تابوت يعيش الشاعر بين فكليه، ليكشف عبر رصد هذا التناقض مبرر سعادته به، رابطاً بينه وبين ما حدث في ١٨ و ١٩ يناير ومن سكنوا السجن صوتي / نبض قلبي / من تابوتي / يقولون لك يا حبيبتي / كلمتي / من بطن حوتي / سلمى لي ع الحبايب / يا حبيبتي / سلمى لي / كل حب / وله نصيبه من سلامي / بلغ لي / احضني العالم عشائي بين عيونك / وأبعث لي / نظرة / منها أشوف حبايبي / واشفي قلبي / وأساليبي / كل عالم في بلدنا / كل برج وكل مائدة / كل صاحب من صاحبنا / كل عيل من ولادنا / حد فيهم شاف علامة / من علامات القيامة / قبل ما تهل البشائر / يوم تمتلش يناير / لما قامت مصر قومه / بعد ماظنوها / نومه / تلعن الجوع والمذلة / والمظالم والحكماء

وتمزج القصيدة، في الحركة الثالثة والأخيرة منها، بين الحركتين الأولى والثانية فالسجن لا يثير الشجر ولا الأسى ولا يصبح حوتا أو تابوتا، طالما أن الشعب مستيقظ خارجه يواصل الدفاع عن حقوقه في الحياة وسلمى لي ع الولاد السمير / خضر العمر / في عموم الحوار / سلمى لي ع البنات / للخطوبين في المهدي لسرير الجوارى^(١٧) / وأساليبي بالعتاب / كل قاري في الكتاب / حد فيهم / كان يصدق / بعد جهل وبعد موت /

إن حس الشعب يسبق / أى فكر / وأى صوت / هى دى مصر العظيمة / يا حبيبتى / هى دى مصر / التى فشكتنى فى هواها / عشنا / على ألف قصر / هى دى يا عزة مصر ..

وكانت القصيدة - كما ورد فى أقوال نجم - مكتوبة على غلافين داخليين لعليبتين من علب السجلات ، وهى الوسيلة التى يلجأ إليها المسجونون لتدبير ورق الكتابة الذى لا تجيز لهم لوائح السجن استخدامه إلا فى حالات خاصة ، يخضع ما يكتبونه فيها لرقابة إدارة السجن ، وهذا هو السبب فى أن منكرة اللواء وأبو باشا اعتبرت قصيدتين واحدة بعنوان رسالة رقم ١ من سجن طره والثانية بعنوان كل ما تهل البشايه مع أن الأول هو عنوان القصيدة والثانى هو مطلع القصيدة نفسها ..

ويلفت النظر فى أقوال نجم التى سترد فيما بعد - بشأن هذه الواقعة ، إشارته إلى أن هناك قصيدة ثانية ، عرضت عليه وصفها بأنها قصيدة مداعبة لزوجته مما يرجع أنه كانت هناك بالفعل قصيدة ثانية ، لم تشر إليها منكرة واللواء أبو باشا ، ولم يرد إليها ذكر فى المحضر الذى حرره الأستاذ عزت عمران - وكيل النيابة المحقق - يوم الأحد ١٧ أبريل ١٩٧٧ وأقره للاطلاع على للمكرة ومرفقاتها ، وقد اكتفى فيه ، بعد تضييع للمكرة ، بالإشارة إلى ما اعتبره وإشادة بأحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، من أبياتها ، ثم استدعى نجم فى اليوم التالى ١٨ أبريل ١٩٧٧ - لكى يولجه - كما جاء بصدر المحضر - بما ضبط من قصيدتين ، شعريتين وجد بهما ما يوحى بالإثارة والتمجيد بأحداث ١٨ يناير ، حيث دار لتحقيق على النحو التالى :

اسمى أحمد فؤاد نجم (سابق سؤاله)

المحقق : هل القصيدتين المضبوطتين كتبتا بخطك ومن شعرك (عرضناهما عليه)

أحمد فؤاد نجم : القصيدتين من شعري ، ولكن بالنسبة للقصيدة الأولى المعنونة رسالة رقم ١ من سجن طره يوم ٢٣ / ١ / ١٩٧٧ ، فهذه القصيدة من شعري فعلا ، وكتبته بعد أحداث ١٨ يناير خارج السجن قبل القبض على ، وأضيف عليها العنوان ، وهو عبارة رسالة رقم ١ من طره يوم ٢٣ / ١ / والتوقيع .. ولما الخط للمحرر به العنوان (١٤) ، فليس خطى ولم أكتب على غلاف علبه سجلات كما هو واضح من الصورة ، بل كنت قد حررتها على ورقة بيضاء فى منزلى وليس هناك معنى لإرسالها من السجن لأنى كنت قد تركتها فى منزلى على ورقة بيضاء . وبالنسبة للقصيدة الثانية فهى بخطى وهى قصيدة مداعبة لزوجتى (١٥)

المحقق: وما قصدك من كتابة هاتين القصيدتين؟

أحمد فؤاد نجم: أما القصيدة الأولى فهي انفعال سابق بالأحداث، وهذا حق أي شاعر أو فنان، وأما القصيدة الثانية - كما سبق أن أوضحت - فهي قصيدة مداعبة لزوجتي وهذا أيضا حق لكل فنان أو شاعر.

المحقق: ورد في أبيات القصيدة الأولى ما يأتي: كل عالم في بلدنا / كل برج وكل مائدة / كل صاحب من صحابنا / كل عيل من ولادنا / حد فيهم شاف علامة / من علامات القيامة / قيل ما تهل البشائر / يوم ١٨ يناير / لما قامت مصر قومه / بعد ما كانت في نومه / تلعن الجوع والمثله / وللظالم والحكومة / سلمى لى ع الولاد السمير / خضر العمر في عوم الحوارى.. فهل كنت تقصد من تلك الأبيات تمجيد أحداث ١٨ يناير.

أحمد فؤاد نجم: حينما نزلت الجماهير إلى الشارع دفاعا عن قواتها وحاجاتها الضرورية فإنما كانت تستعمل بذلك حقا مشروعا لها للتعبير عن مشكلاتها ورأيها في هذه المشكلات، خصوصا وأجهزة الإعلام وكل قنوات الدعاية تملكها وتتحكم فيها الحكومة التي أصدرت تلك القرارات الاقتصادية للجعفة وغير المسؤولة والتي عدلت عنها بشكل غير مفهوم.. في هذه الحالة أنا مع الجماهير، ولكني لست مع التخريب الذي حدث يوم ١٩ يناير، بل وأطالب أجهزة الأمن بالعمل الجدي لتقديم الفاضل الحقيقي - وهو ليس الجماهير على أي حال - إلى العدالة، ليلقى جزاءه، والقصيدة تمجيد لا انتفاضة الشعب يوم ١٨ يناير وليس التخريب الذي حدث يوم ١٩ يناير كما نكرت.

المحقق: ألم تقصد من كتابة هذه القصيدة، إثارة الجماهير؟

أحمد فؤاد نجم: هذه الرسالة حررتها بمنزلي الذي لم أبارحه إبان المظاهرات لمرضى، ولم يطلع عليها أحد، ولم أقصد نشرها حتى يكون من ورائها أي إثارة، بل هي مجرد صراطف وانفعالات شخصية^(١٦).

المحقق: ورد بالقصيدة الثلثية^(١٧) الأبيات الآتية: كل ماتهل البشائر / من يناير كل عام / يدخل النور الزنازن / يطرد الخوف والظلام / يانسيم السجن ميل / ع العتب وارمى السلام / زهر النوار / وعشش / في الزنازين الحمام.. فما قصدك من كتابة تلك الأبيات.

أحمد فؤاد نجم: هذه الأبيات كانت بداية للحمة التي كتبتها عن شاعر تركيا العظيم نازم حكمت الذي قضى في زننازين السجون خمسة وعشرين عاما من عمره المبارك..

المحقق: وما ارتباط ذلك من يناير كل عام؟

أحمد فؤاد نجم: اعتقل ناظم حكمت خمسة وعشرين عاما متواصلة ثم أفرج عنه ليعود للسجن ستة شهور من كل عام لمدة عشر سنوات وكان يقبض عليه دائما مع بداية العام الجديد، حتى يحرم من الاحتفال برأس السنة، وهذا هو المقصود من الأبيات المذكورة.

المحقق: وأين أصل تلك الأبيات؟

أحمد فؤاد نجم: كنت سايبه في بيتي عند القبض على... وتسال عنه مباحث أمن الدولة لأنهم وقت القبض على، قاموا بعملية تفتيش في منزلي ولم أعلم أي شيء عن الأشياء التي ضبطت بمنزلي.

المحقق: هل لديك أقوال أخرى؟

أحمد فؤاد نجم: أنا أطالب بالافراج على فقط..

وفي أعقاب ذلك اتقل للحضر، بقرار من المحقق بإعادة «نجم» إلى محبسه كما كان، ومع استعمال موافقتنا بأصل القصيدتين المضبوطتين وحتى انتهاء القضية، لم تقدم أجهزة الأمن هذا الأصل لأنه لم يكن لديها والغالب أن الشخص الذي اعتمد عليه «نجم» في تهريب القصيدتين، قد قسمهما إليهما، فصورتهما، وأعادت إليه الأصل، حتى لا يثور حوله الشك..

(١٤)

وكان للتحقيق قد شمل شاعرين آخرين من شعراء العامية، هما «سمير عبدالباقى» و«زين العابدين فؤاد» استنادا إلى الوثائق نفسها التي وردت في أقوال شاهد الإثبات الرئيسى «محمد حاتم زهران»، وهى حضور الاجتماعات العامة والندوات الطلابية، وإلقاء قصائد شعرية مناهضة تحت على الصراع الطبقي وهدم للنظام الاجتماعى، وتندد بسياسة للدولة وتحرض على كراهية نظام الحكم.

والظاهر أن النيابة العامة التى كانت تحقق القضية، لم تكن تنظر إلى مثل هذه الوقائع نظرة جدية، أو تجد رابطا حقيقيا بينها وبين التحريض على أحداث ١٨ و ١٩ يناير، وهو ما يؤكد أن التحقيق مع «نجم» بشأن قصيدة رسالة رقم ١ من السجن، بدأ لكرب ما

يكون إلى الشكلية. على عكس التحقيق الذي أجرى معه من قبل حول قصيدة وشرفت يا نيكسون باباء الذي حاول المحقق إثباته أن يستلحق صور القصيدة وعباراتها لكي تنطبق عليها نصوص قانون العقوبات، كما أن النيابة لم تهتم بسؤاله عن قصائد أخرى وردت عناوينها على لسان شاهد الإثبات باعتبارها قصائد مناهضة، ومنها ممنوع من السفر وبيان هام. التي أصبحت فيما بعد موضوعاً لقضية مستقلة. وغيرها..

وكان ذلك ما فعلته النيابة، حين واجهت الشعراء الآخرين بما ينسب إليهم من زهراء ومذكرات تحريرات مباحث أمن الدولة، من دون أن تدير مناقشة حول نصوص القصائد التي وردت عناوينها في شهادة الشاهد وتحريرات المباحث، وقد نفى «سمير عبيد الباقي» الاتهام قائلًا إنه لا يعرف هذا الشاهد للوثور، ولا يعرف أهليته للحكم على أعمال الشعراء والأدباء، وأنه يرفض اعتبار الشعر تهمة، لأن ذلك شيء لم يحدث في تاريخ العالم إلا تحت حكم هتلر، وفرانكو، وهذا لا يليق بمصر ويشينها لأنها صانعة الحضارة وأصل الفن.

وكان الشاعر الثالث محمد عبيد الوحيد الذي ذكر شاهد الاتهام مطلع قصيدة من شعره، كان يمكن أن تكون موضوع تحقيق واتهام. لا يختلف عن الاتهام الذي وجه له ونجم بعد ذلك عن قصيدة «بيان هام» وهي قصيدة كان قد كتبها بمناسبة الاحتفال بعيد ميلاد الرئيس السادات، ورددها بعد ذلك. كما جاء في أقوال حاتم زهران. في عشرات الندوات، ويقول هذا المطلع، «في عيد ميلادك يا صاحب السعادة/ ح تشرب جميعاً كيزان قهوة سادة / وتطبخ شموعك / وتدمي إلهك / يحزن علينا ويقطعها عادة / إذا كان جميع الخلف يبقى زيك / فيارب تستر / وتلفي الولادة لكن محمد عبيد.. وبالتالي شعره.. لم يكن موضع أي تحقيق، لأنه ظل هارباً طوال فترة التحقيق والمحكمة، كما أن سلطات الاتهام لم تتخذ من المطلع دليلاً من أدلة اتهامه.

وبعد قرار الاتهام في القضية انتقل نجم من قسم التنظيمات الشيوعية فيها إلى قسم التحرير على أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ وأسقطت النيابة الاتهام الذي وجهته إليه أجهزة الأمن بأنه عضو بحزب العمال الشيوعي المصري، إذ لم تجد دليلاً عليه، ووجهت إليه، مع ثلاثة وخمسين آخرين من المتهمين، الاتهام بـ «أنهم اتاعوا عمداً بيانات وشائعات كاذبة ومغرضة واثروا دمايات مثيرة ضد نظام الحكم القائم، وحرصوا علانية على كراهيته والازدياد به، عن طريق إصدار مجلات الحائط ووضع اللصقات وتوزيع النشرات وبواسطة الخطابة وإلقاء الأشعار في الاجتماعات والندوات العامة، وبتريدي

التهافتات والشعارات المناهضة في المسيرات والمظاهرات والتجمعات الشعبية، وذلك بهدف التشهير بالسلطة الشرعية والتكثيد بمختلف سياساتها والطعن في قدرتها على الاضطلاع بمسئوليتها، على نحو من شأنه إثارة اليبغضاء ضد النظام القائم وتكدير السلم العام، وحاز بعضهم محررات ومطبوعات معدة للترويج والتوزيع على أفراد الجمهور تشتمل على التحريض والإثارة سافلي البيان، وكان ذلك في زمن الحرب.

وكان معنى ذلك أن النيابة تطلب تطبيق المادتين ١٠٢ مكرر، و ١٧٤ أولاً من قانون العقوبات، التي تصل العقوبة فيهما إلى الحبس أو إلى السجن مدة لا تجاوز خمس سنوات، وغرامة تتراوح بين مائة وخمسمائة جنيه.

وفي التلليل على ذلك، استند قرار الاتهام إلى ثلاث وقائع:

الأولى: التحقيقات التي أجرتها النيابة مع «نجم» بشأن قصيدتي «شرفت يا نيكسون باباه» ودع التي حصل في الحواصله في القضية رقم ٥٠١ / ١٩٧٤ حصر أمن دولة عليا، التي تدل على «قيام للمتهم بنشاط معاد لنظام الحكم القائم، يتمثل في تأليف قصائد وأزجال مناهضة تشتمل على التحريض والإثارة ضد السلطة يروجها عن طريق الإلقاء والغناء في ندوات علانية، تم تسجيل بعضها، وهو يتضمن تعريضاً بالسلطة الشرعية وتكديراً بسياساتها وتهجماً على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بأسلوب مقذع مثير يحتوي على الكثير من عبارات السباب والنشائم».

الثانية: واقعة تأليفه لقصيدة رسالة رقم ١ من سجن طره أثناء حبسه على ذمة التحقيق في قضية التحريض على أحداث ١٨ و ١٩ يناير، التي تدل على «مواصلة للمتهم لنشاطه المعادي في مواجهة السلطة عن طريق تأليف وترديد الأشعار المناهضة لها».

الثالثة: ما جاء بشهادة كل من محاتم زهران و محمد عز الدين عنتره من أن المتهم دأب في غضون سنة ١٩٧٦ على حضور ندوات واجتماعات بالجامعة وسواها، حيث كان يلقي فيها قصائده وأزجاله الكثيرة بهدف بث الكراهية للنظام والسلطة الشرعية.

ولفت النظر أن النيابة العامة استبعدت قضية عام ١٩٧٥ التي اتهم فيها «نجم» بالانضمام إلى التنظيم الشيوعي الوهمي الذي أطلق عليه اسم «اليسار الجديد».

وبعد أكثر من ثلاث سنوات على وقوع أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ نظرت خلالها القضية أمام إحدى نواتر محكمة أمن الدولة العليا، برئاسة المستشار حكيم منير سليم



أحمد فؤاد نجم يطل من شرفة منزل أسرته في العباسية على الحقول التي كان يعمل بها في طفولته

صدر في ١٩ إبريل ١٩٨٠ - الحكم فيها ليقتضى بالسجن ثلاث سنوات على ثمانية من المتهمين وبالحبس لمدة سنة واحدة، على ثمانية آخرين، وببراءة بقية المتهمين وعددهم ١٦٠، كان من بينهم أحمد فؤاد نجم.

واستندت حيثيات الحكم بالبراءة إلى قاعدة عامة، فسرت بها المحكمة مواد الإحالة. وهما المادتين ١٠٢ و١٧٤ ثانيا من قانون العقوبات. على أساس أن «التحريض على كراهية نظام الحكم أو الإضرار به، ليس هو المخالفة في الرأي أو الخصومة الحزبية التي تقرضها الحياة العامة».. وفي ضوء ذلك ناقشت أدلة الاتهام التي قدمتها النيابة العامة ضد «نجم» فأهدرت الدليل الأول، وهو تحريات مباحث أمن الدولة بشأنه - كما أهدرتها بشأن كل المتهمين بالقضية - بسبب عدم الكشف عن المصادر التي جمعتها، وعدم مشول المرشدين الذي نقلوها إلى أجهزة الأمن أمام المحكمة لكي يقسموا اليمين، ويدلوا بأقوالهم أمامها، لكي يتاح للدفاع عن المتهمين مناقشتهم، وللمحكمة تقييم مدى صدق هؤلاء المرشدين أو كذبهم. وقالت حيثيات الحكم، إن هذه التحريات لا تنهض دليلاً أو قرينة قبل المتهم ولا تعدد كونها مجرد استدلالات لا تصلح وحدها لتكون عقيدة المحكمة في شأن ما نسب إليه.

وأهدرت المحكمة كذلك الدليل الثاني الذي قدمته النيابة ضد «أحمد فؤاد نجم»، وهو

أقوال الشاهدين محمد حاتم زهران و محمد عز الدين عترة، كما أهدرتهما بالنسبة لكل المتهمين، على أساس لثما شهادتان تحوطهما الريبة، ولا تصعان للأطمئنان إلى نزاهتهما أو حيديتهما وتشويهما عوامل الضعف والوهن، وتتسمان بمخافة العقل والمنطق.

ولم يبق من أدلة الاتهام ضد وأحمد فؤاد نجم سوى القصاصك الثلاث التي اتخذت موضوعا للاتهام وهي «شرقت يا نيكسون باباه و»ع اللى حاصل فى الحواصل» اللتان أنشدهما «الشيخ إمام» فى السهرة التي عقدت بمنزل «سيف الغزالي» فى ليلة ٥ يوليو ١٩٧٤، وقامت مباحث أمن الدولة - بعد استكثان النياية العامة - بتسجيلهما، واعترف كل من «نجم» وإمام، بأنهما من تأليفه، وقصيدة «رسالة رقم ١ من طرده» التي ألفها فى ٢٢ يناير ١٩٧٧ بعد القبض عليه بتهمة التحريض على أحداث ١٨ و ١٩ يناير وتضمنت تحييدا لما حدث فى هذين اليومين.

ومع أن المتهم - كما قالت حيثيات الحكم - قد «أقر بتأليف القصائد التي يلقبها أحيانا بنفسه، أو يتغنى بها الشيخ وإمام محمد عيسى»، أو غيره من المغنين والتي سهلت على أشرطة يتداولها الناس» إلا أن المحكمة لم تعتبر هذه القصائد - من حيث الشكل - دليلا على إدانته، واستندت فى ذلك إلى أن «القصائد التي أقر بإنشادها سواء فى الأسس الشعريه بمسكن «سيف الغزالي» أو التي عقدت فى مسكنه بحفلة حوش قدم، لم يتحقق لإنشادها ركن العلانية، كما عرفته المادة ١٧١ من قانون العقوبات، لأن نشاط اللثم فى الأمسياتين قد وقع فى مكان خاص ولم يجر ترديد لهما بأحدى وسائل الطبع الليكاليكية.

وانتقلت حيثيات الحكم لتقييم الاتهام المنسوب للقصائد التي أنشدها بالندوات، سواء فى كليات الجامعة أو سواها من الأماكن العامة، أى التي يتوافر فيها ركن العلانية، فقد ناقشت المحكمة هذه القصائد من حيث موضوعها، وقالت إنه «لم يقد دليل من الأوراق تلمن إلى المحكمة على أن الأقوال التي رددتها اللثم قد تضمنت أخبارا كاذبة أو إشاعات مفرضة، أو حضا على كراهية النظام القائم أو الإزدراء به، وبفضل أن ذلك كله فإن كلمات القصائد التي نسبت إلى اللثم، وعلينا لما هو وارد فى أوراق الدعوى، حافلة بالمشابهات والرمزيات لدرجة أن النياية العامة قد وصفت واحدة من هذه القصائد، بالقموض وهي قصيدة بكلمة بمناسبة زيارة ابن للهمة» كما استوضحت اللثم فى كثير من الأسئلة عما يقصده بهذه العبارة أو تلك مما ورد فى قصائده، مما يشعر بأن المعنى فيه خفاء ويحتاج للشرح، أو مشبه ويحتمل التأويل، وما نامت قصائد اللثم هى على هذا المنوال من النسيج اللفظي، فلا ينبغى بحال اعتماد كلماتها لانتزاع دليل منها على مناهضة اللثم للنظام

القائم وعلى قيامه بالتحريض على كراهيته والازدراء به، وينبغي حملها على حقيقتها باعتبارها كلمات شاعر اتسم بجموح الخيال، ولا عجب في ذلك قال الشعراء في كل واد يهيومن، والظاهر من أمر المتهم، أنه من قبيل هؤلاء الشعراء، مما يجعل المحكمة تضرب صفحا عما أسند إليه، إذ لا جريمة فيه طبقا للمادتين ١٠٢، ١٧٤ أولا من قانون العقوبات، ويتعين من ثم القضاء ببراءة المتهم الثامن والخمسين بعد المائة مما أسند إليه!

وكان قد مضى على «نجم» حين صدر هذا الحكم - أكثر من عام، وهو مختلف عن أمين الشرطة، التي كانت تسعى في إثراء لكي يتفاد حكما أصدرته المحكمة العسكرية المركزية، في ٢٥ مارس ١٩٧٨. يقضى بحبسه لمدة عام بسبب قضية أخرى، هي قضية قسيدة «بيان هام» التي يثير الدهشة، - وربما الذهول - أنها كانت من بين القصائد التي ورد نكرها في تحقيقات قضية ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ولم تجد فيها محكمة أمن الدولة جريمة، واعتبرتها كغيرها، كلمات شاعر يتسم بجموح الخيال، وينتمي لقصيلة الشعراء الذين هم في كل واد يهيومن».

هوامش

- (١) نص للذاكرة في ملف قضية ١٨ و ١٩ يناير الجزء الثالث وراجع أيضا كتاب حسين عبد الرزاق : مصر في ١٨ و ١٩ يناير الطبعة الثانية القاهرة ١٩٨٥ ، وكتاب د. عصمت سيف الدولة : دفاع عن الشعب : نار الكلمة بيروت ١٩٨٠
- (٢) إشارة إلى طعن في قرار منع نجم من السفر في صيف ١٩٧٦ ، أقيم أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة .
- (٣) الحبس الاحتياطي العادي ، لا تزيد مدته على ١٥ يوما يتم تجديده بقرار من النيابة العامة مرتين فقط ، ولا يجوز منه إلا بقرار من محكمة للوضوح ، أما الحبس لخلق فهو سلطة استثنائية للنيابة العامة تعفيها من تحديد مدة الحبس .
- (٤) قضية هبان عامه هي القضية التي حكم على نجم بسببها بالحبس لمدة عام ..
- (٥) لاحظ الدفاع من نجم ومن غيره من المتهمين في قضية ١٨ و ١٩ يناير ، أن شهود الإثبات ، لا يرون في اتزانهم وقائع ، بل يصنفون الاتهامات ، واستدل على ذلك بأن هناك من لقنهم الشهادة .
- (٦) ضمن التوقيعات على ظاهرة نجم أمام ، في تلك الفترة شكل الشاهد المعروف سمير عبد الباقي ، وحديثه على قسري وهو مهتدس تثليا ، كان يقدم لفاني ميسامية يكتبها الأول ويلحنها ويغنيها الثاني ، وقد رحل على قسري من بنيانا خلال عام ٢٠٠٠ .
- (٧) تكررت عبارات الفخر على لسان نجم في أكثر من تحقيق من التحقيقات القضائية التي أجريت معه ، على نحو يوحى بأنه مطروقة فاجومياه للتأثير العلوي على الخلق .
- (٨) الواقعة غير صحيحة ، والحقيقة التي ذكرتها في محضر التحقيق معي في القضية نائها ، هي أنني كنت أعقاب بإطلاق حرية تشكيل الأحزاب للجميع ولأين قيود أو تمييز ، وهو لا يزال موافق إلى اليوم .
- (٩) هذه أول مرة ، يسجل فيها تهمة نقدا لتحقيقات النيابة ، والفقرات التي سجلها في التحقيق من قصيدته بعبارة التي كتبها أثناء اعتقاله بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧١ .
- (١٠) يلاحظ أن نجم قد عمل هنا من عزوفه عن إبداء الرأي في أحداث ١٩ و ١٨ يناير كما فعل في بداية التحقيق .
- (١١) يستخدم مصطلح محضر تحقيق لترقيم التحقيقات ، فلماذا صدر قرار اتهام في القضية أخذت رقما آخر .
- (١٢) تستعين أجهزة الأمن بخبراء في الشطوط ، كجزء من نشاطها ، ولكن للملكم لا تأخذ إلا بتقارير الخبراء الذين للتنبؤهم للمعاملة .

- (١٣) يقدّر نجم هنا إلى اتساع نطاق مشاركة طالبات الجامعات للصربية آنذاك في المظاهرات السياسية.
- (١٤) الإشارة إلى «مرءة بلومع زوجة الشاعر آنذاك، التي قضت أن تشاركه حياته المأساة» على حياتها المرفهة نسبياً.
- (١٥) لو صحح استنتاجنا، فإن القصيدة الثالثة التي شُيّعت، ولم يتناولها التحقيق هي قصيدة «أغنية هزارة» ويقول في مطلعها «عزّوز النور كوا النور» متأخيراً. متى قد الكوّن مع ذلك نايما لتعارك. مع نجمك مع إنه يجوز. ييجي مرء يزوجن. ويلبك على أم دماغك بالشوز.
- (١٦) إجابة نجم هنا تتسم بدرجة من الحذر القانوني غير المجهود فيه، لأن نشر القصيدة أو إزاعتها، هو الذي يعتبر مخالفة للقانون، إما كتابتها فلا عقوبة عليها، والغالب أن المحقق قد تدخل في صياغة الإجابة، وهي ظلمة كانت تتكرر مع نجوم وغيره، في سياق تعاطف بعض أفراد النخبة العامة مع المتهمة.
- (١٧) هذا استمرار للنقطة الذي اعتبر القصيدة الواحدة الثلثين ولا حظ أن نجم لم يحاول تصحيحه.

الفصل السادس عواصف نوفمبر

(١٥)

كان ونجم قد ظل قيد الحبس الاحتياطي على ذمة التحقيق في قضية ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧، حوالي تسعة أشهر إلى أن قبل القضاء تظلمه من أمر الحبس فكان من أواخر المتهمين في القضية الذين غادروا السجن بقرارات إفراج مؤقت، ولم يكن قد تبقى منهم. على مشارف العام الدراسي الجامعي ١٩٧٧ / ١٩٧٨. سوى عدد قليل، على الرغم من أن الرئيس السادات لم يكف. طوال العام. عن الهجوم العنصري للتواصل على المضربين اليساريين الذين حرشوا على انتفاضة الحرامية متوعدا بأن يظل يطاردهم حتى آخر الأرض.

ومع أن حملة الاعتقالات الواسعة التي أعقبت أحداث يناير، كانت قد حققت هدفها، وكفلت للحكومة عاما جامعا خاليا من المنقصات بعد القبض على كل العناصر النشطة من الطلاب، وانشغال الباقين بالاهتمام بأمور المسجونين من زملائهم إلا أن العام الدراسي الجديد - بدأ في ١٥ أكتوبر ١٩٧٧ - وقد شاعر معظم هؤلاء السجن، وعادوا إلى كلياتهم، على نحو أشاع مناخا من القربص والتوتر بين الحكومة والمعارضين لها من طلاب الجامعات.

وكانت الحكومة قد اعتمدت - منذ أحداث يناير ١٩٧٧ - سياسة أمنية جديدة، هي سياسة الأمن الوقائي التي تقوم على إجهاض أي نشاط للمعارضين وهو في مرحلة التخطيط له، قبل أن يتحول إلى حركة. وأسدرت تعليمات صريحة إلى مديري الجامعات وعمداء الكليات، بتطبيق النظم الجامعية تطبيقا صارما لإعادة الانضباط بين طلاب الجامعات، وبغضلا عن ذلك فقد أصدر الرئيس السادات في أعقاب أحداث يناير قرارات



بقوانين أجري عليها استفتاء شعبيا، تقضى برفع عقوبة التحريض على تعطيل الدراسة أو العمل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة، بينما كانت العناصر النشطة من الطلاب تشعر بالقلق على ما اعتبرته حقوقا في الحركة وحرية التعبير، حصلت عليها الحركة الطلابية خلال السنوات العشر التي تلت هزيمة ١٩٦٧.

وقد عكس هذا التراجع نفسه في محاولات قام بها كل من الطرفين، لاختبار قوة الآخر، فبعد أيام من بدء العام الدراسي، استأنفت الأسر الطلابية نشاطها، وبدأت في إصدار معلقاتها بينما تشددت السلطات الجامعية في تطبيق النظم التي كانت تقضى بمصادرة كل معلقة لم يراجعها اتحاد الطلاب، ويمهرها بخاتمه، لكي تحول دون خروج هذه «المعلقات» على «الخط الأحمر» الذي يثير الخروج عليه المشكلات، بعد أن علق الرئيس السادات فلس المسؤولية عما سماه «زلات الطلاب وسخافتهم» في رتبة مدراء الجامعات وعمداء الكليات وطلابهم في اجتماعات متعددة، عقدها معهم، بفرض الانضباط في الجامعة وأصبح نجاحهم في ذلك مقياسا لولائهم ومحكا لمدى استحقاقهم لمناصبهم.

في هذا المناخ استأنفت أسرة «التقدم» بكلية الهندسة بجامعة عين شمس نشاطها الذي توقف في معظم شهور العام الدراسي المنقضى، نتيجة للقبض على مقررها «مجدى بلال» الطلاب بالسنة النهائية، وعلى عدد من أعضائها النشطين ضمن المتهمين بالتحريض على

أحداث ١٨ و ١٩ يناير. وبالإفراج عنهم استعادت الأسرة، التي تأسست في العام الدراسي ١٩٧٤ / ١٩٧٥ - حيويتها، وبعد أربعة أيام فقط من بداية العام الدراسي استهلّت موسم نشاطها الثالث في ١٨ أكتوبر ١٩٧٧ بإصدار معلقاتها، التي ركزت كالعادة - وطبقا لما ذكره، فيما بعد، محسن خلوصي، رئيس مكتب النظام بالكلية - على صعوبة الحياة في مصر، واتهمت الحكام بأنهم يعيشون في رغد بعيدا عن حياة الناس ومشكلاتهم ومناصبهم، فضلا عن تعليقها الحاد على خبر نشرته الصحف عن ورود اسم الرئيس السادات ضمن قائمة تضم الرجال العشرة الأكثر أناقة في العالم، فقد أصدرت خلال الأسابيع الثلاثة التالية ما يقرب من ١٤ معلقة كان من بين عناوينها التي تدل على موضوعاتها، ونداء إلى طلاب كليتنا و «لزيحوا الأقنعة الزلقة» و«بيان صادر من المعتقلات السياسات بسجن القناطر الخيرية» و«الحكم العسكرية وسيادة القانون».

ولأن الأسرة، طبقا لما ذكره فيما بعد للمقدم جمال أبو نكري، الضابط بمكتب الطلاب بمباحث أمن الدولة - كانت تضم العناصر الماركسية بالكلية - فقد ترصد العاملون بمكتب النظام بالكلية لمعلقاتها، ولما لم يكن من حقهم أن يقوموا بأنفسهم بنزع أية معلقات تلافيا لحدوث مشاحنات بينهم وبين الطلبة، فقد كانوا يكتفون بإبلاغ صيد الكلية والدكتور محمد محمد الهاشمي، عن للمعلقات غير المصدق على نشرها من اتحاد الطلبة، فيكلف أحد وكلاء الكلية أو أساتذتها للتفاهم مع الطلبة على احترام الاتفاق بين الإدارة والاتحاد، على أن يكون الأخير هو الجهة المنوط بها التصريح بنشر أية معلقة.

ومع أن العاملين بمكتب النظام كانوا يتبعون - نظريا - إدارة الكلية، إلا أنهم كانوا يحتفظون بصلات قوية بمكتب الطلاب، بمباحث أمن الدولة، مكنته من أن يصور عن بعد معلقات الأسرة، التي كان مكتب النظام يلفت نظرهم إليها، حتى تلك التي كان يعتمد عليها الاتحاد، إذ كان من رأى أجهزة الأمن أن هذا الاعتماد، لا ينفى عليها صفة الشرعية، لأن الاتحاد كان يعتمد نشر معلقات غير ملتزمة تتضمن «سفاهة» و«ثارة» فضلا عن أن هذه الأجهزة كانت تتهم الاتحاد بالتواطؤ مع الأسرة، وقد نكر المقدم أبو نكري، أن الذي كان يعتمد معلقات الأسرة من أعضاء الاتحاد، هو الطالب محمد شريف أحمد مراد وهو من العناصر التي تدعى الناصرية وتهاجم رئيس الجمهورية، وسبق اتهامه بالتحريض على مظاهرات الطعام في ١٨ و ١٩ يناير وقيادة بعضها، وهو ما دفع العميد إلى الأمر برفع بعض المعلقات التي كان الاتحاد كان قد اعتمدها، واجتمع بأعضائه ليلفت نظرهم إلى أن القواعد المتفق عليها بشأن حدود النشر، يجري الخروج عليها.

وفي مواجهة ما تعرضت له معلقات الأسرة من مصائد، فقد خصصت أحد أعضائها - وهو الطالب - مدحت عز الدين - لحراسة هذه المعلقات، حتى لا يقوم أحد بنزعها، ثم لجأت - خاصة حين لا تستطيع الحصول على اعتماد الاتحاد لبعثها إلى أسلوب العرض الخاطف، بتعليق مقالاتها على الحائط لمدة ربع ساعة أو نصف ساعة، بالقرب من ممر الصحافة - الذي يواجه الكافيتريا - ثم ترفع بعد ذلك ليعاد تعليقها في فترات احتشاد الطلبة، وبذلك تحمي المعلقات من المصادرة، وتفلت من مطاردات مكتب النظام، ومن المسألة أمام إدارة الكلية، خاصة أن المعلقات، لأسباب أمنية، كانت توقع باسم الأسرة، وليس بأسماء كتاب المقالات، كما أنها لم تكن تكتب عادة بخطوطهم.

ورغم ذلك لم يراس مجلس خلوهم - رئيس مكتب النظام - فترصد هو وأحد معاونيه على مقربة من بعض المعلقات، إلى أن شاهد أحد الطلبة وهو يرفعها من مكانها، وتبعاه حتى أحد معرات الكلية البعيدة عن زحام الطلبة، ثم استوقفاه وطلبا إليه التوجه إلى مكتب العميد، كما طالباه أن يثبت شخصيته واتهماء بأنه ليس من طلاب الكلية، ولكن الطالب رفض، وتمكن من الإفلات، بعد أن ترك لهما ما كان يحمل من معلقات، وبطاقته الشخصية التي تبين منها أن اسمه «عمرو سوكة»، وأنه طالب بالسنة الإعدادية، وعندما أطلع العميد على المعلقات استدعى الطالب ولفظ نظره إلى خروجها على الحدود المتفق عليها، وهدده بالإحالة إلى مجلس تأنيب وصادر المعلقات.

وقد أثار هذا التصرف أعضاء الأسرة الذين احتجوا لدى العميد على سلوك رجال الأمن مع الطالب، ولكن العميد لم يتخذ ضدهم أي إجراء، مما أدى إلى مزيد من توتر العلاقات بين الطرفين، ودعا أعضاء الأسرة إلى الاعتقاد بأن هناك تمييزاً ضدهم، وفي اليوم التالي علقوا أربع مجلات يهاجمون فيها مكتب الأمن وعميد الكلية، ويمتشون على تهجم موظفي النظام على الطالب «عمرو سوكة».

في بداية نوفمبر ١٩٧٧ كتب مقرر أسرة التقدم - الطالب - «مجدى بلال» - طلباً باسم عميد الكلية، لإقامة ندوة شعورية غنائية بمناسبة بدء العام الدراسي، تعقد بمرج فلسطين - أكبر مدرجات الكلية - في غير أوقات الدراسة، ويحيطها كل من الشاعر وأحمد فؤاد نجم والملاح والمغنى الشيخ «إمام عيسى»، على أن تعقد في الواحدة والنصف من بعد ظهر اليوم الاثنين ١٤ نوفمبر ١٩٧٧، وكان الطلب مستوفياً من الناحية الشكلية إذ كان مختماً بخاتم الاتحاد، ومعتمداً من قائد الأسرة الدكتور أحمد شوقي عبدالغنى، الأستاذ المساعد بالكلية...

وبعد يومين من تقديم الطلب استدعى العميد رائد الأسرة، وأبلغه بعدم موافقته على إقامة تلك الندوة وطلب إليه إقناع أسرة التقدم بالعدول عن عقدها، لكن أعضاء الأسرة أصروا على عقد الندوة، واعتبروا رفض العميد لعقدها، تحننًا معهم وتحيزًا ضدهم، وبذلك على ذلك الحرية لمنوحة لبقية الأسر، إذ كانت الجماعة الإسلامية بالكلية تقيم معرُضا للكتاب في جزء من الكافيتريا، وتعلق بعض المعلقات، وتنظم محاضرات في للدرجات، كما أن أسرة أخرى كانت قد نظمت حفلة غنائية لأحيائها للطرب «محمد نوح» -وإعاد رائد الأسرة عرض الأمر على العميد مشيرا عليه بالموافقة على إقامة الندوة، توفيا للصدام مع الطلاب، خاصة أن هذه الندوة كانت قد أقيمت في العام السابق دون أن ينتج عنها شيء يخشى منه، لكن العميد نقل عن سلفه الدكتور أحمد شاكره قوله إنه وافق على إقامة ندوة مشابهة في العام الماضي، فلما منه أنها ستضحي بهنوء، إلا أنه ندم على سماحه بها، بعد أن استمع إلى ما قيل فيها.

واقعت التطورات التي حدثت في الموقف السياسي، آنذاك، العميد بصواب مخاوفه إذ كان الرئيس السادات قد أعلن في خطاب القاء يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٧، عن استعداده لكي يسافر إلى إسرائيل بحثا عن السلام وتثالث ردود الفعل المعارضة لهذه الخطوة وكان من بينها مقال يتوقع وأسرة التقدم بعنوان «الذهاب إلى الكتيتست ليس شجاعة .. لكنه تخالل وخيانة» علقت بجانب مطعم الكلية، أردفته بأخر بعنوان «مرحبا بالسيد بيجين في القاهرة» كانت كافية لكي يتمسك العميد برفضه التصريح للأسرة بعقد الندوة، رغم تدخلات رئيس اتحاد الطلاب ومقرر اللجنة الثقافية، ورائد الأسرة لإقناعه بأنهم يتحملون المسؤولية عن أي خروج عن النظام، مما اضطر رائد الأسرة لإبلاغه بأنه سيتفب من الكلية في الوقت المحدد لاتعاقبها، لأنه يتوقع أن تؤدي محاولات منع الندوة إلى اضطراب في صفوف الطلبة.

لم تتراجع الأسرة عن موقفها، وحمل مقرها ومجدي بلال دعوة رسمية معهورة بتوقيعه ومعتمدة من رئيس الاتحاد، ومختومة بخاتمه موجهة إلى الثلاثي «نجم» والشيوخ «ممام» وعزة «بلبع»، وأبلغ أولهم -الذي تسلم منه الدعوة- أن هناك مخططا لمنع الندوة، وأنه لا يستبعد أن تعرض أجهزة الأمن بعض الطلاب للقيام باستفزازات أثناءها تتخذ ذريعة لهذا الإلغاء، لكن «نجم» أعلن له موافقته على الحضور رغم ذلك.

ولأن عقد الندوة كان قد أصبح موضوعا للتحدي بين الأسرة وبين السلطات الرسمية، فقد كثفت الأسرة من حملة الدعاية عن موعد الندوة ومكانها، اتضمن حشد جمهور من

الطلاب يحضرها، ولكي تعوض ما كان موظفو الأمن يمزقونه من الإعلانات، ولجأ عميد الكلية إلى حيلة مشروعة لكي يمنع عقد الندوة، فدفع أحد أساتذة الكلية إلى التقدم بطلب لكي يلقي محاضرة إضافية على طلبة السنة الثانية في الوقت المحدد للندوة وفي المدرج الذي اختير لاتخاذها فيه، وأعلن عن ذلك، كما أصدر أمراً علق على باب الكلية، يقضي بعدم السماح لأشخاص من خارجها بدخولها إلا لأعمال مصلحية أو مهمة معلومة. وبعد موافقة الإدارة والتأكد من شخصيته. وردت الأسرة على ذلك بتكثيف إعلانات الدعاية، خاصة في صباح اليوم المحدد لعقدتها، مما دفع العميد لكي يعلق إعلاناً في ذلك اليوم نفسه، يطلب فيه من أعضاء أسرة التقدم مقابلته للأهمية القصوى قبل الحادية عشرة صباحاً، لكنهم لم يستجيبوا للدعوة التي كانوا يعرفون موضوعها وفي العاشرة والنصف من صباح ذلك اليوم، توجه دعمرو سوكه ... عضو الأسرة - إلى مقر إقامة وأحمد فؤاد نجم وزوجته آنذاك والطالبة عزة بليغ والملاحن المغني الشيخ إمام عيسى في حارة حوش قدمه بالفورية ليصحبهم إلى الكلية.

(١٦)

في اللحظة التي وصل فيها الطالب عمرو سوكه - عضو أسرة التقدم بكلية الهندسة بجامعة عين شمس - إلى حارة حوش قدم، لكي يصحب الثلاثي «نجم» و«إمام» و«عزة بليغ» إلى الكلية، كان الدكتور محمد محمد الهاشمي - عميد الكلية - يرأس اجتماعاً لمجلسها، والغالب أنه تلقى أثناء الاجتماع اتصالاً هاتفياً، ينبهه إلى التوتر السياسي الذي يسود البلاد، بعد التطورات المتلاحقة التي كشفت عن أن الرئيس السادات كان جاداً حين أعلن استعداده لزيارة القدس المحتلة، على نحو يتطلب مراقبة الحالة في الجامعة تحسباً لحركة احتجاج طلابية ضد الزيارة..

وكانت الساعة قد بلغت الحادية عشرة والنصف حين غادر العميد قاعة الاجتماعات المتلاحقة بمكتبه، لكي يستدعي «حسين خلوصي» - رئيس مكتب النظام بالكلية - فيشدد عليه بضرورة منع كل الغرياء من دخول الكلية إلا إذا كان لعمل مصلحي. وبعد التأكد من ذلك، من دون أن يشير صراحة إلى اسمي «نجم» و«الشيخ إمام». ولكن «خلوصي» الذي كان حريصاً على أن يتلقى تعليمات واضحة، ونكر للعميد أنه لاحظ - وهو في طريقه إلى مكتبة العميد - تكثيف الإعلانات عن الندوة التي دعت إليها أسرة التقدم متسائلاً عما إذا

كان هذا المنع يشمل للدعوى الحديث فيها، أكد له العميد - من دون تفاصيل - أن المنع يشمل الجميع.

استدعى مخلصي - بواب الكلية - وأبلغه بالتعليمات، وزيادة في الاحتياط كلف أحد معاونيه، وهو د. ماهر عبد الله بالوقوف إلى جوار البوابة، بحكم معرفته بالعناصر والمندسة من غير طلاب الكلية التي تعودت التردد عليها وخاصة الشيخ إمام، وأحمد فؤاد نجم، وبعد لحظات ظهر إلى جوار البوابة مجموعة من طلبة أسرة التقدم، في طلبتهم مقرها ومجدي بلال - الطالب بالسنة النهائية - الذي توجه مباشرة إلى د. ماهر عبد الله يسأله عما إذا كان العميد قد أصدر قراراً بمنع نجم، والشيخ إمام من الدخول إلى الكلية، فأحالته إلى مخلصي، الذي أجابه بالإيجاب على سؤاله، مؤكداً له أن العميد قد أمر بإلغاء الندوة، وبمنع المشاركين فيها من دخول الكلية، وبعد مناقشة متوترة، قال له مجدي بلال في ختامها - طبقاً لما قاله مخلصي - بعد ذلك في التحقيقات.

الشيخ إمام ح يخش الكلية خوفاً عنكم وعن العميد... وأحنا ح نعرف ندخله نزائ.

وكانت المناقشة الحامية لا تزال دائرة بالقرب من باب الكلية، حين واقتتلت أمامه في الثانية عشرة ظهراً سيارة أجرة نزل منها الطالب وصبري سوكي، وبصحبته والشيخ إمام ودة عزة بلبيع، فاعتترض مخلصي ودهامر عبد الله طريقيهما، ومنعاهما من الدخول فازداد غضب أعضاء الأسرة، الذين أصروا على إدخالهم، وحتى لا يتكاثف الزحام عند البوابة عرض عليهم مخلصي أن يستضيف في مكتبه كلا من الشيخ إمام ودة عزة إلى أن يستأذن المسئولون عن الأسرة العميد ليسمح لهما بالدخول .. ولكنهم تكاثروا عليه، ودفعوه بأيديهم، وركله مجدي بلال في قسبة ساقه، حتى يكف عن اعتراضهم، واصطحبوا الشيخ إمام ودة عزة، وتوجهوا بهما إلى الكافتيريا في انتظار - للوعد المحدد للندوة، وهو الواحدة والنصف.

ولما كان مستحيلاً على رئيس مكتب النظام أن يطارد المنفسين في فناء الكلية، وبين زحام الطلبة تلافياً لإثارتهم، فقد توجه مخلصي على الفور، إلى مكتب العميد، حيث أخبره بما جرى.. وفي أثناء ذلك وصل منجمه إلى الكلية بسيارة أجرة أخرى - إذ لم تكن السيارة التي استقلها إمام تصح سوى ثلاثة أفراد - وكان الوضع قد هدأ عند البوابة، فلم يعترض طريقه أحد، ووجد في انتظاره أحد أعضاء الأسرة، قاده إلى الكافتيريا، فيما اعتبره - المقدم أبو تكري - مسئول مكتب الطلاب بمباحث أمن الدولة في أقواله التي أدلى بها فيما بعد في التحقيق - محاولة لحشد الطلبة لحضور الندوة.

ومع أن السبب الحقيقي كان يعود إلى أن للدرج الذي ستعقد فيه - وهو مدرج وفلسطين - كان لا يزال مشغولا بإحدى المحاضرات، إلا أن تفسير المقدم ألبو نكري، لم يكن بعيدا عن الصواب، فقد انتهر منظمو الندوة، الفرصة، وأكسروا على الشيخ وإمامه أن يسميهم أحد الحانات، وكان لا يزال يوزن للعود، حين وصل «نجم»، وما كاد ينضم إلى المنفذة التي يجلسان عليها، حتى ظهر الدكتور «محمد الهاشمي» عميد الكلية وبصحبته «محمدين خلوصي» رئيس مكتب النظام، حيث أمر الطلبة المحتشدين في الكافتيريا بأن ينصرف كل منهم إلى محاضراته مؤكدا أن الندوة غير شرعية لأنه اعترض على إقامتها، ونصحهم بالابتعاد عن منظمي الندوة، الذين وصفهم بأنهم من الطلبة المشاغبيين غير المنتظمين في الدراسة، وخاطب «الشيخ إمام» طالبا إليه الانصراف حتى لا تضطر الكلية لإبلاغ الشرطة بأنه قد اقتحمها واعتدى على موظف الأمن، فثار الطلبة لما اعتبروه إهانة لضيوفهم ولهم، وقال رئيس أسرة التقدم «مجدى بلال» للعميد: «اشمعي الأسرة بتاعتنا تعملوا فيها كده، واشمعي محمد نوح لماجه ماخذش منعه.. ولما الطالبان اللذان بيغنى للفقراء بييجي يغنى لهم، عاوزين تمنعوه.. أنا ح أقاضي الكلية لأن ده تدخل في حرية نشاطنا».

وحين لم يجد العميد جدوى من المناقشة، عاد إلى مكتبه، واتصل بالشرطة ليبلغها بما حدث، فطلبت إليه إرسال «محمدين خلوصي» إلى قسم شرطة الوايلي - الذي تتبعه الكلية إداريا - حيث حرر بلاغا بما وقع عليه من اعتداء، واتهم عددا من الطلبة، بإحداث الإصابات، التي وصفها التقرير الطبي الصابر عن مستشفى الدمرداش، بأنها وكدمة في فروة الرأس وقصبة القدم اليمنى يحتاج علاجها أقل من ٢٦ يوما.

وبعودة الهدوء إلى الكافتيريا، بعد انصراف العميد، عاود الطلبة الإلحاح على «نجم» بأن يلقي عليهم إحدى قصائده الجديدة، التي كتبها خلال فترة حبسه على ذمة التحريض على أحدث ١٩٨٨، ١٩ يناير ١٩٧٧، في محاولة لتعويض ما فقدته الحشد بعد تهديد عميد الكلية، فاستجاب لهم وألقى قصيدته «العنبره»، وهي تجربة متميزة، استلهمها «نجم» من احتفالية تعود نزلاء السجون أن يقوموا بها في مناسبة الإفراج عن أحدهم أو عودة أحد نزلائه القدامى إليه، بعد تقريبيه شهورا في سجون أخرى، وتبدأ عادة ليلا بعد إغلاق الزنازين، حيث يقف منظم السفل ومقدمه، عند نافذة زنازنته، وينادي «عنبر.. كله يسمع» ويعد أن يحيي حراس الليل المنوط بهم الحراسة أمام أبواب العذابر، في إيماءه تجمع بين الاستئذان والتحية، يتواصل النداء تأكيدا للدعوة، وأطمئنانا إلى وصولها إلى كل أدوار السجن أو عذابر، وذلك بالنداء على أدوار السجن أو عذابر بأرقامها، فهو ينادي عنبر

واحد حيث يوجد للحكوم عليهم في جرائم النار، وعنبر اثنتين حيث يقيم للحكوم عليهم في جرائم النشل والسرقة، وعنبر ثلاثة حيث يسكن تجار المخدرات، وعنبر أربعة حيث يسكن المتهمون في الجرائم السياسية، مضيفا صفة على كل دور فواحد ياقبل / اثنتين ياورد / ثلاثة يا اجدع ناس حشاشة / أربعة يازين شباب الحركة الوطنية... وحين يطعن إلى أن الجميع قد تنبه إلى النداء، يصوغ الخبر في عبارات تقول مثلاً: نعرفكم يا إخوان أن أخوك للعلم عبد المعلى الفتوفى خارج بكرة إفراج من تاييدة ٢٥ سنة جدعنة... ثم يبدأ البرنامج، بأن يقدم كل عنبر برقية تهنتة، أو أفنية تناسب المقام أو موالا شعيبيا، أو نكتة جديدة..

في قصيدته - التي كتبها في ٢٢ مايو ١٩٧٧ - يستخدم ونجم شكل العنبرة لكي ينسج في داخله مشاعره، ومشاعر رفاقه من سجناء قضية ١٨، ١٩ يناير موطئا كل الفنون الفولكلورية التي تستخدم عادة في العنبرة، فهو يبدأها بالنداء على العنبر. ثم بموال يعبر عن إصراره على موافقه مهما لقي في سبيلها وعنبر... كله يسمع / شخسخت بالزهر / ماتصليش ولا مره / وراعت بالمهر والبقشيش / على مره ثم يحيى حراس السجن، ساخرا منهم، لأنهم لا يقلون إجراما ممن يهرسونهم، لا فارق بينهم إلا في الملابس ووالسجن للحر وإن كان مر / ولا مره / فكرنى بالتوبه من دى التوبه / بالمره / بعد مساء الخير / على حرس الليل / كتجى برنجى تشنجى / كله لبط ولومانجى / بس البسلة بتلرق / والعيب ع المخزنجى.

وينتقل الشاعر بعد ذلك إلى شكل من أشكال الموال الدينى مما يعرف في فنون الاسب الشعبي - من حيث الشكل - بالمرنوف، حيث يطرح في مطلع قصيدته - أو بعبير أهل الفن يفرش لها - ثم يفصلها في الحركات التالية. وقضية الشاعر، هي أنه يؤمن بأن الله خلق الإنسان حرا كريما، يابى الظلم، لذلك فهو يصبر على كل مايجرى له، واثقا بأن ميزان العدالة الالهية، سوف ينصب يوما، وكذلك سوف يسترد حريته..

والأولة للنبي / والثانية أيوب / والثالثة غريثى / والرابعة المكتوب / والخامسة التي افترى حتما بيتا مغلوب، وبعد هذه والفقره يبدأ في تناول كل مفردة من مفرداتها والأولة يانبي يا محرو الإنسان / يا بسلم الميثل... يانجدة للغلبان / كرم صنف البشر / عن طايقة الحيوان / ورقعت سيف الهدى / على الطفيان / وغسلت أرض العرب / من بقعة الاوثان / وزعقت يا أمتى / فى سائر الأزمان / الظلم يوم لو حكم / والحق يوم لوهان / يحرم عليكى المطر / والفقى والعمران / تسرح بجورك عطش / ف الزرع

والإنسان / ويجر فيكي الحنش / وتحوم الغربان / ترعى الخراب ع الجبل / والسهل
والوديان / النور يثور في السما / وجه القمر مايبان / والشوف يشيع في العمى /
والضلمة والأحزان / والخوف يطيح في البشر / من قسوة السجنان / الناس تخاف
بعضها / وتخوف السلطان»

بعد النبي الذي حذر من تحكم الظالم ومن هوان الحق، يأتي دور أيوب:

هوالتانية قلت أنا أيوب .. وأنا مثلين / أيوب ومهما ابتلى / أيوب يروح لي فين ؟ / أيوب
سبر كام سنة ؟ / أيوب سبر له يوعين / طلعت عليه القصص / وأتتاني بالاسمين /
عده من الأنبياء / والصالحين لاتنين / .

«وأنا اللي سبري هنا / جوه اللومان سبرين / سبري على خطفتي / من عزوتي
والبين / وسبر تاني على / حكم الزمان يا عين / التندل فينا حكم / والتندل حكمه شين /
حكم البقر في البشر / بشريعة القرنين / وحق تربة نبي / طه كحيل العين / هلبت يوم
يتنصّب / بدل الميزان لثنتين / وأنظر بعين الرضا / للعدل في الميزانين».

وتأتي المفردة الثالثة، لتكمل جوانب القضية التي يطرحها قضية الحق للظالم السجن
للصادر:

«والثالثة غريتي / في عالم الأندال / التندل فيه احتمي / والحر فيه انطال / والواطي لما
اعتلى / أجر له كام طبال / والشمط والبلطجي والقص والمحتال / والكوديا ليست شنب /
وانحزمت بمقال / وعين يحب النبي / سقفة كمان يا عيال / الرقص نار في البلد / عمال
على بطال / والأحم لما انكشف / غطي على اللي انتقال / لا سمعنا صوت في النغم / ولا
شعر في اللوال / خنقوا الكلام في الفنا / والرنة في الخلخال».

وتعود القصيدة بعد هذا الطرح للقضية، إلى الشكل التقليدي للنداء الذي تبدأ به
العنبرة، فتعيد صياغته ليتناغم مع ما سبقه، وما سوف يتلوّه، فالأرقام هنا ليست أرقام
عنابر، ولكنها إشارات لقيم ولشاعر ومواقف، فولد يا موحد الواحد / اثنين يا سيدنا
الحسين / ثلاثة يا سؤ الشماته / أربعة يا حبر للطبعة / خمسة يا عزمي ياحي / ستة يا
بكره يا جي / سبعة يا قلبى يا مايل / ثمانية يا شوق الزمايل / تسعة يا دنيا يا واسعة /
عشرة يا خاين يا حشرة » ثم يتلو ذلك الخبر اليقين «أعرفكم جميعا إن السجن سور /
وأعرفكم جميعا إن الفكرة نور / وعمر النور ما يعجز يقزح ألف سور / وعمر السور ما
يقدر يحجز بنت حور / وأعرفكم جميعا إن الظلم شايع / وأعرفكم جميعا إن ما لهش

أكره / وأعرفكم جميعاً / إنه ح يبقى نكرى / وأعرفكم جميعاً إن الثورة فكرة / وأبشركم جميعاً / إن الوعدة بكره / وأبشركم جميعاً / إن الوعد بكره / والنور عندنا وعندكم / يا حياييب.

(١٧)

وكانت الساعة قد بلغت الواحدة والنصف حين انتهى نجم من إلقاء قصيدته وانتهت المحاضرة التي كان أحد أساتذة الكلية يلقيها في مدرج فلسطين فزحف الجمع المجتشد في الكافتيريا إلى المدرج يحتلونه قبل أن تغلق إدارة الكلية أبوابه أو تشغله بإحدى محاضرات الدراسة لتعويق عقد الندوة .. وخلال دقائق كان للمدرج قد امتلأ عن آخره بالطلبة، ودخل الثلاثي «إمام» و«نجم» و«عزة» فاستقبلهم الطلبة بعاصفة من التصفيق الحار.

ومع أن إدارة الكلية كانت قد سحبت الكهرباء عن المدرج فتعطلت مكبرات الصوت عن العمل، إلا أن الندوة بدأت في موعدها، وافتتحت بكلمة ألقاها الطالب مجدى بلال - مقرر الأسرة للنزلة لها - أشار في بدايتها إلى محاولات تعويق عقدها، وحذر من الاستجابة لاية استغزازات قد يتعرض لها جمهور الندوة تحولها إلى مشادة تنتهي بإفشالها، وطلب الجميع بالهدوء ثم دعاهم للوقوف نقيطة حدانا على روح زميلهم «زهير إسماعيل حميدة» الطالب بالسنة الثانية قسم عمارة، قائلا إنه قد «استشهد تحت أنقاض عمارة الظاهر التي انهارت في الأسبوع نفسه وراح ضحية للفقر والإهمال في هذا البلد».

واستأنف مجدى بلال بعد ذلك كلمته قائلا :

« بلغنا الآن أن السيد الدكتور عميد الكلية اتخذ القرارات الآتية :

١ - نظرا لما تقوم به أسرة التقدم من نشاط غير مرغوب فيه بالكلية ومحاولاتها الدائمة الإخلال بالنظام التعليمي بالكلية برغم تحذيري السابق، لذلك نقرر إلغاء هذه الأسرة وتبليغ القرار لكل من رآه الأسرة ومقررها ورئيس اتحاد الطلبة.

٢ - إحالة الطلبة الآتية أسمائهم لجلس التأديب بالجامعة لقيامهم بأعمال مخالفة للنظام بالكلية ومحاولاتهم تحريض الطلبة وإثارتهم وهم : مجدى بلال وعادل بلال ومدحت عبد الجواد، ومدحت مصطفى وعمرو سوكة.

هو ده القرار لاني بلغنا داوقت .. السيد، عميد الكلية بيعتبر دعوتنا للشاعر نجم والفنان

الشيخ إمام، إخلالا بنظام الجامعة ولا يعتبر زيارة الفنان محمد نوح ورواد شارع الهرم للجامعة إخلالا بالنظام، وفي الوقت الذي يسمح فيه لجميع الأسر والتجمعات بممارسة جميع الأنشطة تعاقب أسرة للتقدم على ما تنتشره من آراء سياسية في معر الصحافة، وعلى أنها تدافع عن الديمقراطية في مصر، وعن حق كل مواطن في مصر في أن يقول رأيه.

واستطرد مقرر الأسرة «مجدى بلال» يقول إن حل الأسرة وتقديم ستة من الطلاب إلى مجلس التأديب لن يريهم خاصة وأنه قرار مخالف للائحة التي تقصر الإحالة للتأديب على حالة واحدة، هي قيام الطلاب بمخالفة أخلاقية داخل الجامعة أو خارجها، وأعلن أن الأسرة باقية وصحفها ستواصل الصدور، وأنها ستستصدي لقرار وقف نشاطها بمساندة من جماهير الطلاب والأماتة الديمقراطيين الذين تثق بأنهم «سيرفضون القرار»، وأنها ستلجأ للقضاء للطمعن عليه.

وربط «مجدى بلال» بين محاولات منع الندوة - التي تعودت الأسرة أن تقيمها في هذا الموعد من كل عام، احتفالاً ببدء العام الدراسي الجديد، وبين انتفاضة يناير ١٩٧٧، منتقدا للوقف الذي اتخذته النظام حين رفض الاستجابة لمطالب الجماهير بإقالة وزارة وممدوح سالم لمسؤوليتها عن إصدار قرارات رفع الأسعار، واستصدر - بدلا من ذلك - قوانين ٤ فبراير ١٩٧٧ الإرهابية التي تنص على معاقبة كل من يتظاهر أو يحرض على تعطيل الدراسة في المدارس والجامعات بالأشغال الشاقة للخدمة، وقال: إن الجماهير فقدت الثقة في هذا النظام القمعي برمته بعد قوانين فبراير.

وفي تفسيره لمواقف النظام السياسية على الصعيدين الديمقراطي والوطني، قال مقرر الأسرة إنه موقف طبقي، فهو نظام يخضع لسيطرة طبقة تملك كل شيء وتسلب ثروات الشعب وتمنع نماءه، ويسعى لقمع كل القوى الوطنية والديمقراطية دفاعا عن مصالح هذه الطبقة، بل ويفرط - بشغف منها - في التراب الوطني ويقدم كل يوم تنازلا تلو الآخر، للإمبريالية والصهيونية العالمية، كان آخرها عرضه لابتقتل بالذهاب للكنيست في مناورة رخيصة اسمها السلام، مع أن السلام ابن شرعي للقوة.

وفي ختام كلمته، حيا «مجدى بلال» شهداء ١٩١٨ و١٩٧٧، والمعتقلين على ذمة قضية انتفاضية يناير، وأكد استمرار الكفاح من أجل الديمقراطية وأوسع الحريات السياسية، وهدف بحياة الحركة الطلابية وكفاح الشعب المصري..

وبعد أن طلب مجددي من الطلبة أن يلتزموا الهدوء حتى يستمتعوا بغناء الشيخ إمام، خاصة بعد سحب الليكروفونات من القاعة، قدم إليهم وأحمد فؤاد نجم، الذي قال:

.. كل سنة وانتو طيبين .. الأول قيل ما تبدأ الندوة . إحنا شرفتنا أسرة التقدم بموافقة اتحاد الطلبة إنها نعتنا لكي نقيم ندوة هنا . وإحنا نايما تحت أمر الشباب من الطلبة والعمال . وما بنا خدش ٥٠٠ جنيه ولا ١٩٠٠ جنيه ولا حاجة من دى .. وبينجى تلبى الدعوة ويندفع الثمن غالى . لما خرجت من السجن آخر مرة، العقيد «ثروت القباح» - مسئول مكتب مكافحة الشيوعية بمباحث أمن الدولة بالقاهرة - قال لى : انت بتروح الجامعة من غير دعوات، وهى دى للمشكلة اللى بيني وبين للباحث للمشكلة اللى نفعنتلى أكثر من ١٢ سنة من عمرى داخل السجون . الدعوة أقيه يا ثروت بالقباح .. وعملنا موجودين يقولوا لك إن إحنا جايين بدعوة، المسألة مش خوف ولكن علشان ما حدش يقول لنا إنا خرجنا على النظام.

السيد عميد الكلية استقبلنا بطريقة لا تليق بنا . وقال للشيخ إمام : أنا ح اعتقلك لأنك ضربت الضابط . الشيخ إمام ضرب الضابط ؟ مضحكات من الحاضرين ؟ أرى بعضه وإحنا إن شاء الله برضه لما يبقى فينا قوة ح نضرب الضابط .

وقبل ما تبدأ الندوة باستسمحكم أتوجه بالتحية إلى الطلبة والفنانين والعمال الوطنيين المعتقلين فى سجون الاستئناف وأبو زهيل وطره على ذمة انتفاضة يناير، ح تبدأ الندوة بقصيدة جديدة عنوانها «العنبره» وهى مأخوذة من تراث السجون ..

وبعد أن انتهى ونجم من إلقاء قصيدة «العنبره» تحدث عن ظروف القبض عليه على ذمة التحقيق فى قضية التحريض على ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، مؤكدا ما قاله فى التحقيق من أنه لم يغادر منزله خلال هذين اليومين ، ولم يزل شرف هذه للمشاركة ، وأشار إلى أن كثيرين ممن قبض عليهم وحبسوا احتياطيا على ذمة التحقيق فى هذه القضية، يحصلون على قرارات بالإفراج المؤقت عنهم ، ولكن رئيس الجمهورية يستخدم الرخصة التى يمنحها له القانون فى الاعتراض على قرارات الإفراج، مما يترتب عليه إعادة نظر التظلمات فى قرارات الحبس أمام دوائر معينة تصدر عشرات القرارات باستمرار الحبس، حتى أصبحت عبارة «باستمرار» مثار تندر المحوسين وهيئات الدفاع عنهم ، ورجال القضاء .. وفى أعقاب ذلك ألقى «نجم» قصيدة «باستمرار» وهى واحدة من أربع قصائد كتبها إبان حبسه احتياطيا على ذمة التحريض على انتفاضة يناير وقد وظف فيها قرارات «باستمرار الحبس» للسخرية من حالة استمرار الفساد والضمير والتفلق التى تعيش فيها البلاد

فدائشة بتهيش باستمرار / والوضع ملهش باستمرار / والأزمة بتكبر باستمرار /
 / وإن رحت محاكم باستمرار / ومديم الأزمة باستمرار / ف الآخر يحكم
 باستمرار..

وبانتهاء الافتتاحية الشعرية جاء الدور على «الشيخ إمام» الذي غنى أغنيتين من تأليف
 نجم، هما «هلى يا شمس البشايير» و«عن موضوع الفول واللحمة». ثم غنت «عزة بليغ»
 أغنية «هما مين وأحنا مين» لتكثي الوجبة الشعرية الثانية، حتى يتاح للشيخ «إمام» فرصة
 يريح فيها صوته ويعد أن ألقى نجم قصيدة «إن قلت كلمة لم تخافه تصاعدت الأصوات
 تطلب منه إلقاء قصيدة «بيان هام» لكن مقدم الندوة همس في أذنه بشيء، قال على إثره :

«أنا ح أسيب مكانى لشاعر من عندكم، وح أقول لكم برضه اللي انتوا مايزينه. أقدم
 لكم ومحمد فتحي» شاعر هندسة عين شمس.. يتفضل :

ويقلب أحد طلبة الكلية فالقى قصيدة قصيرة يقول فيها:

ما زال الدم المصرى على تربة سيناء معجوناً بالرمل !

ما زالت تكري دير ياسين

ما زال صراخ الأطفال بهجر القبر يدوى فى الأبنان !

ما زالت كل النسوة تندب قتلى الجولان ومصانعنا بأبى زعبل

وأنت تصير إلى للستر هبيجين، محمولاً فوق بساط من خزى وهزيمة

ولنتساءل: هل تعجن من دم الشهداء هدايا لأحبائك فى إسرائيل

هل تأخذ طفلاً ممصوحى العود من الفقر يقدم ورباً للمسترهبيجنه

هل سوف تغامر بمحاكمة الشرفاء أمام لصوحى العالم فى تل أبيب !

مولاي افعل ما شئت وقل ما شئت ..

ما عاش لأن لم أصرخ فى وجهك .

رغم البطش .. ورغم الذل :

انهب يا خائن هذا الشعب ولا ترجع !



أحمد فؤاد نجم، مع زينة: أقر المعتقد

وبعد تصليق لثامه، مبعثه ركابكة القصيدة التي دفع كاتبتها ثلاث سنوات من عمره سجنًا ثمنا لها . قال «نجم»: دلو قتي مع «الشيخ إمام» .. في أغنية نهديتها لزملائنا في المسجون . وكانت الأغنية هي «شيد قصورك» وأردفها الشيخ بأغنية «كلمتين لمصر» وفي أعقابهما تصاعدت أصوات في المدرج ، تطلب قصيدة «بيان هام» فالتقاها «نجم» ليشارك «الشيخ إمام» و«عزة» بعد ذلك في غناء قصيدة «البحر بيضحك ليه» ، ثم يختم «إمام» الندوة ، كما تعود ، بإنشاد أغنية : جيفارامات !

(١٨)

وكانت الساعة قد بلغت الرابعة عصرا ، حين انتهت الندوة .. وغادر الجميع «مدرج فلسطين» من دون أن يحدث أي حادث يكرر للسلم العام .

ومع ذلك فبعد ساعتين من انتهاء الندوة، كان المقدم «جمال أبو ذكرى» الضابط بمباحث أمن الدولة - يتقدم بجلاخ إلى نيابة أمن الدولة، يشير فيه إلى أن الطلبة الماركسيين بكلية الهندسة بجامعة عين شمس ، شكلوا أسرة جامعية باسم «التقدم» تقوم بإصدار مجلات هائط، وإقامة ندوات تتضمن تشهيرا بالنظام القائم وتنديبا بسياساته وأنهم

وجهوا الدعوة إلى الشاعر «أحمد فؤاد نجم» ، والمفنى الكفيف «إمام عيسى» المعروفين بعدائهما للنظام الحالي، لإقامة ندوة غنائية بالكلية بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٧٧، وأعلنوا عن ذلك بمجلة حائط قاموا بتعليقها تضمنت قصائد معادية للشاعر المذكور، فضلاً عن بعض المغالطات التي تهاجم السلطة السياسية وتتهمها بالقمع والاستبداد ومعالجة الاستعمار وإسرائيل، وأمكن تصوير بعض القصائد والمقالات التي حوتها المجلة، في صور فوتوغرافية أرفقت بالبلاغ. واستطرد البلاغ يشير إلى قرار عميد الكلية بمنع إقامة الندوة، ومنع الشاعر والمفنى المذكورين من دخول الكلية وغيروا حضوراً ومعهما السيدة «عزة بليغ» زوجة «أحمد فؤاد نجم» واقتحموا الكلية بمساعدة نفر من الطلبة من أعضاء أسرة التقدم هم: «مجدى فرج»، «جلال مدحت كامل» و«عادل فرج بلال» و«منعت عز الدين عبد الجوان» و«عمرو سوكة» و«علي عبد الغفار الخفيف» و«ميسى على حسين» و«منى معين فبريال» و«محمد فتحي محمود» و«عمرو عباس حلمي» وهو طبيب منتدب لاستشفيات جامعة عين شمس، واشتبكوا مع مراقبي النظام واعتدوا عليهم بالضرب مما أدى إلى إصابة أحدهم وهو «حسين خلوصي» الذي قام بإبلاغ قسم الوايلي عن الواقعة.

واسترسل البيان مشيراً إلى وقائع الندوة، فذكر أن الثلاثي «نجم» و«إمام» و«عزة» ألقوا وأنشدوا خلالها جملة قصائد معادية ذكر عناوينها وأن «مجدى بلال» ألقى خطاباً هاجم فيه إدارة الكلية، كما ألقى الطالب «محمد فتحي» قصيدة «مناهضة» ذكر عنوانها دون نصها.

وأرفق المقدم «جمال أبو زكري» بالحضر، ورقة صغيرة صادرة عن مكتب رئيس الجامعة، تفيد برفع الأمر إلى الأمن العام لاتخاذ الإجراءات المناسبة ضد من هم خارج الجامعة على أن تتخذ الجامعة ما تراه مناسباً بشأن من يتبعونها منهم.

لم تأخذ نيابة أمن الدولة العليا مأخذ الجَد بلاغ المقدم «جمال أبو زكري» بشأن ما وصفه البلاغ بأنه «الاعتحام المدعو الشيخ إمام عيسى وأحمد فؤاد نجم وعزة بليغ الحرم الجامعي بكلية هندسة عين شمس، واقتحام مدرج فلسطين أثناء الدراسة واعتدائهم - بمعونة بعض الطلاب - على موظفي الأمن، وإلقاءهم خطاباً مثيرة وقصائد وأغنيات مناهضة، وإلقاء أحد الطلاب قصيدة تتناول شخص رئيس الجمهورية». والغالب أن النيابة العامة كانت قد بدأت تضيق بما تقدمه إليها مباحث أمن الدولة من بلاغات تبذل في تحقيقها مجهوداً، ووقتها لم يتضح في النهاية أنها غير جدي، أو تضطر - بسبب ظروف اللامه السياسية - لعدم تحريك الدعوى العمومية فيها. وهو ما حدث لكل البلاغات التي سبق أن تلقفتها بشأن الثلاثي «أحمد فؤاد نجم» و«الشيخ إمام عيسى».

وفضلا عن أن اتهم ملحن ضرير ضئيل القامة مثل «الشيخ إمام»، وشاعر ضعيف البنية مثل «أحمد فؤاد نجم»، وزوجته «عزة بلبع»، بالقتحام الجامعة، بدأ أمرا باعثا على الضحك، فقد كان معظم الذين تضمن البلاغ أسماءهم، ومنهم «نجم» وطلبة الكلية من الذين وردت أسماءهم في قرار الاتهام الخاص بقضية التحريض على أحداث يناير ١٩٧٧، الذي نسب إليهم وقائع مشابهة لتلك التي وردت في البلاغ، وهو ما كان يعني - من الناحية القانونية - أن البلاغ يتضمن وقائع تشير إلى استمرارهم في ممارسة نشاط مؤثم، من النوع نفسه الذي أحيلوا إلى المحاكمة بسببه، وأن التحقيق فيه، سينتهي بإضافة هذه الوقائع إلى ملف قضية ١٩٨١ و١٩ يناير، التي كانت قد أحيلت بالفعل إلى محكمة الجنايات، ولم تشرع بعد في نظرها..

وربما لهذه الأسباب كلها تصرفت نيابة أمن الدولة في البلاغ الذي تلقته في الثامنة من مساء يوم السبت ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ بإيقاع أبطأ من المعتاد، فعلى غير العادة لم يعرض على رئيس النيابة إلا في اليوم التالي، وعلى غير العادة لم يأمر رئيس النيابة «يوسف دراز» بضبط وتفتيش المتهمين، بل أشر على البلاغ فقط باستدعائهم واستدعاء الشهود....

وكان واضحا أن إيقاع نيابة أمن الدولة البطيء، كان يتناقض مع إيقاع الأحداث اللاهث والمتوتر في تلك الأيام، إذ كانت الاستعدادات تجري على قدم وساق لإتمام زيارة الرئيس السادات للقدس المحتلة، وهو ما رفع درجة التوتر السياسي على صعيد العالم والمنطقة وفي داخل مصر إلى الذروة.

والغالب أن ذلك قد أضفى على الواقعة التي كانت توصف آنذاك بأنها محاولة اقتحام كلية الهندسة بجامعة عين شمس طابعا أكثر خطورة، وأصبح القبض على المتهمين فيها أكثر إلحاحا وهو ما دفع مباحث أمن الدولة للتفاوض عن الشكليات القانونية التي كانت تهرس عليها عادة، فقررت أن تلقى القبض على الثلاثي «نجم» و«إمام» و«عزة» وأن تفتش منزل محوش قديم، على الرغم من أن تأشيرة رئيس النيابة كانت تقتصر على استدعائهم فقط، من دون ضبط أو تفتيش...»

وبدلا من إرسال مخبر من قسم شرطة الدرب الأحمر - الذي يتبعه مصكنهم - لكي يستدعيهم، كما يحدث عادة في الحالات المشابهة، توجهت - في الصباح الباكر من يوم الأربعاء ١٦ نوفمبر ١٩٧٧ - حملة تضم ثلاثة من الرواد هم «محمد عزت العقيبي»

ومصطفى موسى وإبراهيم أنور، وأحد للخبرين ، إلى المنزل، قلم تجد الشيخ إمام في حجرته، إذ كان قد توجه في اليوم السابق - بالمصادفة - إلى قريته «أبو النمرس» لكي يزور أهله، ولم تجد الحملة متجه و«عزة» في حجرتهما - التي تقع في جناح آخر من المنزل نفسه - إذ كانا بالمصادفة قد أمضيا ليلتهما في منزل أحد أصدقائهما. وكانت الساعة قد بلغت السابعة حين قررت الحملة الانصراف في الوقت الذي ظهر فيه «نجم» و«عزة» في مدخل شارع الغورية، فعادوا معهما إلى المنزل وقاموا بتفتيش، الغرفة التي يقيمان فيها، وكان هدفهم هو الحصول على مجموعة من الشرائط تضم تسجيلات للحفلات التي يشتركان فيها مع الشيخ إمام، وهو ما قاومه الاثنان، وانتهت المناقشة بينهم وبين الضباط على الاكتفاء بضبط عشرة شرائط، حرصوا على أن يكون من بينها الشريطان اللذين سجلت عليهما الحفلة، التي نظمتها أسرة للتقدم بكلية الهندسة بجامعة عين شمس وأقيمت قبل يومين.

وبعد ساعات من ذلك بدأ يوسف دراز - رئيس نيابة أمن الدولة العليا - التحقيق بالاستماع إلى شهادة «حسين خلوصي» - رئيس مكتب النظام بالكلية الذي روى الواقعة على النحو الذي عرضناه من قبل، وإن كان قد حرص على إضافة اسم «نجم» ضمن «فرقة الاقتحام» - التي كانت تقتصر من قبل على «عزة» والشيخ إمام وأعضاء أسرة التقدم من الطلاب وفي مقدمتهم «مجدى بلال» - وفي تفسيره لسبب قرار الععيد بمنع الندوة، وأمره بالحيلولة بين الشيخ إمام وبين دخول الكلية قال إن «هذا الرجل كان يتردد على الكلية خلال السنوات الماضية لينشد أغاني لا يقبلها أي شخص ضد الدولة ورئيسها ويردد ألفاظا بذيئة مفضة بالأدب العامة».

وكان لافتا للنظر أن الاثنين من معاوني «حسين خلوصي» هما «كامل محمد حسن» و«ماهر عبد الله» - كانا في الوقت نفسه ينفيان بشهائنتيهما أمام «إبراهيم الهندي» وكيل النيابة، فينفيان مشاركة كل من «نجم» وإمام و«عزة» في عملية الاقتحام التي قام بها - طبقا لأقوالهما - أعضاء أسرة التقدم بالكلية!

وفي اليوم التالي استمع «الهندي» كذلك - إلى أقوال الطلبة للتهمين حول ظروف الواقعة، وقد أنكروا جميعا عضويتهم بأسرة التقدم، وأنكر بعضهم حضور الندوة من الأصل، وأكد الذين حضروها أنهم لم يسمعوا فيها هجوما على شخص رئيس الجمهورية.

(١٩)

وفي اليوم نفسه - الخميس ١٧ نوفمبر ١٩٧٧ - استمع «محمد عمر» رئيس نيابة أمن الدولة العليا إلى أقوال «نجم»، حيث دار التحقيق على النحو التالي: (١)

اسمى أحمد فؤاد نجم

الحقّق: متى توجهت إلى كلية هندسة عين شمس؟

أحمد فؤاد نجم: يوم ١٤ نوفمبر حسب الموعد المحدد في الدعوة، حوالي الساعة ١٢ ظهراً.. خرجت من «الغورية» إلّا أن أول تاكسي سادفنا كان ٢ راكب، فركب الشيخ وإمامه وزوجتي و«عزة»، والطلاب الذي جاء لاصطحابنا، ثم لحقت بهم أنا في تاكسي آخر، فوصلت إلى الكلية بعدهم بقليل وسألت الطلبة عن المدرج الذي سيفتني فيه «إمام»، فافهمني بعضهم أنهم موجودون بالكافيتريا حين انتهاء المحاضرة في المدرج المزمع إقامة الندوة فيه، فتوجهت إلى الكافيتريا ووجدت «إمام» و«عزة» جالسين وحولهما عدد كبير من الطلبة فجلست لحين استدعانا للمدرج. وقبل أن نهم بالقيام مباشرة فوجئت برجل يرتدي بدلة ونظارة طبية يقول للشيخ إمام: اسمح لي يا شيخ إمام أن أقبض عليك لأنك ضربت الضابط... فضج الحاضرون بالضحك. وتوجهنا فوراً إلى المدرج، حيث ستقام الندوة.

وفي بداية الندوة، وأثناء تقديم أحد الطلبة للندوة فهمت أن المباحث تريد إفسال الندوة.. وهذا من كلام الطالب الذي أحضر لي الدعوة لحضورها، قبل اليوم الذي عقدت فيه «عُدة أيام»، وهو الذي كان يقدم الندوة، وعلى ما أنكر اسمه مجددي، ولا أعرف باقي اسمه وهو طالب وعضو بأسرة التقدم كما فهمت (٢)، وفوراً أدركت أن المباحث يمكن أن تزج بي في قضية ملفقة، كما تفعل معي دائماً على مدى خمسة عشر عاماً.. فأخرجت الدعوة من جيبي وبأعلى صوتي وجهت الخطاب إلى السيد العقيد «ثروت القنجا»، رغم أنه لم يكن موجوداً في الندوة، ولكنني أعرف أن عملاءه، لا تفوتهم مثل هذه التجمعات، وقلت في كلامي: «لنا حضرة من البيت للجامعة بدعوة رسمية بموافقة اتحاد الطلبة لأن السيد ثروت القنجا» يوم خروجي من القضية ١٠٠ لسنة ١٩٧٧، قال لي: حتى لا نقبض عليك لا تدخل الجامعة بغير دعوة، وأنا أطلب من السيد الحقّق طلب الشريط للسجل عليه

الندوة، وهو ضمن مضبوطاتي وأعتقد أنه موجود بالمباحث. وبعد ذلك انصرفنا بهدوء من الندوة. ولم يحدث أى شيء خلاف ذلك..

المحقق: متى وصلتك الدعوة لحضور الندوة؟

أحمد فؤاد نجم: قبل موعد الندوة بخمسة أيام تقريبا.. وقد أحضرها لى الطالب الذى كان يقدم الندوة ويدعى مجدى ولا أعرف بالى اسمه

المحقق: من الذى حضر لاصطحابك إلى الندوة؟

أحمد فؤاد نجم: طالب آخر لا أعرف اسمه، وجلّز يكون إمام يعرف اسمه

المحقق: ألم يعترضك أحد من موظفي النظام بكلية الهندسة عند دخولك؟

أحمد فؤاد نجم: أبدا ولم أرى موظف على باب الكلية والذى دلتنى على الكافيتريا بعض الطلبة عندما سألت عن المدرج الذى فيه الندوة، وقالوا لى إن «إمام» و«عزة» فى الكافيتريا إلى أن يخلو للمدرج لبدء الندوة..

المحقق: ما الذى دار فى الكافيتريا أثناء وجودك فيها؟

أحمد فؤاد نجم: لم يدرك أى شيء سوى أن بعض الطلبة الملتفين حولنا ونحن جلوس طلبوا منى أن أسمعهم أحدث قصائدى، وقد أسمعتهم بالفعل قصيدة «العنبرة»^(٦)، وهى القصيدة التى بدأت بها الندوة، وهى مسجلة على الشريط المضبوط لدى أثناء القبض على، وبعد أن انتهيت، ونحن نستعد للذهاب للمدرج حضر أبو نضارة، وأنا لا أعرف من هو ولا أعرف اسمه، وقال لـ «إمام» اسمح لى القبض عليك..

المحقق: أذكر لنا الأبيات التى تضمنتها تلك القصيدة.

أحمد فؤاد نجم: القصيدة طويلة جدا، وهى مأخوذة من التراث الفنى داخل السجون المصرية. ومطلعها يقول «عبرك كيه يسمع / شفشخت بالزهر مانصفينش ولامرء / وراعت بالمهر والتبشيش على مرء / والسجن للحر وإن كان مرء ولامرء / فكرنى بالتوبه من دى النوبة بالمراءه..» والقصيدة مسجلة على الشريط المضبوط بمعرفة الضابط «عزت» بمباحث أمن الدولة.

المحقق: هل تتضمن هذه القصيدة تندينا أو هجوما على سياسة الدولة.

أحمد فؤاد نجم: لم أتعرض في هذه القصيدة ولا في غيرها من قصائدي التي لا تحصى ولا تعد^(٤) لسياسة بعيدنها ولا لنظام بعينته، وإنما شعرتى يهاجم الظلم والاستبداد في أي مكان وزمان، وإلى على رأسه بطمه يحسس عليها، ولا أعتقد أن وظيفة مباحث أمن الدولة أو نيابة أمن الدولة هي حماية التخلف والظلم والاستبداد من اقلام الشعراء والفنانين الشرفاء.

المحقق: من الذي كان حاضرا بالكافيتريا عند إلقاء قصيدة «العنبرة»؟

أحمد فؤاد نجم: عدد مهول جدا من الطلبة لا يفوقه إلا عدد الطلبة الذين كانوا بالمدرج، ولا أعرف أسماء الطلبة.

المحقق: ألم يحضر الدكتور «محمد الهاشمي» ويعلمكم بعدم موافقته على إقامة هذا المؤتمر؟

أحمد فؤاد نجم: لم يحدث... ولم أره مطلقا، كل ما حدث أن الشخص أبو نضارة، وهذا لا يمكن أن يكون نكتورا لأنه تحدث بشكل مثير للسخرية.. والحقيقة أن أول ما تبادر إلى ذهني هو أن يكون هذا الرجل مخبر المباحث العامة^(٥)، ثم إن الدكتور صيد الكلية لو كان لا يريد هذا المؤتمر، فهل كان من المقبول أن يتوجه إلينا ليطلب منا أننا وإمامه و«عزة» إنهاء المؤتمر.. وهل هذا في مقبورنا من وجهة نظر صيد كلية الهندسة، ونحن ضيوف بالكلية ولا شأن لنا بالامر، وكان عليه أن يمنع اتحاد الطلبة بما له من سلطات عليهم، وأنا أتحدى للمعيد أن يتعرف على إنا كان قد أتى وحدثني بالفعل!

المحقق: وما الذي دار في الندوة وما نورك فيها؟

أحمد فؤاد نجم: قدمنا على المنصة الطالب مجدى الذى كان قد لحضر لنا الدعوة في العفورية، وألقى كلمة الأسرة التى يلقونها عاية قبل الندوات الفنية^(٦)، وأنا حضرت عشرات من هذه الندوات فى السنوات الماضية، ثم بدلنا تقدم برنامجنا الشعري والغنائي على امتداد الندوة، التى استمرت حوالى الساعتين فيما عدا فقرات كان يقدمها شعراء وفنانون من طلبة الكلية، وقد انتهت الندوة بهدوء ولم يحدث خلال الندوة أى إثارة أو تحريض، والأما خرج آلاف الطلبة من المدرج بمنتهم الهدوء.

المحقق: ما هي الموضوعات التى تعرض لها مجدى فى الندوة؟

أحمد فؤاد نجم: في الواقع إننا لم ألق بالالكلمة الأسيرة لأنني كنت منهمكاً مع وإمام، ودعزته في إعداد البرنامج الشعري.

المحقق: ما هو البرنامج الذي قمتموه في الندوة.. وبور كل منكم فيه؟

أحمد فؤاد نجم: نحن نقدم شكلاً من أشكال المسرح الغنائي الشعبي تتخلله الأغنية والقصيدة والموسيقى.. وأنا الذي كتبت الكلمات وإمام يلحنها، ويقربها ودعزته تؤدي بعضها وتشترك معي في الكورس الذي يرد خلف وإمام.

المحقق: ما هي القصائد التي أقيمتها في الندوة؟

أحمد فؤاد نجم: ثلاث قصائد تقريباً، منها قصيدة بالعنبرية، التي أشرت إليها، وقصيدة «باستمرار» وقصيدة «بيان هام». وكل هذه القصائد تحتوي على النقد الاجتماعي وإبراز روح الشعب المصري الساخرة في مواجهة سلبيات ومتاعب الحياة كما هو الحال بالنسبة لجميع شعاري التي تعبر عن وجهة نظري في الحياة، ولست أرى جرماً في هذا، لا على الصعيد المحلي ولا العالمي على طول تاريخ الأدب والفن والثقافة الإنسانية.

المحقق: ما هي الأبيات التي تتضمنها قصيدة «باستمرار»؟

أحمد فؤاد نجم: هي تتناول تسلط أجهزة الأمن على بعض عناصر القضاء وهم قلة ولله الحمد، لئلا مئة حبس من ترى الأجهزة فيهم خطراً على أوضاعها واستيادتها وهذا المد يأتى من دون سند من قانون أو منطق، وأنكر من هذه القصيدة، وهي مسجلة على الشريط وتروح في محاكم باستمرار / من صنع الحاكم باستمرار / ح تلاقى والمرسى^(٧) باستمرار / محطوط على كرسي باستمرار / يسمع أقوالنا باستمرار / ويرق لحالنا باستمرار / ويخش مدولة باستمرار / مع أمن الدولة باستمرار / يفتح جواباتهم باستمرار / ويهوف طلباتهم باستمرار / وتعود الجلسة باستمرار / بالخلفة المألوسة باستمرار / والعالم لمة باستمرار / يستنوا اللمة باستمرار / وعديم اللمة باستمرار / ف الآخر يحكم باستمرار..

أما قصيدة «بيان هام» فهي أولى محاولاتي لكتابة المسرح الشعري^(٨)، وهي تبرز التناقضات بين أقوال وأفعال بعض الحكام، وهي مكتوبة سنة ١٩٧٤^(٩).. وسبق أن أقيمتها في ندوات لا تحصى ولا تعد، وهذه القصيدة تبرز بشكل ساخر عدم استقامة الأمور، حينما يفسد الحكم ويعم الظلم وينتشر الدجل في المجتمع، ولذلك هي تبدأ بـ «هنا

شقبان / محطة خلاوة زمان / من القاهرة ومن كرنفان / ومن كل بلد مستباحه بفعل
السياحة مع الأمريكان..

وأيضا أغنيا لشباب مصر ومستقبلها أغنيات متفائلة تحمل الثقة بالغد والأمل في
الشباب مثل «على يا شمس البشائر» وكل حين تعشق حليوة..

المحقق: ما الدور الذي قامت به زوجتك عزة في الندوة؟

أحمد فؤاد نجم: قدمت أغنية خاصة بها على ما أعتقد واشتركت معنا في البرنامج
والأغنية هي «البحر بيخسك ليه» وهي من كلمات الشاعر ونجيب سرور، وهي أغنية
عادية.

المحقق: وما الدور الذي قام به إمام في الندوة...؟

أحمد فؤاد نجم: قام بغناء الأغاني التي هي من ألحانه أيضا.

المحقق: هل قمت بتأليف القصائد المعنونة «ذكريات مسجون» و«مباحث أمن الدولة»
ودور.. دور يا دبور» وصبر أيوب» وجيفارا مات» وشيد قصورك في الزارع» و«ما
مين واحنا مين»؟^(١٠)

أحمد فؤاد نجم: «ذكريات مسجون» و«مباحث أمن الدولة» ودور.. دور يا دبور» هذا
كلام فارغ، ليس من الشعر في شيء، ولا يمكن لشاعر كبير مثلي أن يتجنى على فنه،
ونفسه ويتدنّى إلى هذا المستوى، ليس من العار أن يأتي الجيل الذي يلينا ليرى كيف يدمر
الشعر والأدب على يد من لا علاقة لهم لا بالأدب ولا للشعر لأنهما باقيان وسوف تزول
دولة الأجهزة، كما زالت من قبلها دول كثيرة..

المحقق: هل تعرف الطالب «محمد فتحي محمود»؟^(١١)

أحمد فؤاد نجم: إننا أنكر هذا الاسم.. وأنكر أن هذا الطالب القى قصيدة بعد أن طلب
منى مثلما الندوة أن تقدمه باعتباره شاعرا من كلية الهندسة.

المحقق: ألم يلق هذا الطالب قصيدة بعنوان «سيدى القيسرى» في الندوة؟

أحمد فؤاد نجم: مش متذكر العنوان.. ومش فكر موضوعها..

المحقق: هل بك أية إصابات؟

أحمد فؤاد نجم: لا

المحقق: أنت متهم بـ ١٠ دعايات المثيرة واقتحام للجامعة وتعطيل الدراسة بها بالقوة^(١٧).

أحمد فؤاد نجم: محصلش بـ ١٠ دعايات للمثيرة... وأنا أقدم شعرا منتشرا في جميع أنحاء العالم ويتمتع باحترام معظم شعراء العالم الغربي والشرقي، ومساءلة اقتحام للجامعة بالقوة هي انهاء كاتب إلى حدّ الايتذال... وهل أملك أنا القوة التي تمكنني من اقتحام الجامعة رغم رفض العميد والإدارة للندوة كما يدعون.

المحقق: هل لديك أقوال أخرى؟

أحمد فؤاد نجم: أطلب من النيابة إخلاء سبيلي فوراً لمضى أكثر من المئة القانونية لمحسبي على ذمة مباحث أمن الدولة حيث إنه قبض عليّ في الساعة من صباح يوم ١٦ نوفمبر، ولم أقدم للنيابة إلا الآن...

ولم تخرج أقوال معزة بليغ... التي أثبت بها في اليوم نفسه وفي ذات المحضر. عن أقوال منجم، فقد قالت إنها عندما وصلت إلى مبنى الكلية كانت تسحب الشيخ إمام، وأنها وجدت مجموعة تتناقش عند الباب، ولكنها لم تسمع شيئاً من نقاشهم وأن أحداً لم يعترضها فتقدموا نحو الكافيتريا، وبعد قليل لحق بهما منجم. ورداً على أسئلة من المحقق، ذكرت كلمات الأغاني التي أنشدها منفردة، وهي «البحر بيضحك ليه» و«هوا مين وأحنا مين»، وذكرت أنها لم تتبين كلمات قصيدة «سيدى القيسرى»، إذ كانت مشغولة بالاستعداد للغناء. وفي ختام التحقيق وجه إليها المحقق نفس التهمة بـ ١٠ دعايات المثيرة وتعطيل الدراسة في الجامعة.

وفي اليوم نفسه أصدر رئيس النيابة قراراً بإخلاء سبيل «هزة بليغ» وال طالبة «منى معين»، وبحبس أحمد فؤاد نجم وخمسة من طلبة الكلية هم «عادل فرج» و«محدث كامل» و«على الشفيق» و«عمرو سوكة» و«محمي على». وبضبط وإحضار بقية المتهمين، ومنهم الشيخ إمام، وعدد آخر من الطلبة كان في مقدمتهم «مجدى بلال» مقرر الأسرة الذي كان قد اختفى عن الأنظار.

والظاهر أن منجم كان وثقاً بأنه ليس في وقائع حضوره للندوة، أو فيما ألقى فيها من أشعار وأغان ما يمكن أن يكون مؤثماً، وإن الأمر كله مجرد تحرش قانوني مما تعود عليه،

وهذا هو ما يفسر تكراره الإشارة إلى شريطي التسجيل اللذين قام بنفسه بتسجيلهما لوقائع الندوة، وحصل عليهما الرائد ومحمد عزت العقبي. عندما ذهب لاستدعائه لكي يمثل أمام النيابة، وهو ما كان موضوعا للتحقيق فيما بعد، إذ أصر الرائد «العقبي» على أن «نجم» هو الذي سلمه للشريطين بنفسه باعتبارهما يحملان دليل برامته من تهمة الإثارة والتحريض، ويتضمنان توثيقا كاملا لكل ما قيل في الندوة، بينما ذكر «نجم» وأيدته في ذلك «عزة» - أن الرائد «العقبي» قام بالتفتيش، إلى أن عثر على الشريطين، وهي رواية لو صحت، لبطل الدليل الذي يمكن اتخاذه من الشريطين، لأن الرائد «العقبي» لم يكن يحمل إذنا بالضغط ولا بالتفتيش. والغالب أن الروايتين كانتا صحيحتين، فقد قام الرائد «العقبي» - الذي كان يقود الحملة - ومساعدوه، بالتفتيش، وفي أثنائه سلمه «نجم» الشريطين، لكي يتخذ ما لديه من تسجيلات من المصادر من جانب، ولظنه أن ما هو مسجل عليهما، دليل برامة، لا دليل إدانة، وهو ما تؤكد إشارات «نجم» المتعددة في أقواله إليهما، واستشهاداه بما يحتويانه.. على نحو يتضمن في ثناياه إقراره - جزئيا - بصحة رواية «الرائد العقبي»..

والحقيقة أن الأمور كانت قد أصبحت أكثر تعقيدا مما ظن «نجم»... فبعد خمسة أيام من الندوة، ويومين من إدلائه بأقواله، قام الرئيس السادات يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ برحلته الشهيرة إلى القدس المحتلة، ليكون أول رئيس دولة عربية، يزور - علنا - إسرائيل، وألقى خطابه الشهير أمام الكنيست الإسرائيلي، لتتقلب الأوضاع في المنطقة العربية.. ومع أن الزيارة كانت قد أحدثت صدمة في الشارع المصري، بسبب المفاجأة، إلا أنها لم تستثير معارضة شعبية متحركة يخشى منها، خاصة وأن العناصر الحركية المعارضة - وكانت في الأغلب الأعم من الناصريين والشيوعيين - كانت قد التزمت موقف الانفراج، بسبب الحملة التي شنت عليها في أعقاب أحداث ١٨ و١٩ يناير..

لكن ذلك لم يدفع إدارة الرئيس السادات للكسل، إذ كانت سياسة الأمن الوثائقي التي اتبعتها منذ تلك الأحداث، قد أثبتت جدواها، وكانت مقتضيات تلك السياسة قد دفعتها للعودة إلى سياسة محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية استثناء من السياسة التي اتبعتها الرئيس عبد الناصر في اعتقال هزيمة ١٩٦٧، وظل الرئيس السادات يأخذ بها حتى صيف ١٩٧٧، عندما اختطفت مجموعة من تنظيم ديني متطرف هو «جماعة المسلمين» - المعروف إعلاميا بـ «جماعة التكفير والهجرة» - وزير أوقاف سابقا هو المرحوم الدكتور محمد حسين الذهبي، واتخذته رهينة لحين الاستجابة لطلبها طويل من الطلاب من بينها

الإفراج عن المسجونين من أعضائها، والسماح لها بالدعوة لأفكارها على شاشة التلفزيون، ولما لم تستجب الحكومة لهذه المطالب قامت بقتله، في واقعة كانت الأولى من نوعها في تاريخ الجريمة السياسية المصرية، أثارت استياء شعبيا واسعا، استندت إليه الحكومة في تقديم التهمين بالتخطيط للجريمة وتنفيذها إلى محكمة عسكرية..

وكانت أجهزة الأمن تتابع - في صيف العام نفسه (١٩٧٧) - عددا من خلايا تنظيمين شيوعيين سربيين هما الحزب الشيوعي المصري، وحزب العمال الشيوعي المصري، كانت قد نشطت على الرغم من أن حملة يناير ١٩٧٧ كانت قد طالت بعض خلاياهما، وفي ٢٨ سبتمبر ألفت هذه الأجهزة القبض على أكثر من خمسين من أعضاء التنظيمين، وبعد ثلاثة أيام أنهت نيابة أمن الدولة خلالها التحقيق الابتدائي مع المتهمين، أصدر الرئيس والسياسات قرارا جمهوريا بإحالة القضية إلى القضاء العسكري، فيما فهم بأنه محاولة للتوازن، وإشارة إنذار إلى كل من يعنيه الأمر من المعارضين، سواء كانوا من اليمينيين أو اليساريين، بأن المثول أمام القضاء العسكري، المعروف بسرعة إجراءاته وبشدة أحكامه في حالة اقتناعه بالإدانة، وارد بالنسبة لهم جميعا..

وكان قد مضى حوالى أسبوعين على ندوة كلية الهندسة قضاهما ونجم في سجن الاستئناف مع الطلبة الخمسة المتهمون معه في قضية واقتحام كلية الهندسة، من دون أن يستدعى أحدهم لاستكمال التحقيق، حين تقرر في ٣٠ نوفمبر ١٩٧٧، إحالة القضية إلى القضاء العسكري، بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٧٧، ونشر القرار في العدد ٤٦ تابع (أ) من الجريدة الرسمية الصادر في ١٧ نوفمبر ١٩٧٧، ونص على أن «يحال إلى القضاء العسكري التحقيق الخاص بواقعة اقتحام كلية الهندسة جامعة عين شمس يوم ١٥ / ١١ / ١٩٧٧، وأحداث شغب وتعطيل الدراسة والاعتداء على بعض العاملين فيها والمتهم فيه أحمد فؤاد نجم وآخرين»..

هوامش

- (١) النص الوارد هنا، لأقوال أحمد فؤاد نجم في قضية قصيدة بديلان عامه - القضية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ جرح عسكري إدارة للمدعي العام العسكري - وكل ما يتعلق بما ننشره من وقائع هذه القضية يستند إلى نسخة خطية، بعض صفحاتها أصل، والآخر نسخة كربونية زرقاء لهذا الأصل، وهي نسخة الاطلاع التي تعود للحامون أن ينسخونها من أصل التحقيقات لكي يستعملوها بها في إعداد مراجعاتهم، وكان مكتب الحامون الكبير وأحمد نبيل الهلالي، هو الذي يتولى الدفاع عن منجهم في هذه القضية، وقد عرفت خطه في معظم أوراق النص، الذي حملات عليه في حينه من المرحوم عبدالله الزغبى للحامون الذي كان يشترك في الدفاع مع والهلالي. ومع أن نسخة الاطلاع التي يعتمد عليها الحامون تكون لمعانا ناقصة أو تتضمن مختصرات، إلا أن الأستاذ والهلالي، معروف بدقته الشديدة، وعلى ذلك يمكن الاطمئنان إلى أن النص الذي ننشره أقرب ما يكون إلى النص الأصلي للوثيقة.
- (٢) تعدد منجهم هنا، إغفال معرفته الوثيقة بـ مسجدى بلال، مقرر أسرة التقديم، فضلا عن أن الأسرة كانت تدعوه هو والشيخ إمام في بداية كل عام دراسي لنشوة مشابهة، فقد كان مسجدى - الذي شارك في قيادة المظاهرة التي خرجت من كلية الهندسة بجامعة عين شمس يوم ١٨ يناير ١٩٧٧، احتجلا على قرارات رفع الأسعار - ضمن المحبوسين على لمة التحقيق في قضية التحريض في سجن أبو زعبل، وأُنفى فيه مع منجهم حوالي ثمانية أشهر.
- (٣) ذكر الشيخ إمام في أقواله في هذه القضية أن القصيدة التي ألقاها منجهم في الكافتيريا هي مكمّتين لصدره، ولكن أقوال منجهم و دعوته تتطابقان في أنها قصيدة «العنبرة» وهو أقرب للمطوية.
- (٤) العبارة من مبالغات منجهم المشهورة، وهي من الأساليب الفاجوية للتأثير على المحقّق، إذ الواقع أن قصائده تجسّس وتعدّ..
- (٥) ركز كل من منجهم وإمامه و دعوته في أقوالهم على أنهم لم يتعرفوا على شخص عميد الكلية عندما طلب إليهم الانسراف، ومن الواضح أن ذلك كان على سبيل الدفاع، وحتى لا يواجهوا بتهمة أن السلطة الشرعية في الكلية لبلقهم بعدم رغبتنا في إقامة الندوة، ومع ذلك تحوّلوا واشتركوا في تلك الندوة.
- (٦) نص الكلمة وارد في ص ١٥٩ و ص ١٦٠، وقد اعتمدنا في نشر وقائع ما جرى في الندوة، وما اتفق فيها من كلمات على لسان مسجدى ومنجهم والشاعر محمد فتحى محمود، على التقرير الذي قامت به مباحث أمن الدولة للشرعيين الثنتين تضمنا تسجيلا لوثائقها، قام به «منجهم نفسه».
- (٧) اسم أحد المستشارين الثنتين كانوا يصعدون قرارات استمرار الحبس بوقفة، وهو اسم مستعار، كان النص الأصلي للقصيدة يحمل اسمه الحقيقي، والظاهر أن لمعانا نبه «منجهم» إلى خطأ ذلك من الناحية

الثقوتية، والحقيقية أن منجمه لم ينتبه إلى أن ما قاله في محضر التحقيق من تسلط أجهزة الأمن على بعض عناصر القضاء يمكن أن يورقه تحت طائلة القانون، وكانت نيابة أمن الدولة تتفاوض عن كثير من مثل هذه الأقوال لتقديراً منها لطروف للثمين.

(٨) ليس ذلك صحيحاً تماماً، فمن محاولات منجمه السابقة لكتابات القصاص الدرامية قصيدته دورقة من ملف القضية.

(٩) كثرت قصيدة ببيان علمه سنة ١٩٧٦، والظاهر أن منجمه ظن أنه يتكرر التاريخ، يمكن أن ينجم من المعاملة عن القصيدة، بحكم أنه ألفها كثيراً.. ولم يحاسبه أحد.

(١٠) لم تفهم مغزى السؤال، إذ لم يرد في أوراق القضية ما يدل على ضبط قصائد بهذه العناوين لدى منجمه، فضلاً عن أن قراء محمد عزت القطبي لم يعثر محضر ضبط أو تفتيش لنجم، لأنه لم يكن مسؤولاً بذلك من النهاية أصلاً. وكان كثيرون ممن تفتتحتهم بساطة شعر منجمه يحاولون تكذيبه، بقصائد ركيزة كانوا يسمونها له، أو يعرضونها على الشيخ إمام ليقرأها، فتضبط أدبه، والقصاص الأربع الأخيرة الواردة في السؤال من تأليف منجمه.

(١١) هو الطالب محمد محمد قنديل الذي التقى قصيدة رسالة إلى سيدي القيسري في الندوة، واتهم فيها الرئيس السادات بالضيافة لسكره إلى القدس المحتلة، وقد قدمه نجم في الندوة باعتباره طالباً بكلية هندسة عين شمس، ثم تبين أنه طالب بكلية الطب بالجامعة نفسها وكان لا يزال.. حتى ذلك الحين.. هارباً.

(١٢) هذا الترميز لا اتهام، وخاصة عبارة التهام الجامعة وتعطيل الدراسة بها بالقوة، يجعل الواقعة من الجرائم التي صدر بشأنها القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧، وهو قرار أصدره الرئيس السادات في ٤ فبراير ١٩٧٧، يحدد العقوبات على جرائم التظاهر وتعطيل الدراسة في الجامعات والمصانع لتصل إلى الاشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدية ويلاحظ أن المحقق لم يتطرق إلى نص القصاص، ولم يناقش منجمه فيها، وهو ما يعكس إحساس نيابة أمن الدولة بتفاهة الواقعة، وأهل هذا كان أحد أسباب إحالة القضية إلى القضاء العسكري.

الفصل السابع البحث عن تهمة

(٢٠)

في ٣ ديسمبر ١٩٧٧، وبعد أسبوعين من تأريخ القرار الجمهوري بإحالة والتحقيق في واقعة اقتحام كلية الهندسة بجامعة عين شمس وأحداث الشغب وتعطيل الدراسة للمتهم فيها أحمد فؤاد نجم إلى القضاء العسكري، بدأت النيابة العسكرية التحقيق، الذي استغرق شهرين ولم ينته إلا في ٢٩ يناير ١٩٧٨ يصدر قرار الاتهام، وهي فترة طويلة نسبياً بالمقياس إلى ما كان معروفاً عن النيابة العسكرية من إيقاع سريع في إنهاء تحقيقاتها..

وكان من بين أسباب ذلك، أن النيابة العسكرية.. حرصاً منها على قانونية إجراءاتها.. لم تشرع في التحقيق إلا بعد أن وصلها عدد الجريدة الرسمية الذي نشر فيه القرار الجمهوري الذي ينيط بها التحقيق في القضية.. وهو ما لم يحدث إلا في ٦ ديسمبر ١٩٧٧، مع أن القرار والعدد مؤرخان في ١٦ نوفمبر ١٩٧٧، مما يدل على أن نية إحالة القضية للقضاء العسكري قد سبقت توقيع الرئيس للسلطات عليه، بكثير من أسبوعين، لا شك أنه كان مشغولاً خلالهما بالاستعدادات لزيارة القدس المحتلة، ثم بالزيارة ذاتها، وما أعقبها من ردود أفعال عربية ودولية.

ولم يكن عدد الجريدة الرسمية الذي نشر فيه القرار، قد وصل إلى النيابة العسكرية بعد، حين أخطرها سجن ليمان طره بأن المتهمين الستة المحبوسين لاحتياطياً على ذمة القضية.. وفي مقدمتهم ونجم^(١).. قد أضربوا عن الطعام، اعتيافاً من وجبة عشاء يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٧٧، حتى ينقلوا من ليمان طره إلى سجن آخر. وقد استمر هذا الإضراب لمدة عشرة أيام، وانتهى في ١٠ ديسمبر ١٩٧٧، عندما مثل الضربون أمام العقيد محمد

عبد العزيز شهاب- رئيس النيابة العسكرية - الذي حرر محضراً ذكر فيه أنه «أسدى إليهم النصيح بتناول الطعام قبل استجوابهم، فوعدوا بالعدول عن إضرابهم بمجرد عودتهم إلى ليمان طره، وطلبوا إرجاء أخذ أقوالهم لمدة يومين، حتى تكون حالتهم الصحية قد تحسنت، فيستطيعوا الإدلاء بها على الوجه الصحيح». وأضاف نجمه- ووافق بقية المتهمين - بأنهم بعد أن وثأقوا من جندية النيابة العسكرية في الاستجابة لمطالبهم العادلة لم يعد الاضراب ذا موضوع،^(٣).

وفي الموعد المحدد جاءه نجمه بموقف جديد، إذ ما كاد يمثل أمام المحقق، يوم الاثنين ١٢ ديسمبر ١٩٧٧، حتى سجل في محضر التحقيق أنه يرفض الإجابة عن أي سؤال، ويمتنع عن أي كلام لحين الفصل في دعوى قضائية أقامها بواسطة محامية - منذ حوالي أسبوعين - يخاصم فيها السيد رئيس الجمهورية» وأضاف نجم - طبقاً لما جاء في محضر العقيد شهاب أنه «ولا يعنى أي شيء بهذا الامتناع عن الإدلاء بأقواله، وأنه يكن للنياية العسكرية كل التقدير والاحترام، وأنه مصمم على إثبات ذلك». وهو نفس ما قاله بعده بقية المتهمين المحبوسين على ذمة التحقيق من طلاب كلية الهندسة بجامعة عين شمس.

وعلى الرغم من ذلك فقد قرر رئيس النيابة العسكرية، في اليوم نفسه، الإفراج عن نجمه والطلاب الخمسة بضمائم بطاقتهم الشخصية أو العائلية.

وكان الإفراج عن نجمه على ذمة التحقيق مؤشراً على أن النيابة العسكرية لن تصدر قرارات بحبس المتهمين احتياطياً كما فعلت نيابة أمن الدولة، وهو ما شجع خمسة من المتهمين الهاربين - وعددهم ستة كان من بينهم والشيخ إمامه - على تسليم أنفسهم للنياية العسكرية التي أقرجت عن أربعة منهم على الرغم من أن بعضهم قد امتنع عن الإجابة عن أسئلة المحقق... وكان مهدي بلال - مقرر أسرة التقدم - آخر من مثل أمام المحقق من المتهمين الهاربين وفي محضر التحقيق معه - الذي أجري في ١١ يناير ١٩٧٨ - نفى كل صلة له بالأمرة، أو بالندوة، أو بواقعة الاعتداء على موظف الأمن، وأنكر أن الخطبة التي أفتتحت بها الندوة بصوته، ومع أنه لم يقاطع التحقيق كما فعل غيره فقد كان الوحيد الذي أصدر رئيس النيابة قراراً بحبسه احتياطياً لمدة خمسة عشر يوماً، أمر بالإفراج عنه في نهايتها ليتمكن من أداء امتحانات نصف العام^(٤).

وكان الوحيد الذي ظل هارباً حتى قرب انتهاء المحاكمة هو محمد فتحي محمود طالب كلية الطب الذي تلقى قصيدة رسالة إلى مولاى القيصرة.

ولم تلتُ مقاطعة معظم المتهمين للتحقيق في عهد النيابة العسكرية التي ركزت جهودها على مناقشة شهود الإثبات مناقشة دقيقة ومطولة، لاكتشاف حقيقة الواقعة، والتوصل إلى تكليف قانوني صحيح للتهمة، وتحديد مسئولية كل متهم من المتهمين!

وكان شاهد الاتهام الرئيسي هو للمقدم جمال أبو نكري. أحد المسئولين آنذاك من مكتب الطلاب بمباحث أمن الدولة. الذي أبلغ النيابة عن الواقعة، وذكر في أقواله أمام النيابة العسكرية. التي أدلى بها في أول يناير ١٩٧٨. أنه الذي أشرف على جمع التحريات عنها... وحاول فيها أن يصور الواقعة على النحو الذي تتحول فيه من مجرد ندوة طلابية إلى مؤامرة شيوعية كبرى تستهدف تهئية المناخ لأحداث مشابهة لما جرى يومي ٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧. فقد بدأت الأحداث. طبقاً لما قال. بسعي «نجم»، عقب الإقراج عنه على ذمة المحاكمة في قضية التحريض على أحداث يناير، ومعه «إمام عيسى»، للاتصال بعناصر ماركسية من طلاب جامعة عين شمس، في مقدمتها الطالب «مجدى بلال». مقرر أسرة التقدم بكلية الهندسة، الذي كان محبوساً معه على ذمة قضية يناير. حيث تم الاتفاق بينهم على استئناف نشاطهم في إثارة القواعد الطلابية ضد النظام القائم.

واعتبر للمقدم «أبو نكري» الندوة التي نظمتها أسرة التقدم، ودعت «نجم» و«إمام» و«عزقة» للغناء فيها، تنفيذاً لأحد بنود هذا الاتفاق، الذي وضع موضع التطبيق منذ بداية العام الدراسي، وكان من مظاهر ذلك ما أصدرته الأسرة من صحف حائطية وتهاجم السيد رئيس الجمهورية وقراراته وتصريحاته وتشكك فيه، مؤكداً أن الهدف من إقامة الندوة كان «مهاجمة سياسة الدولة وتعطيل الدراسة وإثارة الطلاب». وأضاف أن الأسرة قررت تحدى قرار العميد بمنع الندوة، وتمكين «نجم» و«إمام» من دخول الكلية بالقوة، حتى لو أدى الأمر لضرب موظفي النظام. أو حتى العميد. وأنها استعانت في ذلك بطلاب ماركسيين من كليات أخرى، مكنوهم من اقتحام الكلية والدخول بالقوة وتوجهوا بهم في مظاهرة إلى كافيتيريا الكلية، حيث وقف «نجم» على إحدى المناضد وألقى بيانات تهاجم سياسة الدولة، حتى تجمع الطلاب حولهم، فقادهم في مظاهرة ترددت هتافات عنائية اقتحمت مدرج فلسطين والذي كان مشغولاً بالحاضرات.

وفي تصويره لوقائع الندوة قال للمقدم «أبو نكري» إن «مجدى بلال» ألقى بياناً هاجم فيه رئيس الجمهورية واتهمه بالخيانة، وإن «نجم» ألقى بعض مؤلفاته «التي تهاجم الرئيس وتثير القواعد الطلابية»، وأضاف أن «نجم» كان يحاول تقليد صوت الرئيس عند إلقائه لبعض الخطب بصورة مثيرة، وأن «إمام» و«عزقة» رداً أغنيات من تأليف «نجم» تنقد

النظام الحالي وسياسة الدولة، كما قام بمحمد فتحى محمود - الطالب بكلية الطب - بإلقاء قصيدة تنهمم الرئيس بالخيانة وتحرض الطلاب على الثورة ضد النظام.

وأضاف المقدم دأبو نكرى، أن عميد الكلية أخطره رسمياً بواقعة قيام ونجم والعناصر الماركسية بالكلية باقتحامها بالقوة، والتجمهر وإثارة الطلاب واقتحام مدرج فلسطين الذى كان مشغولاً بالدروس، وتعطيل الدراسة، ولما كانت هذه الجرائم ينطبق عليها القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧، الذى تم الاستفتاء عليه، فقد قام بإبلاغ النيابة.

لكن أقوال المقدم دأبو نكرى، ما لبثت أن فقدت تماسكها ومنطقيتها أمام أسئلة المحقق التى دفعته للإدلاء بوقائع تتناقض مع ما شهد به شهود آخرون، من المحسوبين على جهات الأمن، فقد ذكر أن معلوماته تؤكد أن كلاً من ونجم وإمام وعزة قد اشتركوا فى ضرب «حسين خلوصى» - رئيس مكتب النظام بالكلية - بينما كان «حسين خلوصى» نفسه، ومعارنوه من شهود الواقعة قد حصروا واقعة الضرب فى طلبة الكلية، بينما أكد بعضهم أن ونجم لم يكن قد وصل أساساً إلى باب الجامعة حين وقعت الواقعة.. بل إن أقوال المقدم دأبو نكرى، قد تتناقضت - كذلك - مع بعضها البعض، فقد أضاف، فى نهايتها، تصنيف التهمين سياسياً، بشكل يختلف عما جاء فى بدايتها، فبعد أن كان الجميع شيوعيين يعملون بالتنسيق معاً، فرق المقدم دأبو نكرى، بين ونجم وإمام وعزة فاعتبرهم «مناضين» قاصراً وصف بالشيويعيين على الطلاب المنتمين لأسرة التقدم وحدهم^(٤).

وكان واضحاً من سياق التحقيق أن تهمة اقتحام الجامعة بالقوة، وتعطيل الدراسة لا تقوم عليها أدلة كافية، فقد أكد جميع الشهود، أن الثلاثى ونجم وإمام وعزة قد استجابوا لدعوة رسمية وجهت إليهم من الجهة التى تملك توجيهها. وهى اتحاد الطلاب. قدمتها «عزة بلبح» إلى المحقق أثناء إدلائها بأقوالها. فى ٧ يناير ١٩٧٨. فأرفقها بالمحضر. صحيح أن عميد الكلية كان قد ألغى الندوة، إلا أن الشك كان يمحى بمدى مشروعية هذا الإلغاء، وهو ما عبر عنه الدكتور أحمد شوقى عبدالغنى - قائد الأسرة - الذى قال فى التحقيق إنه ليس متأكد أن من حق عميد الكلية منع الندوة، وفلسلاً عن ذلك، فإن إصرار الأسرة على إقامتها، على الرغم من قرار العميد، هو أمر لا شأن للضيوف - الذين وجهت إليهم الدعوة للغناء فيها - به، إذ لم يعترفوا بأنهم علموا به، أو تعرفوا على شخص العميد عندما أبلغهم به..

وكانت واقعة اقتحام المدرج وتعطيل الدراسة - كذلك - محل شك، إذ كانت الأسرة قد

حدثت موعد الندوة، بعد الاطلاع على جدول المحاضرات، وتلكت أن المدرج سيكون خالياً في ذلك الموعد، وحصلت على موافقة الاتحاد على إقامتها، قبل أن يدفع العميد أحد أساتذة الكلية، لطلب شغل المدرج في الموعد نفسه، بمحاضرة إضافية، فيما كان واضحاً أنه محاولة من إدارة الكلية للحيلولة دون انعقادها، دون أن تكون هناك حاجة فعلية إلى تلك المحاضرة الإضافية، على نحو قلل من مصداقية الزعم بأن الطلبة قد عطلوا الدراسة..

وفي مواجهة ضعف الأدلة على تهمة الاقتحام وتعطيل الدراسة، اتجه المحقق إلى التركيز على الجانب الآخر من وقائع الاتهام، وهو الخطب والقصاصات المثيرة التي ألتها الندوة ناتها، وكان الدليل الوحيد الذي يملكه على ما دار فيها هو شريط التسجيل اللذان قامونجم بتسجيلهما أثناءها على جهاز التسجيل الخاص به، وحصل عليهما الرائد والعميد عزت العقبي، عندما ذهب لاستدعائه للمثول أمام نيابة أمن الدولة العليا، وأرسلتهما مباحث أمن الدولة إلى النيابة، ثم قامت بتفريغ محتوياتهما بناء على طلبهما.

لكن المحقق لم يكن يستطيع أن يعتمد على هذين الشريطين كدليل اتهام على ما دار في الندوة، لأن الرائد والعقبي كان قد حصل عليهما بطريق غير قانوني هو تفتيش الحجرة التي كان يقام فيها ونجم وعزته من دون أن يحصل على إذن بذلك من نيابة أمن الدولة، التي كلفته باستدعائهما وليس بضبطهما وتفتيشهما.. ولأن الرائد والعقبي كان يدرك المطلب القانوني في تصرفه، فقد أكد في أقواله، أن ونجم هو الذي قدم له الشريطين بنفسه، وهو ما يعني أنه ألن له بالتفتيش، بينما أكد وعزته ببيع في أقوالها، أن الرائد والعقبي قام بتفتيش الغرفة، وكان مصراً على ضبط كل ما بها من شرائط تسجيل، وأنه لم يعدل عن ذلك إلا بعد أن قدم له ونجم الشريطين اللذين سجلت عليهما الندوة.

وفي محاولة لتخطي هذه العقبة سعى المحقق للحصول على إقرار من الشهود، واعتراف من المتهمين، بما تضمنه التسجيل من وقائع، فعرض تقريره محتوياته على اثنين من أساتذة الكلية كانا قد شهدا نقلت من الندوة، واسمعهما نص التسجيل ذاته، ليستخرجا وقائع الدقائق التي استمعا إليها، فتعرفا عليها، ثم عرض التفريغ وأدار الشريط، بعد ذلك على المتهمين اللذين لم يقاطعوا التحقيق وكان الوحيد من بينهم الذي تنبه لمناورة المحقق هو مجدي بلال الذي أذكر تلاماً كل صلة له بالندوة، ونفى أن يكون قد نظمها أو حضرها أو افتتحها بكلمة، فكان طبيعياً أن ينكر كذلك.. أن الصوت الذي أسمعته إياه المحقق.. مما ورد على شريط التسجيل.. هو صوته، أو أن يكون قد قال الكلام الذي ورد به.

ومع أن هجمه كان قد قاطع التحقيق ورفض الإجابة عن أسئلة النيابة العسكرية، إلا أنه كان قد اعترف ضمناً. في أقواله أمام نيابة أمن الدولة. بأنه قام بتسجيل الندوة، على شريطين حصل عليهما الرائد العقبي، عندما قبض عليه، لكن ذلك لم يكن يشكل إقراراً بمحتويات الشريطين، وهو ما اعتمد فيه المحقق على أقوال الشيخ إمام، وهجرة بليغ، اللذين لم يتنبها لمناورته، إذ الغالب أن الجميع. بمن فيهم هجم. لم يكونوا يتصورون أن من بين وقائع الندوة، ما يمكن أن يكون دليل اتهام من أي نوع.

(٢١)

وكان الشيخ إمام قد ظل مختفياً. بعد الندوة. حوالي سبعة أسابيع، ولم يظهر إلا بعد أن تأكد أن النيابة العسكرية، تنتهج إلى عدم حبس المتهمين في القضية احتياطياً، ليمثل إمام المحقق^(٩) التقيب سيد نصر، صباح يوم الخميس ٥ يناير ١٩٧٨، الذي سألته عن التهمة المنسوبة إليه فأنكرها، ثم دار التحقيق على النحو التالي:

المحقق: ما قولك فيما هو منسوب إليك؟ (القهقهرة)

الشيخ إمام عيسى: في يوم ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ حضرت ندوة إقامتها أسرة التقدم بكلية الهندسة بجامعة عين شمس. وكان ذلك بناء على دعوة مكتومة معتمدة من اتحاد الطلبة ورائد الأسرة. وفور وصولي إلى الكلية لمستطعني الطلبة إلى الكافيتريا وانتظرنا بها لحين إنهاء المحاضرات بالمدرج الذي كان محمداً لإقامة الندوة، ثم توجهنا بعد ذلك للمدرج وأقيمت الندوة رغم أن التيار الكهربائي قطع عمداً بمعرفة المباحث وانتهت الندوة بعد حوالي ٢ ساعات، ولم يحدث أن قيل فيها أي شيء يهاجم سياسة البلاد الحالية أو سياسة رئيس الجمهورية، ثم انصرفنا بعد ذلك. والذي كان يمنعني من الحضور إلى النيابة في الفترة الماضية أنني كنت متغيباً بيلمتي وأبو النمرس بالجيزة.

المحقق: ما هي علاقتك بأعضاء أسرة التقدم بهندسة عين شمس؟

الشيخ إمام عيسى: لا توجد أي علاقة خاصة بيني وبينهم، لكن بصفتي فناناً فناناً ألبس أي دعوة من أي جهة أو فرد من الشعب.

المحقق: قررت أنك قد دعيت إلى تلك الندوة فكيف تكلمت من أنه توجد دعوة بذلك وأن تلك الدعوة كانت مكتومة ومعتمدة من جهات الاختصاص...^(١٠) وكيف وصلت إليك تلك

الشيخ إمام عيسى: حين وصول الدعوة لم تكن موجوداً بالمنزل ويعد عودتي إليه أخبرني «نجم» بها وقرأتها على زوجته وعزة، وهما يقيمان معي بنفس العنوان، وكنت لى إن الدعوة موجهة من أسرة التقدم بالكلية لى ولنجم وعزة، وأنها كانت موقعة من راء الأسرة والاتحاد ومخومة بخاتم الاتحاد.

المحقق: كيف توجهت إلى مكان الندوة يوم ١٤ / ١١ / ١٩٧٧ ومن الذى كان يرافقه؟

الشيخ إمام عيسى: خرجنا نحن الثلاثة من المنزل بقصد أن نستقل أحد التاكسيات إلى مكان الكلية ثم صاعدنا تاكسى به راكب وعرض علينا أن يركب اثنان منا مع الراكب فركبت أنا وعزة على أن يلحق بنا «نجم»..^(٧) وبالفعل ذهبنا بالتاكسى إلى الكلية ودخلنا إلى الكافيتريا أنا وعزة وبعد ذلك لحق بنا «نجم».

المحقق: ألم يرافقه أحد الطلبة بالكلية أثناء الطريق من المنزل إلى الكلية؟

الشيخ إمام عيسى: لا.

المحقق: هل استقبلك على باب الكلية أحد طلبة الكلية؟

الشيخ إمام عيسى: لا.

المحقق: جاء بمحضر الباحث المحرر والمقدم جمال أبو ذكرى أن ثلاثكم توجهتم للكلية فى وقت واحد يصاحبكم «مجدى بلال» بينما قررت غير ذلك فما قولك؟

الشيخ إمام عيسى: الذى قلته هو الصديق.

المحقق: كم مضى من الوقت بين استقراكم فى الكافيتريا وحضوركم؟

الشيخ إمام عيسى: بعد خمس دقائق.

المحقق: كيف تمكنت أنت وعزة من دخول بوابة الكلية، وهل كانت هناك معارضة فى دخولكما؟

الشيخ إمام عيسى: لم يحصل شيء من ذلك، ولم تكن هناك أى معارضة وفور وصولنا إلى الكلية كان هناك بعض الطلبة فى انتظارنا ودخلنا من الباب إلى الكافيتريا دون أن يعارضنا أحد أو يسأل عن اتجاهنا.

المحقق: ألم يعترض موظفو الأمن على باب الكلية على دخولكم بصفتكم قرياء عن

الكلية؟

الشيخ إمام عيسى: لم يحصل.

المحقق: ألم يعتد أحد الطلبة علي موظفي الأمن بالبوابة بقصد إفساح الطريق لكم للدخول؟

الشيخ إمام عيسى: كلا.

المحقق: قرر حسين خلوصي، موظف النظام أنه اعترضكم أثناء دخولكم وأن الطلبة تكاثروا عليه حينذاك لمنعهم من أداء وظيفته وأن بعضهم قد اعتدى عليه بالضرب وهما «مجردي» و «دمري» سوكة، وتمكنا بمساعدة بقية الطلبة من إفساح الطريق لدخولكم.

الشيخ إمام عيسى: لم يحدث ذلك.

المحقق: قرر حسين خلوصي، في التحقيقات أمامنا أنه تقابل معك لحظة دخولك الكلية وحاول إفساحك إلى مكتبه للإصاحق للبوابة لحين التصريح لك بالدخول تنفيذا لأوامر عميد الكلية لتكاثرت الطلبة وأبعدوه عنك فما قولك؟

الشيخ إمام عيسى: لم يحدث.

المحقق: هل دارت أي مناقشة بين حسين خلوصي، أو أحد موظفي النظام وبينك لحظة دخول الكلية؟

الشيخ إمام عيسى: لا.

المحقق: هل دارت أي مناقشة بينه وبين أحد الطلبة في تلك الأثناء؟

الشيخ إمام عيسى: لم أر شيئا من ذلك.

المحقق: من اصطحبك من الطلبة عند دخولك الكلية حتى مكان الكافتيريا؟

الشيخ إمام عيسى: كثيرون لا أنكر أسماءهم.

المحقق: ما الذي حدث أثناء توليكم بالكافتيريا عندما حضر إليكم العميد؟

الشيخ إمام عيسى: حضر العميد بالكافتيريا ووجه إلى الحديث قائلا: إيه اللي جابك هنا. فقلت له إنني جئت بناء على دعوة رسمية ولم أتطفل بالمجيء. ولم يكن أحمد نجم قد حضر بعد: وحضر في تلك الأثناء وأبرز الدعوة التي جئنا بمقتضاها. ولم أسمع أي مناقشة بين العميد والطلبة في تلك اللحظة.

المحقق: أين تلك الدعوة؟

الشيخ إمام عيسى: لدى «نجم».

المحقق: هل طلب العميد منكم الانصراف من الكافتيريا وعدم إقامة الندوة؟

الشيخ إمام عيسى: لا.

المحقق: قرر العميد أنه توجه إليكم بالكافتيريا وطلب منكم عدم إقامة تلك الندوة لعدم الموافقة عليها من إدارة الكلية فما قواك؟

الشيخ إمام عيسى: لم يحدث.

المحقق: كما قرر أنه قال لك: أنت ضربت الضابط، وأنا سوف أعتقلك. كما طلب منكم عدم إقامة الندوة.

الشيخ إمام عيسى: لم يحدث.

المحقق: كما شهد بذلك أيضاً «محمدين خلوصي» موظف النظام بالكلية الذي قرر أنه كان يرافق عميد الكلية في تلك اللحظة؟

الشيخ إمام عيسى: غير صحيح.

المحقق: ألم تحدث أي مناقشة بين عميد الكلية وبين «نجم»؟

الشيخ إمام عيسى: لا.

المحقق: متى كان وصولكم إلى مبنى الكلية؟

الشيخ إمام عيسى: تقريباً حوالي ١٢،١٥ ظهراً.

المحقق: ما الوقت الذي قضيتوه في الكافتيريا؟

الشيخ إمام عيسى: حتى الواحدة والنصف، حين انتهت المحاضرة في المدرج الذي انتقلنا إليه.

المحقق: ما الذي كنتم تفعلونه في الكافتيريا طوال ذلك الوقت؟

الشيخ إمام عيسى: كنا في انتظار إخلاء المدرج، وفي هذه الأثناء ألقى «نجم» إحدى القصائد.

المحقق: ما مضمون تلك القصيدة؟

الشيخ إمام عيسى: كانت تحمل تفرلاً في مصر وشعب مصر وهي بعنوان «كلمتين لمصر» وهي من تأليفه.

المحقق: عندما انتقلتم من الكافتيريا إلى المدرج هل كانت به دراسة قائمة؟

الشيخ إمام عيسى: لا بحيث لم ندخل إلا بعد انتهاء الدراسة تماماً.

المحقق: ما الذي دار في الندوة تفصيلاً بدءاً من لحظة دخولكم حتى انتهائها؟

الشيخ إمام عيسى: كل ما دار في الندوة عبارة عن إنشاد أغان من تحميني وغنائى وبعض قصائد القاماهـونجم وكلها من تأليفه، بما في ذلك الأغاني.

المحقق: هل اشترك معك في أداء تلك الأغاني أى أحد؟

الشيخ إمام عيسى: كان يشترك معي وعزة وهنجم وكل للمدرج.

المحقق: هل اشترك أحد مع هنجم في إلقاء تلك القصائد؟

الشيخ إمام عيسى: لا.

المحقق: ألم يتكلم في الندوة أى أحد بخلافك أنت وهنجم وعزة؟

الشيخ إمام عيسى: لا.

المحقق: ألم يشترك في إقامة تلك الندوة أحد من الطلبة؟

الشيخ إمام عيسى: لا.

المحقق: هل كنتم تعملون جهاز تسجيل لتسجيل ما يدور في الندوة؟

الشيخ إمام عيسى: نعم.

المحقق: هل تعرفتم ملي تسجيل النوتات التي تدعون إليها؟

الشيخ إمام عيسى: نعم.

المحقق: هل سجلتم بالفعل ما دار بندوة ١٤ نوفمبر؟

الشيخ إمام عيسى: نعم.

المحقق: من الذى قام بتسجيلها؟

الشيخ إمام عيسى: أحد الطلبة كان يتولى تلك المسألة وكان ماسك الريكورد ويسجل وأنا شخصياً لا أعرفه.

المحقق: كم شريطاً استغرق تسجيل الندوة؟

الشيخ إمام عيسى: لا أعرف على وجه التحديد.

المحقق: ما نوع الشرائط التى استخدمت فى ذلك؟

الشيخ إمام عيسى: أيضاً لا أعرف.

المحقق: ولن الجهاز الذى استخدم فى التسجيل وكذا الشرائط التى استخدمت؟

الشيخ إمام عيسى: تخصص أحمد فؤاد نجم.

المحقق: وهل سلمت تلك الشرائط والجهاز إلى أحمد فؤاد نجم فور انتهاء الندوة؟

الشيخ إمام عيسى: نعم.

المحقق: وهل نقلها معه إلى المنزل؟

الشيخ إمام عيسى: نعم.

المحقق: وهل استمعت فيما بعد إلى هذه التسجيلات؟

الشيخ إمام عيسى: نعم.

المحقق: وما معلوماتك عن تسليم تلك الشرائط فيما بعد من أحمد فؤاد نجم إلى مباحث أمن الدولة؟

الشيخ إمام عيسى: أنا سمعت بعد حضورى أن الشرائط قد أخذها رجال المباحث.

المحقق: هل حضر أحد من رجال المباحث تلك الندوة؟

الشيخ إمام عيسى: لا أعرف.



ويبدو أن المقدم جمال أبو بكرى أدرك، قبل أن تستدعيه النيابة، للإدلاء بأقواله فى ٢٥ ديسمبر ١٩٧٧، أن ما لديه من إثبات على واقعة اقتحام الشيخ إمام ونجم ووعزة بلبع،

لكلية الهندسة وتعطيل الدراسة، لا يكفي لإثبات هذا الاتهام، وكان ذلك هو ما دفعه في أقواله، للتركيز على ما ألقى بالندوة من قصائد وأغان وخطب تهاجم رئيس الجمهورية وتتهمه بالخيانة.

وأشار بأصابع الاتهام في هذا الصدد إلى «نجم» قائلًا إنه ألقى بعض مؤلفاته التي تهاجم الرئيس وتثير القواعد الطلابية، من دون أن يحدد عناوينها، ومركزًا على قصيدة «بيان هام» التي ألغاهم الشاعر. كما قال: «بطريقة تعتمد فيها تقليد صوت الرئيس الساعات. عند إلقائه لبعض الخطب بصورة مثيرة.. والأدق أنها كانت صورة ساخرة». كما أشار في أقواله كذلك البيان الذي ألقاه «مجدى بلال» -مقرر الأسرة- وقصيدة «رسالة إلى مولاي القيصرة» التي ألغاهم طالب الطب «محمد فتحي» وتضمنتا اتهامًا للرئيس بالخيانة.. أما «إمام» و«عزة» فقد نسب إليهما اتهامًا ورددا بعض الأغاني من تأليف نجم التي تنتقد النظام الحالي وسياسة الدولة.

وكان ذلك أحد أهم الأسباب التي دفعت المحقق لمحاولة الحصول على إقرار من «إمام» ثم من «عزة» بتطابق ما ورد في شريطي التسجيل مع ما جرى في الندوة بالفعل بعد أن أصبح هذان الشريطان هما دليل الاتهام الرئيسي.. فما كان ينتهي من الجزء الأول من استجوابه للشيخ «إمام»، الذي أنكر خلاله للشيخ كل ما يتعلق بواقعة الاقتحام، حتى انتقل إلى الجزء الثاني والأهم، وهو الحصول على إقرار من الشيخ بصحة ودقة التسجيل وكان الشيخ قد استنفذ كل جهده، في صد ما كان يعتبره الاتهام الرئيسي، فلم ينتبه إلى المناورة، التي سجلها «النقيب سيد نصر» وكيل النيابة العسكرية في محضره على النحو التالي:

(ملحوظة) قمنا بقراءة بعض مقتطفات من محضر التفريغ الذي ورد إلينا والخاص بالاشربة التي سجلت عليها الندوة، وسألناه التعرف على ما دار منها بالندوة من مواد، وعن الأشخاص الذين تولوا تقديمها أو إلقائها، فقرر أن الخطبة التي قدمت بها الندوة والتي تبدأ بعبارة «لحناح نعمل للندوة وح نعمل مؤتمرنا بعد كده وح نعمل كل حاجة وح نقول الكلمة الحرة الشريفة من أجل مصر الكاشحين ومن أجل مصر الشعب المناضل» والتي انتهت بـ «جاء من شخص للتكلم بالتزام الهدوء، فقرر أنها قد أقيمت فعلاً في الندوة عند تقديمها وألقاهم أحد الطلبة ولكنه لا يعرفه وهي الخطبة التي تبدأ من صفحة ١ بمحضر التفريغ حتى صفحة ٤. كما قرر أن الكلمة التي تلت تلك الخطبة قد أقيمت أيضاً في الندوة وأن الذي ألقاهم أحمد فؤاد نجم» وألقى بعدها قصيدة بعنوان «العجيرة» وتبدأ بعبارة «منير كله يسمع» وتنتهي بعبارة «وابشركم جميعاً أن الوعدة بكرة، والتور عندنا

ومعكم يا حباييه. وهي التي تأخذ صفحاتي ٦ و ٧ في محضر التفريغ. كما قرر أيضاً أن ما تلى ذلك من كلام إلقاء أيضاً وأحمد فؤاد نجمه وتبعه بقصيدة مطلعها: «الذلة بشهيش باستمرار» وهي الواردة بالصفحة رقم ٨ في محضر التفريغ. كما قرر أنه - أي المتهم لثالث أمامنا (الشيخ إمام عيسى) - قد تلى ذلك بغزوة مطلعها: «هلي يا شمس البشايير» وكان يرددنا خلفه السيدة وعزة والمجموعة. ثم غنوة أخرى مطلعها: «عن موضوع القول والهمة» وأنه قد قام بأدائها بمفرده. والقنوتان تأخذان نصف الصفحة ٩ من المحضر المشار إليه. ثم قرر أن أغنية «هما مين وأحنا مين» والتي تقع في صفحة ١٠ قد غنتها السيدة وعزة. وأنه قد عمل هو وأحمد فؤاد نجم ككورس لها وأن تلك الأغنية من تلحينه هي وجميع الأغاني التي ألقيت في الندوة. كما قرر أن القصيدة التي مطلعها: «إن قلت كلمة لم تخاف» قد ألقيت أيضاً في الندوة، وأن الذي ألقاها هو أحمد فؤاد نجم. وهي من تأليفه. كما قرر أيضاً أن القصيدة التي تبدأ بعبارة: «رسالة إلى مولاي القيس» قد ألقيت أيضاً في الندوة، وأن الذي ألقاها شخص لا يعرفه وقد قدمه أحمد فؤاد نجم إلى الحاضرين... وهي القصيدة التي تقع في صفحة ١١ من المحضر المشار إليه. وتعرف أيضاً على الأغنية التي يقول مطلعها: «شيد قصورك على المزارع» وقرر أنه هو الذي غناها بمساعدة المجموعة وأنها من تلحينه ومن تأليف أحمد فؤاد نجم. كما تعرف أيضاً على أغنية: «كل عين تعشق حليوة» وأنه قد ألقاها في الندوة بمفرده، وأنها من تأليف أحمد فؤاد نجم ومن تلحين الشيخ إمام وهي التي تقع في صفحاتي ١٢، ١٣. كما تعرف أيضاً على قصيدة: «بيان هامة» التي تبدأ بعبارة: «هنا شقيلان» وقرر أن الذي ألقاها هو أحمد فؤاد نجم. وأنها من تأليفه وهي القصيدة التي تقع في الجزء الأخير من صفحة ١٢ وما يليها وتقع في حوالى صفتين ونصف الصفحة. كما تعرف أيضاً على أغنية: «البحر بيضحك ليه» وقرر أنها ألقيت في الندوة وألقاها هو وعزة والمجموعة. وأنها من تلحينه ومن تأليف «نجيب سرور» كما تعرف على أغنية: «جيفارامات» وقرر أنها ألقيت في الندوة، وأنه هو الذي قام بأدائها تساعده المجموعة، وأنها من تلحينه وتأليف أحمد فؤاد نجم. (تمت للمحظوظ).

المحقق: هل ألقيت في الندوة أي مواد أخرى من قول أو أغنية بخلاف ما عرضناه عليك الآن؟

الشيخ إمام عيسى: لا.

المحقق: هل كل القصائد والأغاني التي جاء ذكرها وقيلت في الندوة من تأليف أحمد فؤاد نجم؟

الشيخ إمام عيسى: كل ما قيل في الندوة من قصائد وأغان من تأليف وأحمد فؤاد نجم، فيما عدا الخطبة التي افتتحت الندوة، والقصيدة التي أقيمت بعنوان رسالة لولاي القيصرة وكذا أغنية والبحر يبيض لك فهي ليست من تأليفه. كما أن كل تلك الأغاني التي أقيمت في الندوة هي من تلحيني.

المحقق: قررت أن وأحمد فؤاد نجم أثناء تواجدكم بالكافتيريا قد ألقى قصيدة بعنوان كلمتين لمصر، فهل هي ذات القصيدة التي قمت بفنائها بالندوة والتي تبدأ بمطلع كل عين تعشق حليرة؟

الشيخ إمام عيسى: لا.. فإن ما قصدت أنه قيل بالكافتيريا هي أغنية أخرى ألقاها وأحمد فؤاد نجم بعنوان بهية وتبدأ بمطلع مصر يامة يابيهية وهذه الأغنية لمحتها وقيمت في فيلم والعصفور.

المحقق: نلاحظ في قصيدة بيان هام عند سماعنا للشريط المسجلة عليه الندوة أن فؤاد نجم يحاول فيها تقليد صوت وطريقة أداء رئيس الجمهورية لخطبه وبياناته بشكل يحمل نوعاً من الإساءة فهل ذلك هو المعنى المقصود من تلك القصيدة؟

الشيخ إمام عيسى: نعم.

المحقق: وما المعنى الذي يقصده الشاعر من قصيدة معاً مين وأحنا مين؟

الشيخ إمام عيسى: يقصد موقف الحكام من الشعب وبيان ذلك للوقوف.

المحقق: هل سبق لك إحياء أي ندوات في كليات أخرى خلاف تلك الندوة؟

الشيخ إمام عيسى: نعم.. وعدد تلك الندوات لا يدخل تحت حصر في جميع جامعات مصر.

المحقق: وهل تتلقى أي مقابل نظير ذلك؟

الشيخ إمام عيسى: أنا لا أطلب ولا أرفض.

المحقق: هل تلقيت أي مقابل نظير إقامة ندوة كلية هندسة عين شمس يوم ١٤ نوفمبر

١٩٧٧

الشيخ إمام عيسى: لا.. وهم عرضوا مقابلاً ولكني لم أقبل.

المحقق: هل أخذ أحمد فؤاد نجم أو السيدة وعزة مقابلاً نظير ذلك؟

الشيخ إمام عيسى: لا أعرف.

المحقق: هل سبق اتهامك في قضايا مشابهة؟

الشيخ إمام عيسى: سبق اتهامي في إحدى القضايا أثناء زيارة الرئيس نيكسون لمصر وكان سبب ذلك أنني تغذيت بأغذية من تأليف أحمد فؤاد نجم وكان موضوعها يشجب الزيارة وهذه القضية حفظت.

المحقق: هل لك أي اتجاه سياسي؟

الشيخ إمام عيسى: ليس إلا حب مصر وشعب مصر.

المحقق: ما الذي تعرفه عن الاتجاهات السياسية لبقية المتهمين؟

الشيخ إمام عيسى: أنا لا أعرف غير أحمد فؤاد نجم والسيدة وعزة واتجاههما هو ذات اتجاهي وهو حب مصر وشعب مصر.

المحقق: أنت متهم ببحث دعائيات مثيرة من شأنها تكدير الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة وأيضاً بالجهر والصياح والغناء لإثارة الفتن فما قولك؟

الشيخ إمام عيسى: لم يحدث وكل ما حدث قلته بالتحقيق.

المحقق: هل لديك أقوال أخرى؟

الشيخ إمام عيسى: لا.

وما بلغت النظر هنا بشدة أن والشيخ إمامه الذي بدأ في الجزء الأول من التحقيق شديد الحذر إلى حد التزمّت، وحريصاً على إخفاء معلومات لا أهمية لها، مثل واقعة مصاحبة الطالب دهمرو سوكة له ولد وعزة بليغ، وهما في طريقهما إلى الكلية، قد تخلى عن حذره تماماً حين أقر بأن أحمد فؤاد نجم كان يلقي قصيدة «بيان هام» بطريقة يقلد فيها صوت وأداء رئيس الجمهورية لخطبه بشكل يحمل نوعاً من الإساءة إلى الرئيس، وهو ما اتخذته المحكمة فيما بعد، أحد الأدلة التي استندت إليها في إدانة «نجم».

ولم يخرج محضر استجواب وعزة بليغ، الذي تم يوم السبت ٧ يناير ١٩٧٨، عن هذا السياق، سواء في أسئلة المحقق، التي دارت حول وقلع لفتحام الكلية، ووقائع ما جرى في

الندوة، أو في إجابات وعزة التي تطابقت إلى حد كبير مع إجابات «الشيخ إمام» فيما عدا اختلافات طفيفة كان لا مفر منها لكي تتطابق أقوالها أمام النيابة العسكرية مع أقوالها أمام نيابة أمن الدولة، من بينها أنها - على عكس «الشيخ إمام» - لم تذكر أن أحد الطلبة الذين لا تعرفهم قد صحبهما إلى الكلية، وقد نفت وعزة في أقوالها كل ما يوحى بأنها - والشيخ إمام، ونجمه - قد اقتحموا الكلية أو شاركوا في الندوة عنوة، وكانت قد ركزت جهودها في الأخرى في نفى واقعة الاقتحام، فلم تتنبه إلى مناورات المحقق، الذي انتقل إلى واقعة الاتهام الرئيسية، فعرض عليها محضر تقرير شريطي التسجيل اللذين تضمننا وقلع الندوة، فلم تتردد في الإقرار بصحته، إلا أنها نفت معرفتها بالشباب الذي ألقى قصيدة رسالة إلى مولاي القيصرة، ونفت أن يكون قد جرى في الندوة أو قيل فيها ما يمثل أي خروج عن النظام، كما نفت علمها بالاتجاهات السياسية لأسرة التقدم، ورفضت الإجابة عن سؤال عن اتجاهها السياسي.

ولم يكن ذلك كله في رأي المحقق مهما، وقد عبر عن الاتجاه الجديد الذي بدأ التحقيق يتخذه فسالها السؤال نفسه الذي سأل «الشيخ إمام» قائلًا:

تلاحظ لنا عند سماع الأشرطة المسجلة عليها الندوة، أن زوجك ألقى قصيدة «بيان هام بطريقة كان يحاول بها تقليد طريقة السيد رئيس الجمهورية في إلقاء الخطب والبيانات، بهدف السخرية منها، فهل هذا هو المعنى المقصود من تلك القصيدة..

وتخلصت وعزة من الإجابة عن السؤال، قليلة: هذا معنى يسأل عنه زوجي، ولكنه يلقي قصائده بطريقة كاريكاتورية.

وفي ختام التحقيق معها، وجه إليها المحقق، نفس التهمة التي وجهها للشيخ «إمام» وأبغية المتهمين وهي «بت دعايات مثيرة من شأنها تكبير الأمن العام وإلحاق الضرر بالصلحة العامة والجهر بالصياح والغناء لإثارة الفتن».

وانتهى التحقيق مع «الشيخ إمام» بالإفراج عنه بضمان محل إقامته، وهو ما حدث كذلك مع وعزة.

(٢٢)

بعد شهرين من بدايته في ٢ ديسمبر ١٩٧٧، انتهت النيابة العسكرية التحقيق في القضية في ٢٩ يناير ١٩٧٧، فاستبعدت ستة من ١٢ متهمًا تنازلتهم التحقيقات، من

بينهم ثلاثة من طلبة الكلية ذاتها، رأى للدعى العام العسكري أن مجرد وجودهم ببوابة الكلية أو بالكافتيريا في ذلك اليوم، لا يعنى بالضرورة أن يكون لهم دور في الإعداد للندوة، وقال إن حضور بعضهم للندوة لا يقيم أى صلة بينهم وبين ما قيل وما أذيع فيها، إذ إنها لقاء عام، أما بالنسبة للثلاثة الآخرين - وهم من غير طلبة الكلية - فقد ذكر القرار أنه لا يوجد فى الأوراق أى دليل يشير إلى اشتراكهم فى الندوة سوى تحريات مباحث أمن الدولة التى لا ترقى إلى مرتبة الدليل.

وهكذا اقتصر قرار الاتهام، على سبعة متهمين، احتل نجمهم وإمامهم ودمعة الراتب الثلاث الأولى بينهم، وتوسط مجدى بلال - مقرر الأسرة - تقديم، واحتل ومحمد فتحي - الشاعر الذى كتب قصيدة رسالة إلى مولاي القيصري - المرتبة الخامسة، أما المرتبة الأخيرة، فقد احتلتها طالبان من طلبة الكلية، هما عمرو سوكة ومهدى عز الدين عبدالجواد اللذان اتهما بعبارة أو حراسة - للمصنفات التى كانت أسرة التقدم تصدرها، والتى وصفها قرار الاتهام بأنها تتضمن عبارات وأشعارا من قبيل الدعايات المؤثرة على سكانية واستقرار جماهير الطلبة باستعدادهم على الحكومة، وعلى الأجهزة والمؤسسات المختلفة بالدولة، ومن شأنها تكبير الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

واختص القرار الطالب عمرو سوكة بتهمة أخرى، بالاشتراك مع مجدى بلال، فى قيامهما بالاعتداء على أحد الموظفين العموميين ومقاومته بالعنف أثناء تأدية وظيفته وبسببها - هو وحسين خلوصي - موظف الأمن بالكلية مما نتج عنه إصابات استلزمات علاجاً أقل من ٢٦ يوما..

وقصر قرار الاتهام قواعده للنسوبة إلى الشيخ الإمام ودمعة بليغ، على التهمة التى كان المحقق قد وجهها بها فى ختام التحقيق معها، وقد وجهها كذلك إلى ثلاثة آخرين من المتهمين هم نجمهم ومحمد فتحي ومجدى بلال، نسب إليهم جميعاً أنهم جهروا بالصياح والغناء لإثارة الفتن بإلقاء خطاب وقصائد وأغان تتضمن عبارات تتسبب فى إثارة جو من التناقض وعدم السكينة بين جماهير الطلاب وتستعدىهم على الحكومة وأجهزة الدولة.

وفضلاً عن أن قرار الاتهام قد استبعد تهمة محاولة اقتحام الكلية وتعطيل الدراسة بها، -والتي نص عليها القرار الجمهوري بإحالة القضية للقضاء العسكري- فيما كان مفاجأة سيئة لجبهات جمع الاستدلالات، فقد أضاف تهمتين متداخلتين، شكلتا مفاجأة لهيئة الدفاع عن المتهمين:

كانت الأولى هي تهمة إهانة رئيس الجمهورية بالقول والصياح علناً، وقد وجهت إلى منجمه لقيامه بتكليف قصيدة بعنوان «بيان هام»، ألقاها في ندوة عامة، ووقلد في إلقائها. كما جاء في قرار الاتهام - صوت الرئيس وطريقة أدلته لبياناته وخطبه بصورة فيها كثير من السخرية مشككا موضوعيا في أمانة الرئيس ونزاهته.

وكانت للتهمة الثانية، هي تهمة «القذف في حق الرئيس» وقد وجهت لطالب الطب «محمد فتحي محمود»، لأنه قام بإلقاء قصيدة «ألقاها في ندوة عامة - نعت فيها الرئيس بالخيانة».

وفي المصطلح القانوني هناك فارق بين تهمة «إهانة الرئيس» وتهمة «القذف في حق الرئيس»، سوف نتعرض له، عندما يثور الجدل حوله، في جلسات المحكمة.

وطلبت النيابة تطبيق ثمانى مواد من قوانين العقوبات على المتهمين هي المواد:

١٠٢ التى تعاقب بالجمهور بالصياح أو بالخفاء لإثارة الفتن، بالحبس مدة لا تزيد على سنة.

و ١٠٢ مكرر التى تعاقب على إحراز مطبوعات تتضمن بث دعايات مثيرة بالحبس حتى ثلاث سنوات.

و ١٣٦ و ١٣٧ وتعاقبان على التعدى على الموظفين العموميين، بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور، ترتفع إلى مدة لا تزيد على سنتين إذا اقترن هذا التعدى بالضرب أو نشأ عنه جرح.

و ١٧٩ وهى تعاقب كل من أهان رئيس الجمهورية بإحدى طرق العلانية بالحبس مدة لا تزيد على سنتين.

و ٢٠٢ التى تعاقب على القذف في حق الموظف العام بالحبس بين عامين وخمس سنوات.

فما الذى أثار كل هذا الغضب من قصيدة «بيان هام»؟ وما الذى تقوله بالضبط؟

(٢٣)

تلقسم قصيدة «بيان هام» إلى قسمين رئيسيين، يتكلم الشاعر في الأول منهما، دور

منذ الربط في إنذاعة تحمل اسم محطة إنذاعة حلالة زمان، التي توث برامجها من عاصمة تحمل اسم «شقلابان»، حيث يسترعى انتباه المواطنين إلى أن «شحاتة للعسل» - زعيم الدولة التي تنطق المحطة بلسانها - سوف يلقي بياناً هاماً، يرد به على ما يشغل المواطنين، ليتقمص الشاعر - في القسم الثاني من القصيدة - شخصية الزعيم، وهو يلقي هذا البيان الهام على شعبه.

ومع أن صوت الشاعر، يخفى تماماً من القسمين، ليحل محله صوت المذيع ثم صوت الزعيم، اللذين يتحدثان إلى الشعب، كل بأسلوبه وصوره وتراكيبه اللغوية، إلا أن الشاعر يعتمد أن يحاكي أسلوب كل منهما، بشكل كاريكاتوري ساخر، يفضح حقيقة الطريقة التي يفكران بها، والأسلوب الديماغوجي الذي يخاطبان به الشعب.

وهكذا تبدأ القصيدة، بمقطع نتعرف فيه على «الدولة / العاصمة» التي توث منها تلك المحطة، على لسان المذيع، الذي يخاطبنا فيقول: هنا شقلابان / محطة إنذاعة حلالة زمان / من القاهرة / ومن كردفان / وسائر بلاد العرب / واليابان / ومن فنزويلا / وأيضاً إيران / ومن أي دار / أو بلد مستباحه / بفعل الأسلحة / مع الأمريكان».

ومن ذلك نعرف أن المذيع لا يتحدث إلينا من بلد محدد على الخريطة، ولكن من نمط معين من النظم السياسية التي تدور في تلك السياسة الأمريكية، والتي كانت شائعة آنذاك في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وأن «شقلابان» ليس اسم هذه الدولة أو اسم عاصمتها، ولكنه وصف لأوضاعها التي انقلبت ولحكامها الذين يتشقلبون كمهرجي السيرك وينتقلون من اليسار إلى اليمين، ومن الشرق إلى الغرب، ومن الدفاع عن الاستقلال إلى الارتقاء في أحضان الاستعمار.

وينتقل المذيع في المقطع الثاني من هذا القسم من القصيدة، ليعرّفنا بالمحطة التي يذيع منها، وبالدرسة الإعلامية والسياسية التي تعبر عنها، فيواصل الكلام قائلاً: «هنا شقلابان / محطة إنذاعة حلالة زمان / نقدم إليكم بكل اللغات / مراسم وسيما وجميع الفنون / صحافة ومناظر وتلفزيونات / وخطباء في جوامع / وجبه وزتون / ونقرح ونركب جميع الموجات / ونبحث ونفهم في كل الشؤون / ودايما نطلع في كل الحالات / ولا حدّ سامع / ولا يحزنون / وتسمع، ما تسمع / ما ما يهتمش / لأن احنا أصلاً بناكل بلاش / فخليك في نفسك / وما تخليناش / نسلط عليك القلم واللسان».

من ذلك نعرف أننا لسنا أمام محطة إنذاعة محددة، في بلد معين، ولكننا أمام نظام

إعلامي وثقافي متكامل، ومنظومة إيديولوجية، تخدم نظاما سياسيا، يؤمن بأن الشعوب قد خلقت بأنان من دون السنة، وأن الحكام قد خلقوا بالسنة من دون آنان، وأن العلاقة بينهما تقوم على قاعدة: الحكام يتكلمون والشعوب تسمع، وهم يتكلمون في كل شيء، ويديرون كل شيء، لأنهم وحدهم الذين يحتكرون - ويفهمون - كل شيء، من المسرح والسينما والتليفزيون، إلى الصحافة والأحزاب السياسية والعقائد الدينية، ويسيطرون على كل شيء، من مؤسسات الثقافة والفنون، إلى محلات البقالة التي تباع الجبن والزيتون، ويركبون جميع اللوجات والمواضات السياسية، وهم يتكلمون دائما وبشكل متواصل، لذلك لم يكن صدفة، أن تحمل المحطة - وربما الدولة - اسم «محطة إناعة حلوة زمان»، وهو اسم ينقلنا على الفور إلى الاحتفالات الشعبية المصرية بموالد أولياء الله الصالحين، التي تجمع كل المتناقضات، ويختلط فيها كل شيء - بأي شيء - المتصوفون باللمسوس، وباعة للسباح والأحذية، بباعة الحشيش والأفيون، والفقهاء بالمجانيب، وتباع فيها أنواع من الحلوى الرديئة، يخدع بالعوها الأطفال، فيزعمون بأنها حلوة زمان التي تحمل أصالة الماضي، ثم يتضح أنها صنعت بطريقة بدائية، وتختلط بكمية والرة من الجراثيم.

وكما يحدث عادة في تلك الموالد، فإن ما يعنى إناعة - وسياسة - حلوة زمان، هو أن يظل صوتها يلهم، بصرف النظر عن أهمية، أو تناقض ما تثيره من إناعات، أو ما تتخذه من قرارات، وبصرف النظر عن انصراف المستمعين عنها، فرضاء الجمهور، ليس من بين مبررات حصول الذين يعملون بها على مرتباتهم، وإذا كان من حق المستمعين ألا يسمعوا، فليس من حقهم أن يشغلوا أنفسهم بغير ما يخصهم، وهو احتمال، أضطر المذيع إلى أن يتقمص شخصية الزعيم، لينتدب للمستمعين إلى أن التعامل معهم في حالة عزوفهم عن الاستماع إلى البيان الهام، سوف يكون بالقلم واللسان، أي بالصفعات والشتائم.

أما وقد تعرفنا على «شقليان»، ثم على «محطة إناعة حلوة زمان»، فقد آن الأوان، لكي يعرفنا المذيع - أو بمعنى أدق الشاعر الذي يبدو أنه لنتزع للميكروفون من المذيع - بصاحب «البيان الهام» الذي يقدم له، لذلك يستأنف الحديث قائلا «هنا شقليان / محطة إناعة حلوة زمان / يسر الإناعة / وما يسركوش / بهذه المناسبة / وما بنديكوش / نقدم إليكم / ولا تقرقوش / شحاته للعسل / بدون الرتوش / شيندر سماسرة بلاد العمار / معمر جراسن للعب القمار / وخارب مزارع / وتاجر خضار / وعقبال أملكك / أمير الجيوش / ما تقدرش تنكر / تقول ما عرفوش / ما تقدرش أيضا / تقول ما اسمعوش / شحاته للعسل / حبيب

القلوب / يزيل البقع / والهموم والكروب / يأنفس / يأنفين / يبلع حبوب / ويفضل يهلف / ولا تفهموش / وتفهم ما تفهم / دأ ما يهمناش / لأن انت فاهم / وعامل طناش / ح تنكر وتحلف / ح أقول لك بلاش / ح تنعب دماغنا / وتنعب كمانه.

وهكذا نتعرف - في هذا المقطع - على شخصية تحمل اسما مضحكا يدل على وضاعة الأصل وتواضع البيئة، ويخلو من أي وقار يتناسب مع الدور الذي يقوم به، كزعيم سياسي، ويهيئنا للاستماع إلى خطاب فكاهي يقدمه مهرج في سيرك، وليس زعيم دولة .. ويسبب تدخل صوت الشاعر مع صوت المذيع، تنتاب الأخير حالة مفاجئة من الرقبة في العبث، فيقرر أن يقدم لنا الزعيم على حقيقته، ومن دون رتوش، مفاجرا بمظاهر فساده السياسي، التي اعتبرها - لجهله أو لوقاحتة - مناقب تستحق التباهي بها .. ولم لا؟ ألا يتحدث من «شقلبانه»، التي انقلبت فيها المعايير، فأصبحت لا تعرف لها رأسا من قدم، ولا تميز بين ما يدعو للفخر وما يجلب العار. لذلك تباهى إذاعتها الأمم بأن زعيمها تاجر من أبناء السوق، الذين يجمعون المال من أي سبيل - يستوى لديه أن يحقق هذا الهدف عن طريق وتعميره أماكن لعب القمار، أو عن طريق وتخريبه للزراع .. وهو سمسار عالمي، وتاجر للخضار، وأمير للجيش وهي إذاعة لا تجد في مثالب الزعيم الأخلاقية، ما يدعوها للخجل منها، فهو يذخر الحشيش، ويتعاطى الأفيون، ويتناول الحبوب المخدرة، وتلك - في وهما - ميزة تضافى على تصرفاته مسحة من خفة الظل، تمكنه من إزالة الهموم والكروب وحتى البقع .. ولأنه في حالة خدر مستمرة، فهو دائما «يهلفط» - أي يقول كلاما لا رابط بينه، ولا معنى له، ولا يفهمه أحد من الناس، وهو أمر لا يعنيه، ولا يعنى إذاعته، إذ هو يعتقد أن الناس يفهمونه، حتى لو تظاهروا بغير ذلك، أما الذي يرفضه، ويحذر منه، فهو أن يتجاسر أحد من الناس فيسأله عن معنى ما يقوله، لأن الأسطة تتعبه، وذلك هو الخطأ الذي يحذر المذيع الشعب من الوقوع فيه، قبل الاستماع إلى البيان الهام، فبدوره هو أن يسمع، لأن لا يتكلم أو يسأل .. مهندا إياه - للمرة الثانية - بأن الخروج عن هذه التعليمات، سوف يعرضه للتعاب هو في غنى عنها.

أما وقد تعرفنا في المقاطع الثلاثة الأولى من قصيدة «بيان هام» على «شقلبانه» ومحنة إذاعة حلالة زمانه ومن ثم على الزعيم وشحاته المعسلة - فلنتعرف على محور إذاعة هذا البيان الهام .. فقد اكتشف الزعيم أن الرعية، التي يحكمها استنادا إلى قانون يعطيه وحده، حق الكلام واستخدام اللسان، ولا يترك لها إلا حق الاستماع واستخدام الأذن، قد خرجت على هذا القانون، وأنها تتناقل فيما بينها الأقاويل عما كان يظنه مستورا من أخباره وهذا ما يدفع المذيع.

في المقطع الرابع والأخير من القسم الأول من القصيدة، لأن يكشف لنا عن «الطرف التاريخي» الذي يدعو الزعيم وشحاته للعسل لالقاء بيانه الهام، فيقول معنا شقيلبان / محلة إناعة حلاوة زمان / لأن الخبي ظهر واستبان / وكل المسائل / بدت للعيان / وظلعت حكاوى ونزلت كمان / عن التهريبيه / وعن كيت وكان / وعن محسوبيه / وعن العبان / ظهر في المدينة / كانه الطوفان / وغرق مرالكب / وسوح فيطان / وبعض المراكب / ح تفرق كمان / وازمة مساكن / وازمة امان / وعالم بياكل / في عالم جعان / وريجة مؤامرة / في جو للكان / مخطط خيانة / مع الامريكان / لذبح العشيرة / وحرق الجيران / وفيه ناس بترشى / ولازم بيان / كما ابلغونا / جميع الودان / لهذا ولذا / وتلك كمان / نقدم إليكم / عروسه وحسان / شحاته العسل / وهذا البيان».

وبذلك نصل إلى نقطة الذروة، فالحالة في شقيلبان، تعكس درجة عالية من التوتر الاجتماعي والسياسي، الذي يهدد استقرارها، فقد انتشر الفساد، وتعددت مظاهر الخراب، واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وشملت الأزمات المائوي والطعام والأمان، وازدادت الريبة في وطنية النظام وشاع الاعتقاد بأنه ينفذ مخططا أمريكيا ضد مصالح شعبه ومصالح جيرانه، فلم يعد هناك مفر من أن يواجه الزعيم وشحاته للعسل ذلك كله، ببيان يليق، يضع النقاط على الحروف.

لكن المذيع الذي يختلط صوته بصوت الشاعر، لا يقصر في لفت نظرنا، قبل أن ينهي القسم الأول من القصيدة، إلى نوع البيان الذي سوف نستمع إليه، وطبيعة الزعيم الذي يتحدث إلينا، فيدمج بين الاثنين، وبين نسي من الحلوى الرخيصة، تباع في الموائد الشعبية على صورة عروسة للبهنت، وحسان للولد، فلا نقلنا فحسب إلى تلك الموائد التي تزدحم بالمتناقضات، وتختلط فيها الكلمات فتصبح بلا معنى، بل وينبهنا كذلك، إلى أن الزعيم، سوف يتعامل معنا، كما لو كنا أطفالا سذجا، يسهل الضحك عليهم، بذلك الذي سوف يقوله في «بيان» - أو حصانه - الهام.

تلك حقيقة نكتشفها بوضوح، بمجرد الاستماع إلى ديياجة البيان الهام، الذي يستهله الزعيم وشحاته للعسل بعبارة تقول «بسم الله / سلام عليكم / وسلمون وموز / وأما المسائل فهنجف ولوز / فيا أخوتي ويا أخوات / إليكم بياني / كما هو آت». وفضلا عن أن هذا الاستهلال للبيان، يكشف عن أن الزعيم ليس في وعيه الكامل إذ لا ترابط في كلامه، ولا صلة بين السلام الذي يحى به المستمعين، وبين سمك السلمون ولهاكة اللوز اللذين

يلقيهما - كذلك - عليهم .. فقد صادر الزعيم على المطلوب، وبدأ البيان بما كان ينبغي أن ينتهي به، مؤكدا أن الأحوال «متجفة» - أي طيبة جدا - ولجنة مثل اللوز.

ولأن الزعيم مشحاته للعسل، ليس لديه ما يرد به على ما أشيع عن فساد حكمه، وتقريظه في حقوق البلاد، فضلا عن أنه لا يقبل من حيث المبدأ، أن يستجوبه أحد، فإنه يواصل تكرار نفيه لكل ما يشاع من دون تحديد لواقعه، لذلك يبدأ للقطع الثاني من البيان بطمأنة الجماهير إلى أن جميع المسائل / تمام التمام / وكل الكلام دا / مجرد كلام / فصبوا جميلا / ولا تقلقوش / وشغل الضغائن أنا ما القبلوش / ما فيش أي حاجة / على الطلاق والعناق بالثلاثة / ما فيش أي حاجة / وقدر كمان إن فيه أي حاجة / ما فيش أي حاجة / وعيب إن عيكم يسوق السماعة / ويعمل لي باللوز / ويعمل ديباجه.

ليست المشكلة في رأي الزعيم هي وقلع الفساد والتخريب والتفريط التي تشاع عنه وعن معاونيه، والتي يستوى لديه أن تكون صحيحة أو لا تكون، لكنها مشكلة هؤلاء الحاقدين الذين تمتلئ قلوبهم بالضغينة، والذين يحسدونه على ما بيده من سلطة، وما يترغ فيه من نعيم، فيحرضون «العيال» من طلاب الجامعات على إثارة الضجيج، مع أن الأمر لا يستحق كل هذا اللجاج، لأن الفساد - في رأي مشحاته للعسل - هو أساس الحكم، ونهب المال العام قدر تار يخى لا يستطيع حاكم أن يفلت منه، فهو ليس أكثر فسادا ممن سبقوه، أو ممن يزاملونه ويعاصرونه من الحكام، وهو ما يعلنه بصراحة قللا «أنا طبعي ضد السماسرة الكبار / بحكم المنافسة / وحكم الجوار / لكن مش ف طبعي / إني أعمل فضيحة / لواحد زميلي هيش كام ضفيحة / ما كل الزمايل بتهيش ضفياح / وكل اللي جاي / ماشي زى اللي رايح / فيا أيها الشعب صهين تقلعص / مساء التتفس / مساء الروايح».

أما ذلك هو الحال، فقد كان طبيعيا أن يشتم الزعيم للقطع الثاني من بيانه، بدعوة الشعب لأن يصميهين - أي يهمل كل ما يستمع إليه - حتى يستطيع أن «يلعص» - أي يهرب من مشاكله - وأن يحبيه بعبارة «مساء التتفس» / مساء الروايح التي يتبادلها الحشاشون في جلسات المزاج، مما يؤكد لنا، ما سبق للمذيع أن أخبرنا به، من أنه دائما «يانفس / ياقين / ييلبع حبوب / ويفضل يهلقط / ولا تقهوش» - ويفسر لنا سبب انتقاله المفاجيء - في للقطع الثالث من البيان، إلى نموذج آخر من تلك «الهلقطة».

يتذكر مشحاته للعسل - المخدر الذي يتكلم بطريقة تيار الوعي، أو بمعنى أدق، تيار

اللاوعي. فجأة ومن دون أية مناسبة يقتضيها السياق، إحدى زياراته الخارجية، يرويها قائلاً «أخويا الأمير وزرमित الإيراني / بحث لي السنة دي / عز مني ودعاني / أنا قبلت طبعاً / ورحنا للعزومة / وكانت وليمة / ما تحصّلش ثاني / دا إايه للحمر / وإيه للكمر / وإيه للشمر / وإيه الصواني / أنا نعلقي تعبت / ولغت صراحة / من اللخفخة / والهنا الاصفهاني / هناك يعني مثلاً / إذا شريت طافيه / تمز بكوارع / وبسطرمة ضاّتي».

وهكذا خيب الزعيم توقعات جماهير الشعب، بأنه سوف يحدثهم عن طبيعة العلاقات السياسية بين «شلقبان» و«أصفهان» أو إيران.. ويكشف عن أسرار المفاوضات التي جرت بينه وبين أخيه الأمير وزرमित الإيراني، كما هو منتظر من «بيان هام» يذيعه رئيس دولة في ظروف سياسية متوترة إلا أن «شحاته المعسل».. بسبب «هافطته» وعدم تقديره لما يجب أن يقال وما يجب ألا يقال، وخطئه بين ما يجوز أن تتضمنه البيانات السياسية، وما لا يجوز أن يقال إلا في جلسات تعامل الحشيش، استطرد إلى هذا الوصف المفصل لما تناوله من طعام، ليكشف عن أنه نشأ وهو يعاني من الجوع، على نحو يفقده القدرة على المقاومة وعلى التفكير إذا ما وجد أمامه أنواعاً فاخرة من الطعام.. وحالة من الحرمان، جعلته ينظر للسلطة السياسية، باعتبارها وسيلة تمكنه من أن يعوض حرمانه، ويعيش الحياة المرفهة التي افتقدها في طفولته وشبابه.. وبسبب هذا الولع بالحياة المرفهة أصبح «شحاته المعسل» شيعياً أمام الفساد، الذي يتكرر فجأة، أنه الموضوع الذي دفعه لإلقاء بيانه، فيعود من سرحته الطويلة مع «الهنا الاصفهاني»، ليقول «ما شفّتش هناك / ناس بتحقد عليهم / ولا ناس بتشتّم / فلان الفلاني / لأنه اشترى عزبتين من شطارته / وحكمة إدارته / وطلع مبانى»، ثم تغلبه نكريات هذه الرحلة التي لا تنسى، فيستأنف روايته قائلاً «وبعد العزومة استلمنا الهدايا / مفضض، ومُغَب / وقز وقيشاني / وطبعاً أخويا الأمير / قال حاجة / ح أقولها لكو طبعاً / إذا الوقت ناسب».

لكن الوقت الذي لم يكن مناسباً لكي يتضمن البيان الهام، شيئاً مما قاله «أمير إيران» لأخيه «زعيم شلقبان» كان مناسباً جداً لكي يكرر «شحاته المعسل» حملته ضد الحاقدين، الذين يعارضونه، ويشيعون أنباء كاذبة ومغرضة عن فساد نظامه، ولكي يكرر تهديده لهم «ح يطلق لي عيل / بدون أي حاجة / ويعمل لي قُلْحس / ويقعد يحاسب / دا حقد اشتراكى أنا ما اقبولش / ولو هو أبني أنا ما اعتقوش».. وفي المقطع الرابع والأخير من البيان، يعود «شحاته المعسل» لتكرار المحاور الرئيسية له فهو يكتب كل ما يشاع عن نظامه بكلام مرسل لا يهتم بتفاصيل الاتهامات ولا يعني بالرد على وقلعها، اكتفاء باتهام



نجم يرحب بصديق له في أحد شوارع «العباسة»

المعارضين الذين يوجهونها إليه، بأنهم لا يتحدثون بلسانهم، ولا يدافعون عن مصالح البلاد، ولكنهم يستعصرون أفكارهم من القوضويين الذين يسعون لإشاعة الدمار، والحاquدين المغرضين الذين يريدون إقصاءه عن السلطة والطلول محله فيها، مؤكداً أنه لن يتركها لهم كلام عن سماسرة / كلام عن دعاة / حاجات مش صحيحة / جمل مستعارة / وعازين يخلوا البلد أردغانه / وعازين أسيب البلد / من زمان / وأنا مش ح سلم / وأسيب الأمانة / ولا بالبوليس والنيابة كمان».

أما الشعب، الذي طالبه من قبل بأن «يصهين» حتى «يقلعص»، فهو يعود - تحت وطأة «التنفس» و«الروايح» - لطالبته بأن يصبر في انتظار تحقيق الأوهام التي يشيعها، والتي لا تبعد كثيراً عن الفخخة والهدا الأصفهاني اللذين أظن في وصفهما «فيا أيها الشعب كمل جميلك / وصبرا / والزم ح تيجي المصارى / وتاكل وتشرب / تبع ما يأتيلك / وتفرق في بحر العبيد والجواري / وترسم حياتك حسب ما يرائيلك / وتلا الحواري / فساقى وقصارى / تسبح بعمدك / وتشكر جميلك / بفضل الزبالة / وطفح المجارى».

ويصل «شحاته المعسل» - في ختام بيانه الهام - إلى ذروة يكشف فيها عن طبيعة هذا النمط من التنظيم السلطوية البطيريركية التي يجمع فيها الزعيم، بين دور وسلطات رئيس

الدولة، وسلطات رب العائلة، فيغتصب السلطة، ويبقى بها على الرغم من سحق الشعب، ويفرض تقسيما صارما للعمل، يقضى بأن يقرر هو لينفذ الشعب، وأن يتكلم ويلتزم الناس الصمت والهدوء، ذلك ما يحرص على أن يؤكد بوضوح «خنا» و«سلاما» / وآخر «كلاما» / ضرورا / يسود الهدوء والنواما / فمانا وإلا / ح أطريقها واللا / وأرب فلوسي / وأصافر قواما / سلام عليكم وسلمون وموز / بصفتي رئيسا / وأبا هوجوز.

هوامش

- (١) بدأ اثنان من الطلاب الإضراب عن الطعام في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٧ ولحق بهما طبعه بعد يومين، وعدا هو الإضراب الوحيد عن الطعام الذي دخله طبعه رقم تعدد مرات حبسه، التي شهدت إضرابات مماثلة، كان زملاؤه يعفونه منها بسبب إصابته بقرحة في المعدة.
- (٢) نشأت فكرة الإضراب عن الطعام، بين للتهمين في قضية طبعه وفي القضية اليسارية الأخرى التي قبض على للتهمين فيها في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٧، لأنهم أودعوا في أيمان طره، في القنصل نفسه الذي أودع فيه أعضاء جماعة التكفير والهجرة، الذين كانوا يحاكمون آنذاك بتهمة خطف وقتل الرحيم الشفيخ الذهبي وكانوا يعاملون معاملة سيئة، انسحبت على بقية المحبوسين معهم، وهو ما دفع للتهمين في القضايا اليسارية إلى الإضراب لطلب نقلهم إلى سجن آخر، يمكن أن تكون للعاملة فيه أفضل، وهو ما استجابت إليه النيابة العسكرية التي نقلتهم بالفعل.
- (٣) كانت إدارة الجامعة، قد أسنرت قرارا بفصل مسجدى بلال، وأربعة من زملائه، ولكنهم طعنوا في القرار، وقررت الجامعة السماح لمن يحل موعد امتحاناتهم بدخول الامتحان، حرصا على مستقبلهم، وهو ما اتبع مع مسجدى الذي كان طالبا بالباكستون.
- (٤) لا شك أن التقدم وأمر ذكره كان متاثرا، في ذلك، بما انتهت إليه تحقيقات النيابة في قضية ١٩١٨ و١ يناير إذ لم تجد دليلا على انضمام طبعه إلى أي تنظيم شيوعي، كما ذكرت مذكرة للأبحاث منه، فادرج ضمن للتهمين بالتحريض.
- (٥) كان العقيد محمد عبد العزيز شهاب الدين، رئيس النيابة العسكرية، هو الذي بدأ التحقيق في القضية لكنه طبعا لا ورد في أوراها دخل المستشفى فاستكمل التحقيق بسيد نصره التحقيق منذ جلسة ١٥ ديسمبر ١٩٧٧.
- (٦) الإجابة ليست صحيحة، إذ إن الركب الثالث في التلكسى كان الطالب عمرو سوكة والغالب أن الشريخ إمامه أراد أن يخطئ هذه الحقيقة.
- (٧) السؤال منطقي: إذ كيف استطاع الشريخ إمامه وهو كاهن أن يتكلم من أن الدعوة متنوعة ومعتمدة.

الفصل الثامن

بيان هام في المحكمة العسكرية

(٢٤)

في الظاهر تبدو القصيدة «بيان هام مثبتة الصلة تماما بالأوضاع والشخصيات المصرية في ذلك الحين .. فالبيان يذاع من محطة إذاعة حلوة زمان، التي تبث برامجها من جمهورية شقيلبان» وليس من محطة إذاعة جمهورية مصر العربية التي تبث برامجها من القاهرة وهو بيان يلقيه الرئيس وشحاتة المعمل، رئيس هذه الجمهورية وزعيم شعبها، لا الرئيس السادات.

لكن الرمز في القصيدة كان شفافا لا يصعب على كل من يقرأها، أن يريده إلى أصله .. فالإشارات إلى الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في جمهورية شقيلبان، كالتهريب والمحسوبية والفساد والسمسرة، كانت قريبة جدا مما كان المعارضون للرئيس السادات، ينسبونه إلى إدارته، وبناء البيان، قريب جدا من بيانات الرئيس والسادات، التي كانت يستهلها عادة بكلمتين فقط من البسطة هما «بسم الله» كما يتسم مثلها بكثرة الخروج عن الموضوع، والخضوع لإغراء الارتجال، كما أنه يتطابق من حيث الرؤية، مع ما تعود الرئيس السادات أن يرد به على معارضييه، مسفها كل ما يقولونه، ومكذبا إياهم، ومشككا في دوافعهم، فهم حاسدون يريدون الحلول محله، حاقدون على ما حباه الله به من سلطة متحلقون يريدون كلاما، لا هم يفهمونه، ولا هو يفهمه، يستعبدون معارضتهم وأفكارهم من خارج الحدود، ويرون الواقع أسود وينظرون إليه بمنظرة متشائمة، بسبب حسدهم وحقدهم، في حين أن كل شيء على ما يرام، ولا توجد أية مشكلة، وحتى لو وجدت فلا مشكلة في وجود وتفاقم المشكلات والأزمات .. فضلا عن أن للشاعر قد ضمن قصيدته وقائع كانت قريبة من النكسة آنذاك، كالرحلة التي قام بها

والرئيس السادات إلى طهران، حيث زار صديقه الإمبراطور محمد رضا بهلوي، - شاه إيران السابق - فقد كان ونجمه يتعمد في كل مرة وكل ندوة يلقي فيها القصيدة .. بما في ذلك ندوة أسرة التقدم بكلية هندسة عين شمس .. أن يقلد صوت الرئيس السادات المميز وهو يلقي خطبه وبياناته .. على نحو يزيل أي لبس، في أنه يقصده بالفعل بشخصية وشحاته المعسل.

وكان ذلك هو الأساس الذي استندت إليه النيابة العسكرية في توجيه تهمة إهانة رئيس الجمهورية إلى «نجم» عندما بدأت المحكمة العسكرية للركزية برئاسة المقدم أحمد عبد الله حسين - في ٢٢ فبراير ١٩٧٨ - تنظر القضية في حضور ستة من المتهمين السبعة، إذ كان المتهمة الخامس - وهو طالب الطب محمد فتحي محمود - لا يزال هاربا .. وتشكلت هيئة الدفاع من ثلاثة من كبار المحامين، هم أحمد نبيل الهلالي - الذي تولى الدفاع عن أربعة متهمين هم «نجم» وإمامه وهجدي بلال وهمدت عز الدين .. - وعبد الله الزغبى، الذي ترفع عن ثلاثة متهمين هم وعزة والطلبان محمد فتحي محمود وعمر سوكة، واقتصر دور مصطفى كامل منيبه الحامى على الاشتراك مع الهلالي في الدفاع عن أحمد فؤاد نجم.

وفي مرافعته أمام المحكمة، ثم في مذكرة قدمها بدفاعه، استعرض ممثل النيابة النقيب سيد نصر إبراهيم الوقائع التي نسبتها مذكرة ترميمات مباحث أمن الدولة للمتهمين، فاستبعد منها كل ما يتعلق بما نسب إلى «أسرة التقدم» - كهيئة اعتبارية - من اتهامات بعد أن كشف التحقيق عن أنها أسرة شرعية قامت بالكلية بعد تصديق وموافقة إدارتها، وتحت إشرافها، فضلا عن أن الأوراق قد خلت تماما مما يشير إلى اشتراك المتهمين أو بعضهم في أي تنظيم أو تجمع آخر.

واستبعدت النيابة - كذلك - تهمة اقتحام حرم الكلية، لأن للمتهمين «دخلوها بموجب دعوة رسمية من أسرة التقدم معتمدة ومختومة بخاتم اتحاد الطلاب، وموجهة للمتهمين ممن يمكن توجيهها إليهم». واستبعد قرار مراقبة النيابة - كذلك - تهمة تعطيل الدراسة، لأن ما قرره عميد الكلية في هذا الصدد، من أن للدرج كان قد خصص لأحد الأساتذة في الوقت الذي «عاصر انعقاد الندوة، أمر ليس متصورا أن يكون معلوما بالضرورة لدى طلبة أسرة التقدم، أو لدى باقي المتهمين للدعوى خاصة وأن اختيارهم لموعده إقامة الندوة كان بعد انتهاء آخر محاضرة مقررة بالمنهج الدائم، فضلا عن أن تلك الأمور، هي أمور داخلية تخضع للمساءلة الجامعية.

وفي ختام مرافعتها قصرت النيابة العامة طلباتها على تطبيق مواد الاتهام التي وردت في قرار الإحالة.

ولأنه لم يكن هناك تناقض بين المراكز القانونية للمتهمين، فقد قامت خطة الدفاع في القضية - التي تولى العيب الأكبر منها نصيب الهلالي - على أساس تقديم مجموعة من الدفوع الشكلية والموضوعية تشملهم جميعا.

وكان أول هذه الدفوع، هو الدفع بعدم اختصاص القضاء العسكري بنظر القضية التي أحيلت إليه استنادا إلى المادة السادسة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ وتنص هذه المادة على «ريان أحكام هذا القانون على الجرائم للنصوص عليها في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات - أي على الجنايات والجناح للضرة بأمن الدولة من جهة الخارج أو الداخل - على أن تحال إلى القضاء العسكري بقرار من رئيس الجمهورية.. وتعطى المادة نفسها للرئيس - متى أعلنت حالة الطوارئ - الحق في أن يحيل إلى القضاء العسكري أيًا من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر.

واستند الدفع إلى أن المادة ينصها ذلك، قد أعطت الرئيس رخصة إحالة جرائم معينة، ولم تعطه رخصة إحالة قضية بذاتها.. فالقرار الجمهوري الذي يصدر استنادا إلى هذه المادة، لا بد وأن يحيل أنواعا معينة من الجرائم - كالتهجس أو الإرهاب أو إثارة الفتن - بصورة عامة وشاملة لجميع الأفراد للارتكاب لهذا النوع من الجرائم إلى القضاء العسكري.. أما إحالة قضية معينة، أو أفراد معينين إلى القضاء العسكري، فهو - في رأي الدفاع - مخالفة صريحة لنص المادة.

وفرق الدفاع في هذا الصدد، بين الجريمة والقضية فهما - في رأيه - مصطلحان قانونيان متميزان لكل منهما مدلوله القانوني الخاص، فالجريمة فعل مؤثم مجرد قائم بذاته، وهو حقيقة قانونية لها وجودها المستقل، حتى لو لم يرتكب هذا الفعل شخص معين في زمان معين... أما القضية فهي إجراء قانوني يتولد عن قيام شخص أو أشخاص بالذات بارتكاب فعل مؤثم طبقا لقانون معين..

وفي التحليل على ذلك ذكر الدفاع أن رئيس الجمهورية قد التزم - بشكل دائم وثابت - بهذا التفسير السليم بعبارة مجرائته وأن جميع الأوامر والقرارات التي صدرت بإحالة الجرائم إلى القضاء العسكري نصت على جرائم بنوعها، وليس على قضايا معينة، أو أشخاص معينين، وأضاف أن التسليم لرئيس الجمهورية بحق إحالة قضية معينة إلى

القضاء العسكري بعد انعقاد الاختصاص بالتحقيق فيها للنيابة العمومية، التي شرعت بالتحقيق فيها - كما هو الحال في القضية المنظورة - ينطوي على إهدار لأكثر من مادة من مواد الدستور، ويعتبر تدخلا محظورا في شؤون القضاء، وإهدارا لقاعدة أصولية من قواعد القانون، وهي عدم سريان القرارات الإدارية إلا على ما يقع بعد تاريخ صدورها، ثم إن إحالة هذه القضية وحدها إلى القضاء العسكري دون سائر القضايا المتعلقة بذات الجريمة، من شأنه أن يهدر قاعدة دستورية أخرى، هي قاعدة المساواة بين المواطنين أمام القانون والقضاء!

واستخلص الدفاع من ذلك كله، أن القضاء العسكري ليس مختصا بنظر الدعوى لعدم صدور قرار جمهوري بإحالة الجرائم للنسوية إلى المتهمين إليه، ولأن قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤٤ لسنة ١٩٧٧، الصادر بإحالة بعض الجرائم إلى القضاء العسكري، لم ينص على إحالة الجرائم للنسوح عليها في قرار الاتهام، وهي جرائم إهانة - والقتل في حق - رئيس الجمهورية والجهر بالصياح لإثارة الفتن والاعتداء على موظف عمومي، إلى القضاء العسكري.

واستند الدفاع - كذلك - إلى التناقض الظاهر بين نص القرار الجمهوري ونص قرار الاتهام، فيما يتعلق بتاريخ حدوث الجريمة، ونوعها، فالقرار الجمهوري قد أحال إلى القضاء العسكري واقعة اقتحام كلية الهندسة بجامعة عين شمس يوم ١٥ نوفمبر ١٩٧٧ وأحداث شغب وتعطيل الدراسة والاعتداء على بعض العاملين بهاء بينما قرار الاتهام يتحدث عن قتل وقمع وقعت بين أول و ١٤ نوفمبر ١٩٧٧، ولم يرد به نكر لواقعة اقتحام الكلية أو تعطيل الدراسة بهاء، بل ينسب إلى المتهمين و قتل أخرى منها إهانة رئيس الجمهورية والقتل في شخصه وحيازة محررات وبث دعاية مثيرة والجهر بالصياح أو الغناء لإثارة الفتن، ولفت النظر إلى أن الواقعة الوحيدة التي يشترك فيها القرار الجمهوري مع قرار الاتهام، هي واقعة الاعتداء على موظف عمومي للنسوية للطالبين ومجدي بلال، ومعمرو سوكه، ومشيرا إلى أنه وحتى في هذه الحالة لا تجوز محاكمتها أمام القضاء العسكري، لأن قرار الاتهام يحدد تاريخ حدوث الواقعة بيوم ١٤ نوفمبر، بينما يحدد القرار الجمهوري التاريخ بيوم ١٥ نوفمبر.

وكان من الدفوع الشككية التي وجهها الدفاع كذلك، الدفع بعدم جواز محاكمة طالب الطب ومحمد فتحي محموده بتهمة القتل في حق رئيس الجمهورية، لأن الدعوى الجنائية في جرائم القتل لا تتحرك - طبقا للمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية - إلا بناء على

شكوى يتقدم بها للتضرر إلى النيابة العامة، ولا يوجد في الأوراق ما يدل على أن الرئيس السادات قد تقدم بشكوى أو طلب تحريك الدعوى العمومية ضد المتهم، بسبب إلقاءه لقضية ورسالة إلى مولاى القيصر..

وفي الموضوع بدأ أحمد نبيل الهلالى دفاعه عن أحمد فؤاد نجم، والشيخ إمام عيسى، بمقدمة قال فيها: إن الذى يقف اليوم فى قصص الاتهام .. ليس الشاعر نجم ولا الفنان إمام، فالذى يحاكم اليوم فى هذه القضية هو الفن الشعبى العريق: الشعر والغناء الشعبى الأصيل وروح هذا الشعب الساخرة للرحلة التى لن تنطفى أبداً. إن أحمد فؤاد نجم والشيخ إمام عيسى، امتداد خلاق لعراز من الشعراء والأدباء عرفتهم مصر معبرين دائماً عن وجدان أمتهم وآلامها، امتداد خلاق لـ «يعقوب صنوع» و«عبد الله النديم» و«بيرم التونسي» و«يبدو أن التاريخ فى هذا البلد يحلو له أن يكرر نفسه .. فما هو «نجم» وإمام» يلاحقان اليوم كما تعرض للملاحقة من قبل يعقوب صنوع وعبد الله نديم و«بيرم التونسي» .. إن كل هؤلاء الشعراء والفنانين الأفاضل قد دفعوا بسفاه أحدى سنوات العمر ثمناً للكلمة الحرة .. والنقد البناء والالتزام بقضايا الوطن والشعب، لذلك عاشوا سنوات وسنوات ملاحقين مطاردتين مشردين .. إلى أن رد لهم الشعب والتاريخ اعتبارهم. وأجمع المؤرخون ونقاد الأدب على أنهم قيمة عظيمة فى تاريخنا الأدبى .. بل وتاريخنا الوطنى.

وفي تحديده للإطار القانونى لاهتمتى وإهانة رئيس الجمهورية، والجهر بالصياح والغناء لإثارة الفتنة اللتين وجهتهما النيابة إلى «نجم»، ووجهت الثانية منهما إلى الشيخ إمام، وعزة، طالب الهلالى بالتمييز بين النقد وبين القذف والإهانة، مشيراً إلى أن «الإقرار بحق النقد وممارسته هو معيار التقدم فى أى أمة من الأمم، وهو ما جسده المادة ٤٧ من الدستور المصرى التى تنص على أن النقد الذاتى والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطنى..

وأكد الدفاع على أنه لا يشترط لكى يكون النقد بناء ومشروعاً أن يأتى على هوى المجتمع، فمن حق الناقدين أن يقدروا برأى خاص به ولو خالف سائر البشر ما دام صادقاً فيما يبيده من آراء .. وبالتاريخ يعلمنا .. أن الرأى الذى يبدو مسرفاً فى الحاضر اليوم، قد يكون هو الصحيح غداً .. وأن الذى كان صحيحاً بالأمس هو بذاته الخاطئ اليوم.

وتوقف أحمد نبيل الهلالى، أمام شكل من أهم أشكال النقد، وهو «النقد الساخر» أو الكاريكاتير والشعر والزجل الفكاهى والمقالة الساخرة، فنقل عن الدكتور ومحمد عبد الله

في كتابه « في جرائم النشر » قوله « إن الأمم التي تفقد حساسة الفكاهة وإبراك الجوانب للمضحكة في الناس والأشياء تفقد جانباً مهماً من حياتها الروحية ويضعف فيها صفاء التفكير ودقة وزن الأمور والقدرة على التمييز » ويضيف الدكتور محمد عبد الله « إن من السمات الواضحة لتنظيم الحكم السياسية للطلقة التي تكبل العقول والأرواح، ضيقها بالفكاهة والدعابة، وذلك لخلوها من السماحة وحجرها على حرية الرأي ».

والنتقل «الهلالى» في دفاعه، من التأكيد على أن حق النقد - بماقى ذلك النقد الساخر - هو حق دستوري وديمقراطي - إلى التأكيد على أن كل نقد وخاصة كل نقد سياسي - لابد وأن ينطوى على قدر من القذف والسب أو الإهانة، وفي هذه الحالة يعتبر القذف مباحاً والسب مباحاً والإهانة مباحة لأن النقد السياسي في الأصل يستهدف صالح المجتمع .. ولذلك فهو صورة من صور الدفاع الشعبي عن مصلحة المجتمع .. واستند في ذلك إلى المادة ٦٠ من قانون العقوبات التي تعفى من العقوبة «كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة الإسلامية» التي توجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وفي تحديد مراتب حق النقد للدفاع، قال الدفاع: «إن هناك - طبقاً للقانون والفقه والقضاء - ثلاث مراتب من النقد، أكثرها محدودية هو نقد الشخص العادي، الذي من حقه أن يترك وشأنه، تتلوها مرتبة يتسع فيها هذا الحق هي نقد الموظف العمومي، الذي تجيز المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات الطعن في أعماله بشرط توافر حسن النية وإثبات حقيقة كل فعل أسند إليه وارتباط ما يستند إليه بأعمال وثيقته.

أما المرتبة الثالثة وهي نقد رجال السياسة وكبار المسؤولين، فقد ذهب «نبيل الهلالى» إلى أن مداها يتسع إلى أقصى حد، ويتناسب طردياً مع تعدد وجسامة المسؤوليات التي يتولاها رجل السياسة.

فالشخص الذي يعتقد أنه جدير بحكم المواطنين ليس له الحق في إقامة الحواجز والخنادق حول حياته الخاصة، أو أن يتمتع بالحماية القانونية ضد النقد التي يتمتع بها أعيان الناس الذين لا يمارسون سلطة عامة على غيرهم، وهو حين يرشح نفسه للنيابة عن البلاد، وللتصرف في مصالح العباد، يتعرض عن علم لأن يرى كل أعماله هدفاً للطعن والانتقاد، ولأن يصبح اعتباره السياسي مباحاً للمناقشة والبحث والشك الإنكار، ويصبح مستحيلاً تحصينه ضد النقد، أو حماية اعتباره السياسي بجزء جنائى يوقع على ناقديه، لأن هذه الحماية لو فرضت لعطلت نظام الحكم الديمقراطي.

وفي ختام هذا الجزء من مراقبته، قال منبيل الهلالي: أما وقد انتهينا إلى أن هناك تناسبا طرديا بين جسامه مسؤوليات الرجل السياسي وبين ما يتحملة من وطأة حرية الفكر، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل تسرى هذه القاعدة حتى على رئيس الجمهورية؟ أم أن القانون يسبغ عليه وضعاً متميزاً وحماية خاصة.. وفي إجابته عن هذا السؤال قال الدفاع إن رؤساء الجمهوريات في الدول الديمقراطية لا يتمتعون بحصانة خاصة تميزهم عن سائر الأشخاص العامة، وحق نقدهم وتناول اعتبارهم السياسي حق قائم ومكفول.. وضرب على ذلك مثلاً بما تعرض له الرئيس الأمريكي نيكسون من حملات صحفية عندما انفجرت قضية ووتر جيت.. وقال إن الوضع في مصر - من الناحية القانونية - لا يختلف عنه في أمريكا: فـرئيس الدولة في مصر رئيس منتخب.. أي أنه يعرض نفسه على المواطنين لتجديد الثقة فيه أو حجبها عنه.. ومن حق أي مواطن - أي ناخب - أن يتناوله بالنقد، وأن يقيم اعتباره السياسي.

ورئيس الجمهورية في مصر - بحكم الدستور - قابل للمحاكمة الجنائية والسياسية ومن تجوز محاكمته تجوز معاقبته، وتجوز بالتالي محاسبته ونقده.

وقانون العقوبات للمصري يسمح بنقد رئيس الجمهورية وتوجيه اللوم إليه، إذ كانت المادة ١٨٠ من قانون العقوبات للمصري، تعاقب بالحبس كل من يوجه اللوم إلى الملك على عمل من أعمال حكومته، فالغيت هذه المادة عام ١٩٥٨، وبالتالي لم تعد هناك عقوبة على لوم رئيس الجمهورية.

وكانت المادة ١٧٩ من القانون نفسه، تنص على أن ذات ذلك مصونة لا تسره وتعاقب على العيب في الذات الملكية، لكن هذه المادة ألغيت كذلك في عام ١٩٥٨، فلم تعد هناك جريمة اسمها «العيب في ذات رئيس الجمهورية» وحلت محلها جريمة أخرى هي «إهانة رئيس الجمهورية».

وحتى عندما عاقب المشرع على تهمة «إهانة رئيس الجمهورية» جعل الحد الأقصى للعقوبة على ذلك، الحبس سنتين، وهي عقوبة أقل من العقوبة المقررة على إهانة مجلس الأمة، التي تصل إلى ثلاث سنوات، وأقل من عقوبة القذف في حق الموظف العام، التي تصل إلى سنتين مع غرامة حدتها الأقصى ٢٠٠ جنيه.

وفضلاً من ذلك كله، فإن حق نقد وأي الأمر، حق مقرر بمقتضى الشريعة الإسلامية، بل إن هذا النقد قد مورس تجاه الرسول ﷺ، فقد نقده صعر بن الخطباء عندما قبل

شروط صلح الحديدية، وكان الناس يتقنون في توزيع الصناعات، على نحو جاوز حد اللياقة أحياناً ووصل إلى حد الغمز واللمز، ولكنه لم ينقر منهم، حتى لا يتخذ الأمر من نفوره، مسوغاً لمنع الناس من إبداء آرائهم، فكان عليه السلام يتحمل مرارة ذلك ويأخذهم بالرفق، خشية أن يفتح باب الأذى لمن يجيء بعده.

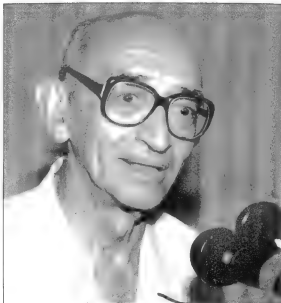
(٢٥)

في القسم الثاني من دفاعه عن «نجم» انتقل «أحمد نبيل الهلالي» للتدليل على انتفاء أركان مجرمة إهانة رئيس الجمهورية، فقال إن الفعل المادى في جريمة الإهانة، يتمثل في وقوعها في مواجهة المجنى عليه، ونقل عن «الدكتور رياض شمس» في كتابه «حرة للرأى» - قوله إن «الإهانة هي السب أو القذف للوجه لشخص عام أو هيئة عامة، في أثناء تأدية الوظيفة أو بسبب تأديتها، ويشترط فيها أن تقع في مواجهة المجنى عليه، لما في المواجهة من إهدار للهيبة وإحراج للشخص العام، واستهتار بالسلطة العامة التي يمثلها».

ودلل الدفاع على ذلك بحكم محكمة النقض، جاء به أنه «إذا جاز أن تتحقق جريمة توجيه الإهانة إلى الموظف العام، أو إلى الهيئة التابع لها الموظف على سبيل الاستثناء، في غير حضور المجنى عليه، فذلك مشروط بأن تصل الإهانة بالفعل إلى علم الموظف أو الهيئة، أو أن يكون لمتهم قد قصد إلى هذه الغاية».

وفضلاً عن أن السيد رئيس الجمهورية - كما استطرد «أحمد نبيل الهلالي» - ولم يكن مدعوا لحضور الندوة، ولا حاضراً فيها، كما لم تصل الإهانة للزعومة إلى علمه، بدليل أنه لم يشر في القرار الجمهوري الذي أصدره بإحالة القضية إلى القضاء العسكري إلى هذه التهمة، فإن النيابة لم تقم الدليل على توافر القصد الجنائي وسوء النية لدى «أحمد فؤاد نجم» وهو شرط قضت به محكمة النقض حين ألغت حكماً لمحكمة الجنايات بإدانته صمغى اتهم بسب وإهانة رئيس مجلس النواب وأحد الوزراء، قائل إنه من الخطأ افتراض سوء القصد لمجرد نشر العبارات، إذ كان يتوجب على المحكمة التي أصدرت حكم الإدانة أن تبحث الظروف جميعها لتبين ما إذا كان الناشر أراد متفعة البلاد، أو إنه فقط أراد الإضرار بالأشخاص الذين طعن عليهم.

وأضاف «الهلالي» يقول: إن أحكام محكمة النقض، تذهب إلى أن الطعن في الخصوم السياسيين يجوز قبوله بشكل أعم وأوسع من الطعن في موظف معين، وإن المناقشات



أحمد نبيل الهلالي

العمومية مهما بلغت من الشدة في النقد لأعمال وآراء الأحزاب السياسية يكون في مصلحة الأمة التي يتسنى لها - بهذه الطريقة - أن تكون لها رأياً صحيحاً في الحزب الذي تثق به وتؤيده.

وفي تنفيذه للأفعال التي ساققتها النيابة للتدليل على ارتكاب «أحمد فؤاد نجم» لجريمة إهانة رئيس الجمهورية، قال الدفاع إن أحداً من الشهود، لم يشهد بأنه سمع بأننيه أو شاهد بعينه في الندوة، أحداً يهين رئيس الجمهورية أو يقذف في حقه، وأن المتهم نفسه،

نقى بشكل قاطع. في اتواله أمام نيابة أمن الدولة للطب. أن يكون قد استهدف حاكماً معيناً أو مسئولاً معيناً بقصيدة مبيان هام، فضلاً عن أن القصيدة ذاتها نشرت في ديوان مطبوع ومتداول في الأسواق.

وتوقف «الهلالى» أمام الدليل الوحيد الذى ساقته النيابة، للربط بين مضمون القصيدة وبين شخص الرئيس، وهو ما استنتجه ضابط مباحث أمن الدولة الذى قام بتفريغ الشريط، ليتعامل هل يمكن الجزم بسلامة هذا الاستنتاج الصادر من شخص لم يحضر الندوة ولم يشاهد نجم وهو يلقى القصيدة وكوّن رأيه من مجرد الاستماع للشريط.. وأضاف: أن هذا الشريط يمكن التلاعب به، وإسفال مؤثرات صوتية عليه توحى بهذا التقليد المزعوم، خاصة وقد ثبت من التحقيقات أن المباحث ضبطت الشريط يوم ١٦ نوفمبر ١٩٧٧ وظلت تحتجزه عن نيابة أمن الدولة أولاً ثم عن النيابة العسكرية ثانياً، لمدة شهر كامل، ولم تقدمه إلى سلطات التحقيق إلا فى ١٦ ديسمبر ١٩٧٧، وفضلاً عن ذلك فإن ضبطه جاء وليد إجراءات قبض وتفتيش باطلة لعدم صدور إذن من النيابة بالضبط أو بالتفتيش، إذ أن الإذن الذى أصدرته نيابة أمن الدولة لمباحث أمن الدولة كان يقضى فقط باستدعاء «نجم» وإمام، وعزة وغيرهم من المتهمين، وليس بضبطهم أو تفتيشهم.

وحتى لو صحت الواقعة، فإن التقليد الهزلى للشخصيات العامة - كما استطرده ونيل «الهلالى» - ليس فى حد ذاته إهانة، فهناك مسارح سياسية فى دولة كبيرة مثل فرنسا وبريطانيا مخصصة للاستكشافات والمسرحيات الساخرة التى تسخر من الملكة ورئيس الجمهورية والمسؤولين ورجال الأحزاب، ولا يعتبر النقد الكاريكاتورى للشخصيات العامة فى الدول المتقدمة إهانة، وإنما هو من قبيل النقد المرح المباح..

وفى دفاعه ضد التهمة الموجهة إلى طالب الطب الشاعر «محمد فتحى محمود» الذى نسبت إليه النيابة تهمة «القذف فى حق رئيس الجمهورية» لانه نسب فى قصيدته رسالة إلى مولاى القيسر تهمة «الخيانة»، قال «الهلالى»: إن أحكام القضاء قد استقرت على أن من حق أى مواطن أن ينتقد السياسة الخارجية لأى مسئول أو أى حكومة حتى لو وصل النقد إلى نسبة الخيانة إليه، ودلل على ذلك بحديثات حكم صدر فى عام ١٩٢٥ بهراءة الدكتور «محمد حسين هيكل بك» - رئيس تحرير جريدة «السياسية» لسان حال وحزب الأحرار الدستوريين» للعارض آنذاك - من تهمة القذف فى حق رئيس الوزراء «سعد باشا زغلول» بمقال اتهم فيه بالخيانة ومعاولة الإنجليز، باعتبار أن «سعد» من رجال السياسة المعرضة أفعالهم بحكم طبيعة وظفتهم للنقد السياسى مادام هذا النقد لا يتناول

أشخاصهم، كما استشهد كذلك بحريثات حكم آخر صدر في عام ١٩٤٧. قضى ببراعة صحفي، اتهم بالقذف في حق رئيس الوزراء وإسماعيل صدقي باشا، وصفه فيه بأنه ذو ماضٍ أثيم، وأنه مغرط في حقوق مواطنيه، متأمر مع الإنجليز، جاء بها أن هذه الألفاظ لا يقصد منها السب أو القذف، بل هي نقد لموقف خصم سياسي إزاء سياسة البلاد ومصلحتها العليا التي توجب أن يبنى كل برأيه في المسائل العامة التي تمس كيان الجماهير، والكاتب لا يحاسب على نظره وتقديره لموقف غيره ما دام هذا النقد كان للمصلحة العامة ولم يقصد منه مجرد القذف..

.. واستطرد أحمد نبيل الهلالي قائلا:

ومن جهة أخرى فإن نعت الخصوم السياسيين بالخيانة، أصبحت - شئنا أم أبينا - لغة العصر والذي بدأ هذه السنة للكونية، هي الحكومة ذاتها، وكبار المسئولين، وبديهي أن البادئ أظلم، فالصحف تطالعا صباح مساء بتصريحات تقال بدون حساب على لسان كبار المسئولين تنسب لكل القوى المعارضة لسياسة الحكومة تهمة العمالة والخيانة.. فالشيوخ عيون عملاء خونة، واليسار عميل وخائن، وجماعة التكفير والهجرة عميلة وخلفاء، وحتى حزب التجمع الوطني - وهو حزب شرعي - عميل وخائن.. وقيادات منظمة التحرير الفلسطينية خونة وعملاء.. بل وحتى حين اختلف قادة ثورة يوليو فيما بينهم وفي مايو ١٩٧١، حاكم بعضهم البعض الآخر بتهمة الخيانة.. لما وقد أصبحت تهمة الخيانة عملة مصرحاً بتداولها في سوق السياسة المصرية، فلا يجوز العقاب على استخدامها، فلماذا كان ولا بد من هذا العقاب، فلا مفر أن نسوق كل الذين يتداولون هذه العملة إلى قفص الاتهام، وأن نحكم المسئولين الذين يتهمون خصومهم السياسيين بالخيانة.

وفي القسم الثالث من مرافعته، انتقل أحمد نبيل الهلالي، إلى تحليل قصيدة «بيان هام» باعتبارها جسم الجريمة المنسوبة إلى الشاعر أحمد فؤاد نجم، فقال:

لو أننا استعرضنا القصيدة، مقطعا بعد آخر، وبيناً بعد بيت، بحثاً عن أية علاقة، أو شبه علاقة، بين ما ورد فيها، وبين السيد رئيس الجمهورية، فلنأثّر لا نجد من ذلك شيئاً، ولذلك فإن الإهانة الحقيقية، للسيد الرئيس تجسد في محاولة أجهزة الأمن والذاتية العسكرية، الربط بين شخصية «شحاتة للعسكر» - المشار إليها في القصيدة - وبين شخص رئيس الجمهورية..

واستند النفاخ إلى أحكام القضاء، التي استقرت، على أنه لا يجوز محاسبة الكاتب على جملة، أو كلمة مقصورة عن سياق للعمل الفني، وأن العبرة - في تأنيب العمل الأدبي - بالمعنى

الإجمالي له، وليس بالمعنى اللفظي لكل عبارة على حدة، وأضاف: ولو نظرنا إلى قصيدة «بيان هام» في مجملها، لاستلطنا أن نقطع بأنها لا تقصد حاكماً بذاته، أو مستولاً بعينه، أو بلداً محدداً على الخريطة، إذ هي نقد عام مبهم، لأجهزة الإعلام، ولظاهر الفساد في أي بلد، وفي أي زمان، يقطع بذلك مطلع القصيدة الذي يقول: «هنا شقليان / محطة إناعة حلالة زمان / من القاهرة / ومن كردفان / وسائر بلاد العرب واليابان / ومن فنزويلا وأيضاً إيران»، وهذا كله كلام عام ومجرد ومبهم، يؤكد ما قاله نجم، في التحقيق من أنه ولم يتعرض في هذه القصيدة ولا في غيرها من قصائده، لسياسة يعينها ولا لنظام محدد، وأن شعره يهاجم الظلم والاستبداد في أي زمان ومكان.

واستدل باللهلالي، على صحة استخلاصه، بحكم إصداره محكمة الجنح المستأنفة عام ١٩٠٩ ببراءة مواطن هتاف يعبراً «يسقط حكم الفرقة، فقدمت النيابة إلى المحكمة بتهمة والتناول على مستند الضبونية»، وجاء في حيثيات الحكم بالبراءة «أن النداء عام ومبهم ولا يقصد به حكومة مخصصة، فضلاً عن أن حكومة مصر ليست حكومة فردية... ثم أضاف: إن القانون المصري في قضايا القذف والسب والإهانة، يشترط أن تحين عبارات السب والقذف والإهانة الشخص المقتوف في حقّه، سواء بذكر اسمه صراحة، أو حرف منه، أو كنيته، أو اسم مستعار. قد يكون اشتهر به، أو صفة أو عمل أو حادث يتميز به، أو بنشر صورته، أو الإشارة إليه بما يتميز به، وينفرد به عن غيره.

واستطرد أحمد نبيل اللهالي ويقول: «إن من حق الدفاع أن يسأل جهات الأمن، والنيابة العسكرية: من أين استقت استنتاجها بأن شخصية «شحاتة المعسل» - المشار إليها في القصيدة - ترمز إلى شخص رئيس الجمهورية... وما الدليل على سلامة هذا الاستنتاج؟.. إن القصيدة لم تذكر رئيس الجمهورية لا بالاسم ولا بالوظيفة ولا بالأحرف الأولى من الاسم، ولا بالكنية، ولا باسم الشهرة، ولا بالاسم الذي يستعيره رئيس الجمهورية لمنتجاته الفكرية أو المادية، فللسيد الرئيس عدة مؤلفات متداولة في السوق، وهي جميعاً لا تحمل توقيع شحاتة المعسل، والسيد رئيس الجمهورية ينشر مذكراته في مجلة «الكتوبر» بتوقيع «أنور السادات» وليس «شحاتة المعسل» وما دام الادعاء قد عجز عن إقامة الدليل المقنع من واقع القصيدة، وليس من انطباع شخص أو فرد أو جهة أمن، على أن القصيدة تنصرف إلى رئيس الجمهورية فإن أحمد فؤاد نجم ليس مطالباً بتفنيد هذا الاتهام، ولا تفسير مقصده، ومع ذلك فقد بادر أحمد فؤاد نجم، في أقواله أمام النيابة، إلى إيضاح أن شعره ينصرف إلى محبب وأمراض... لا إلى أشخاص وأفراد بالذات.

وفي محاولة للتأكيد أن قصيدة «بيان هام» تحتل أكثر من تفسير، قدم الدفاع تحليلاً لها، يستند إلى أن هناك احتمالاً بأن يكون المقصود بها، هو انتقاد ظاهرة «القطط السمان» وهو وصف، كان الدكتور «رفعت المحجوب» قد أطلقه في عام ١٩٧٤، على بعض المسؤولين الذين استغلوا مواقفهم وسياسة الانفتاح الاقتصادي، ليكسوا الثروات على حساب استغلال المال العام، وكان «المحجوب» أيامها يشغل منصب «الأمين» الأول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي. وهو ما استند إليه «أحمد نبيل الهلالي» الذي تسام: لماذا لا يكون «شحاتة للعسل» رمزاً لفئة طفيلية في المجتمع تتمتع بحصانة ضد الحساب والعقاب، أو يكون اسماً حركياً لإبطال السمسة والعصوات والاختلاسات والتجارة في السوق السوداء، وأضاف: إن الدليل على ذلك واضح في مطلع القصيدة، التي تعرف «شحاتة للعسل» بأنه «شهيندر سماسرة بلاد العمار / معمر كراسي للعب القمار / وخارب مزارع وتاجر خضار» فإذا كان لدى النيابة تفسير آخر، فمن حقنا أن نسألها: ما علاقة السيد رئيس الجمهورية بأي من هذه الصفات؟

وفند الدفاع الاستنتاج الذي نهبت إليه أجهزة الأمن، والنيابة، بأن الشاعر قصد بشخصية «شحاتة المعسر» الإيحاء إلى شخص الرئيس «السادات»، قائلًا: إن الفقه والقضاء قد استقرا على أن تصور «المنجني عليه» بأنه المقصود بالشخصية الشريرة في كتاب معين، لا يكفي لمسائلة المتهم جنائياً، إذ يتوجب على المنجني عليه، أن يثبت أن المتهم قد قصده بما كتب، وأن يثبت كذلك أن الذين يقرمون هذا الذي كتب، ممن يعرفونه، يمكن أن يستخلصوا من المكتوب أنه هو المعنى بتلك الشخصية.

وأضاف أن العبارة ليست برأي المنجني عليه، وما قد يثور في نفسه من مشاعر عند سماعه بعبارة يظن نفسه المقصود بها، كما أن المحك في هذا الصدد، ليس هو التفسير الذي يخرج به الشخص المتعق في الفهم، أو الذي يخرج به الشخص سطحي للعرف، فالتفسير الموضوعي للنص، من حيث تعيين شخص يدعى أن عملاً رمزياً قد قصده بالتعديد، هو ما يفهمه من الشخص العادي في مثل البيئة التي حدث فيها القول بما تشمله من أعراف وتقاليد وظروف وأوضاع.. أما «القصد» الرمزي.. ومنها قصيدة «بيان هام».. تحمل أكثر من تفسير، فإن تعدد التفسيرات، يواد بالضرورة الشك حول التفسير المؤتم. الذي أخذت به أجهزة الأمن. وهو ما يحتم تبرئة «أحمد فؤاد نجم»، إذ من السليم به. في مجال القانون الجنائي.. أن الشك يفسر لصالح المتهم.

واستند «أحمد نبيل الهلالي» إلى عدد من أحكام القضاء التي صدرت بتبرئة عدد من رسامي الكاريكاتير كانوا قد اتهموا بالقتل والسب في حق وزراء وقياس وزارات في

مراحل تاريخية مختلفة، وطلّاب بقياس قصيدة «بيان هام» بحكم أنها قصيدة ساخرة. على الأحكام في قضايا الكاريكاتير، التي استقرت على أن العبرة في محاسبة الفن الساخر - كالكاريكاتير - ليست بالمعنى المباشر، الذي قد يعطى انطباع الإهانة أو القذف وإنما العبرة بالمعنى البعيد العام المجرد الذي قصد إليه صاحب للعمل الفني.

وتوقف «الهلالى» في ختام تحليله لقصيدة «بيان هام» عند عبارة وردت في قرار الاتهام، تنسب إلى نجم أنه «شكك موضوعياً في أمانة الرئيس ونزاهته»، فقال إن مصطلح «موضوعية» يستخدم في لغة السياسة بمعنى «بدون قصد» فلو قيل إن سياسياً معيناً يخدم الاستعمار فهذا معنى يختلف عن وصفه بأنه «يخدم الاستعمار موضوعياً» إذ إن صفة الموضوعية هنا، تنفي عن هذا السياسي، تعمد خدمة الاستعمار، أما الأمر كذلك، فقد انتفى الركن المعنوي للجريمة، حتى لو اعتمدنا التفسير الذي نهيت إليه النيابة، من أن «شحاتة المعسل» هو الرئيس، فماتام الشاعر لم يقصد التشكيك في أمانة الرئيس ونزاهته، فلا جريمة.

وأضاف الدفاع، أنه أجهد نفسه في البحث عن فقرة أو بيت يكون قد ورد في القصيدة، يسوغ للنابية أن تستنتج منه، ما استنتجته، فلم يجد سوى عبارة «أنا بطبعي ضد المسامرة للكبار / بحكم المنافسة وحكم الجوار / لكن موش في طبعي إني أعمل فضيحة / لوأحد زميلي هيش كام صفيحة».. ثم قال: «فلما سلمنا بأن هذا الكلام يقصد به الوضع في مصر بالتحديد، فهو لا يخرج عن أن يكون نقداً لتراخي الحكومة في ملاحقة القطط السمان وكبار المخابراتيين والمضاربين وإبطال الصفقات العديدة التي تتحدث عنها الحكومة ذاتها كل يوم: صفقة بوينج.. صفقة هضبة الأهرام.. فضيحة اتحاد زراعى تعاونى... إلخ.. مما يقطع بأن هذا الكلام لا ينصرف إلى رأس الدولة، رئيس الجمهورية.. إن «شحاتة المعسل» يقول في كلامه «لوأحد زميلي هيش كام صفيحة».. وهو ما يعنى أن له زملاء.. أى أننا.. ومبلغ علمنا أن دستور مصر لا يجعل لرئيس الجمهورية نداً أو زميلاً، لأنه لا يجوز أن يكون في مصر أكثر من رئيس جمهورية، وبالتالي ينتفى الزعم بأن شحاتة المعسل هو الرئيس..

واستند «الهلالى» إلى ما كان قد أثير خلال تلك الفترة، حين وقف فضيلة الشيخ ومحمد متولى الشعراوي - وكان آنذاك وزيراً للأوقاف - يرد على سؤال لأحد النواب، عن انتحافات كانت منسوبة لأحد المسؤولين الكبار في وزارته، فلماذا به يشكو لمجلس الشعب من أنه - بسبب التضامن الوزاري - عجز عن أن يحيله إلى التحقيق، على الرغم من ثيقنه من أنه



عزة بليغ

ارتكب مخالفات مالية صارخة، وقال «الهالكي» ساخراً: لماذا لا تكون قصيدة «بيان هام» قد استلهمت هذه الواقعة التي نزل على أن بعض المسؤولين في الحكومة يعرقلون مقاومة الفساد، لأن «ليس من طبعهم أن يعملوا فضيحة، لو احدث ميلهم هبش كام صفيحة».

وفي تفنيده للتهمة الثانية وهي الجهر بالصياح والغناء لإثارة الفن، التي وجهتها النيابة لـ«نجم» و«إمام» و«عزة» و«مجدى بلال» و«محمد فتحي محمود» طالب بضرورة رسم خط فاصل بين معارضة سياسة الدولة، وهي حق مشروع، وبين إثارة الفن، وهي فعل مؤثم. وأضاف: إن الفقه القانوني قد استقر على أن الفتنة هي المقاومة المسلحة للسلطات الشرعية، وأن قتل أو تهديد موضوع الاتهام، قد خلت تماماً من أية فتنة أو دعوة لإثارة الفتنة، إذ إن أحداً لم يدع فيها إلى حمل السلاح ضد الحكومة... وتساءل ساخراً: من المضحك حقاً أن ينسب إلى المتهمين الخمسة الأوائل، أنهم تلقوا خطاباً وقصاصاً وأفاني تتضمن عبارات تتسبب في إثارة جو من القلق وعدم السكينة بين جماهير الطلبة.. فأي قلق هذا الذي يمكن أن يثيره نقد هائف ببناء ساخر كالذي ورد في قصيدة «موال الغول والحممة» التي ألحها «نجم» في الندوة، وهي تقول: «عن موضوع الغول والحممة / صرح مصدر قال مستول / إن الطب اتقدم جداً / والدكتور محسن يقول / إن الشعب المصري خصوصاً / من مصلحته يقرش فول / حيث إن الغول المصري عموماً / يجعل من البنى

أدم غول / (...)/ يا دكتور محسن يا من قُلتُ / يا خير مسئول / حيث انتوا عجول العالم /
والعالم محتاج لعقول / ما رأى جنابك وجنابهم / في واحد مجنون بيقول / إحنا سيبونا
نموت بالحمة / وانتوا تعيشوا وتلكوا القول..

وأكد «الهلالى» فى ختام مرافعته، أن كل ما قيل فى الندوة لا يتضمن أية إثارة للفتن،
فالهجوم على حكومة «ممدوح سالم»، والإشارة إلى ضرورة تخليها عن الحكم والتتديد
ببعض ما استصدرته من قوانين، هو كله، مما يدخل فى نطاق النقد المباح الذى لا عقاب
عليه.

(٢٦)

لم تستغرق محكمة «نجم» وزملائه أمام المحكمة العسكرية المركزية سوى أسبوع
واحد، وفى ٢٥ مارس ١٩٧٨ أصدرت المحكمة حكمها وهو يقضى:

- أولاً: بمعاقبة المتهم الأول «أحمد فؤاد نجم» بالحبس مع الشغل والنفاذ لمدة سنة
واحدة نظير ما نسب إليه فى تهمة إثارة الفتن لدى رئيس الجمهورية والجهر بالصياح لإثارة
الفتن.

- ثانياً: بمعاقبة المتهم الرابع «مجنى عبدالحميد فرج بلال» بالحبس مع الشغل والنفاذ
لمدة ثلاثة أشهر نظير ما نسب إليه فى الاتهام للثانى «الجهر بالصياح لإثارة الفتن» وبراءته
من الاتهام الأول للسند إليه «الاعتداء على موظف عام أثناء قيامه بأداء واجبات وظيفته».

- ثالثاً: بمعاقبة المتهم الخامس «محمد فتحى محمود» بالحبس مع الشغل والنفاذ لمدة
ثلاث سنوات وبغرامة مالية قدرها مائة جنيه نظير ما نسب إليه «القذف فى حق رئيس
الجمهورية، والجهر بالصياح لإثارة الفتن».

- رابعاً: ببراءة كل من «إمام محمد أحمد عيسى» و«عزة حامد مرسى» ببيع ما نسب
إلى كل منهما «الجهر بالصياح والقذف لإثارة الفتن».

- خامساً: براءة «عمر ومحمد سوكة» مما نسب إليه فى الاتهام الأول للسند إليه وهو
الاعتداء على موظف عمومى أثناء تلبية وظيفته، وعدم اختصاص القضاء العسكرى بنظر
الدعوى بالنسبة للاتهام الثانى للوجه إليه وهو حيازة محررات تتضمن بث دعايات
مثيرة من شأنها تكدير الأمن العام.

سادساً: بعدم اختصاص القضاء العسكري بنظر الدعوى بالنسبة للاتهام بالسب إلى المتهم السابع منحت عز الدين عبدالجوانه وهو حيازة محررات تتضمن بث دعايات مثيرة.

لخصت حيثيات الحكم في القضية - وهي تقع في ٣٢ صفحة من قطع الكوارتو. وقائع الدعوى كما استخلصتها المحكمة من الأوراق، وما استبان لها مما أجرته من تحقيق، فتوقفت أمام ما جرى في الندوة، حسب ما هو مبين بتفريغ الشريطين، وحسب ما استمعت إليه، ووصفت الخطبة الافتتاحية التي ألقاها الطالب مجدى بلال، بأنها وتحمل في مجموعها تنديداً بسياسات النظام القائم، ولاحظت أن الطالب محمد فتحى محمود كان يلقى قصيدة رسالة إلى مولاي القيصصر بانفعال شديد، وأنه ردد بعض الألفاظ والعبارات التي تقلد في حق السيد رئيس الجمهورية وتنتعت سيادته بالخيانة، وهو الوصف الذي كرره عدة مرات.

وجاء في تلخيص المحكمة للوقائع أن أحمد فؤاد نجم الذى - ضمن ما ألقاه من أشعار في الندوة - قصيدة «بيان هام» التي شملت عبارات تهكمية وتنديداً بالسياسة الحاضرة. كما كان يقلد - أثناء إلقائها - صوت السيد الرئيس عندما يلقى سيادته ببياناته وخطبه، الأمر الذى حدا بالحاضرين إلى أن يضجوا بالضحك، وأن يستعيدوا للمتهم لبعض مقاطع القصيدة، فكان يستزيدهم منها. وأضافت المحكمة أن كلا من المتهمين نجم وإمام وعزة قد أقروا بأن الشريطين اللذين سجلت عليهما وقائع الندوة، يتضمنان وقائعها كاملة.

وبعد أن استعرضت حيثيات الحكم مذكرة النيابة، ومرافعة الدفاع عن المتهمين، بدأت بالرد على التدفوع الذى أثارها الدفاع، فرفضت الدفع بعدم اختصاص القضاء العسكري بنظر الدعوى، ورفضت طلبه وقف نظرها لعين الطعن في دستورية المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية التى أحيات بمقتضاها إلى القضاء العسكري، واستندت فى رفضها إلى أن المحكمة الدستورية العليا سبق أن حكمت بدستورية تلك المادة، كما رفضت، كذلك، طلب الدفاع عن المتهم الخامس محمد فتحى محمد عدم قبول نظر دعوى القذف فى حق الرئيس بالنسبة إليه، لأن للتضرر - وهو الرئيس - لم يتقدم بشكوى ضده طبقاً لقانون الإجراءات، لأن المادة التاسعة من هذا القانون، استثنت جرائم القذف فى حق الموظفين العموميين من شرط الحصول على إذن أو طلب أو شكوى من اللجنة عليه.

ثم قدمت للمحكمة العسكرية المركزية لأسباب حكمها ببيان حاد للهجة، قالت فيه «وحيث إنه وقبل أن تُلَف في أسباب تلك الدعوى، نود أن نبين بادئ ذي بدء أنه لا يظن

أحد أن إحالة مثل هذه القضية بما حوته من وقائع إلى القضاء العسكري إنما يقصد بها في المقام الأول وأد الإبداع الفني، أو مصادرة حرية الرأي بوسيلة أو بأخرى، إذ إنه لا يغيين عن الجميع أن الفنانين على اختلاف أنواعهم، ما كرموا مثلاً كرموا في هذا العهد، وما أقيمت لهم أمسيات فنية معتنى بها على أعلى المستويات في الدولة إلا بعد ثورة التصحيح وتحفظت حيثيات الحكم، قلالة: إن الفن والإبداع الذي يستحق الاحترام والتقدير إنما هو الفن الذي يبنى على إرهاب الحس وحسن الكلام، لا إرهاب القتل.

وبعد أن استعرضت حيثيات الحكم مظاهر الاحتفاء بحرية الرأي في ظل ثورة التصحيح، قالت: «إن الحرية التي تستحق أن توصف بذلك، ليست حرية النقد الهدام أو التطاول أو السب أو الإهانة أو غير ذلك، مما يقع تحت طائلة التجريم، بل الحرية تكمن في النقد البناء الذي يقصد به إصلاح شئون الدولة، والوصول بها إلى أعلى متطلبات الكمال والنظام وعلو المثالي... وأكدت حيثيات أن من لحيل إلى المحاكمة من المتهمين، لم يمثل أمام المحكمة بصفته فناناً أو شاعراً مبدعاً أو خلافاً، لأن حمل هذه الصفات ليس مؤثماً في ذاته، بل هو محل تكريم وتقدير وإجلال من الدولة ورئيسها وعلى ألا ينحدر بسلوكه إلى مستوى السوقة والدعاه، كما أنه يجب أن يكون بحسب الزهره وفنه للبده بعيداً عن التردى في هاوية الديماغوجية، فإن فعل فلا يلومن إلا نفسه، إذ لا مكان في دولة العلم والإيمان لعاقلة أو موتورة».

وعبرت المحكمة عن أسفها وعلى ما قيل في ندوة عقدت في ربوع الجامعة التي أعدت لتلقين الشباب من الطلبة الخلق قبل العلم، فانتقلب ذلك وانحدر إلى إلقاء إسفاف من القصائد والألفاظ التي ما كان يجب أن تقال.

وانتقلت حيثيات الحكم بعد ذلك، إلى تهمة إهانة رئيس الجمهورية الموجهة إلى «أحمد فؤاد نجم» ولأن التشريع المصري جاء خلواً من تعريف لها، فقد اعتمدت المحكمة تعريف العلأمتين «دجارو» و«باريه» لها بأنها «تعد على نحو مهين، ذو صفة ماسة بالشرف أو بالكرامة يرتكب بالقول أو بالإشارة أو التهديد على موظف أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسبب تأديتها». وأضافت: «وحيث من الثابت أن المتهم الأول وإثناء إلقاء قصيدته كان يقف في بعض مقاطعها صوت السيد رئيس الجمهورية في طريقة إنكته لضبطه وبياناته، الأمر الذي كان يثير الضحك والهزج بين صفوف من حضر من جمهور الطلبة على نحو تعتبره المحكمة ماساً بشعور وكرامة السيد رئيس الجمهورية... وحيث إن القصد الجنائي في جريمة الإهانة ويلحق بمجرد للجهر بالألفاظ المكونة لها من إدراك معناها، فضلاً عن أن

جهر المتهم بعبارة الإهانة في مكان مفتوح للجمهور وعلى مسمع من يكونون فيه يكفي لتوافر العلانية في جريمة الإهانة.. وحيث إنه من الثابت أيضاً من أقوال المتهم الثاني للدعوى أمام عيسى - أمام النيابة العسكرية - حين سئل عما إذا كان المتهم الأول عند إلقاءه لتلك القصيدة كان يقصد بها تقليد صوت السيد الرئيس وبشكل يحمل نوعاً من الإساءة أجاب إيجاباً.

وإضافت المحكمة، أنه ثبت لها من سماع شريط الندوة، أن المتهم كان يعتمد تقليد صوت الرئيس بطريقة أدلة بطريقة تدعو إلى السخرية والتهكم على سيادته، وأنها وجدت من كل ذلك، ما يؤكد تهمة إهانة رئيس الجمهورية عن قصد وتعمد، وكان ذلك في مكان مفتوح للجمهور وعلى مسمع من كانوا فيه، وحيث إن ما اتهم المتهم ليس فناً أو شاعراً أو إبداعاً كما ذهب الدفاع، بل هو إسفاف وسخرية برئيس دولة، مما يتعين معه عقابه.

وانتقلت المحكمة إلى التهمة الثانية الموجهة للشاعر أحمد فؤاد نجم أيضاً.. وهي تهمة الجأر بالصياح لإثارة الفتن، فذكرت أنها أدلته فيها متأسساً على ما ثبت لديها من سماع ما إلقاءه من أشعار واستقرائاتها لها، وبما صاح به ذلك للمتهم، وجهر به من العقوبات التي شملتها تلك القصائد التي قام بإلقائها وسط جموع من الشباب والتي استبان منها أنها تشتمل على عبارات والفاظ وجمل، من شأنها أن تثير جواً من القلق وعدم السكينة، بين من تواجد من الطلبة بالندوة.

ولأن الاتهامين للسنتين إلى نجم مرتبطان ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة.. كما ذهبت المحكمة.. فقد طوقت عليه أحكام المائة ٣٢ عقوبات، ووقعت عليه عقوبة واحدة، وهي عقوبة الجريمة الأشد.

أما بالنسبة للتهمة الأولى الموجهة للمتهم الخامس ومحمد فتحي محمود صاحب قصيدة رسالة إلى مولاى القيصرة فقد أدانته المحكمة بتهمة القذف في حق رئيس الجمهورية، بعد أن ثبت لديها توافر لركان الجريمة في قصيدته، لأنه قد تقوى بلفظ الخيانة مرات عدة ملصقاً إياها ومسندها لشخص السيد رئيس الجمهورية، وفي مكان مفتوح وأمام جمع غفير من الطلبة عداً علم اليقين أن تلك الأمور التي نسبها إليه، لو كانت صحيحة لأوجب احتقار القذوف في حقه عند بنى إلهه.

أما بالنسبة للاتهام الثانى المسند لذات المتهم وهو الجهر بالصياح لإثارة الفتن فقد

أدانت المحكمة بارتكابه كذلك وتأسيساً على ما تقوه به من عبارات والفاظ فيها من القذف والإثارة القدر الكبير، وصاح بها وجهه في مواجهة شباب من الطلبة مثيراً لإيهاهم بعبارات تتسبب في إثارة جو من القلق وعدم السكينة، وما أدل على ذلك وأبعد من أن ينعت رئيس جمهوريته بأقذع الالفاظ وأحقرها، طاعناً إيها بأسوأ ما يطعن فيه حكمه وقائده، الأمر الذي حدا بالمحكمة وفي معرض تقديم ما اتاه لأن تحكم عليه بالحد الأقصى المقرر لما اقترفه ليكون ردعاً وتاديباً له وزجراً لأمثاله ممن تسول لهم لنفسهم أن يأتوا بمثل ما اتاه.

وبرأت المحكمة الشيخ وإمام عيسى، وعزة بليغ، استناداً إلى أنها بعد أن استمعت إلى شريطي الندوة، تبين لها «أنهما قد تغنيا ببعض القصائد والأزجال لم تتبين منها المحكمة احتراءها على ما يمكن تجريمه، أو أن ما تغنيا به، فيه ما يشير الفتن أو جوا من القلق، وإن كان فيها شيء من النقد وقوارص الكلام، إلا أن ذلك لا يخرج على كونها نقداً مباحاً لبعض الأشخاص، ومن ثم تخرج من نطاق التائيم، خاصة أن بعض هذه القصائد سبق نشره في مجلات أسبوعية وكتب تباع في الأسواق».

وأدانت المحكمة الطالب «مجدى بلال» في تهمة الجار بالصياح لإثارة الفتن، استناداً إلى العبارات التي وردت في الخطبة التي افتتح بها الندوة، والتي استقر في يقين المحكمة بأنها «تسببت في إثارة جو من القلق وعدم السكينة بين جماهير الطلبة لاستعانتها لهم على الحكومة ومؤسسات الدولة، وإكبتها برأته من تهمة التعتدي على «حسين خلوصي»، رئيس مكتب النظام بكلية الهندسة. كما برأت شريكه في التهمة الطالب «عمرو سوكة» لتشككها في صحة الواقعة، بسبب تضارب أقوال الجني عليه وأقوال الشهود حول تفاصيلها.. كما حكمت بعدم اختصاصها بنظر تهمة حيازة محررات تتضمن بث دعايات مثيرة، التي وجهتها النيابة إلى الطالبين «عمرو سوكة» و«مديحت عبدالجواد»، لأنها لم ترد في القرار الجمهوري الذي أحال القضية إلى القضاء العسكري، فضلاً عن أنها وقعت في تاريخ سابق على الواقعة التي أحييت إليه..

وكما بدأت المحكمة أسباب الحكم ببيان، فقد ختمتها. كذلك. ببيان قالت فيه: «وحيث إنه وبعد أن وضحت المحكمة وقائع هذه الدعوى منتهية إلى ما انتهت إليه، قاضية بما أطمأن إليه وجناباتها فإنها تذكر بأن وقائع تلك الدعوى وما حوتها من أبعاد وأحداث إن هي إلا من قبيل مهارات وقوارص الكلام التي بذرت من بعض طلبة الجامعة وتحت سقفها وبداخل حرمها ومن جماعة اجتمعت واتفقت على أن تكون للمعارضة وتسفيه السياسة والسياسيين هو أسلوبهم والقدح والذم والإسفاف والسخرية فرضهم وغايتهم،

منتهجين في ذلك أسلوب الخطاب لإثارة كوامن الشباب مستغلين حميته واندفاعه ليسوقوه ضد مصالح البلاد، فبدلاً من أن ينكب كل منهم على دراسته وعمله ومستقبله كي ينهى مرحلة من مراحل حياته، وهي مرحلة العلم والتعلم ترك ذلك وانصرف إلى سماع الغناء البذيء والألفاظ التافهة التي لا تزيد علماً.. ولا تربي أدباً!

وبهذه العبارات... انتهت القضية، وأغلقت الملفات القضائية للشاعر «أحمد فؤاد نجم» الذي ظل هارباً من تنفيذ الحكم حوالي ثلاث سنوات إلى أن تم القبض عليه، أثناء عمله سبتمبر ١٩٨١ الشهيرة، ليقوم بتنفيذ الحكم الصادر بسجنه، وبعد قليل من مغادرته السجن، بعد أن نفذ العقوبة، غادر مصر استجابة لدعوة كانت قد وجهت إليه، ليفيق خارج مصر، لكثير من ست سنوات..

وثيقة حيثيات الحكم في قضية «بيان هام»

المحكمة العسكرية المركزية

المنعقدة علناً بجهة العباسية سعت (ساعة) ١٠٠٠

(العاشر صباحاً) يوم السبت الموافق ٢٥/٣/١٩٧٨.

برئاسة المقدم أحمد عبدالله حسن.

وممثل النيابة التوقيف سيد نصر إبراهيم.

وأمانة سر الرقيب أول سيد محمد أبو الحسن.

أصدرت الحكم الآتي ببيانه: في القضية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ جنح عسكرية إدارة للدعى العام العسكري المتهمة فيها كل من:

١. أحمد فؤاد نجم و يقيم ٢ عطلة حوش قدم بالدرب الأحمر.
٢. إمام محمد أحمد عيسى: و يقيم ٢ عطلة حوش قدم بالدرب الأحمر.
٣. عزة حامد منسى بلدي: و يقيم ٢ عطلة حوش قدم بالدرب الأحمر.
٤. مجدى عبدالحميد فرج بلال: و يقيم بمدينة نصر/ الحى السابع بلوك ١٧ شقة.
٥. محمد فتحي محمود: هارب.
٦. عمرو محمد سوكة: و يقيم ٦ شارع الأمل / ميلان تريومف بمصر الجديدة.
٧. مدحت عز الدين عبدالجواد: و يقيم ٢٩ شارع عبدالحميد أبو هيف بمصر الجديدة.

وحضر مع المتهم الأول «أحمد فؤاد نجم» للدفاع عنه الأستاذ / أحمد نبيل الهلالي المحامي موكلاً..

وحضر مع المتهم الثاني «الشيخ إمام عيسى» للدفاع عنه كل من الأستاذين / مصطفى كامل منيب، وأحمد نبيل الهلالي المحامين موكلين..

وحضر مع الثالث «عزة بايع» للدفاع عنها الأستاذ / عبدالله الزغبى المحامي موكلاً..

وحضر مع الرابع «مجدى بلال» للدفاع عنه الأستاذ / أحمد نبيل الهلالي المحامي موكلاً..

وحضر مع الخامس «محمد فتحي محمود» للدفاع عنه الأستاذ / عبدالله الزغبى المحامي موكلاً..

وحضر مع السادس «عمرو سوكة» للدفاع عنه الأستاذ / عبدالله الزغبى المحامي موكلاً..

وحضر مع السابع «منحت عبدالجواد» للدفاع عنه الأستاذ / أحمد نبيل الهلالي المحامي موكلاً..

وحيث إن النيابة العسكرية تتهمهم..

أنهم بجهة دائرة قسم الرايلى بالقاهرة كلية هندسة عين شمس، فى الفترة من أول أكتوبر حتى ١٤ نوفمبر عام ١٩٧٧..

• المتهم الأول: «أحمد فؤاد نجم»

أمان رئيس الجمهورية بالقول والسياسات بأنه قام بتأليف قصيدة بعنوان «بيان هام» وألقاها فى ندوة عامة حضرها جموع من طلبة كلية الهندسة - جامعة عين شمس، وتضمنت هذه القصيدة تقليداً لصوت الرئيس وأطريقة أدب خطبه وبياناته بصورة فيها كثير من السخرية، ومشككاً موضوعياً فى أمانة الرئيس ونزاهته.. وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق.

• المتهم الخامس: «محمد فتحي محمود»

قذف فى حق رئيس الجمهورية بأن قام بإلقاء قصيدة سياسية بذات الندوة نعت فيها الرئيس بالخيانة.. وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق..

• المتهمان الرابع والسادس: «مجدى بلال وعمر سوكة»

اعتديا على أحد الموظفين العموميين وقارمناه بالعنف أثناء تأديته وتظيفته وبسببها واقتزن هذا الاعتداء بشريه بأن قام للمتهم الرابع بركل المجنى عليه وحسين خلوصي، موظف أمن كلية الهندسة جامعة عين شمس في ساقه، وقام السادس بدفعه في صدره بقصد تمكين المتهم الثاني من الدخول إلى الكلية بالقوة حال قيام الموظف المذكور بمنعه من الدخول تنفيذاً لتعليمات صدرت إليه من عميد الكلية في هذا الشأن ونتج عن هذا الاعتداء الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي للرفق والتي استلزمت علاجاً أقل من ٢٦ يوماً..

وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق..

• المتهم السادس: «عمر سوكة»

حاز محررات تتضمن بث دعايات مثيرة من شأنها تكدير الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة بأن ضبطت معه بعض اللصقات المنسوبة إلى أسرة التقدم بكلية الهندسة جامعة عين شمس والتي تتضمن عبارات وأشعاراً تعد من قبيل الدعايات المؤثرة على سكينة واستقرار جماهير الطلبة باستعدادها على الحكومة وعلى الأجهزة والمؤسسات المختلفة بالدولة..

على النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق..

• المتهم السابع: «مدحت عز الدين»

حاز محررات تتضمن بث دعايات مثيرة من شأنها تكدير الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة بأن قام بحراسة اللصقات المنسوبة إلى أسرة للتقدم بكلية الهندسة جامعة عين شمس أثناء تعليقها برداهات الكلية والتي تتضمن عبارات وأشعاراً تعد من قبيل الدعايات المؤثرة على سكينة واستقرار جماهير الطلبة باستعدادها على الحكومة وعلى الأجهزة والمؤسسات المختلفة بالدولة..

وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق..

• المتهمون من الأول إلى الخامس «نجم - إمام - عزة - مجدى - فتحى محمود -

مدحت»:

جهروا بالصياح والغناء لإثارة الفتن بأن قاموا جميعاً بإلقاء خطب، وقصائد وأغان

بالندوة التي أقيمت في كلية الهندسة جامعة عين شمس، والتي دعيت إليها جماهير الطلبة بالكلية وتتضمن هذه الخطب والقصاصات عبارات تتسبب في إثارة جو من القلق وعدم السكينة بين جماهير الطلبة باستثناء هذه الجماهير على الحكومة وأجهزة ومؤسسات الدولة.. وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق..

وطايت النيابة العسكرية بعقابهم بموجب اللواد ١٠٢، ١٠٢ مكرر، ١٣٦، ١٣٧ / ١، ١٧٦، ١٧٩، ٣٠٢، ٣٠٣ من قانون العقوبات.. بعد تلاوة قرار الاتهام وسماع الدعوى على النحو المبين تفصيلاً بمحضر الجلسة المرفق بأوراق الدعوى.

الوقائع

من حيث إن القضية قد لحيت إلى المحكمة باعتبار أنها تشكل واقعة تعد واقتحام لكلية الهندسة جامعة عين شمس بقصد تعطيل الدراسة بها وإحداث شغب بها، إلا أن المحكمة قد استبان لها مما لجرته من تحقيق وما أطلعت عليه من أوراق أن الواقعة تكمن في أن كلا من المتهم الأول والثاني (نجم وإمام) قد تلقيا دعوة رسمية من أسرة التقدم بكلية الهندسة جامعة عين شمس معتمدة ومختومة بخاتم اتحاد الطلاب لإقامة ندوة بها بتاريخ ١٤ / ١١ / ١٩٧٧ والصقت على جدار الكلية إعلانات وملصقات تفيد ذلك وتفيد تحديد موعد ومكان وأسماء المدعويين إلى تلك الندوة. ولدى علم عميد الكلية بهذا الأمر استدعى رائد الأسرة الدكتور أحمد شوقي، وطلب منه منع إقامة تلك الندوة لأمر تتعلق بأمن الكلية ومنع حدوث أي مشافهات نتيجة لإقامة تلك الندوة، كما قام العميد بإصدار تعليماته إلى موظفي النظام بالكلية لمنع دخول أي من الأشخاص للوضحة أسماؤهم بالإعلانات وهما المتهمان الأول والثاني ونجم وإمام، وإذ جاء موعد حضور للتهمة الثاني والشيخ إمام، وهو كفيف البصر بصحبة للتهمة الثالثة وعزة بليغ، ومعهما أحد الطلبة وعمرو سوكة ونزولهم من عربة لجرة أمام باب الكلية، وعندما هموا بالدخول تعرض لهم السيد محسن خلوصي، موظف النظام بالكلية وأتهمهم لأنه ممنوع الدخول لغير الطلبة وطلب منهم الانتظار بغرفة مجاورة للبوابة رئيساً يبلغ العميد، إلا أن بعضاً من الطلبة الذين تواجدوا بجوار البوابة انتظروا لاقدم للمتهمين تسفلوا في الأمر دافعين للموظف سالف الذكر ومفسحين للطريق أمام للمتهمين حيث توجهوا إلى كافتيريا الكلية وانتظروا بها، إلى أن لحق بهما المتهم الأول - الذي حضر بعدهما - هذا وقد التفت حولهم لفيف من طلبة الكلية

انتظاراً لانتهاه الدراسة بأحد مدرجات الكلية وهو مدرج فلسطين، ورشما يخلى ذلك المدرج. وفي تلك الأثناء قدم عميد الكلية إلى الكافيتريا حيث تجمع الطلبة والمتهمون وطلب من كل غريب عن الكلية أن ينصرف خارجها، وعندما لم يجد أثناءً صاغية من أحد ترك الجمع الذي تحرك إلى المدرج المذكور حيث بدأت وتقطع الندوة حوالي سعت ١٣٣٠ والواحدة والنصف بعد الظهر يوم ١٤ / ١١ / ١٩٧٧. وقد بدأها - حسبما هو مبين بتفريغ الشرائط المرفقة، وحسبما استمعنا إليها - الطالب مجدى عبد الحميد بلال، بإلقاء كلمة ندد فيها بأسلوب المستولين بالكلية. ثم تطرق بعد ذلك لما أسماه بانتفاضة ١٨ و ١٩ يناير الشعبية متحدثاً عن تمسك النظام القائم بحكومة السيد / ممدوح سالم، مطالباً الشعب بإسقاطها، وخروج ذلك النظام بما أسماه قوانين ٤ فبراير الإرهابية وبالحاكم العسكرية، وانتقل في حديثه مقرر أن النظام يفرط في التراب الوطنى ويقدم كل يوم تنازلاً تلو الآخر للصهيونية والإمبريالية وآخرها عرض مبتذل بالذهاب إلى الكنيست الإسرائيلي..

والخطبة في مجموعها تحمل تنديداً بسياسة النظام القائم، وقد تلا ذلك إلقاء الشعر والغناء من كل من المتهمين الأول ونجم والثانى وإمام، والثالثة وعزة، والمتهم الخامس وفتحى، حيث كان الاتهم الثانى وإمام، والمتهمة الثالثة وعزة، يتغنيان بالبحان من تأليف الثانى وإمام، وشعر للتهم الأول ونجم فتارة يغنى الثانى وإمام، وتردد خلفه الثالثة وعزة وتارة أخرى تغنى الثالثة وعزة ويردد خلفها الثانى ونجم، وهكذا، ثم قام المتهم السادس محمد فتحي مصموده بإلقاء قصيدة عنوانها رسالة إلى مولاى القيصرة وبانفعال شديد مردداً بعض الألفاظ والعبارات التي تقذف في حق السيد رئيس الجمهورية وتنتعت سيادته بالخيانة ومكرراً تلك العبارة عدة مرات، ثم توالى بعد ذلك أحداث الندوة إلى أن قام المتهم الأول وألقى قصيدة، ضمن ما ألقى - بعنوان «بيان هامه شملت عبارات تهكمية وتنديداً بالسياسة الحاضرة، كما كان يقال - أثناء إلقائها - صوت السيد الرئيس عندما يلقي سياسته بياناته وخطبه، الأمر الذى حدا بالحاظرين إلى أن يضجوا بالضحك وأن يستعيدوا المتهم لبعض مقاطع القصيدة حيث كان يستزيدهم منها، هذا وقد انصرف الحاضرون بعد انتهاء وقائع تلك الندوة..

هذا وقد أبلغت الشرطة بتلك الأحداث كما قام السيد محسن خلوصى، موظف النظام بالكلية بتحرير محضر بقسم شرطة الوايلي عن واقعة اعتداء بعض الطلبة عليه أثناء دخول المتهم الثانى والشيخ إمام، والمتهمة الثالثة وعزة ببيع للكلية. وقد حررت مذكرة من مباحث أمن الدولة وتم استدعاء للمتهمين الأول والثانى والثالثة ونجم وإمام وعزة، بمعرفة مباحث أمن الدولة حيث استحصل على الشرائط المرفقة بالدهوى والمسجل بها - بمعرفة

المتهمين. وقائع التوبة حيث أقر كل من المتهمين الثلاثة الأول- نجم وإمام وعزة- أن تلك الشروط وما سجل عليها إن هي إلا وقائع التوبة كاملة وكان ذلك بعد أن تم عرض التفرغ الذي تم لها عليهم.

هذا وكان قد حدث قبل أسبوعين تقريباً من وقائع تلك التوبة أن عقلت بعض المعلقات والملاحظات غير المعتمدة من اتحاد الطلبة متضمنة انتقادات للسلطة والسياسيين والأوضاع الحاضرة بالبلاد، الأمر الذي كان يدفع بالمسؤولين إلى نزاعها، حيث انتهت النيابة العسكرية إلى اتهام المتهمين السادس والسابع- «عمرو سوكة» و«مدحت عبد الجواد» بحيازة تلك الملاحظات بحسبان أن السادس- عمرو- ضبط ومعه بعض منها والسابع- مدحت- قام بحراستها أثناء تعليقها، وقد التفتحت لتلك الملاحظات صور فوتوغرافية بمعرفة أجهزة الأمن وهي المرفقة بأوراق الدعوى.

وقد اضطلعت نيابة أمن الدولة بالتحقيق في تلك الوقائع حيث باشرت التحقيق بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٧ وذلك بسؤال بعض من الشهود إلى أن صدر القرار الجمهوري رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٧ بإحالة ذلك التحقيق والخاس بواقعة اقتحام كلية الهندسة/ جامعة عين شمس يوم ١٥/١١/١٩٧٧ وأحداث شغب وتعطيل الدراسة والاعتداء على بعض العاملين بها والمتهم فيه طه محمد فؤاد نجم وآخرين إلى القضاء العسكري، حيث باشرت النيابة العسكرية تحقيقها بناء على ذلك بتاريخ ٧/١٢/١٩٧٧ والأيام التالية..

النيابة

وحيث إن النيابة العسكرية قد طالبت بالجلسة بتطبيق مواد الاتهام على المتهمين كل حسب الاتهام المسند إليه وأقرت بذلك منكرة نوجز أهم النقاط الواردة فيها ونحيل إليها فيما عدا ذلك، وإذ أوردت عدة ملاحظات أهمها:

إن أسرة التقدم هذه هي أسرة شرعية قامت بالكلفة بعد تصديق وموافقة إدارة الكلية وتحت إشراف تلك الإدارة. كما وأن الأوراق قد خلت تماماً مما يشير إلى اشتراك المتهمين أو بعضهم في أي تنظيم أو تجمع آخر، إذ إن تحريات إدارة مباحث أمن الدولة جاءت خلوا مما يشير إلى ذلك وانحصرت تلك التحريات في أن المتهمين لهم ميول يسارية، هذا وقد أريدت النيابة في منكرتها قلالة بأن المتهمين قد دخلوا إلى حرم الجامعة بموجب دعوة

رسمية لحضور الندوة من أسرة التقدم معتمدة ومختومة بخاتم اتحاد الطلاب، الأمر الذي توافر معه جميع مظاهر الرسمية.

وقد وجهت تلك الدعوة للمتهمين ممن يملك توجيهها، وأما فيما يتعلق بواقعة الاقتحام الطلابية والمتهمين المدرج فلسطين بالكلية فقد أوردت النيابة في مذكرتها المرفقة أن ما قرره عميد الكلية في هذا الصدد من أن المدرج كان قد خصص لأحد الأساتذة في الوقت الذي عاصر انعقاد الندوة فهذا أمر غير متصور أن يكون معلوماً بالضرورة لدى طلبة أسرة التقدم، أو لدى باقي المتهمين للدعوى، خاصة أن اختيارهم لموعدها إقامتها كان بعد انتهاء آخر محاضرة مقررة بالنهج الدائم، فضلاً عن أن تلك الأمور هي أمور داخلية تخضع للمسائلة الجامعية.

وانتهت النيابة إلى أن التحقيقات لم تسفر عن أن المتهمين حين دخولهم للمدرج قد عللوا أية دراسة قائمة به، هذا وقد انتهت النيابة في مذكرتها إلى أن المتهمين قد قاموا بارتكاب ما أسند إليهم في قرار الاتهام وعلى التفصيل الذي أوردته المذكرة والتي نحيل إليها.

الدفاع

وقد دفع الدفاع الحاضر عن المتهمين، الأول منجم، والثاني سامح، والرابع مجدي، والسابع ومنحت عن الدين، بدفع مفاده عدم اختصاص القضاء العسكري بنظر الدعوى الحالية، كما دفع بعدم دستورية المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية لمخالفتها للمادتين ٦٨ و ١٤٨ من الدستور واللتين تنصان على أن لكل مواطن حق الانتجاع إلى قاضيه الطبيعي... وعن ثم فإن القاضي الطبيعي في دعوانا هذه هو القاضي العادي، كما طلب الدفاع عن ذات المتهمين براءتهم مما نسب إليهم وأودع مذكرة بأسباب دفاعه نحيل إليها.

وقد دفع الدفاع الحاضر عن المتهم الخامس «محمد فتحي محمود» بعدم قبول نظر الدعوى بالنسبة للاتهام الأول للسند إليه ذلك لخلو الأوراق من أي شكوى أو طلب مقدم من السيد رئيس الجمهورية ضد المتهم وكما تقضي بذلك المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية، وقد طلب براءته مما نسب إليه تأسيساً على الأسباب التي أوردتها في مذكرته المودعة أوراق الدعوى.

وقد طلب الدفاع عن المتهمين الثاني وإمام، والثالثة وعزة والساسس «مذنته براءتهم، تأسيساً على ما أورده بمذكرته التي تحيل إليها.

الحكمة

حيث إنه بالنسبة للمتهمين حضروا جميعاً، ومن ثم فقد أصبح الحكم حضورياً في حقهم..

وحيث إنه بمواجهة المتهمين كل على حدة بما نسب إليه بقرار الاتهام أنكروا جميعاً.

وحيث إنه فيما يتعلق بما دفع به الدفاع من دفع في متى تلك الدعوى فإنه من الثابت أن فتح تحقيق في وقائع هذه الدعوى أحيل إلى القضاء العسكري طبقاً للقرار الجمهوري سالف البيان وطبقاً لما ورد في نص المادة السادسة في فقرتها الثانية من قانون الأحكام العسكرية، والتي أعطت الحق لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يحيل إلى القضاء العسكري أي من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر، فإن القانون قد حدد سلفاً للقاضي الذي ينظر تلك الوقائع وهو تحديد له أصله في صحيح القانون، ومن ثم ففي تلك الأحوال يعد اختصاص القضاء العسكري بالوقائع التي تعال إليه طبقاً للقانون منعقداً وقائماً، الأمر الذي يعد اختصاص القانون العسكري اختصاصاً طبيعياً طبقاً لنصوص القانون للعمول بها.

وحيث إنه وإذا شمل القرار الجمهوري إحالة تحقيق شرعت فيه النيابة العامة إلى القضاء العسكري، فإنه من البديهي أنه يقصد بذلك إحالة ما اشتملت هذا التحقيق من وقائع وجرائم، فمن غير المتصور أن يكون قد أحال أوراقاً إلى جهة قضائية تختص بها دون أن يحيل في ذات الوقت ما تشمله تلك الأوراق من جرائم، وإلا لكان ذلك عبثاً لا طال من ورائه، ومن ثم فقد رفضت المحكمة ذلك الدفع.

ومن حيث إنه فيما يختص بما أثاره الدفاع عن المتهم الأول -«الحسد فؤاد نجم»- والثاني -«الشيخ إمام عيسى»- والرابع «سجدي بلال» والسابع «مذنت عز الدين عبدالجواد» في عجز مذكرته من طلب بإيقاف السير في الدعوى لتمكينه من رفع دعوى بعدم دستورية المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية، فإنه مما لا شك فيه، أن واقعات تلك الدعوى قد أحيلت إلى القضاء العسكري استناداً إلى الفقرة الثانية من تلك المادة، وإذا كانت هذه

الفقرة قد سبق وأن صدر حكم من المحكمة الدستورية العليا بدستوريتها، وذلك في حكميها الصادرين في الدعوى رقم ١٢ لسنة ٥ ورقم ١ لسنة ٧ دستورية، الأمر الذي رأيت معه المحكمة أن هذا الدفع غير جدوى ولا يقصد به غير تعطيل الفصل في الدعوى، لذلك فقد قضت المحكمة برفضه.

وحيث إن ما دفع به دفاع المتهم الخامس «محمد فتحى محمود» من عدم قبول نظر الدعوى بالنسبة لهذا المتهم، وذلك لظور أوراق الدعوى من أى شكوى مقدمة من السيد رئيس الجمهورية ضد المتهم، فإن المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية قد استثنت الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٠٧ عقوبات من شرط الحصول على الإذن أو الطلب أو الشكوى من المجنى عليه لتحريك الدعوى إذا كان المجنى عليه فيها موظفاً عاماً أو شخصاً ذا صفة نيابية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة، وكان ارتكاب الجريمة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة فيجوز اتخاذ إجراءات التحقيق فيها دون حاجة لتقديم شكوى أو طلب أو إذن، ومن ثم فإن اتخاذ إجراءات التحقيق فى هذه الدعوى لا يشترط قبل البدء فيه الحصول على شكوى مسبقة من المجنى عليه أو طلب منه، أما رفع الدعوى فإن قرار السيد رئيس الجمهورية الصادر بإحالة هذا التحقيق إلى القضاء العسكرى إنما هو تحريك منه لهذه الدعوى وطلب منه باتخاذ الإجراءات القانونية فيها، إذ إن ما ثار فيها من وقائع إنما قدمه بصفته رئيساً للجمهورية، والقرار الصادر منه قد صدر بهذا الصفة، كما وأن القانون لم يشترط شكلاً معيناً أو صيغة معينة للشكوى أو الطلب للمتوقف على أيهما منهما رفع الدعوى، ومن ثم فقد رفضت المحكمة هذا الدفع.

وحيث إنه وقبل أن ندلف فى أسباب تلك الدعوى نود أن نبين بادئ ذى بدء أنه لا يظن أحداً أن حالة مثل هذه القضية بما حوته من وقائع إلى القضاء العسكرى إنما يقصد بها فى المقام الأول وأد الإبداع الفنى أو مصادرة حرية الرأى بوسيلة أو بأخرى، إذ إنه لا يغبين عن الجميع أن الفنانين على اختلاف أنواعهم ما كرموا مثملاً كرموا فى هذا العهد، وما أقيمت لهم أمسيات فنية معتنى بها على أعلى المستويات فى الدولة إلا بعد ثورة التصحيح، وما منحوا مثملاً منحوا من درجات فخرية وتقديرية عالية تكريماً لهم وتشجيعاً مثملاً يحدث فى ذلك العهد، وما هذا إلا لكى تنفع حركة الفن لتتواءم مع الظروف الحرجة التى مرت وتعر بها الدولة فى هذه المرحلة الدقيقة من مراحل نضالها السياسى. ومما لا شك فيه أن الفن والإبداع الذى يستحق الاحترام والتقدير إنما هو الفن الذى يبنى على إرهاب الحس وحسن الكلام لا إرهاب التنطاول، وإن المتنبع لمسار الثورة منذ قيامها لا يستطيع إلا أن

يسلم أنه لم يكن في الدولة في يوم من الأيام حرية فكر متلما هي عليه الآن ولا حرية رأى أكثر مما هي فيه حالياً، فقد عُصت الصحف على اختلاف أنواعها بالنقد للدولة في جميع المجالات، وعلى هذا الحرب سارت مناقشات مجلس الشعب وسمح بإصدار صحف المعارضة التي تعددت فيها للنابز وتباينت. كل ذلك جاء تطبيقاً لما نص عليه الدستور من حرية الرأى والفكر وحرية النقد، ولكن لابد للحرية هذه كي تستحق أن توصف بذلك أن تكون في حدود الإطار الذي يجعلها منضمة ببناءة إذ إن الحرية ليست حرية النقد الهدام أو التناول أو السب أو الإهانة أو غير ذلك مما يقع تحت طائلة التجريم، بل الحرية تكمن في النقد البناء الذي يقصد به إصلاح شئون الدولة والوصول بها إلى أعلى متطلبات الكمال والنظام وعلو المثلى.

ومن حيث إنه يضاف إلى ذلك كله أن من أحيل للمحاكمة قد أحيل إليها لأنه قد خرج عن الخط الذى يجب على الفرد العادى التزامه فى سلوكه وأخلاقياته، ولم يمثل بصفته فناناً أو شاعراً مبدعاً أو خلاقاً إذ إن حمل أى من تلك الصفات ليس مجزماً فى حد ذاته بل هو محل تكريم وتقدير وإجلال من الدولة ورئيسها، إلا أن من يستحق هذا كله يجب ألا يتحدر بسلوكه إلى مستوى السوق والدھماء بل يجب أن يترفع عن توافة الأمور ويلتزم الجادة ولا يتحرف عن الصواب وإلا فقد عوامل الاستحقاق والإجلال والتكريم، كما وأنه يجب أن يكون بحسه المرفه وفنه المبدع بعيداً عن التردى فى هاوية الديماغوجية فإن فعل فلا يلو من إلا نفسه فلا مكان فى دولة العلم والإيمان لمحاقد أو موتور..

وإذ تأسف المحكمة على ما قيل فى تلك الندوة والتي عقدت فى ربوع حرم الجامعة التي أعدت لملتقى الشباب من الطلبة الخلق قبل العلم فانقلب ذلك وانحدر إلى القاء إسفاف من القصائد واللفاظ التي ما كان يجب أن تقال وما كان لشباب أن يتردى فيها، ومن ثم فقد ارتأت المحكمة أن تلى بدلها وتجتهد بجهدا لاستيضاح حقيقة تلك الوقائع وتقول كلمتها فيها..

وحيث إنه بالنسبة للاتهام الأول للسند إلى الملتهم الأول - أحمد فؤاد نجم - وهو إهانة رئيس الجمهورية بالقول والصياح علناً بأن قام بتأليف قصيدة بعنوان «بيان هام» والقاعا فى ندوة عامة حضرتها جموع من طلبة كلية الهندسة جامعة عين شمس فزانه بادئ ذى بدء فإنه يجب أن تعرف المقصود بالإهانة، وقد جاء التشريع المصرى ظلماً من تعريف لها، وإنما عرفها العلامة مجارو باتها تعد على نحو مهين، وعرفها أيضاً مباركاه باتها

اصطلاح نوعي يشمل كل تعدد ذي صفة ماسة بالشرف أو الكرامة يرتكب بالقول أو بالإشارة أو التهديد على موظف أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسبب تأديتها، ودعيت محكمة النقض الفرنسية إلى القول بأنه لا يشترط في الإهانة أن تكون لها صفة القذف أو السب وإن كان يلزم أن تتضمن معنى الاعتداء والإخلال بالكرامة أو الهيبة، ومن ثم أبطلت في حكم الإهانة كل تعدد أي كان نوعه ابتداء من القذف الشديد إلى مجرد القول للناس بالكرامة حتى التي تكون في الظاهر غير مهينة ولكنها تتضمن - بالنظر للظروف التي صدرت فيها - معنى القذف أو السب أو السخرية أو التهكم أو الاستهتار وقد ذهبت محكمة العليا إلى أنه لا يشترط في توافر الإهانة أن تكون الأفعال أو العبارات المستعملة مشتملة على قذف أو سب أو إسناد أمر معين، بل يكفي أن تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الغضب من الكرامة.. (نقض ٢١/٢/١٩٥٥/الاحكام س٦/ صفحة ٦٨).

وحيث إنه من الثابت أن المتهم الأول - أحمد فؤاد نجم - وأثناء إلقاء قصيدته سالفة البيان كان يقلد في بعض مقاطعها صوت السيد رئيس الجمهورية ولطريقة أدائه لخطبه وبياناته، الأمر الذي كان يثير الضحك والهرج بين صفوف من حضر من جموع الطلبة، الأمر الذي اعتبرت المحكمة أن ما أتاه ذلك المتهم يعد ماساً بشعور وكرامة السيد رئيس الجمهورية.

وحيث إن القصد الجنائي في جريمة الإهانة يلحق بمجرد الجهر بالألفاظ المكونة لها مع إدراك معناها فضلاً عن أن جهر المتهم بعبارات الإهانة في مكان مفتوح للجمهور وعلى مسمع مما يكونون فيه يكفي لتوافر العلانية في جريمة الإهانة..

وحيث إنه فضلاً عن ذلك يجب أن يكون الجاني قد قصد الفعل وتعمده..

وحيث إنه من الثابت أيضاً من أقوال المتهم الثاني المدعو «إمام عيسى» بالنيابة العسكرية حيث سئل عما إذا كان المتهم الأول عند إلقاءه لتلك القصيدة كان يقصد بها تقليد صوت السيد الرئيس وبشكل يحمل نوعاً من الإساءة إجاباً إيجاباً.

وحيث إنه من الثابت من سماع المحكمة لشرط الندوة تبين أن المتهم أن يتعمد تقليد صوت الرئيس وطريقة أدائه بطريقة تدعو إلى السخرية والتهكم على سيادته..

وحيث إنه من جماع ما سبق فإن المحكمة قد وجدت مما اقترفه المتهم الأول لقصيدة «بيان هام» ما يثير إهانة لرئيس الجمهورية عن قصد وتعمد وكان ذلك في مكان مفتوح للجمهور وعلى مسمع ممن كانوا فيه..

وحيث إن ما اتاه المتهم واقترفه في تلك الجريمة ليس هو بفن أو شعراً أو إبداع كما ذهب الدفاع، وإنما هو إسفاف وسخرية برئيس دولة..

وحيث إنه بذلك وقد اكتملت أركان الجريمة الأولى للسند إلى المتهم الأول مما يتعين معه عقابه..

وحيث إنه بالنسبة للاتهام الثاني للسند إلى المتهم الأول «أحمد فؤاد نجم» فإن المحكمة قد أدانته أيضاً فيه تأسيساً على ما ثبت لديها من سماعها واستقرائها لوقائع الندوة وبما صاح به ذلك المتهم وجهر ومن العبارات التي شملتها تلك القصائد التي قام بإلقائها وسط جموع من الشباب والتي استبان منها أنها تشتمل على عبارات وألفاظ وجمل من شأنها أن تثير جوّاً من القلق عدم السكينة بين من تولد من الطلبة بالندوة، الأمر الذي تعدّ معه وقائع الاتهام الثاني ثابتة في حقه ركناً ولبلاً.

وحيث أن ما نسب إلى المتهم الأول في الاتهامين للسندين إليه يعيدان مرتبطين ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة، الأمر الذي أصمّت معه المحكمة أحكام المادة ٣٠٢ عقوبات ووقعت عليه عقوبة واحدة وهي عقوبة الجريمة الأشد.

وحيث إنه بالنسبة للاتهام الأول للسند إلى المتهم الخامس «محمد فتحي محمود» وهو جريمة كذب السيد رئيس الجمهورية بأن القى قصيدة سياسية نعت فيها سيادته بالخيانة فإن المحكمة قد أدانته في ذلك الاتهام، إذ إنه من الثابت أن لجريمة الكذب خمسة أركان:

الأول: هو العلانية. والثاني: هو القصد الجنائي الذي يتحقق بعلم القاذب بأن ما أسنده إلى المذنوب من شأنه لو صح أن يلحق بهذا الأخير ضرراً مادياً وأخلاقياً، فالقانون لا يتطلب في جريمة الكذب قصداً خاصاً بل يكفي بثوابر القصد العام الذي يتحقق متى أذاع القاذب، الأمور للتضمتة للذنب وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المذنوب في حقه أو احتقاره عند الناس، والركن الثالث: هو الإسناد أي لعق الأمور الشائنة ونسبة للعاب إلى المذنوب سواء كان ذلك إنشاء أو ابتداء على سبيل التوكيد من تلقاء نفس القاذب أم إخباراً على سبيل التوكيد، والركن الرابع: وهو تعيين الواقعة وتعيين المذنوب، والركن الأخير: وهو الضرر الذي لم تشترط فيه المادة ٣٠٢ عقوبات وصفاً معيناً في الواقعة للسند، إذ يعد قاذفاً من أسند لغيره أموراً لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسنده إليه أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه، ومن العلوم أنه لا يشترط للعقاب على القاذب

أن يتعرض الموقوف فعلياً للعقاب أو الاحتجاز، فالقانون يعاقب على مجرد الإسناد صحت وقائمه أم كانت كاذبة..

وحيث إنه من الثابت أن المتهم الخامس قد تقوه بلفظ الخيانة مرات عدة ملصقاً إياها ومستنداً لشخص السيد رئيس الجمهورية وفي مكان مفتوح وأمام جمع غفير من الطلبة علماً علم اليقين أن تلك الأمور التي أتت بها لو كانت صحيحة لأوجب احتجاز الموقوف في حقه عند بني أهله، الأمر الذي رأت المحكمة أن أركان الاتهام الأول المسند للمتهم ثابت في حقه ركناً ودليلاً..

وحيث إنه بالنسبة للاتهام الثاني المسند لذات المتهم فإن المحكمة قد أدانته أيضاً تأسيساً على ما قرره وتقوه به من عبارات والفاظ فيها من القذف والإثارة القدر الكبير وصاح بها وجهر في مواجهة شباب من الطلبة مثيراً إياهم بعبارات تسببت في إثارة جو من التعلق وعدم السكينة، وما أدل على ذلك وأبعد من أن ينعت رئيس جمهوريته فافزع الالفاظ وأحقرها طاعناً إياه بأسوأ ما يطعن فيه حاكم وقائد، الأمر الذي حدا بالمحكمة وهي في معرض تقييم ما اتاه كي توقع عليه عقوبة القانون أن تحكم عليه بالحد الأقصى المقرر لما اقترفه ليكون ردعاً وتاديباً له وزجراً لأمثاله ممن تسول لهم أنفسهم أن يأتوا بمثل ما اتاه هذا المتهم..

وحيث إن المحكمة قد تكلمت من صفة نسبة هذا الاتهام إلى ذلك المتهم وذلك من واقع التسجيل والتفريغ المرفق إذ تقدم المتهم الأول أحمد فؤاد نجم وقدم للمتهم الخامس محمد فتحى لجموع الحاضرين وقدمه باسمه على أنه «شاعر هندسة عين شمس» وترك له الحديث كي يلقى سوء الببان، إلا أن ذلك لا يقدح من صفة نسبة الاتهام إلى المتهم والذي تبين أنه أحد طلبة كلية الطب إذ إن التسمية كانت في رحاب كلية الهندسة ويحضرها بعض طلبتها وآخرين من كليات أخرى، الأمر الذي قد يكون قد اختلط على المتهم الأول وقدمه على أنه من طلبة الهندسة..

وحيث إن المحكمة قد أعملت في حقه أحكام المائة ٣٠٢ عقوبات لارتباط ما ارتكبه من جرائم ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة ووقعت عقوبة واحدة.

وحيث إنه بالنسبة إلى الاتهام الأول (الاعتداء على موظف عمومي) المسند إلى المتهم الرابع - مجدى بلال - وكذا الاتهام الأول المسند إلى المتهم السادس - عمرو سوكة - فإن المحكمة قد برأت كلا منهما مما نسب إليهما بعد أن تشككت في صحة إسناد هذا الاتهام

إليهما بالصورة التي أوردها وقررها وصورها المجنى عليه وحسين خلوصي، وذلك أن تلك الواقعة قد ابتدأت ببلاغ مع شرطة النجدة بحدوث مشاجرة بكلية الهندسة انتقل على إثر هذا البلاغ ضابط مباحث قسم الواياي وأقرّد محضراً بذلك نكر فيه أنه توجه إلى حرم الجامعة حيث تبين له أن للمشاجرة كانت بين المدعو حسين خلوصي - موظف النظام بكلية الهندسة - وبين بعض من الطلبة حذده الأخير بضمعة قاموا بضربه في صدره وأجنابه وظهره وضلوعه وكل أجزاء جسمه وأورى بأن ضلوعه تزلّج حتى تاريخ تحرير المحضر وطلب تحويله إلى الكشف الطبي الذي جاء نتيجه أنه مصاب بكدمة بفروة الرأس وقصبة الرجل اليميني ويحتاج إلى علاج أقل من ٢١ يوماً - وفي قول آخر له عندما سئل بمعرفة نيابة أمن الدولة قرر أن الطلبة الخمسة اعتدوا عليه بالضرب وحد الطالب مجدى بلال مقررًا بأنه دفعه في صدره - وفي قول ثالث له أمام النيابة العسكرية قرر بأن من اعتدى عليه اثنان فقط هما اللتاهم الرابع - مجدى بلال الذي ركله في رجله وليس في صدره واللتاهم السادس - عمرو سوكة - وفي قول أخير له أمام المحكمة قرر بأن للتهام السادس - عمرو - دفعه في صدره واللتاهم الرابع - مجدى - دفعه بقدمه في قصبة ساقه ويحتفل أن تكون رجل للتهام لامست رجله عن عمد أو بدون عمد.

وحيث إن التقرير الطبي الذي حرر عن إصابة المدعو حسين خلوصي قد جاء به أنه مصاب بكدمة في فروة الرأس وقصبة الرجل والثابت من أقوال المجنى عليه أن أحداً على الإطلاق لم يعتد عليه في منطقة رأسه، الأمر الذي تشككت المحكمة أيضاً في صحة ما ورد بالتقرير الطبي..

وحيث إن شهود الواقعة أيضاً جاءت أقوالهم متضاربة ومختلفة مع المجنى عليه ذلك أن الشاهد مكامل محمد حسن - الموظف بالكلية - والذي كان متواجداً بمكان الواقعة وزمانها قرر أمام المحكمة بأنه لم يشاهد سوى شخص لم يحدده دفع المجنى عليه في صدره، فضلاً عن أنه سبق وأن قرر أمام النيابة بأنه لم يشاهد أى اعتداء يقع على المجنى عليه ولم يتم أيّ أضرارهم بضربه.. كما جاء بأقوال الشاهد صاهر عبدالله والذي تواجد أيضاً على مسرح الواقعة قرر أنه حال حضور المتهمين إلى الكلية حاول زميله المجنى عليه إدخال اللتاهم الثاني - الشيخ إمام - إلى مكتبه بجوار البوابة، فتصدى له اللتاهم الرابع - مجدى بلال - ودفعه وتمكن بعض الطلبة من تخليص اللتاهم الثاني وإخاله إلى الكلية إلا أنه أضاف بأنه لم يشاهد اللتاهم الرابع - مجدى - ولا غيره من الطلبة وهو يعتدى على المجنى عليه بالضرب أو بالركل أو باللكم..

وحيث إنه من جماع ما سبق فإن المحكمة لم تشأ أن يطمئن يقينها إلى صحة اعتداء المتهمين الرابع والسادس (مجدى وعمرو) على المجنى عليه بالصورة التي وردت بعبارات الاتهام فضلاً عن عدم تحديد معالم وأبعاد تلك التهمة، الأمر الذى حدا بالمحكمة إلى أن تتشكك فى صحة نسبة تلك الواقعة فى حق المتهمين ومن ثم فقد برأتهم المحكمة مما نسب إليهم..

وحيث إنه بالنسبة للاتهام الثانى المسند إلى المتهم الرابع (مجدى بلال) فإنه من الثابت من تحريرات مباحث أمن الدولة أن الطالب الذى قام بتقديم هذه الندوة هو الطالب ومجدى بلال، المتهم الرابع وتأييد ذلك بما قرره للمتهم الأول بالتحقيقات من أن الطالب الذى قدم الندوة هو طالب يدعى «مجدى» وإذا جاء الدكتور «أحمد شوقي» رائد الأسرة والمهنس وأمل شاكره وقررا أسماء أعضاء أسرة التقدم ولم يذكر أن بينهم طالب يدعى «مجدى» سوى الطالب ومجدى بلال..

وحيث أن من الثابت أيضاً من أقوال كل من محسين خلوصى ومهاجر عبدالله تواجد ومجدى بلال، المتهم الرابع على مسرح الأحداث بدءاً من واقعة البوابة حتى تواجده فى تجمع الكافيتريا، هذا بالإضافة إلى أن رائد الأسرة قد تعرف على للمتهم الرابع بمجلس القضاء حينما سئل وطلب منه أن يحدد الطلبة الذين ذهبوا إليه يطلب عقد الندوة لعرضها على عميد الكلية، هذا بالإضافة إلى أنه من مناقرة الدعوة التى قدمتها التهمة الثالثة وعزة بلبع بالتحقيقات والفرقة بالدعوى تلاحظ أن التوقيع المنسوب إلى مقرر الأسرة يقرأ بوضوح «مجدى عبدالمعينة»، الأمر الذى يتبين معه أن للمتهم الرابع هو الذى كان يقدم الندوة ملقياً بالخطبة الافتتاحية الذى ثبت من استقراء التقرير الخاص بشرائط التسجيل أنها بدأت باحتجاج أسرة التقدم على بعض قرارات عميد الكلية ثم تطرق الحديث إلى ما أسماء بانتفاضة ١٨، ١٩ يناير الشعبية ومطالباً بإسقاط حكومة السيد ومنوح سالم، ثم انتقل بعد ذلك مقرر أن نظام الحكم يفرط فى التراب الوطنى ويقدم تنازلات للصهيونية والإمبريالية إلى آخر ما قرره وصاح به وجهر به أمام جموع الحاضرين من الطلبة، الأمر الذى يستبين للمحكمة جلياً أن ما اقترفه ذلك المتهم ما هو إلا محاولة منه لإحداث الفرقة والانقسام بين صفوف الحاضرين بالندوة متسبباً فى إثارة جو من القلق وعدم السكينة بين جماهير الطلبة لاستعانتها على الحكومة ومؤسسات الدولة، الأمر الذى أدانت معه المحكمة ذلك المتهم فيما أسند إليه..

وحيث إنه بالنسبة لما أسند للمتهم الثانى والمتهمة الثالثة - «إمام» وعزة - فإن المحكمة قد برأتها من الاتهام لأسند إليهما ذلك أن المحكمة وقد استمعت إلى شريطى الندوة وباستقراءها لتقريرهما تبين أن المتهمين قد تغنيا ببعض الأقوال والأزجال لم تتبين

احتوائها على ما يمكن تجريمه أو أن ما تغنيا به فيه ما يثر الفتى أو جو من القلق وأن كان فيها شيء من النقد وقوارص الكلم إلا أن ذلك لا يخرج عن كونها نقد مباح لبعض الأوضاع، ومن ثم تخرج عن نطاق التجريم خاصة أن بعض هذه القصائد سبق نشرها في مجلات أسبوعية وكتب تباع في الأسواق.

وحيث إنه لا يفلوتنا أن نشوء عن واقعة ضبط الشرائط قايما ما كانت الطريقة التي استحصل بها على تلك الشرائط، إلا أن المتهمين الثاني «إمام عيسى» والثالثة «عزة بليغ» - قد اقرا بأن ما ورد بالشرائط وتفرغها هو ما قيل في الندوة تحديدًا، الأمر الذي أصبح الدليل المستند من الشرائط وتفرغها دليل مستقل بذاته مستوحى من وقلع اعتراف المتهمين بصحة ما ورد بهما.

وحيث إنه وبالنسبة للاتهام الثاني المسند إلى المتهم الثالث - «عمرو سوكة» - والاتهام المسند إلى المتهم السابع - «منحت عبد الجواد» - وهو حيازة المحررات، فإن المحكمة ومن استقرائها لأوراق الدعوة تتبين أن وقلع تلك التهمة قد حدثت قبل أسبوعين من تاريخ عقد الندوة وأن تلك التهمة لا ارتباط بينها وبين الوقائع الذي أمر السيد رئيس الجمهورية إحالة تحقيقها إلى القضاء العسكري.

وحيث إن مناط اختصاص القضاء العسكري هو اختصاص لا يجوز التوسع فيه ومن ثم فإن جاءت النيابة العسكرية وأحالت وقلع لم يشملها القرار الجمهوري وقعت في تاريخ سابق لها وغير مرتبطة بها لا من قريب ولا من بعيد فإن اختصاص القضاء العسكري يصبح غير منعقد في تلك الوقائع لعدم وجود سند بذلك من القانون، الأمر الذي لم تجد المحكمة منوطة من الحكم بعدم اختصاص القضاء العسكري بنظر تلك الوقائع.

وحيث إنه وبعد أن وضحت المحكمة وقلع هذه الدعوة منتهية إلى ما انتهت إليه قاضية بما اطمئن إليه وجدانها، فإنها تذكر بأنه وقلع تلك الدعوى وما حوته من أبعاد وأحداث إن هي إلا من قبيل مهارات وقوارص الكلم التي بدرت من بعض طلبة الجامعة وتحت سقفها وداخل حرمها ومن جماعة اجتمعت واتفقت على أن تكون للمعارضة وتسفيه السياسة والسياسيين هو أسلوبها والذبح والتم والإسفاف والسخرية غرضها وغايتها منتهجين في ذلك أسلوب الخطب لإثارة الطلاب. فبدلاً من أن يتكبد كل منهم على عمله ومستقبله كى ينهى مرحلة من مراحل حياته وهي مرحلة العلم والتعلم ترك ذلك واتجه وسار أنتهج منهج الاستهزاء والتشكك وأنصرفوا إلى سماع الغناء البذيء والآلفاظ الناقصة التي لا تزيد علماً وترقى آدماء.

.. فلتهذه الأسباب:

الحكم

بعد الاطلاع على مواد الاتهام والمادة ٦ / ق.أ.ح - قانون الأحكام العسكرية -
والمادة ٣٠٢ عقوبات والمادة ١/ ٢٣٠ ح «لحكام عسكرية» حكمت المحكمة حضورياً
بالاتي:

أولاً: بمعاقبة المتهم الأول «أحمد فؤاد نجم» بالحبس مع الشغل والنفاذ مدة ستة
واحدة نظير ما نسب إليه.

ثانياً: بمعاقبة المتهم الرابع «مجدى عبد الحميد فرج بلال» بالحبس مع الشغل
والنفاذ لمدة ثلاثة أشهر نظير ما نسب إليه في الاتهام الثاني وبراءته من الاتهام الأول
الذى استند إليه.

ثالثاً: بمعاقبة المتهم الخامس «محمد فتحي محمود» بالحبس مع الشغل والنفاذ
لمدة ثلاث سنوات وبلغرامة مالية قدرها ١٠٠ جنيه نظير ما نسب إليه.

رابعاً: براءة كل من «إمام محمد أحمد عيسى» و«عزة حامد مرسى بليغ» مما
نسب إلي كل منهما.

خامساً: براءة «عمرو محمد سوكة» مما نسب إليه في الاتهام الأول المستند إليه
ويعدم اختصاص القضاء العسكري في نظر الدعوى بالنسبة للاتهام الثاني المستند
إليه وهو حيازة المحررات.

سادساً: عدم اختصاص القضاء العسكري بنظر الدعوى بالنسبة للاتهام المستند
إلى المتهم السابع «مدحت عز الدين عبدالجواد».

سابعاً: بمصادرة إشرطة التسجيل المضبوطة موضوع الدعوى.

.. صدر هذا الحكم وقرئ علناً بالجلسة بجهة العباسية في ٢٥ / ٣ / ١٩٧٨.

التوقيع

مقدم/ أحمد عبد الله حسن

رئيس المحكمة العسكرية المركزية

رقم الإيداع ٢٠٠٢/١٧٠٢

الترقيم الدولي ISBN 977 - 09 - 0787 - 1

شاعر تكدير الأمن العام

يعمل بنا الأستاذ صلاح عيسى بأسلوبه الرشيق على الملفات القضائية للشاعر المعارض الكبير أحمد فؤاد نجم، مستعيناً بالمصادر الرسمية والصحف ليأخذنا في رحلة صحفية شيقة. يتناول في الجزء الأول منها تاريخ ما يسمى «بالجرائم التعبيرية»، مثل الشعر والأغاني والأفلام والمسرحيات والقصص، وما تعرض له الفنانون في مصر في العصر الحديث منذ بيرم التونسي ومله حسين إلى يوسف شاهين. ثم يعرض لنا قصة حياة أحمد فؤاد نجم غير العادية بتفاصيلها الممتعة. ثم يتناول ما تعرض له هذا الشاعر المعارض من مضايقات وحملات من السلطة أدت إلى التحقيق معه فيما عرف بقضية «ليكسون بابا» عام ١٩٧٤، وموال «القول واللمحة» عام ١٩٧٧. وملحق بالتحقيقات حيثيات الحكم في قضية القصيدة «بيان هام».

عمل صحفي من الدرجة الأولى، وجزء مجهول وممتع من تاريخ الشعب المصري.

